

سلسلة الكتب والدراسات الأصولية

١

المنتحولات

من

تعليقات الأصول

لمجة الإسلام

الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

حققه ونجح نفسه وعلق عليه

الدكتور محمد حسن سينو

دار الفكر

المنحول

من تعلقات الأصول

لمحة الإسلام

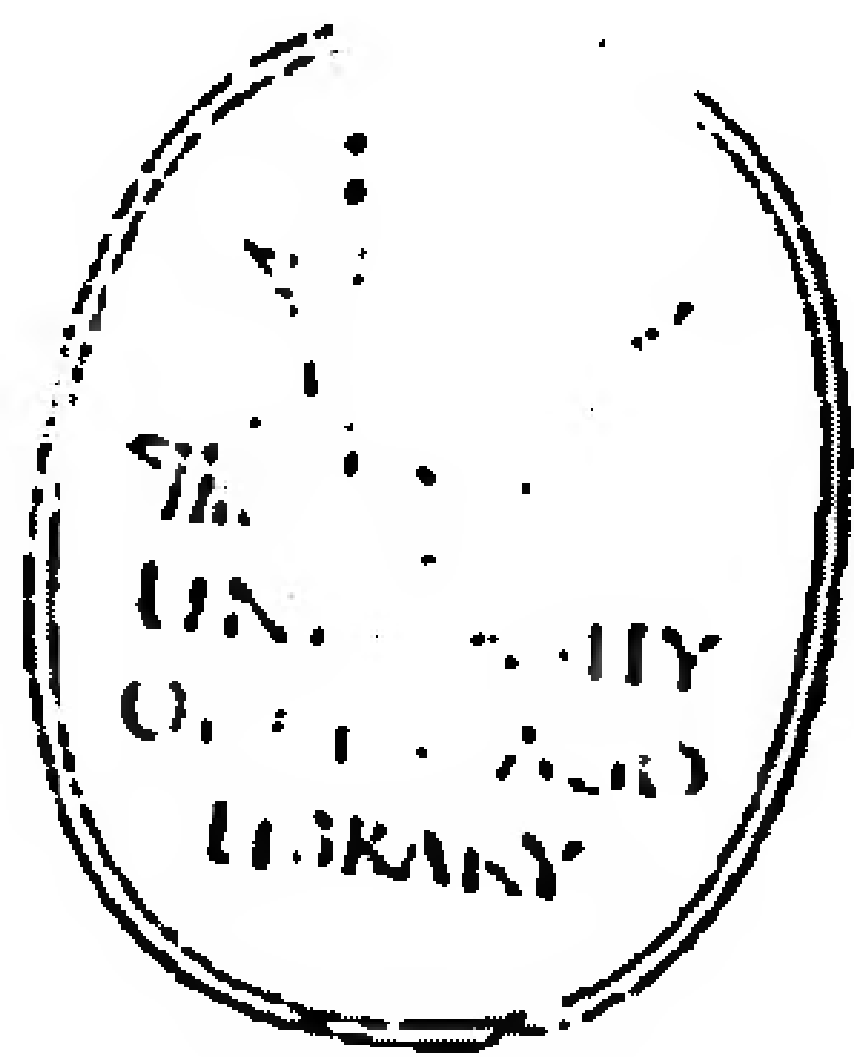
الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

رحمه الله تعالى

حقيقته وخرج نصه وعلق عليه
محمد بن هيثم

بشر لا أول مرة عين ثلاث نسخ بخطوطه



ARA

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، حمداً يفضل كل حمد كفضل الله على خلقه ، وصلوات الله تعالى ورحمته وبركاته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وحزبه .

وبعد : - فإن علم الأصول علم ، عظيم شأنه ، عميم نفعه ، يحتاج إليه الفقيه والمنفذ ، والمحدث والمفسر ، لا يستغني عنه ذور النظر ، ولا ينكر فضله أهل الأثر ، وهو الدستور القويم للاستنباط والاجتهاد ، يتمكن بواسطته من نصب الأدلة السمعية على مدلولاتها ، ومعرفة كيفية استنباط الأحكام الشرعية منها .

فهو من أعم العلوم نفعاً ، وأثرفها مكاناً ، وهو من أهم الوسائل التي ثبتت قواعد الدين ودعمتها ، وردت على شبه الملحدين والمضللين وأبطلتها ، فكان للمخلصين نهراً وهدى ، وللمبتدعة على بدعهم راداً وقاضياً .

ولولاه لاستمر ذلك النزاع القديم الذي نشأ بين أهل الحجاز وأهل العراق ، أو بين أهل الحديث وأهل الرأي .

فلقد كان أهل الرأي على جانب عظيم من قوة البحث والنظر ، وإن كانوا على قلة من رواية الحديث والأثر ، لشيوخ الوضع في العراق ،

وانتشار الزندقة فيه ، فكانوا يجتاحون في الرواية ، ويعتنون باستنباط المعاني من النصوص لبناء الأحكام عليها ، فأكثرُوا من القياس ، ومهروا فيه ، وقدموه على الحديث الصحيح إذا خالفه من كل وجه ، وكذلك ردوا الحديث إذا كان في واقعة نعم بها البلوى .

وأمرُوا في الطعن على أهل الحديث ومنهجهم ، وانتقصوا من قدرهم وفيهم ، وعابوا عليهم الإكثار من الرواية التي هي مظنة الفسادة التدبر والتفهم .

وكان أهل الحديث على كثرة روايتهم وحفظهم للحديث ومتمه ، ودرايتهم برجاله وسنده - على جانب من الحول والكدل ، عاجزين عن الجدل والنظر ، كما قال الإمام الرازي فيهم : أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ ، إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل ، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي - مؤالاً ، أو إنشكلاً - أمسكوا في أيديهم عاجزين متحيرين ، أما المناقب ص ٢١ ، غير قادرين على الرد على خصومهم ، والانتصار لطريقتهم .

وكانوا يعيبون على أهل الرأي طريقتهم ، ويرمونهم بأنهم يأخذون في دينهم بالظن ، ويقدمون القياس الجلي على خبر الواحد . ويردون الحديث إن خالف القياس .

وظهر المتعصبون من كلا الفريقين ، فاشتد الخلاف ، واحتدم النزاع ، وأخذ كل فريق يلتصق بطريقته ، ويدافع عن مذهبه ، بكل ما أوتي من حجة . وأمرُوا في الغلو على بعضهم البعض .

إلى أن جاء إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأمة ، الإمام المطلبی ، محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه وأرضاه - وكان قد رزقه الله معرفة بكتابه الكريم ، وإحاطة بسنة رسوله عليه أفضل الصلاة

والنسلم ، مطلعاً على مسالك الرأي وطرقه ، متمرساً بالبيان وفنونه ،
مع عقل ثاقب ، ورأي صائب ، وحجة بالغة ، ومكانة عالية .

فنظر إلى هذا الخلاف المحتدم ، ورأى عجز أهل الحديث وضعفهم ،
وغلو أهل الرأي ونعصبهم ، فوضع كتابه المسمى « بالرسالة » جامعاً
فيه بين الحديث والرأي ، مبيناً للناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ،
والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين ، والعام الذي أريد به الخاص ،
والظاهر الذي أريد به غير ظاهره ، ونكلم فيه على حجة أخبار الآحاد
وتقديمها ، ومنزلة السنة ومكانتها ، وتكلم على القياس ، والإجماع ،
والإجتهاد ، وشروط المفتي في دين الله ، إلى غير ذلك من المباحث
الأصلية التي حررها ودونها .

فكانت هذه الرسالة بمثابة القانون الكريم ، الذي يعول عليه ،
ويحتكم إليه ، والذي خفف من أثر النزاع بعد أن علم كلا الفريقين
القواعد التي يجب عليهم أن ياتزموها ، ويسيروا على نهجها ، وصاروا على
بينة بما يدافعون به عن مذاهبهم وآرائهم .

ومن ثم صنف الشافعي كتباً أخرى ، ككتاب إبطال الاستحسان ،
الذي رد فيه على من كانوا يقولون به ، وقال كلمته المشهورة : من استحسن
فقد شرع ، فأبطل التشريع بالنسبة للهوى .

وكتاب اختلاف الحديث ، الذي وفق فيه بين الأحاديث المتعارضة ،
وكان هذا هو أول كتاب يصنف في ذلك الفن .

وكتاب جماع العلم ، الذي عقده خصيصاً من أجل إثبات حجية خبر
الواحد ، ووجوب العمل به ، والرد على من أنكروه .

ولذلك لقب الشافعي في بغداد « بناصر السنة » لكثرة دفاعه عنها ،
وانتصاره لها .

نقل أبو زرعة الرازي ، عن سعيد بن عمر البودعي ، أن قال :
وردت الري ، فدخلت على أبي زرعة ، فقلت : يا أبا زرعة ، سمعت
حميد بن الربيع يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما علمت أحداً
أعظم منة على الإسلام في زمن الشافعي من الشافعي ، فقال أبو زرعة :
صدق أحمد ، ولا أحداً أدرأ عن سنن رسول الله ﷺ من الشافعي ،
ولا أحداً أكشف لسوءات القوم مثل ما كشف الشافعي^(١) .
وقال أبو حاتم الرازي : لولا الشافعي لكان أصحاب الحديث
في مهي^(٢) .

وكانت هذه الرسالة ، هي أول كتاب صنف في أصول الفقه ، ومن
ثم توالى الأئمة والعلماء على شرحها ، والاستضاءة بنورها ، والإقتداء
بهديها ، وأصبح علم الأصول علماً مستقلاً ، رتبت أبوابه ، وحررت
مسائله ، ودقت مباحثه ، وصار شرطاً لكل من أراد الاجتهاد أن
يتحقق به ، ويتمرس بمسائله وقواعده .
فألفت فيه المؤلفات ، وحررت المصنفات ، وتشعبت طرق الباحثين
فيه إلى طريقتين :

الطريقة الأولى وهي التي تعرف بطريقة المتكلمين وهم الشافعية والجمهور .
والطريقة الثانية وهي التي تعرف بطريقة الفقهاء وهم الحنفية .

طريقة المتكلمين :

وهذه كانت تهم بتحرير المسائل ، وتقرير القواعد ، وتميل إلى الاستدلال
العقلي ما أمكن ، بمجرد المسائل الأصولية عن الفروع الفقهية ، شأنها
في ذلك شأن علماء الكلام ، وعلى الجملة فالأصول في نظرهم فن مستقل
ينبغي عليه الفقه ، فلا حاجة للزج بين الفنين .

(١) مناقب الشافعي للرازي ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق

طريقة الفقهاء :

وهي أمس بالفقه ، وأليق بالفروع ، تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم ، زاعمة أنها هي القواعد التي لاحظها أولئك الأئمة عندما فرعوا تلك الفروع ، حتى إذا ما وجدوا قاعدة تتعارض مع بعض الفروع المقررة في المذهب عمدوا إلى تعديلها بما لا يتعارض مع الفروع الفقهية .

قال ابن خلدون في مقدمته : « إلا أن كتابة الفقهاء فيها ، أمس بالفقه ، وأليق بالفروع ، لكثرة الأمثلة منها ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية » .

وقال : « فكان لفقهاء الحنفية فيما اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والنقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن » .
واليك أم الكتب التي ألفت على كلا الطريقتين .

أهم الكتب التي ألفت على طريقة المتكلمين :

١ - الرسالة للإمام الشافعي رضي الله عنه م ٢٠٤ هـ ومروحا
للإمام أبي بكر الصيرفي محمد بن عبد الله (م ٣٣٠) - وأبي الرئيد
النيسابوري حسان بن محمد (م ٣٤٩) - والثعال الشافعي الكبير محمد
ابن علي بن اسماعيل (م ٣٦٥) - وأبي بكر الجوزي محمد بن عبد الله
الشيبياني (م ٣٨٨) - وأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين عبد الله
ابن يوسف (م ٤٣٨) .

٢ - التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد ، للقاضي أبي بكر
الباقلاني (م ٤٠٣) وقد اختصره في كتاب الإرشاد المتوسط ، والصغير ،

قال الإمام ابن السبكي : « وهو أجل كتب الأصول ، والذي بين أيدينا منه هو المختصر الصغير ويبلغ أربعة مجلدات ، ويجكي أن أصله كان في اثني عشر مجلداً ، ولم نطلع عليه ، ، وكذلك اختصره إمام الحرمين (م ٤٧٨) وسماه التلخيص .

٣ - القواطع للإمام الجليل ، أبي المظفر ، منصور بن محمد بن السمعاني (م ٤٦٢) ، قال ابن السبكي : « وهو أنفع كتاب في الأصول لشفافية ، وأجله .

٤ - اللُّمع : للإمام أبي اسحق الشيرازي (م ٤٧٦) وشرحها له أيضاً .

٥ - البرهان : لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (م ٤٧٨) .

وشرحه الإمام أبي عبد الله المازري المالكي (م ٥٢٦) - واصل الكتاب ابضاح المحصول من برهان الاصول .

وشرحه لأبي الحسن بن الأبياري المالكي أيضاً (م ٦١٦) .

وشرحه للشريف أبي يحيى زكريا بن يحيى الحنفي المغربي جمع بين كلامي المازري والأبياري وزاد عليهما .

٦ - عدة العالم والطريق السالم : للإمام أبي نصر أحمد بن جعفر ابن الصباغ (م ٤٧٧) .

٧ - شرح الكفاية للقاضي أبي الطيب الطبري طاهر بن عبد الله (م ٤٥٠) .

٨ - العمدة للقاضي عبد الجبار (م ٤١٥) .

٩ - المعتمد لأبي الحسين البصري شرح فيه العمدة (م ٤٧٣) .

- ١٠ - المستصفى للإمام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي (م ٥٠٥) .
 - ١١ - شفاء الغليل في بيان ممالك التعليل لحجة الاسلام أيضاً .
 - ١٢ - المنحول من تعليقات الأصول له أيضاً وهو الذي تقدم له .
- وقد انتهى مجموع هذه الكتب إلى أربعة كتب عليها المعول واليهما المال ، وكان كل ما بعدها مقتبساً منها وهي :

- ١ - العمد للقاضي الجبار (٤١٥) .
- ٢ - المعتمد شرح العمد لأبي الحسين البصري (م ٤٧٣) .
- ٣ - البرهان لإمام الحرمين (م ٤٧٨) .
- ٤ - المستصفى للغزالي (م ٥٠٥) .

فقد قام بجمعها وتلخيصها الإمامان فخر الدين الرازي (م ٦٠٦) في كتابه « المحصول » . والامام سيف الدين الآمدي (م ٦٣١) في كتابه المسمى « بالإحكام في أصول الأحكام » .

وقد عني العلماء بعدهما بهذين الكتابين ، وتولت عليها الاختصارات ، والشروح والتعليقات .

فشرح المحصول كل من :

- شهاب الدين القرافي (م ٦٨٤) .
- وشمس الدين الأصبهاني (م ٧٤٩) .

واختصره كل من :

- الإمام صراج الدين الأرموي (م ٦٧٢) في كتاب سماه « التحصيل » .
- والإمام ناج الدين الأرموي (م ٦٥٦) في كتاب سماه « الحاصل » .
- وقد لخص الإمام شهاب الدين القرافي (م ٦٨٤) منها كتاباً سماه « التنقيحات » .

وكذلك اختصر المحصول القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (م ٦٨٥)
في كتاب سماه « المنهاج » .

وقد نولت الشروح على منهاج البيضاوي فشرحه خلق نذكر منهم :
الإمام جمال الدين الأسنري (م ٧٧٢) في كتاب سماه « نهاية السؤل
في شرح منهاج الأصول » .

والإمام تقي الدين السبكي (م ٧٥٦) بكتاب سماه « الابهاج
بشرح المنهاج » وصل فيه إلى مقدمة الواجب . ثم أتم شرحه ابنه الإمام
تاج الدين السبكي (م ٧٧١) .

والإمام محمد بن الحسن البدخشي في كتاب سماه (منهاج العقول
في شرح منهاج الاصول)

ونظمه الشيخ شمس الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (م ٨٠٦) هـ
وله شروح أخر لن أطيل بذكرها .

أما كتاب الآمدي الأحكام في أصول الأحكام فقد اختصره هـ في
كتاب سماه « منتهى السؤل »

وكذلك اختصره الإمام أبو عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن
الحاجب (م ٦٤٦) في كتاب سماه « منتهى السؤل والأمل » ، في علمي
الاصول والجدل «

ثم اختصر « المنتهى » في كتاب سماه « مختصر المنتهى » وهو الذي
إكب عليه طلبة العلم ، واعتنوا به درساً وحفظاً وشرحا ، فشرحه خلق
كثير ، وسأذكر على سبيل المثال :

شرح العلامة غصن الدين الایحي (م ٧٥٦) وعليه خاشية لسعد
الدين التفتازاني . وهو شرح مختصر دقيق .

وشرح الإمام تاج الدين السبكي (م ٧٧١) المسمى « برفع الحاجب » عن ابن الحاجب ، وهو شرح في غاية النفاة والتحقيق ، يقع في مجلدين كبيرين . وقد هداني الله لنسخه أثناء إقامتي في مصر ، وأرجو أن يسهل لي سبل تحقيقه ونشره .

وشرح العلامة قطب الدين ، محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي ، الشافعي المعروف بالعلامة ويقع في مجلدين كبيرين أيضا .
وشرح العلامة شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني (م ٧٤٩) ويقع في مجلد واحد .

وغيرها من الشروح الكثيرة التي لا داعي لذكرها .

أما أهم الكتب التي صفت على طريقة الفقهاء فهي :

- ١ - مأخذ الشرائع للإمام أبي منصور الماتريدي (م ٣٣٠)
- ٢ - كتاب في الاصول للإمام الكرخي (م ٥٤٠)
- ٣ - أصول الجصاص للإمام أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (م ٣٧٠)

٤ - تقويم الأدلة لأبي زيد الدبومي (م ٤٣٠)

٥ - تأسيس النظر للدبومي أيضا .

٦ - كتاب الإمام فخر الاسلام البزودي (م ٤٨٣) وهو كتاب جامع للمسائل الاصولية ، وله عناية خاصة بالتطبيق على الفروع الفقهية ، وعليه شرح يسمى كشف الأصرار لعبد العزيز البخاري (م ٧٣٠)

٧ - أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي

(م ٤٩٠)

٨ - ومن المتأخرين الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد المعزوف بحافظ الدين النحفي (م ٧١٠) صنف كتابه المسمى « بالمنار » وعليه عدة شروح .

وهناك كتب أخرى كثيرة لهم .

وأم الكتب التي جمعت بين الطريقتين :

١ - « بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والاحكام ، للإمام مظفر الدين الساعاني (م ٦٩٤)

٢ - « التنقيح لصدر الشريعة (م ٧٤٧) وشرحه التوضيح ، وقد لخصه من كتاب البزدوي ، والمحصل ، ومختصر ابن الحاجب .

٣ - « التحرير لكمال الدين بن المهام (م ٨٦١) وهو إلى طريقة المتكلمين أقرب . وقد شرحه تلميذه محمد بن محمد بن أمير الحاج (م ٨٧٩) بكتاب سماه « التقرير والتجوير » ، وشرحه محمد أمين المعروف بأمير بادشاه في كتاب سماه « تيسير التحرير » .

٤ - « جمع الجوامع الإمام تاج الدين السبكي (م ٧٧١) قال في مقدمته ، انه اختاره من مئة مصنف . وقد شرحه الإمام جلال الدين المحلي (م ٨٦٤) وهو من أدق شروحه ، وكذلك شرحه الإمام بدر الدين الزركشي (م ٧٩٤) بالكتاب المسمى « تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع » وله شروح أخرى كثيرة .

٥ - « مسلم الثبوت للعلامة محب الدين بن عبد الشكور (م ١١١٩) وعليه شرح مسمى « بفواتح الرحموت » .

هذا ولقد انفرد الشاطبي (م ٧٩٠) بطريقة في التأليف لم يسبق بها في كتابه « الموافقات » ، حيث اهتم بالأصول التي اعتبرها الشارع في التشريع .

وإن لنا - وفي القريب إن شاء الله - لعودة إلى تاريخ الأصول ، وتدرج الكتابة فيه في بحث مستقل .

هذا ولما كان كتاب المنحول مقتبسا - كما قال الغزالي - من تعاليق إمام الحرمين . فلا بد من ذكر ترجمة موجزة له رحمه الله .

إمام الحرمين^(١)

اسم :

هو الامام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوية الجويني النيسابوري ، أبو المعالي^(١) - علي خلاف في أسماء أجداد عبد الملك .

والجويني : نسبة إلى جُوَيْن^(٣) ، وهي ناحية من نواحي نيسابور ، ولد بها والد إمام الحرمين الشيخ أبو محمد وبها تأدب وتلقه فأتت هذه النسبة لإمام الحرمين عن طريق الوراثة .

مولده وبرد حاله :

ولد إمام الحرمين بولاية خراسان في الثامن عشر من محرم سنة تسع

(١) وردت له ترجمة لـ (طبقات الشافعية ١٦٥/٥ - تبين كذب المفترى ٢٧٨ - دمية العصر ١٩٦ - شذرات الذهب ٣٥٨/٣ - طبقات ابن عديبة الله ٦١ - المعبر ٢٩١/٣ - المقدم الثمين ٥٠٧/٥ - مفتاح السعادة ١٤٤٠/١ ، ١٨٨/٢ ، المنتظم ١٨/٩ - النجوم الزاهرة ١٢١/٥ - وفيات الأعيان ٣٤١/٢ - مسالك الإبحار في ممالك الأمصار ج ٣ مخطوط - سير أعلام النبلاء ج ١١ مخطوط . البداية والنهاية ١٢٨/١٢ تهذيب الألساب ٢٥٦/١ .

(٢) ابن السبكي طبقات الشافعية ١٦٥/٥ .

(٣) تهذيب الألساب ٢٥٦/١ ، وراجع مرآة الاطلا ٣٦٢/١ .

عشر وأربعمئة هجرية ، فاعتنى به والده من صغره ، لا بل قبل مولده .
فحرص على أن لا يطعمه إلا من كسب يده ، مالا خالصا من الشبهة ،
فلم يمزج باطنه إلا الحلال الخالص .

ثم أخذ الإمام في الفقه على والده ، وكان والده يعجب به ويسر ،
لما يرى فيه من مخايل النجابة ؛ وأمارات الفلاح .

وسمع الحديث في صباه من والده ، ومن أبي حسان محمد بن أحمد
المزكي ، وإبي سعيد عبد الرحمن بن الحسن بن عليك ، وأبي عبد الرحمن
محمد بن عبد العزيز النيلي وغيرهم .

وأجاز له أبو نعيم الحافظ وتحدث .

وروى عنه أبو زاهر الشحامي ، وأبو عبد الله الغراوي ، وإسماعيل
ابن أبي صالح المؤذن ، وغيرهم .

وقال عبد الغافر الفارسي الحافظ في سياق الكلام عليه : أخذ من
العربية وما يتعلق بها أوفر حظ ونصيب ، فزاد فيها على كل أديب ،
ورزق من التوسع في العبارة وعلوها ما لم يعهد من غيره ، حتى أنسى
ذكر سبحانه ، وفاق فيها الأقران .

وحمل القرآن ، فأعجز الفصحاء اللد ، وجاوز الوصف والحد ، وكل
من سمع خبره ، ورأى أثره ، فإذا شاهده أقرب بأن خبره يزيد كثيراً
على الخبر ، ويبر على ما عهد من الأثر .

ومن ابتداء أمره أنه لما توفي أبوه كان سنه دون العشرين أو قريباً
منه ، فأقعد مكانه للتدريس فكان يقيم الرسم في درسه ، ويقوم منه
ويقعد إلى مدرسة البيهقي ، حتى حصل الأصول ، وأصول الفقه على
الاستاذ أبي القاسم الاسكاف الإسفراييني ، وكان يواظب على مجلسه ،

وقد سمعته يقول في أثناء كلامه : كنت علقت عليه في الأصول أجزاء معدودة ، وطالعت في نفسي مائة مجلدة .

وكان يصل الليل بالنهار في التحصيل حتى فرغ منه ، ويبكر كل يوم قبل الاشتغال بدرس نفسه إلى مجلس الاستاذ أبي عبد الله الحجازي يقرأ عليه القرآن ، ويقتبس من كل نوع من العلوم ما يمكنه ، مع مواظبته على التدريس .

ثم خرج إلى الحجاز وجاور بمكة أربع سنين ، بدرس وبقي ، ويجمع طرق المذهب ، ويقبل على التحصيل ، إلى أن اتفق رجوعه إلى نيسابور . فبنت المدرسة الميمونية النظامية ، وأقعد للتدريس فيها ، واستقامت أمور الطلبة ، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة ، غير مزاحم ولا مدافع ، سلم له المحراب والمنبر ، والخطابة والتدريس ، ومجلس التذكير يوم الجمعة والمناظرة ، وهجرت له المجالس ، وظهرت تصانيفه ، وحضر درسه الأكابر ، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة ، ومن الطلبة .

مطامير وثناء الناس عليه :

قال ابن السبكي : ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام ، وبالأصول ، والفقه ، وأكثرهم تحقيقاً ، بل الكل من بحره يغترفون ، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيراً اهـ .

ويروى عنه أنه قال ، ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر وحده اثني عشر ألف ورقة .

ويحكى أنه قال يوماً للغزالي : يا فقيه . فرأى في وجه الغزالي التغير ،

كانه استقل هذه اللفظة على نفسه ، فقال : افتح هذا البيت ، ففتح مكاناً وجده ملوئاً بالكتب فقال له : ما قيل لي بإفقه ، حتى أثبت على هذه الكتب كلها .

وذكر ابن السمعاني أبو سعد في الذيل ، أنه قرأ بخط أبي جعفر ابن أبي علي بن محمد الهمداني الحافظ ، سمعت أبا المعالي الجويني يقول : لقد غرأت خمسين ألفاً في خمسين ألف ، ثم خليت الاسلام باسلامهم فيها ، وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الحضم ، وغصت في الذي نحن أهل الاسلام عنها ، كل ذلك في طلب الحق ، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد ، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق .

قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي : تمتعوا بهذا الإمام ، فإنه نزهة هذا الزمان ، يعني إمام الحرمين .

وقال له مرة : أنت إمام الأئمة .

وقال شيخ الاسلام أبو عثمان اسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني ، وقد سمع كلام إمام الحرمين في بعض المحافل : صرف الله المكاره عن هذا الإمام ، فهو اليوم قرة عين الإسلام ، والذاب عنه بحسن الكلام .

وقال الحافظ أبو محمد الجرجاني : هو إمام عصره ، ونسيج وحده ، وثادرة دهره ، عديم المثل في حفظه وبيانه ولسانه . قال : واليه الرحلة من خراسان والعراق والحجاز .

وقال القاضي أبو سعيد الطبري ، وقد قيل له إنه لقب إمام الحرمين : بل هو إمام خراسان والعراق ، لفضله وتقدمه في أنواع العلوم .

مصنفات امام الحرمين :

ولا أريد أن أنكلم على جميع مصنفاته بل أريد أن أذكر منها ما كان مختصاً بالفقه والأصول والكلام .

أولاً - مصنفاته الأصولية :

- ١ - البرهان في أصول الفقه . مخطوط .
- ٢ - المجتهدون (من التاخيص في أصول الفقه) . مخطوط .
- ٣ - الورقات . مطبوع . وله عدة شروح .
- ٤ - كتاب مغيث الحلق في ترجيح القول الحق . مطبوع .
- ٥ - التاخيص في الأصول .

ثانياً - مصنفاته في الفقه :

- ١ - نهاية المطلب في دراية المذهب .
- ٢ - مناظرة في الإجتihad في القبة .
- ٣ - مناظرة في زواج البكر .
- ٤ - السلسلة في معرفة القولين والوجهين .
- ٥ - رسالة في الفقه .
- ٦ - رسالة في التقليد والإجتihad .

ثالثاً - مصنفاته في الخلاف والجدل :

- ١ - الدرة المضية فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية .
- ٢ - غنية المسترشدين في الخلاف .
- ٣ - السكافية في الجدل .

رابعاً - مصنفاته في أصول الدين :

- ١ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد .

٢ - رسالة في أصول الدين .

٣ - الشامل في أصول الدين .

٤ - العقيدة النظامية .

٥ - لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة .

ولإمام الحرمين مصنفات أخرى كثيرة لا أريد أن اطنب في ذكرها .
وبما أحب أن أنه إليه أنه وقع لبعض من كتب عن مصنفات إمام
الحرمين أنه فرق ما بين مختصر الإرشاد للباقلاني الذي اختصره إمام الحرمين
من الإرشاد الكبير ، وبين التلخيص ، وجعلها كتابين ، وبعد ذلك عددهما
من كتب أصول الدين .

وهذا قاسد .

لأن التلخيص هو نفسه مختصر الإرشاد والتقريب للقاضي أبي بكر
الباقلاني وليس كتابين متباينين . قال ابن السبكي في مقدمة رفع الحجاب
عند ذكر مراجعته التي رجع إليها : والإرشاد للباقلاني ومختصره المسمى
بالتلخيص لإمام الحرمين . وثانياً هو من أصول الفقه لا من أصول الدين .
وفسائه :

قال عبد الغافر الفارسي :

وبدت عليه مخايل المرات وهو في ليلة الاربعاء من صلاة العتمة
الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .
ونقل إلى نيسابور ، وصلى عليه ابنه القائم بعد جهد جهيد من شدة
الزحام ، ودفن في داره .

فهذه ترجمة موجزة أوردتها لإمام الحرمين بمناسبة ذكر الغزالي أنه
جمع هذا الكتاب من تعليقاته عن الإمام ، ولم أرد فيها التوسع وكال
التحقيق لأنه ليس هذا مكانه .

رحم الله إمام الحرمين ، وهدانا لأن نسير على مناهجه ، ونتحقق بعلومه .

الإمام الغزالي^(١)

هو الإمام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، الإمام الجليل ،
أبو حامد الغزالي .

حجة الإسلام ، ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام .
ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة .

وكان والده بغزل الصوف وبيعه في دكانه بطوس ، فلما حضرته
الوفاة ، وصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له متصرف ، من أهل الخير ،
وقال له : إن لي للأسف عظيماً على تعلم الخط ، وأشتهي استدراك ما
فاتني في ولدي هذين فعلهما ، ولا عليك أن تنفذ في ذلك جميع ما
أخلفه لهما .

فلما مات أقبل الصوفي على تعليمها إلى أن فني ذلك النزر اليسير ،
الذي كان خلافة لهما أبوهما ، وتعذر على الصوفي القيام بقوتها ، فقال لهما :

(١) له ترجمة في الكتب الآتية :

طبقات الشافعية ١٩١/٦ - شذرات الذهب ١٠/٤ - المعبر ٢٠٣/٥ وفيات الأعيان
٣٥٣/٣ - انغاف السادة المتقين ٦/١ - البداية والنهاية ١٧٣/١٢ - الكامل ١٧٣/١٠ -
تاريخ ابن الوردي ٢١/٢ - تبين كذب المفتري ٢٩١ - روحيات الجنات ١٨٠ - الباب
في تهذيب اللسان ١٧٠/٢ - المختصر لأبي الفدا ٢٣٧/٢ - مرآة الجنان ١٧٧/٣ - مرآة
الزمان ٣٩/٨ - مفتاح السعادة ١٩١/٢ - المنتظم ١٦٨/٩ - طبقات ابن هداية الله ٦٩ -
النجوم الزاهرة ١٦٨/٩ - الوافي بالوفيات ٢٧٤/١ - المنفذ من الضلال للغزالي -

إعلمنا أني قد أنفقت عليكما ما كان لكما ، وأنا رجل من الفقر والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به ، وأصلح ما أرى لكما أن تلبجا إلى مدرسة كأنكما من طلبة العلم ، فيحصل لكما قوت يعينكما على وقتكما .
ففعلا ذلك ، وكان هو السبب في سعادتهما ، وعلو درجتهما .

قرأ في صباه طرفاً من الفقه بيده ، على أحمد بن محمد الراذكاني .
ثم سافر إلى جرجان إلى الإمام أبي نصر الإسماعيلي وعلق عنه التعليقة ، ثم رجع إلى طوس .

قال الإمام أسعد الميمني : فسمعتني يقول : قطعت علينا الطريق ، وأخذ العبارون جميع ما معي ومضوا ، فتبعتهم ، فالتفت إلي مقدمهم وقال : ارجع ويحك وإلا هلكت .

فقلت له : أسألك بالذي ترجو السلامة منه أن ترد علي تعليقتي فقط ، فما هي بشيء لتتفعلون به .

فقال لي : وما هي تعليقتك ؟

فقلت : كتب في ذلك الخلعة ، هاجرت لهما ، وكتابتهما ، ومعرفة علمها . فضحك وقال : كيف تدعي أنك عرفت علمها ، وقد أخذناها منك فتجردت من معرفتها ، وبقيت بلا علم !

ثم أمر بعض أصحابه فسلم إلي الخلعة .

قال الغزالي : فقلت هذا مستنطق ، أنطقه الله ليُرشدني به في أمري ، فلما وافيت طوس ، أقبلت على الاشتغال ثلاث سنين ، حتى حفظت جميع ما علقت ، وصرت بحيث لو قطع علي الطريق لم أتجرد من علمي .

ثم إن الغزالي قدم نيسابور ، ولازم إمام الحرمين ، وجد واجتهد

حتى برع في المذهب ، والخلاف ، والجدل ، والأصلين ، والمنطق ،
وقرأ الحكمة والفلسفة ، وأحكم كل ذلك .

وفهم كلام أرباب هذه العلوم ، وصنف في كل فن من هذه العلوم
كتباً ، أحسن تأليفها ، وأجاد وضعها .

وكان شديد الذكاء ، شديد النظر ، عجيب الفطرة ، مفرط
الإدراك ، قوي الحافظة ، بعيد الغور ، غواصاً على المعاني الدقيقة .

وكان إمام الحرمين يصف تلامذه فيقول : الغزالي بحرٌ مغدق ،
والكيا أسدٌ مخرق ، والحراني نارٌ مخرق .

ثم لما مات إمام الحرمين سنة ٤٧٨ خرج الغزالي إلى المعسكر ،
قاصداً الوزير نظام الملك ، إذ كان يجلسه بجمع أهل العلم ، فناظر الأئمة
في مجلسه وقهر الخصوم ، وظهر عليهم ، فاعترفوا بفضله ، وولقاه صاحب
بالعظيم ، وولاه تدريس مدرسته ببغداد .

فقدم بغداد سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ودرس بالخطابية فأعجب
الحاق علمه وكاله وفضله .

وفي بغداد انصرف إلى دراسة الفلسفة دراسة عميقة ، فطالع كتب
الفارابي وابن سينا بصورة خاصة ، وألف على أثر ذلك كتابه مقاصد
الفلاسفة ، الذي يدل على اطلاعه وسعة علمه بالفلسفة ، فشرح فيه آراء
الفلاسفة قبل أن يقدم على نقدها . ثم صنف بعد ذلك كتابه المشهور
تهافت الفلاسفة ، فأبطل مذاهبهم ، وزيف دعاويهم ، وأبان للمسلمين سوء
معتقدهم ، واعوجاج نظرهم .

وصنف في هذه الفترة أيضاً كتباً كثيرة في شتى الفنون ، فصنف
في الأصول ، والفقه ، والخلاف .

ثم بعد أن ضربت به الأمثال ، وشدت إليه الرحال ، عزفت عن الدنيا نفسه ، وأعرض عن رذائلها قلبه ، فرفض زخرفها ، وأعرض عن زيفها ، وأقبل على الله تعالى يروض نفسه ويهذبها ، ويحررها من عبودية غير الله ويطهرها .

فخرج من بغداد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة إلى الحج بعد أن استتاب أخاه في التدريس .

ثم دخل دمشق سنة تسع وتسعين فأقام بها أياماً ، ومن ثم توجه إلى بيت المقدس فجاور به مدة ، ثم عاد إلى دمشق ، واعتكف بالمنارة الغربية من الجامع ، وبها كانت إقامته .

فأقام بالشام مدة ، وهو معتكف على العبادة ، مقبل على الله ، لا شغل له إلا العزلة والخلوة ، والرياضة والجماعة ، استقلالاً بتزكية النفس ، وتهذيب الاخلاق وتصفية القلب لذكر الله تعالى . كما قال ذلك عن نفسه في المنقذ من الضلال - وألف فيها بعضاً من التصانيف كإحياء علوم الدين ، والأربعين في أصول الدين ، وغيرها من الكتب النافعة .

أما مدة إقامته في دمشق فقد ذكر ابن عساكر أنها كانت عشرين سنة ، قال ابن السبكي ولم أر ذلك لغيره ، وقال عبد الغافر الفارسي : عشر سنين ، أما الغزالي في المنقذ من الضلال فقد قال : ثم دخلت الشام وأقيمت بها قريباً من سنتين ، ثم قال بعد وصف حاله فيها : ثم رحلت منها إلى بيت المقدس ، أدخل كل يوم الصخرة ، وأغلق بابها على نفسه .

ثم يقول : « ودمت على ذلك مقدار عشر سنين ، أي متقللاً بين

دمشق ، والقدس ، والحجاز ، ومصر والاسكندرية وغيرها ، ولعل مراد عبد الغافر أنه أقام متنقلاً من دمشق والها مدة عشر سنين ، توفيقاً بين الكلامين .

ثم رجع الغزالي إلى بغداد ، وعقد بها مجلس الوعظ ، وتكلم على لسان أهل الحقيقة ، وحدث بكتاب الإحياء .

ثم رجع إلى مدينة طوس ، ولازم بيته ، مشغلاً بالتفكير كما قال عن نفسه في المقصد « ثم جذبتني الهمم ، ودعوات الاطفال إلى الوطن ، فعادته بعد أن كنت أبعد الخلق إليه ، فأثرت العزلة به أيضاً حرصاً على الخلوة ، ونصفية القلب للذكر ، اهـ .

ثم إن الوزير نحر الدين بن نظام الملك حضر إليه ، وخطبه إلى التدريس بنظامية نيسابور وألح عليه كل الإلحاح بعد أن سمع بكافته ، وروح قدمه ، وعلو رقبته ، فاستجاب الغزالي لذلك ، وأقام عليه مدة ، ثم رجع إلى وطنه ثانية على ما كان عليه ، وبني بجانب بيته ، مدرسة لطابة العلم ، وخانقاه للصوفية ، وكان قد وزع أوقصائه على وظائف الحاضرين ، من ختم قرآن ، ومجالسة أهل القلوب ، والقعود للتدريس ، بحيث لا تخلو لحظة من لحظاته ، ولحظات من معه عن فائدة ، إلى أن جاءت المنية فمضى إلى رحمة ربه ، تاركاً مكانه فارغاً بلا خليفة يخلفه فيه في يوم الاثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة ، ودفن بظاهر قصبة طابران .

قال الإمام الحافظ أبو طاهر السلفي : سمعت الفقهاء يقولون : كان الجويني يعني إمام الحرمين يقول في تلامذته إذا ناظروا : التحقيق للخوافي ، والحديث للغزالي ، والبيان للكبيا .

وقال تلميذه الإمام محمد بن يحيى : الغزالي هو الشافعي الثاني .
وقال أسعد الميني : لا يصل إلى معرفة علم الغزالي وفضله ، إلا
من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله اهـ .

وقال السبكي : لا يعرف قدر الشخص في العلم إلا من ساواه في
رتبه في نفسه ، قال : وإنما يعرف قدره ، بتدار ما أوتيته هو اهـ .

وقال ابن السبكي : كان رضي الله عنه ضرغاماً إلا أن الأسود تنضال
بين يديه وتتوارى ، وبدراً تماماً إلا أن هداه يشرق نهاراً .

جاء والناس إلى رد فرية الفلاسفة أحوج من الظلماء لمصابيح السماء ،
وأفقر من الجذباء إلى قطرات الماء ، فلم يزل يناضل عن الدين الحنيفي
بجلاء مقاله ، ويحامي حوزة الدين ، ولا يلطخ بدم المعتدين حد نصاله ،
حتى أصبح الدين وثيق العرى ، وانكشف غياهب الشبهات ، وما
كانت إلا حديثاً مفترى . اهـ .

هذا وللغزالي مصنفات كثيرة تزيد عن الخمائة مصنف . منها ما هو
مدسوس عليه ، ومنها ما هو منقول إليه . وقد صُنفت في مؤلفاته
مصنفات ، وسأكتفي هنا ببعضها بما له تعلق ببحثنا .

- ١ - تهذيب الأصول ذكره في مقدمة المستقصى .
- ٢ - المستقصى من علم الأصول . مطبوع .
- ٣ - المنحول وهو الذي بين أيدينا .
- ٤ - شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل وقد حققه وعلق عليه الأخ
الدكتور أحمد الكبيسي .
- ٥ - فحص المأخذ .
- ٦ - المكنون في الأصول .

- ٧ - معيار المعلم . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ٨ - مقاصد الفلاسفة . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ٩ - نهات الفلاسفة . مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا .
- ١٠ - الوسيط في الفقه . منه نسخة خطية في مكتبي مونس وأكفورد ودار الكتب المصرية .
- ١١ - البسيط في الفقه . منه نسخة خطية في مكتبة الاسكوريال .
- ١٢ - الوجيز في الفقه . مطبوع .
- ١٣ - الخلاصة في الفقه .
- ١٤ - بداية الهداية . مطبوع .
- ١٥ - المآخذ في الخلافات .
- ١٦ - الباب المتغل من الجدل .
- ١٧ - بيان القولين للشافعي .
- ١٨ - الاقتصاد في الاعتقاد . مطبوع .
- ١٩ - مفصل الخلاف في أصول القياس .
- ٢٠ - الجوامع العوام عن علم الكلام . مطبوع .
- ٢١ - إحياء علوم الدين . مطبوع .
- ٢٢ - الأربعين . مطبوع .
- ٢٣ - المنقذ من الضلال . مطبوع .
- ٢٤ - مشكاة الأنوار . مطبوع .
- ٢٥ - ميزان العمل . مطبوع .
- ٢٦ - الفتاوى .
- ٢٧ - المتظهي في الرد على الباطنية . مطبوع .

- ٢٨ - بيان فضائح الإمامية .
- ٢٩ - قواصم الباطنية وهو غير المستظهري في الرد عليهم .
- ٣٠ - حقيقة الروح .
- ٣١ - فصل التفرقة بين الاسلام والزنادقة . مطبوع .
- ٣٢ - الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة طبع في جنيف ١٨٧٣ بعناية غوثيه وفي القاهرة غير مرة ليبسك ١٩٢٥ م .
- ٣٣ - عقيدة أهل السنة . مطبوع .
- ٣٤ - القسطاس المستقيم . مطبوع .
- ٣٥ - مدخل السلوك إلى منازل الملوك . مطبوع بدمشق .
- ٣٦ - حقائق العلوم لأهل الفهوم منه نسخة في مكتبة باريس .
- وهناك كتب أخرى كثيرة للإمام الغزالي منها ما هو المطبوع ، ومنها ما هو المفقود ، ومنها ما هو المخطوط الذي ينتظر الطباعة ، ولا أرى حاجة لاستقصائها ، وفي اليسير الذي ذكرته ما يغني عن الكثير .
- وفي مجموعة الكتب التي ألفها الغزالي - رحمه الله - تتبدى لنا شخصيته الفذة ، وعلومه الراسخة ، وهي تمثل - بلا شك - المراحل التي تنقل فيها الغزالي في حياته .
- وإني أستطيع أن أقول ، وبلا حرج : إن الغزالي أمة لوحده في علومه ، ومعارفه ، وشخصيته .
- قال الذهبي في العبر : وعلى الجملة ما رأى الرجل مثل نفسه .

الغزالي وأصول الفقه

لم يكن الغزالي في أصول الفقه بمن يقف على ساحله ، أو يكتفي بظاهره ، بل خاض غماره ، واقتحم لجته ، فسبر أغواره ، ووقف على حقيقته .

وكان واحداً من أربعة ، عليهم يقوم الأصول ، واليه ترجع معظم مصنفاته التي شاعت وذاعت وهم :

- ١ - القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه العمد .
- ٢ - أبو الحسين البصري في كتابه المعتمد والذي شرح به العمدة .
- ٣ - إمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان .
- ٤ - الغزالي في كتابه المستصفى .

الغزالي والمستصفى

١ - يعتبر المستصفى من الكتب التي ألفها الغزالي في آخر حياته العلمية ، وبعد أن عاد من دمشق إلى وطنه وعاود التدريس في نيسابور كما يدل عليه كلامه في مقدمته حيث قال :

« ثم ساقني قدر الله تعالى إلى معاودة التدريس والإفادة ، فاقترح علي طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه ، » .

٢ - يعتبر هذا الكتاب بالنسبة لنظر الغزالي وسطاً بين الإيجاز

والإطناب ، صرف فيه الغزالي عنايته إلى التحقيق والترتيب فهو فوق
« المنحول » ، لميله إلى الإيجاز ، ودون كتاب « تهذيب الأصول » ، لميله إلى
الاستقصاء والاطناب . كما قال في مقدمته :

« فافترح علي طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه ،
أصرف العناية فيه إلى التلقيق بين الترتيب والتحقيق ، وإلى التوسط بين
الاخلال والإملال - على وجه يقع في الفهم دون كتاب « تهذيب
الأصول » ، لميله إلى الاستقصاء والاستكثار ، وفوق كتاب « المنحول » ،
لميله إلى الإيجاز والاختصار - فأجبتهم إلى ذلك متعيناً بالله ، وجمعت
فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني ، .

٣ - ظهر الغزالي في كتاب المستقصى إماماً مستقلاً ذا شخصية
مستقلة ، لم يتقيد بقول من سبقه من إمام الحرمين وغيره ، ما لم يتبين له
أن هذا القول هو الحق الذي لا مندوحة منه ، وإلا فهو في حل من
التزامه والتعبير عنه - بخلاف ما هو عليه في المنحول إذ التزم فيه آراء
استاذة إمام الحرمين غالباً ، كما سنذكره بعد قليل .

وقد رتب الغزالي على مقدمة وأربعة أقطاب ، فالمقدمة كالتمهيد ،
والأقطاب الأربعة هي المشتمة على لباب المقصود .

ثم بين كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة فقال :
إعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة السمعية
على الأحكام الشرعية ، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس
الأحكام من الأدلة ، ثم في الأدلة وأقسامها ، ثم في كيفية اقتباس
الأحكام من الأدلة ، ثم في صفات المقتبس الذي له أن يقتبس الأحكام .
فإن الأحكام ثمرات .

وكل مرة فلها صفة وحليقة في نفسها .

ولها منبر .

ومستشر .

وطريق استئثار .

والثمرة : هي الأحكام ، أعني الوجوب ، والحظر ، والنسب ،
والكرامة ، والحسن والقبح ، والقضاء ، والأداء ، والصحة ،
والفساد ، وغيرها .

والمشور : هي الأدلة ، وهي ثلاثة : الكتاب ، والسنة ،
والإجماع فقط .

وطرق الاستئثار هي : وجوه دلالة الأدلة ، وهي أربعة .

إذ الأقوال ، إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها .

أو بفحواها ومفهومها ، وباقتضاها وضرورتها .

أو بعقولها ومعناها المستنبط منها .

والمستشر : هو المجتهد ، ولا بد من معرفة صفاته ، وشروطه ،
وأحكامه .

فإذن جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب .

القطب الأول : في الأحكام ، والبداءة بها أولى لأنها الثمرة المطلوبة .

القطب الثاني : في الأدلة ، وهي ، الكتاب ، والسنة والإجماع -
وبها التنية .

القطب الثالث : في طريق الاستئثار ، وهو وجوه دلالة الأدلة .

القطب الرابع : في المستشر ، وهو المجتهد الذي يحكم بظنه ، ويقابله
المقلد الذي يلزمه اتباعه ، فيجب ذكر شروط المقلد والمجتهد وصفاتها .

أما المقدمة : فقد جعلها الغزالي في المنطق الذي يعتقده مقدمة لكل العلوم ، ويعتقد أن من لم يحيط به فلا ثقة بعلمه فقال :
نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول ، وانحصارها في الحد والبرهان ،
ونذكر شروط الحد الحقيقي ، وشروط البرهان الحقيقي ، وأقسامها على
منهاج أوجز بما ذكرناه في كتاب « محك النظر » وكتاب « معيار العلم » .
وليست هذه المقدمة من جملة الأصول ، ولا من مقدمات الخاصة به ،
بل هي مقدمة العلوم كلها ، ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلاً ،
فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول ،
فإن ذلك هو أول أصول الفقه ، وحاجة جميع العلوم النظرية إلى هذه
المقدمة كمحاجة أصول الفقه له .

٤ - يجد المستقرئ لكتاب المستقصى أن الغزالي - رضي الله عنه -
يستطرد فيه في بعض المسائل وتقريرها أو دفعها أو دفع شبهة مخوم
حولها ، كما فعل ذلك مثلاً في رد شبه المانعين للقياس .

بينما نجد في بعض المسائل بوجز ويستقل من الكلام كما فعل في
الكلام على المطلق والمقيد مثلاً حيث لم يذكر إلا نصف صفحة فقط .

٥ - أعرض الغزالي فيه عن كثير من آرائه التي وافق فيها إمام
الحرمين في المنحول - كما سنذكر ذلك مع الامثلة بعد قليل - وكذلك
أعرض عن آراء اختارها أثناء عزله ، وانصرافه إلى العبادة والرياضة ،
كمسألة التكليف بالهال ، فيينا يذهب في الإحياء الذي صنفه في تلك الفترة
إلى جوازه - يذهب في المستقصى إلى عدم جوازه واستحالة التكليف به
كما حققنا ذلك في مكانه في المنحول .

فهذه بعض الحقائق عن المستقصى ذكرتها - وإثبات لم يكن البحث
معداً لها - كي يقف القارئ على شيء من التمييز بين منهاج الغزالي في
المستقصى والمنحول فيستطيع أن يقارن بينهما .

الغزالي والمنقول

١ - هو من الكتب المقطوع بصحة نسبتها إلى الإمام الغزالي ، وقد أشار إليه الامام الغزالي في مقدمة المستقصى وذكر أنه كتاب موجز ، كما أحال عليه في كتابه شفاء الغليل .

كما أن الاصوليين من عهد الغزالي إلى الآن نقلوا عنه ونسبوه بالاجماع اليه ، وكذلك ذكره المؤرخون حين تعرضهم لذكر كتب الإمام . وعلى هذا فلا داعي لنشكيك بروكاهن الذي يقول فيه : « إن من الممكن أن يكون أحد تلاميذه قد نشره وفقاً للدروس التي كانت الغزالي يلقها » .

ولو فتحنا الباب لمثل هذا التشكيك - الذي لم يتم عليه مدعيه ولا أدنى دليل - لما سلم لنا كتاب تصح نسبته لأي إمام ، ولتبرأنا من التراث الاسلامي بأكمله ، إذ ما من كتاب إلا ومن الممكن عقلاً أن يرد عليه ما أورده بروكاهن على المنقول .

ومن أعجب العجب أن يذكر بروكاهن مثل هذا الكلام مجرد دعوى دون أن يقيم عليها الأدلة والبراهين .

أما قول « جوشيه » بعد أن ذكر الكتاب نقلاً عن ابن خلكان : « إننا لا نعرفه إلا عن طريق رد عنيف كتبه أحد الحنفية ضده » - فهو قول ينبيء عن عدم اطلاع جوشيه ، لا على عدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الغزالي . ولو كلف جوشيه نفسه قليلاً من الجهد ونظر في أي كتاب من كتب الاصول أو مقدمة المستقصى أو شفاء الغليل ، لعلم بيقيناً بوجرد هذا الكتاب عن طريق آخر غير طريق رد أحد الحنفية عليه .

وأما قول الإمام ابن حجر الميمني في الخيرات الحسان في مناقب
النعمان ص ٢ : و إعلم أن بعض المتعصبين ممن لم يمنع توفيقاً جاءني
بكتاب منسوب للإمام الغزالي فيه من التعصب الفظيع والخط الشنيع ،
على إمام المسلمين وأوحد الأئمة المجتهدين أبي حنيفة رحمه الله ، ما قصم
عنه الآذان ، كل ذلك منه بناء على أن ذلك الغزالي هو الإمام محمد
حجة الاسلام ، وليس هو هو ، لما يأتي في إجابته من مدحه لأبي حنيفة
وترجمته بما يليق بعلي كماله ، وأيضاً فإن النسخة التي رأيته مكتوب عليها :
إن هذا الكتاب تصنيف محمود الغزالي ، ومحمود هذا ليس بحجة الاسلام ،
ومن ثم كتب على حاشية تلك النسخة هذا شخص معتزلي اسمه محمود
الغزالي ، وليس هو بحجة الاسلام .

ونحن نرى من خلال كلام الامام ابن حجر أنه أنكر صحة نسبة
هذا الكتاب إلى الامام الغزالي من أجل شيء واحد وهو تعرضه لأبي
حنيفة رضي الله عنه في آخر الكتاب بما لا يليق بمقامه .

ويمكننا إن نجيب عن هذا بأن الكتب لا تنسبها إلى أصحابها
من أجل مثل هذه الامور ، فقد ورد في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
ما يفوق ما ذكره الغزالي في المنقول عن أبي حنيفة ولم نجد أحداً ينكر
نسبة الكتاب للخطيب البغدادي ، وصنف إمام الحرمين جزءاً خاصاً في
ترجيح مذهب الشافعي ميماء ومغيث الخلق في ترجيح القول الحق ، وتعرض
فيه للإمام أبي حنيفة ومذهبه بنفس الكلمات التي ذكرها الغزالي في
المنقول ، ولم تنف صحة نسبة الكتاب إليه من أجل هذا ، ولو ذهبنا
نذكر من تعرض الأئمة في كتبهم لضاق القرطاس ولم تنف صحة نسبة
كتبهم إليهم .

فلا يمكننا أن نجاري ابن حجر على رأيه هذا من أجل مثل هذه الأمور . وابن حجر نفسه ليس بقاطع فيما قال ، إذ عاد فقال : « قال بعض محققي الحنفية من أخذ العلم عن المولى سعد الدين التفتازاني : وتفرض إن ذلك صدر عن الغزالي حجة الاسلام ، فهذا إنما صدر عنه حين كان متلبساً بعلوم الجدل وحفظ طلبة العلم ، وأما في آخر أمره حين نخط عن تلك الحفظ ، وأفوضت عليه سجل المعارف والشهود ، فقد عرف الحق لأهله وأقره في عمله ، والدليل على ذلك كلامه في الإحياء ، ٨١ . وهذا الذي ذكره الامام ابن حجر عن بعض محققي الحنفية هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذي سنشير اليه في الكلمة التي قدمناها للفصل الذي عقده الغزالي لترجيح مذهب الشافعي على غيره من المذاهب والذي تعرض فيه الإمام أبي حنيفة النعمان .

وقد تأثر الأستاذ هداية حسين بكلام ابن حجر الاول ، ومن أجل ذلك قرر في فهرس المخطوطات العربية في مكتبة بومار ص ١٥٦ - ١٥٧ تحت رقم ١٣٥ كالكتا ١٩٢٣ أن الكتاب ليس للغزالي حجة الاسلام بل من تأليف معتزلي يدعى محمود الغزالي ، مؤيداً هذا بكلام ينقله عن « منتحل الكلام ص ٢٢ » يشبه كلام ابن حجر ، وقد علمت الرد عليه .

وقد أورد الدكتور عبد الرحمن بدوي هذه الطعون في كتابه مؤلفات الغزالي ولم يذكر الرد عليها ، بعد أن ذكر أن الكتاب مما ينقطع بنسبته للغزالي .

٢ - يعتبر كتاب المنخول من أوائل الكتب التي صنفها الإمام الغزالي رضي الله عنه في علم الاصول ، وأن كلاً من المستصفي وشفاء الغليل كان بعده ، لأنه قد أحال القارئ عليه في شفاء الغليل في بعض

المواضع ، وكذلك ذكره في المستصفى كما أسلفنا ، وذكر أن المستصفى أوسع منه ، وهذان دليلان على أن المنحول من أول الكتب التي صنفها الغزالي في علم أصول الفقه .

٣ - صنف الغزالي هذا الكتاب في أول حياته العلمية ، وقبل أن يتولى التدريس في النظامية في بغداد قطعاً إن كان قد صنفه في حياة أستاذه ، وظننا إن صنفه بعد موته ، لأنه لما تولى التدريس في بغداد انصرف كلياً إلى التعمق في دراسة الفلسفة للوقوف على حقيقتها ، ومن ثم اعتنى بتصنيف « مقاصد الفلاسفة » ، ثم الرد عليهم « بنهايت الفلاسفة » وغير ذلك من الكتب .

٤ - قال الامام ابن السبكي في ترجمته في طبقات الشافعية عند ذكر مصنفاته : والمنحول وقد صنفه في حياة أستاذه ، وابن السبكي حجة فيما يقول ، وإن كنا لا نعرف مصدر هذه النسبة للمنحول .

ولكن الامام الغزالي - رحمه الله ذكر في المنحول ما يدل على أنه صنفه بعد موت أستاذه إمام الحرمين ، خلافاً لما ذكره ابن السبكي عنه . فقد قال في ورقة ١٢٢ - ب ما نصه : « والمختار انه لا يحتاج به ، لأن العقل لا يحيل ذلك في المعقولات ، والشبهة مختلجة ، والقلوب مائلة الى التقليد واتباع الرجل المرموق فيه ، إذا قال قولاً » ثم قال :

« هذا بما اختاره الامام رحمه الله » .

فدل هذا على أن الإمام كان ميتاً إذ ذاك .

وكذلك ذكر مثل هذه العبارة في ورقة ١٩٧ - ب في آخر الكتاب فقال :

« والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام
الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل » .
وهذا النص أيضاً يدلنا على أن الغزالي قد صنف المنحول بعد وفاة
استاذة إمام الحرمين .

وكذلك قال في ورقة ١٩١ - آ عند الكلام على تقدير خلو واقعة
عن حكم الله قال : قلنا : حكم الله أن لا حكم فيها ، فهذا أيضاً حكم ،
وهو نفي الحكم . هذا ما قاله الامام رحمه الله .
ولم أفهمه بعد .

وقد كررته عليه مراراً .
وهو كسابقه من الادلة التي تشير إلى أنه ألفه بعد وفاته .
فهذه القرائن الثلاث تدل على أن الغزالي رحمه الله قد ألف كتابه
بعد وفاة استاذة ، وهذا ما يستفاد من المنحول ويجزم به .

أما إذا ذهبنا مع المؤرخين فإن نعدم تردداً في جزمنا ، فقد روي
أنه قبل له حين ألفه : لقد دفنت استاذك وهو حي .
وإن ما جاء في المنحول أولى بأن يحتاج به على ما يروى عنه والله
أعلم بالصواب .

هـ - لم يكن للغزالي في هذا الكتاب ذا شخصية مستقلة ، ولكنه
كان تابعاً فيه لآراء استاذة إمام الحرمين ، مدوناً لأفكاره ، مرتباً
لتعاليقه ، دون أن يزيد عليها أو ينقص منها ، كما أشار إلى ذلك في آخر
الكتاب حيث قال :

« هذا تمام القول في الكتاب ، وهو تمام المنحول من تعليق الأصول ،
بعد حذف الفضول ، وتحقيق كل مسألة بامية العقول ، مع الإفلاع عن
التطويل ، والتزام ما فيه شفاء الغليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام

الحرمين رحمه الله في تعاليقه ، من غير تبديل وتزويد في المعنى وتقليل ،
سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول ، وتبويب أبواب ،
ووما لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة الى المراجعة ،

إلا أن هذا لم يمنع الغزالي في الحقيقة من إبداء رأيه في كثير من
آراء أستاذه ، والإعراض عنها ، واختيار خلافها ، في كثير من المواضع
يستطيع أن يقف عليها القارئ ، وقد أشير إليها في التعليق بأسفلها .
وأذكر منها على سبيل المثال هنا نماذج .

آ - يرى إمام الحرمين أنه يمتنع شرعا مطلقا ازدحام علتين على
معلول واحد ، مع تجويزه لذلك عقلا .

وقد اختار الغزالي خلافه في ورقة ١٥٣ - ب فقال : والختار أن
العلل قد تزدهم على حكم واحد ، وشرع بالرد على المخالف .

ب - قال عند الكلام على منع المعلل من الاستدلال بفساد الفرع
على فساد الأصل بعد ذكر الأمثلة :

نعم . اختلفوا في أنه من فن الشبه أو فن الخيل ، واختار الإمام
كونه مخيلا ، ثم قال :

وقال القاضي : هو شبه قوي .

ولعل ما ذكره القاضي اقرب . ورقة ١٦٧ - ب .

ج - مخالفته لأستاذه في مسألة عدم الدليل دليل على عدم الحكم ،
وعدم فهمه لعبارة مع تكرارها عليه مرارا . ورقة ١٩١ - آ

فهذه أمثلة تدل على أنه لم يكن مجرد ناقل فقط بل كان كثيراً ما
يبدى رأيه ، وبثبت مذهب الذي يعارض مذهب إمامه ، وإث في
الكتاب لكثيراً من هذه الأمثلة .

٦ - نجد أن الغزالي قد أعرض عن كثير من الآراء التي تبناها في المنحول عندما صنف كتابه المستقصى ، حين أصبح ذا شخصية مستقلة ، وإمام مدرسة ليس بتابع فيها إلا لما يدل عليه الدليل ، ومن أمته ذلك :

أ - ذهب في المنحول كإمام الحرمين ورقة ٨٣ - ب الى جواز الاحتجاج بمفهوم الصفة إن كانت مناسبة للحكم ، أما إذا كانت غير مناسبة ، فلم يقل بالمفهوم ، ودافع عن هذا المذهب ، ورد على النافين له . أما في المستقصى فقد أعرض عن هذا ، وذهب الى أن المفهوم غير حجة مطلقا - راء أكان مناسبة أم غير مناسب ، ودافع عنه بمسالك خمسة ، ورد على القائلين به بتسعة مسالك .

ب - ذهب الغزالي في المنحول الى أن النقص قادح مطلقا ، سواء كان المحل الذي تخلف عنه الحكم مع وجود العلة مستثنى بنص أو إجماع أو لا ، ما لم يمنع منه مانع . فقال :

ولو كان مستثنى عن القياس ، وكان من مناقضات الخصم ، فالعلة تبطل أيضا ، إذ حقها ان تطرد ولا مانع .

وإن كان مستثنى بنص أو إجماع فالذي وآه القاضي النخ فذكر رأي القاضي ثم قال : وعندنا ان هذا القياس باطل في جوهره .

وقال : وإذا رأينا الشرع ينفي الحكم مع وجودها ، فكيف يغلب على ظننا كونها علة ؟ .

وكيف يظن برسول الله ان يأتي بالمناقض المتدابر في نفسه ؟

وذهب في المستقصى الى غير هذا فقال :

فما ظهر أنه ورد مستثنى عن القياس مع استبقاء القياس - فلا يرد

نقضا على القياس ، ولا يفسد العلة ، بل يخصصها بما رواه المستثنى ، فتكون علة في غير محل الاستثناء .

الى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي زجع عنها أو غير رأيه فيها ، وقد أمرنا اليها أثناء التعليق ، وفيما ذكرناه الكفاية لتمثيل .

٧ - نسب الغزالي في المنحول الى الإمام مالك القول بالاسترسال على المصالح حتى جرز قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثها ، وكذلك نسب اليه القول بالقتل في التعزير ، والضرب لمجرد التهمة ، ومصادرة الأغنياء عند المصلحة ، ولا ندري ما هو المصدر الذي نقل الغزالي منه هذا الكلام عن الإمام مالك ، وقد أمرت أثناء التحقيق إلى أن هذا المنسوب لمالك شيء لا يثبت ، بل الثابت في كتب المالكية خلافه .

وكذلك نسب الى الإمام أبي حنيفة - في ورقة ٣٧ - ب - القول بأن مطلق الامر يفيد التكرار .

والمعروف عن أبي حنيفة خلافة فقد قال السرخسي في أصوله ٢٠/١ « الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله ، ثم قال « وقال الشافعي مطلقاً لا يوجب التكرار ولكن يحتمله » ثم قال « وقال بعضهم مطلقاً يوجب التكرار ، اهـ ثم ذهب يستدل على بطلانه .

وقال ابن الممام في التحرير ٣٥١/١ الصيغة أي المأداة ، باعتبار الهيئة الخاصة لمطلق الطلب ، لا تفيد مرة ولا تكرار ، ولا تحتمله ، وهو المختار عند الحنفية اهـ .

وكذلك ذكرت سائر كتب الأحناف كما حققناه في موضعه .

ونسب الى الإمام مالك عدم جواز نسخ القرآن بالسنة ، وأراد به الجواز العقلي ، وهو أيضا غير المعروف عن الإمام مالك ، فإن مذهبه كما حقيقته في موضعه أن ذلك جائز عقلا غير واقع ، علما بأنه لم ينسب إليه مثل ذلك في المتصفي .

٨ . لم يقدم الغزالي لكتابه هذا بمقدمة منطقية كما فعل في المتصفي ، إذ قدمه بمقدمة بالمنطق ، وقال : من لم يتنطق فلا ثقة بعلمه . ولكنه ذكر في المنحول جملة لا بأس بها من المسائل النحوية واللغوية ، - لم يذكر مثلها في المتصفي - وتكلم على حد العلم ، وإثباته على منكره ، وعلى جملة من علوم الكلام .

وقد علل سبب ذكره المقدمة المنطقية في المتصفي ، وسبب ذكر المقدمة النحوية في غيره من كتب الأصول ، بالنسبة له ولغيره من الأئمة بقوله :

« وإما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم ، فحماهم حب صنائعهم على خطاه بهذه الصنعة ، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول ، فذكروا فيه - من معاني الحروف ، ومعاني الإعراب - جملا هي من علم النحو خاصة ، اه المتصفي ٧/١ .

٩ - ذكر الغزالي في آخر المنحول فصلاً ضمنه وجه لتقديم مذهب الإمام الشافعي على غيره من المذاهب ، ومن ثم حاول إبطال مذهب أبي حنيفة - بعد أن وصفه بأنه غير مجتهد ، وأنه لا يعرف اللغة - بما ذكره من مسائل فقهية ضعيفة المدرك ، جرياً على منهج أستاذه إمام الحرمين في كتابه « مغيب الحلق » ، ولذلك ذكر معظم فقراته في هذا الفصل .

وقد ذكرت هناك - وقبل كتابة الفصل المذكور - أن الغزالي ليس أول من أخذ التعصب لنصرة مذهبه ، وإنما هو واحد من أفراد مدرسة كثير عدد أفرادها ، وتعددت مآخذهم .

وذكرت أن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى - قد رجع عن معتقده هذا في مذهب أبي حنيفة - في آخر حياته ، وأنه وقف في المستصفى وإحياء علوم الدين موقف العدل الذي لا يتأثر بعصبية ، ولا ينحاز إلا إلى صواب ، بعد أن استقرت آراؤه ، ونضجت عقليته ، وأقلع عن كثير من نزوات العلم التي أخذته قبل عزله ، ونصفية نفسه كما أشار إلى ذلك في كتابه المنقذ من الضلال .

قال في الإحياء ٢٤/١ ونحن الآن نذكر من أحوال فقهاء الإسلام ما تعلم به أن ما ذكرناه ليس طعنًا فيهم ، بل هو طعن فيمن أظهر الإقتداء بهم منتحلًا مذاهبهم ، وهو مخالف لهم في أعمالهم وسيرتهم .

فالفقهاء الذين هم زعماء الفقه وقادة الحلق - أعني الذين كثير أتباعهم في المذاهب - خمسة : الشافعي ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حنيفة ، وصفيان الثوري ورحمهم الله تعالى ، وكل واحد منهم كان عابداً ، زاهداً ، عالماً بعلوم الآخرة ، وفقهاً في مصالح الخلق في الدنيا ، ومربداً بفقهه وجه الله تعالى .

فهذه خمس خصال ، اتبعهم فقهاء العصر من جملتها - على خصلة واحدة ، وهي التشهير والمبالغة في تفاريع الفقه .

ثم قال : وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، فلقد كان أيضاً عابداً ، زاهداً ، عارفاً بالله تعالى ، خائفاً منه ، مربداً وجه الله تعالى بعبادته وذكر كثير من الأمثلة على هذه الصفات التي وصف بها أبا حنيفة رحمه الله .

ولقد أشار الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله في كتابه « إحقاق الحق »
إلى أن الغزالي رجع عن رأيه - الذي ذكره في المنحول - في أبي حنيفة .

١٠ - لقد أوجز الغزالي العبارة في المنحول - في أكثر أبراهه -
حتى كادت تصل إلى درجة الإشارة ، أو تكون مغلقة ، فهي بالتون
أشبه منها بالمرسوعات ، ومع ذلك فقد كان يستطرد في بعض الأوقات
بأسلوب سهل ليس فيه أية صعوبة أو تعقيد .

١١ - قال في أثناء الكلام على المفاهيم ، وعند الكلام على مفهوم
العدد مستشهداً لكلام من قال به ، بقول رسول الله ﷺ - في شأن
الذين نزل بهم قوله (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن
يغفر الله لهم) الآية ٨٠ من سورة التوبة - « أزيد على السبعين » . قال
معتباً على هذا الحديث : « على أن ما نقل في آية الاستغفار كذب
قطعاً ، إذ الغرض منه التناهي في تحقيق اليأس من المغفرة ، فكيف
يظن برسول الله ﷺ ذهوله عنه ؟ » .

وقد ذكر مثل هذا في المستقصى إلا أنه قال : « والأظهر أنه غير
صحيح لأنه عليه السلام أعرف الخلق بمعاني الكلام ، اهـ » .

وهذا وهم من الغزالي ، تبع فيه غيره دون أن يراجع كتب الحديث ،
اعتماداً على قول من تقدمه .

وهذا الحديث حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

وقد تعقب ابن السبكي الغزالي على هذا في رفع الحاجب فقال :

« والحديث صحيح ، أخرجه البخاري ومسلم ، فلا يغرنك قول
الغزالي : الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح ، فإنه تلقاه من إمام الحرمين
والإمام تلقاه من القاضي ، ولو علموا أنه في الصحيحين لما قالوا ذلك ،

على أن عبارة القاضي في التقریب : هذا الخبر من أخبار الآحاد التي لا نعلم ثبوتها ، فلا حجة فيه ، يعنى في المسائل الأصولية ، على عادته في تطلب القواطع ، اهـ رفع الحاجب ١٠٤/٢ - ب .

واقول : لا بد أن الغزالي يعلم وجوده في الصحيحين لأنه قرأهما كما ذكر ذلك ابن السبكي في الطبقات ، ولكنه ذهل عنه ، خصوصاً وأنه قد رأى شيخه يذكر فيه ما ذكره الغزالي ، وكثيراً ما يحدث هذا لكثير من الناس .

١٢ - يمتاز الغزالي في المنحول عنه في المستصفى - بأنه غالباً ينسب الأقوال إلى قائلها ، ويذكر أسماءهم ، أما في المستصفى فلم يفعل ذلك بالنسبة التي فعلها في المنحول ، بل يذكر المختار عنده ، ثم يذكر رأي الآخرين بالقليل .

١٣ - يذكر الأصوليون عن الإمام الغزالي أنه يقول : إن العلة مؤثرة في الحكم يجعل الله لا بذاتها .

ويذكرون أنهم يخالفونه في هذا ، ويقولون : إن العلة هي المعروف للحكم ، وليس لها أي نوع من التأثير لا يجعل الله ، ولا بذاتها . وهل في كلام الغزالي وكتبه ما يشير إلى هذا أم لا ؟ هذا ما سنبينه إن شاء الله فنقول :

أما في المنحول ، فإن الإمام الغزالي لم يتعرض أبداً لذكر التأثير بالنسبة إلى العلة ، وإن كل ما ذكره بالنسبة لها هو أنها معروف لا غير ، متفقاً بذلك مع جمهور الأصوليين الذين يعرفون العلة بالمعرف . واليك بعض نصوصه في هذا الموضوع من المنحول . قال في ورقة ١٣٥ - ب : نعم . لو قال قائل : تبيناً بقوله : (لا تبيعوا الطعام بالطعام)

ثبوت الحكم عند ثبوته ، وانتفاءه عند انتفائه ، فيغلب على الظن كونه علة ، فانه انتهض اماراة له ، ولا معنى لعلل الفقه سواء « اهـ وقال في ورقة ١٥٨ - ب عند الكلام على النقض .

« وتسك المانعون من التخصيص بثلاثة أمور :
احدها : أن قالوا : الأدلة العقلية تطرد ، فكذا الشرعية .
وهذا فاسد .

فإنها - أي العلل العقلية - توجب مدلولاتها لذواتها وأعيانها ، وهذه - أي العلل الشرعية - اماراة ، لا يعد في تخصيصها قصور ، اهـ

وقال في ورقة ١٥٩ - أ في الكلام مع الخصة :
« وهذا فاسد ، فإن استيعاب الأزمنة لا يشترط في العلل الشرعية ، وهي لا تدل لذواتها ، وإنما تدل لظننا انها منصوبة » اهـ
وفي هذه النصوص اكبر دليل على أن الغزالي لا يقول بتأثير العلة أبداً ، خلافاً لما ذكره الأصوليون عنه .
وكذلك قد ذكر الغزالي مثل هذه العبارات في المستصفى فقال
في ٥٤/٢ :

« أعلم أنا نعي بالعلة في الشرعيات مناط الحكم ، أي ما أضاف الشرع الحكم اليه ، وناطه به ، ونصبه علامة عليه ، اهـ .

وقال في ٥٧/٢ :

« قلنا : لا معنى لعلة الحكم إلا علامة منصوبة على الحكم ، ويجوز أن ينصب للشرع السكر علامة لتحريم الخمر ، ويقول : ابعوا هذه العلامة ، واجتنبوا كل مسكر ، ويجوز أن ينصب علامة للتعليل أيضاً ، ويجوز أن يقول : من ظنه أنه علة للتحريم فقد حرمت عليه كل مسكر ، اهـ .

وقال في ٧٢/٢ :

« أما أصل تعليل الحكم ، وإثبات عين العلة ووصفها ، فلا يمكن إلا بالأدلة السمعية ، لأن العلة الشرعية علامة وأمانة ، لا نوجب الحكم بذاتها ، وإنما معنى كونها علة ، نصب الشارع إياها علامة ، وذلك وضع من الشارع ، ولا فرق بين وضع الحكم وبين وضع العلامة ونصبها أمانة على الحكم ، فالشدة التي جعلت أمانة التحريم يجوز أن يجعلها الشرع أمانة الحل ، فليس إيجابها لذاتها ، اهـ .

وذكر مثل هذه النصوص في كثير من المواضع غيرها في ٧٥/٢ - ٩٣/٢ - ٩٦/٢ .

فكل هذا يدلنا على أنه لا يريد بالعلة أكثر من العلامة والأمانة ، لا التأثير والإيجاب ، والذي أوقع الأصوليين في نقل « التأثير يجعل الله » عنه هو عبارة ذكرها في المستقصى ٦٠/١ بقول فيها :

« لأن الزنا لا يوجب الرجم لذاته وعينه ، بخلاف العلل الفقهية ، وإنما صار موجباً يجعل الشرع إياه موجباً ، .

وكذلك ما قاله في شفاء الغليل ورقة ه مخطوط .

« والعلة موجبة : أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فيجعل الشرع إياها موجبة على معنى إضافة الوجوب إليها ، كإضافة وجوب القطع إلى السرقة ، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بإيجاب الله تعالى ، ولكن ينبغي أن تفهم الإيجاب كما ورد به الشرع ، وقد ورد أن السرقة توجب القطع ، والزنا يوجب الرجم ، اهـ .

وهذا بظاهره يفيد أن الغزالي يقول : إن العلل الشرعية موجبة بإيجاب الله تعالى كما نقله الأصوليون عنه .

ولكنه يتعارض مع ما ذكرناه منه آنفاً ، من أنها علامة ، إلا إذ

قيل : حيث أصبحت علامة ، أصبحت مؤثرة يجعل الله إياها مؤثرة لا بذاتها .

ويرى أخي الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه « ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية » أن ما نقله الأصوليون عن الغزالي من أن العلة مؤثرة يجعل الله - ليس مذهباً له ، كما يبناء هنا .

وحيث وردت كلمة الإيجاب في كلامه يجب حملها على شدة الارتباط ، كما حملنا كلامهم في تقسيم المناسب ، حيث قالوا : إن أقسام المناسب تنفرع حسب التأثير في الحكم وعدمه ، وما كان جواباً لهم هناك كان جواباً لنا هنا .

وهذا كلام لا بأس به ، يجعل الغزالي في صف الجمهور ، وهو الصحيح إن شاء الله ، وإن كان كلام الأصوليين أيضاً له مستند من ظاهر كلام الغزالي وشيوع ذلك عنه في القدرة الحادثة ، والله أعلم بالصواب ، راجع لمزيد التحقيق (ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية) .

فهذا تحليل موجز بسيط عن أهم ما يتسم به المنقول والله الموفق .

عملي في التعقيب :

١ - تمت ينسخ الكتاب من نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٦ أصول الفقه .

وعلى الرغم من أن هذه النسخة حديثة العهد ، فقد جعلتها هي الأصل الذي اعتمد عليه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن النسخة القديمة الموجودة بدار الكتب والتي سأسير إليها بعد قليل فيها خروم كثيرة وآثار مياه .

ففيها خرم من أول الكتاب الى أول الكلام على علم الكلام .

وخرم من قوله . في ٣٠ - ب - فإنه عامل ومعمول فيه ، إلى قوله - في ٣٢ - ب - بلى لاستدراك النفي .

وخرم من ٥٢ - أ في الكلام على جمع المؤنث الى ٥٣ - أ أول المسألة الثالثة .

وفى من ١٩ - أ إلى ٢١ - ب آثار مياه بأعلى صفحاتها أنت على الكلمات وأبطلتها ، وتوجد آثار المياه في أماكن أخرى أشرت إليها في التعليق .

٢ - إن هذه النسخة وإن كانت حديثة إلا أنها قوبلت على عدة نسخ ، كما يفهم ذلك من هوامشها ، فهي في الدقة والصحة أولى .

٣ - إن النسخة القديمة فيها كثير من الخطأ والسقط أثناء الكلام - والذي سأسير إليه أثناء التحقيق إن شاء الله .

فهذه هي الأسباب التي جعلتني أعتد النسخة الحديثة ، أما أوصافها فهي منسوخة بخط عادي ومسطرتها ١٧ سطرأ في كل سطر عشر كلمات . وأوراقها ١٩٧ ورقة .

وهي من وقف السيد أحمد الحسيني بن السيد أحمد بن السيد يوسف الحسيني ، وقد جاء في آخرها :

« وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب يوم الاثنين المبارك الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٢٠ ألف وثلاثمائة وعشرين من هجرة سيد المرسلين على يد كاتبه الفقير الحفير ، المعترف بالعجز والتقصير ، محمد الحصري الملقب بعلي الدين غفر الله له ولوالديه ولن ينظر في خطه ودعا له بكل خير آمين والحمد لله رب العالمين ، اهـ .

٢ - قابلت هذا الكتاب - بعد أن نسخت - على النسخة الأصلية ، ثم قابلته على النسخة الخطية القديمة - لضبط الفوارق بينهما - والتي يرجع تاريخها لسنة ١٥٩١ هـ ، ورمزت لها بـ د هـ .

والنسخة بخط عادي قديم ، فيها خرم ، وآثار مباح ، مسطرتها سبعة عشر سطرأ في كل سطر تسع كلمات ، ولعلها من أقدم النسخ الموجودة المتخول في هذا الزمان ، ورقمها ١٨٨ أصول ، في دار الكتب المصرية .

وجاء في آخر هذه النسخة قوله :

« تم الكتاب بحمد الله ومنه ، وحسن توفيقه ، على يد صاحبه ، وهو محمد بن خلباشي التركي ، يوم السبت الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة إحدى وتسعين وخمسمائة ، وذلك في مدينة السلم بغداد ، في المدرسة النظامية حماها الله تعالى ، فرحم الله عبداً استفاد واسترحم لنا ولوالدينا وللمصنف ولجميع المسلمين والمسلمات .

٣ - وجدت للمنغول نسخة في مكتبة الأزهر نسخت بتاريخ ١٣٣٥ ، ومن ثم حاولت مقابلة الكتاب عليها ، لعلها تكون قد نسخت من أصل مخالف ، ودونت الفروق حتى ورقة ١٠٠ - أ من الأصل الذي اعتمدت عليه ، ثم تبين لي أنها مندرخة منه ، ولذلك لم أتابع المقابلة عليها بعد الورقة المائة ، لأنني لم أجد جدوى من ذلك . ورمزت لها بـ د آ ، .

أما سير التحقيق والتعليق على الكتاب فقد كان على الشكل التالي :

١ - ضبط النص وتحقيقه قدر الإمكان ، وقد أشرت في أسفل الصفحات الى فروق النسخ .

٢ - خرجت أحاديثه على القدر الذي تيسر لي من مصادر الحديث .

٣ - خرجت الأبيات الشعرية التي استشهد بها الغزالي .

٤ - علقت على كثير من المواضع التي احتاجت الى تعليق لغموض فيها ، أو لأن رأي الجمهور على خلافها ، أو لأن الغزالي رجع في كتبه الأخرى عنها .

٥ - ترجمت لكل رجل ذكره الغزالي في الكتاب بترجمة موجزة ، سوى بعض الصحابة لذروع اسمهم ، وانتشار شهرتهم .

وأنا لا أدعي العصمة والإصابة في كل ما فئت به ، فإن ذلك لا يتيسر إلا لمن عصمه الله ، ولكنني لم أدخر - فيما أعلم - وسعاً في إخراج الكتاب بصورة تكاد تكون قريبة من الصورة التي وضعها الغزالي حين صنفه .

وإني لأسأل الله الكريم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه ، وأن يجعله في ميزان أعماله ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
والحمد لله رب العالمين .

دمشق - الجمعة ٦ محرم ١٣٩٠

١٣ آذار ١٩٧٠

المحقق

أبو عبد الله

محمد حسن بن محمود هيتو

المناجاة

من
تعلقات الأصول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين ، قد نقرر عند ذوي الالباب أن الفقه أشرف العلوم ، وأعلاما قدراً ، وأعظمها خطراً ، إذ به تُعرف الأحكام ، ويتميز الحلال عن الحرام ، وهو على علو قدره ، وثقافة أمره ، في حكم الفرع المنشعب عن علم الأصول ، ولا مطمع في الإحاطة بالفرع وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه ، إذ مثار التخبط في الفروع ينتج [عن التخبط في (١)] الأصول .

ولنعلم أن علوم الشرع ثلاثة : الكلام ، والأصول ، والفقه ، ولكل واحد منها مادة ، منها استمداده ، / والى استناده ، ٢ - ١ مقصود به يتعلق قصد الطالب وارتياذه ، فلا بد من التنبيه على مادته ، ليقتبس الحائض فيه منها مبلغ حاجته ، فيتوصل الى بغيته ، ولا غنى عن التنبيه على مقصوده ، لئلا يكون الطالب على عمالة من مطلبه .

فأما علم الكلام فمادته : الميز بين البراهين (٢) والاعتقادات ، والميز بين (٣) العلوم والاعتقادات ، والميز بين مجاري العقول ومواقفها .

(١) زيادة ليست في النسخ التي بأيدينا وبدونها لا يستقيم الكلام .

(٢) من هنا بدأت نسخة (ح) وما قبل هذا ساقط منها .

(٣) في ح العلم والاعتقاد .

وأما مقصوده : فهو الإحاطة بحدوث العالم ، وانتقاره الى صانع مؤثر ، متصف بما يجب من الصفات ، منزّه عما [يستحيل^(١)] تحيله صفة للذات ، قادر على بعثة^(٢) الرسل وتأييدهم بالمعجزات .

وأما الأصول فمادته : الكلام ، والفقه ، واللغة ، ووجه استمداده من الكلام أن الإحاطة بالأدلة المنصوبة على الأحكام مبناهما على تقبل الشرائع ، وتصديق الرسل ، ولا مطمع فيه إلا بعد العلم بالمرسل .

٢- ب ووجه استمداده من الفقه : / أنه المدلول ، وطلب الدليل مع الدهول عن المدلول بما ثابته^(٣) مسالك العقول .

ووجه استمداده^(٤) من اللغة كون الأصولي مدفعاً الى الكلام في^(٥) فحوى الخطاب ، وتأويل أخبار الرسول [عليه^(٦) السلام] ، ونصوص الكتاب .

ومقصوده^(٧) : معرفة الأدلة القطعية المنصوبة على الأحكام التكليفية ، وأخبار الآحاد .

ومسالك العبر^(٨) والمقاييس^(٩) المستثارة^(١٠) بطرق الإجهاد ليس من

(١) زيادة من ح وليست لي أ والأصل .

(٢) في ح بعث .

(٣) في ح ياباه .

(٤) في ح عن .

(٥) في ح على .

(٦) ليس في ح .

(٧) من ح وفي أ والأصل ومقصود .

(٨) في هامش الأصل قوله : كذا في الأصل المنقول منه ولعله جمع عبرة بمعنى

الدليل الذي يحصل به الاعتبار فيساري قولهم مسالك العلة وإلا فالمعروف مسالك العلة .

(٩) ليس في ح .

(١٠) في ح المستثار .

الأصول ، فإنها مضمونات بجانب أخذها مأخذ القطعيات ، ولكن افتر
الأصولي الى ذكرها^(١) ، لتبيين الصحيح من^(٢) الفاسد والمستند من^(٣)
الحائد ، ولأن الترجيحات من مضمضات^(٤) علم الأصول ، ولا سبيل
إليها إلا ببيان المراتب والدرجات^(٥) .

واما الفقه فادته : الأصول .

ومقصوده : معرفة الأحكام^(٦) الشرعية ، وتقرير^(٧) الأحكام عند
ظهور العلامات المظنونة معلومة بأدلة قطعية لا ظن فيها .

فصل

- ٣ -

ما من علم من هذه العلوم إلا وله^(٨) مواقع إجماع ومثارات نزاع ،
فطلع الإجماع في الكلام المدركات بالبداية ، والضروريات^(٩) ، والمعتولات
التي يتحد فيها صوب النظر ولا يتعدد^(١٠) ، كإجماع العقلاء على أن القديم
لا يعدم ، ومثار الخلاف فيه تعارض الأدلة والشبهات .

(١) في ح دركها .

(٢) في ح عن .

(٣) في ح معضلات .

(٤) هذا الكلام من الغزالي بناء على أن مسائل الأصول تحتاج الى الدليل القطعي
لإثباتها وهو مذهب جمهور المتقدمين كالصيرفي وابن السمعاني والبالقلائي وإمام الحرمين
والشيرازي وغيرهم . أما من اكتفى بالدليل الظني على مسائل الأصول فلا شك أنه يعد
مسالك العلة المستنبطة بطرق الاجتهاد من الأصول كالأرازي وأتباعه .

(٥) في ح احكام .

(٦) في ح وتقرر .

(٧) في ح ولها .

(٨) في ح الضرورات .

(٩) في ح يتدان .

وأما علم الأصول : فنشأ الوفاق فيه بضام منشا الوفاق في الكلام ،
ومنبع الخلاف فيه أمران :
أحدهما : تعارض الأدلة والشبهات .
والثاني : امتزاج القطع فيها بالظنيات .
وأما الفقه : فوضع الإجماع فيه ما يستند الى نص كتاب الله (١) ،
أو حديث متواتر ، أو إجماع واجب الاتباع ، وماعداها فهو من مظان
الظنون ، وعند الارتباك فيها يختلف المجتهدون ، وتضطرب آراؤهم فيتعزبون .

(١) ليس لي ح لفظ الجلالة .

بَابُ الْقَوْلِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ

ليست أحكام^(١) الأفعال صفات ذاتية وإنما معناها ارتباط خطاب
/ الشارع بها نهيًا وإمرًا ، وحثًا وزجرًا ، فالمحرم هو المقول فيه ٣- ب
لا تفعلوه ، والواجب هو المقول فيه لا تتركوه ، وهو كالنبوة ليست صفة
ذاتية^(٢) للنبي ، ولكنها عبارة عن اختصاص شخص بتبليغ خطاب^(٣)
الشارع ، فقولنا : الحُرُّ محرمة^(٤) ، تَجَوُّزٌ ، فإنها^(٥) [جماد^(٦)] ،
لا يتعلق بها^(٧) الخطاب ، [وإنما المحرم تناولها^(٨)] .

-
- (١) ح الأحكام للأفعال .
 - (٢) في ح للنبي ذاتية .
 - (٣) في ح اختصاص شخص بخطاب التبليغ .
 - (٤) في ح محرم .
 - (٥) في ح فاته .
 - (٦) زيادة من ح وليست في الأصل و أ .
 - (٧) في ح ب .
 - (٨) زيادة من ح وليست في الأصل و أ .

مسألة

لا يُستدركُ حسنُ الأفعال وقبحا بمسالك العقول ، بل يتوقف
دركها على الشرع المنقول .

فالحسن^(١) عندنا ما حسنه الشرع بالحث عليه .

والقبيح^(٢) ما قبحه بالزجر عنه^(٣) والذم عليه .

وقد خالف في ذلك المعتزلة ، والكرامية ، والروافض^(٤) ، فقالوا :
الحسن حسن لذاته ، والقبيح^(٥) كذلك .

ثم قسموا ذلك الى ما يستدرك بحض العقل ، والى ما لا يستدرك
الا بانضمام الشرع اليه ، كحسن الزكوات ، والصلوات ، وانواع
العبادات ، لأن مصالحها الخفية لا يطلع عليها [إلا^(٦)] بتنبيه .

(١) في حاد الحسن .

(٢) في حاد والقبيح .

(٣) أقول : إن كان الحسن والقبيح بمعنى ملاءمة الطبع ومناقرته وجمال الصورة
وقبحها فهو عقلي اتفاقاً .

وإن كان بمعنى ترتيب المدح والذم عاجلاً ، والثواب والعقاب أجلاً فهو عمل الخلاف ،
فمالت المعتزلة الأفعال حسنة وقبيحة لذاتها يدركها العقل لما فيها من مصلحة ومفسدة
يتبعها حسنها وقبحها عند الله ، وتبعم جماعة من الأحناف ، ومن أصحابنا الصيرفي ،
والفقال الكبير ، وأبو بكر الفارسي ، والقاضي أبو حامد ، وأبو عبد الله الحلبي نقله
عنه ابن السمعاني .

وقال أئمتنا لا يحكم العقل بأن الفعل حسن أو قبيح لذاته فيما تعلق به حكم الله تعالى
من أفعال المكلفين . بل الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه ، وليس يرجع ذلك
لحسن أو قبح فيه . (رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١ / ق ٧٣ - بد جمع الجوامع) .

(٤) في حاد وكذلك القبيح .

(٥) ليست في أ .

وما يستدرك / بحض العقل على زعمهم ينتسم الى :
المعلوم بضرورة العقل عندهم^(١) ، كحسن الشكر وانقاذ الغرقى
والهلكى ، وكقبح الايلام ابتداء ، أو الكذب الذي لا غرض فيه .

والى المعلوم بالنظر كالكذب الذى يرتبط به غرض .

ولنا في هذه المسألة مسلكتان .

احدهما : ابطال مذهبهم .

والثاني : اثبات مذهب أهل الحق .

ولنا في ابطال مذهبهم طريقتان .

احدهما : جدلية .

والاخرى : معنوية .

اما الطريقة الجدلية فهي^(٢) أنا نقول : ادعيتم أن حسن بعض
الأفعال وقبحها مستدرك^(٣) ببداية العقول وارائنها^(٤) ، ونحن تنازعكم في
ذلك ، ومواضع الضرورات لا يتصور فيها الخلاف بين العقلاء .

فإن^(٥) نسبونا الى عناد عكسنا عليهم دعواهم ، ثم العناد إنما يتصور
في^(٦) شرذمة بسيرة ، ونحن الجم الغفير ، والجمع الكبير^(٧) لا يتصور منا

(١) ليست في ح .

(٢) في ح فهو .

(٣) في ح يدرك .

(٤) في ح وأولها وفي ب يبدية العقول .

(٥) من ح . وفي الأصل وإن .

(٦) في أ من .

(٧) في ح الكثير .

التواطؤ على كسر العصور ، وتوالي الدهور ، من غير فرض رجوع من
٤- ب واحد / الى الإنصاف .

وقولكم : إنكم وافقتمونا على أصل العلم ، وخالفتمونا في مستندة ،
أمر العقل أم الشرع ، وذلك لا يمنع دهمي الضرورة ، كما خالفتمكم^(١)
الكعبي^(٢) في علم التواتر في كونه نظرياً .^(٣)

قلنا : إيلام الله سبحانه^(٤) اليهائم معلوم^(٥) عندكم قبحة بالضرورة ،
لولا يقدر تعويض ، ونحن ننازعكم في نفس هذا العلم ، مع اعتقاد نفي
التعويض^(٦) ، وبطلان مذهب التناسخية .

ثم نحن لانسلم لكم الحسن الراجع الى الذات ، وإنما المعنى بالحسن
عندنا ما يحسنه الشارع بالحث عليه ، ولو قدر عدم ورود الشرع لظاهر

(١) ن ح وفي الأصل و أ كما خالفة .

(٢) ن ح للكعبي . ستأتي ترجمته .

(٣) اتفق العقلاء على أن خبر التواتر بشرطه مديد لا علم . ولكن اختلفوا في
مستنده ، فذهب الجمهور إلى أنه الضرورة ، فهو ضروري ، وذهب الكعبي ، وأبو الحسين
البصري ، إلى أنه النظر ، فهو نظري (راجع المنتهى لابن الحاجب ص ٤٩) .

(٤) ليس لي ح وكذلك عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر عبارة
الصلاة عليه غالباً .

(٥) ن ح عندكم معلوم .

(٦) المراد به إقامتها عليه في الآخرة ، راجع المستقصى ٣٦/١ - ٣٧ والمراد
بالتناسخية ما ذكره إمام الحرمين في الإرشاد ص ٢٧٤ فقال وذهبت طوائف من غلاة
الروافض وغيرهم إلى التناسخ فقالوا إنما تألم اليهائم لأن أرواحها كانت في أجساد وقوالب
أحسن من أجساد اليهائم وقد تارفت كبائر واجترمت جرائم فنقلت إلى أجساد أخرى
لنتعذب فيها وإذا استوفت عقابها وتوفر عليها ما استحقته من عذابها ردت إلى أحسن
بلية أم من الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. وفيه كلام نفيس على التعويض
أيضاً فليراجع في موضعه هناك .

الكفر الايمان عندنا ، فكيف^(١) يستقيم ادعاؤكم الموافقة في أصل العلم ؟
واما الطريقة المعنوية فهي^(٢) انا نقول : ماقولكم في واقف على
قومة طريق اجتاز به نبي وأشياعه ، والبعه^(٣) غاشيم^(٤) يغني قتله^(٥)
واستخبره عن حاله أصدق أم يكذب فإن صدق فهو^(٦) / سعى في روح^(٧) هـ - أ
نبي^(٨) ، وان كذب فهو مستببح لذاته عندكم ، وصفات الذات لا تبدل ،
ونحن نعلم ان الكذب احسن من الصدق ههنا^(٩) .

المسلك الثاني في اثبات المذهب نقول :

القتل الواقع اعتداء ، يجانس القتل المستوفي قصاصاً في الصورة
والصفات ، بدليل ان الغافل عن المستند فيها لا يميز بينها ، والمختلفان في
صفة^(١٠) الذات يستحيل اشتباههما وتجانسهما ، وكذا الوطء في النكاح
والزنا ، فال مأخذهما الى الأغراض جلتاً ودفعاً^(١١) ، ونحن لاننكر
تفاوت الأفعال عند العقلاء لتفاوت الأغراض ، وإنما الخلاف في الأفعال
بالنسبة الى الله تعالى ، وهو منزّه عن الاغراض ، لا يتضرر بالكفر ، ولا

(١) في أ فقد .

(٢) في ه فهو .

(٣) في ه وانبعهم .

(٤) في ه قتلهم .

(٥) في ه فهي .

(٦) في ه يسعى .

(٧) في ه النبي .

(٨) ليست في ه .

(٩) في ه صفات .

(١٠) من ه وفي الأصل وتلما . وكذا في أ .

ينتفع^(١) بالايان ، فلا معنى للتمييز في حقه ، وكذا فعله تعالى لا يطلب له غرض فيه حتى إذا خالف غرضه قبح ، ولا نحكم للعباد عليه وهو ، بـ يفعل^(٢) مايشاء ، فلا يجب عليه تطبيق^(٣) أفعاله / على غرض العباد ، وهو متصرف في ملكه لا اعتراض عليه أصلاً .

ولهم اربع شبه :

أمرها :

انهم قالوا استحسن مكارم الأخلاق ، من الشكر والإحسان ، وانقاذ الغرقى^(٤) والهلكى ، واستباح الكذب والإيلام اطبق عليه العقلاء ، مع تفاوت فرائضهم ، فدل على^(٥) انه مدرك بالضرورة .
قلنا : نعم ، ذلك مسلم فيما بين الناس ، ومنشؤ أغراضهم ، والكفر كالايان بالنسبة الى الله عز وجل^(٦) ، وليس [كالكفر والشكر بالنسبة لنا^(٧)] فإننا نفرح ونرتاح بالشكر ، وننقم بالكفران ، وممر العبودية التلت الى الحظوظ ، حتى لو ورد الامر المجرد من الشارع من غير عقاب ، لما قضى للعقل بامتناله ، اذ لا غرض لنا ، ولا للرب سبحانه فيه فاذا أورد العقاب قضى للعقل باجتنابه ، وممر الربوبية التنزه عن الحظوظ ، [ومن لم ينزه^(٨)] فقد ذهل عن حقيقة الالهية .

(١) في هـ يلتذ .

(٢) في هـ يفعل عوضاً عن وهو يفعل .

(٣) في هـ تطبيقه .

(٤) في هـ الهلكى والغرقى .

(٥) ليس في هـ .

(٦) في هـ الله تعالى .

(٧) في هـ كالشكر والكفران في حقنا .

(٨) في هـ فن تنزهه .

الثانية :

أنت قالوا ما بال الملك العظيم ، الولي على الاقاليم ، يحسن الى / فقير وان اشرف على الموت من غير توقع فرض فيه ؟ ليس ذلك إلا ٦-أ
لتحسين العقل .

قلنا : المستحث عليه إما استمرار العادة ، وهي طبيعة [خاصة]^(١) ،
يعسر خلافا ، أو رقة الجنسية ، والرب تعالى منزّه عن الرقة والشفقة .

الثالثة :

انهم قالوا : إن البراهمة ونفاة الشرائع أدركوا الحسن والبيع ،
ولا مستند لهم إلا محض العقل .

قلنا : ذلك^(٢) اعتقاد فاسد كاعتقادكم ، وليس ذلك بعلم كحالهم
بعنة الرسل .

الرابعة :

قولهم أن العاقل يؤثر الصدق على الكذب عند استوائها في الافضاء
الى الغرض ، وسببه تحسين العقل .

قلنا : لا ، بل سببه الشرع ، أو حذر^(٣) اللوم من الناس ، أو
تقليد مذهبهم الفاسد ، فإن فرضوا عدم هذه المعاني فيستوي عنده
الصدق والكذب .

(١) في سائر النسخ طبيعة خامسة ، وهي تحريف ، ولا معنى لها .

(٢) في هـ ذاك .

(٣) من أ وفي الاصل و هـ أو حذر .

٦- ب ثم غابتهم اعتبار الغائب^(١) بالشاهد ، ويقبح / من السيد شامداً أن يترك عبده وإماءه يوج بعضهم في بعض ، يزنون ويقتحمون الفواحش ، وهو قادر على منعهم ، [وقد فعله الرب سبحانه^(٢)] . والحلائق في قبضته وقهره .

فان قيل : تركهم ليتزجروا بأنفسهم^(٣) مؤثرين ، فيستحقون الثواب . قلنا : وقد علم أنهم لا يفعلون ، فلمنعهم إجباراً ، ولم من عجز ممنوع بزمانة أو عجز عن ارتكاب الفواحش .

مسألة

لا يستدرك وجوب شكر^(٤) المنعم بالعقل ، خلافاً

-
- (١) في الأصل وبقية النسخ اعتبار الشاهد بالغائب والصواب ما أثبتته .
(٢) في ح بدل هذه الجملة وقد فعل الرب ذلك .
(٣) من ح وفي الأصل لأنفسهم .
(٤) هنا مسألتان الأولى عدم وجوب شكر المنعم عقلاً . والثانية : إن الأشياء لا حكم لها قبل ورود الشرع بالعقل . قال ابن السبكي :
« وقد جرت عادة أصحابنا على ذكر هاتين المسألتين بعد إبطال قاعدة التحسين والتفبيح على سبيل التنزيل ونسليم القاعدة . وإنه لا يلزم من تسليمها صحة دعوى الحسم في هذين الفرعين مع أن الحامل لهم على ارتكاب العظيمة في الدين بالذهاب إلى هذه القاعدة إنما هو التوصل إلى إثبات ما ادعوه في هذين الفرعين وبهذا يظهر أن مسألة شكر المنعم فرع من فروع مسألة الحسن والقبح ولذلك يعبر عنها طوائف بلفظ الفرع .
وقال الكيا الهراسي : بل هي نفس مسألة الحسن والقبح إذ المراد بالشكر عندنا امتثال الأوامر واجتناب النواهي وعندم ارتكاب المستحسنات واجتناب المستديحات . قال : ولكننا أفردناها بالذكر على عادة المتقدمين . قال ابن السبكي : وحيث فلا يحسن استعمال لفظ الفرع فيها ولا لفظ التنزيل .

للمعتزلة^(١) ، لأن العقل لا يوجب الشيء هزلاً هزلاً^(٢) ، فلا بد من تخيل غرض ، وذلك يستحيل رجوعه الى المشكور^(٣) ، فإنه تعالى منزّه عن الاغراض ، والشاكر أيضاً لا يلتذ به في الحال ، بل يتعب نفسه .
فان قيل : يعرض^(٤) له أنه إن شكر ربه بعد أن عرفه

وقال في مكان آخر : « وامرني كذلك يقال في مسألة شكر المنعم : الشكر هو اجتناب القبيح وارتكاب الحسن وذلك كما قال الكيا هو عين مسألة التحسين والتفبيح . وقد لاح بهذا أنه لا تفرع لهاتين المسألتين على قاعدة الحسن والقبح .

والسر عندما في أفراد الأول بالذكر هو اعتقاد المعتزلة وجوب شكر المنعم عقلاً وانهم صاروا يوجون في تشييعهم ومناداتهم علينا بهذا القول فأراد أصحابنا تبين سفاهتهم ونخصيص هذه المسألة بالذكر . وانها ممنوعة على قضية أصلهم كما هي ممنوعة على أصل غيرهم .

(رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق ٨٢/ب مخطوط)
وبهذا يثبت السر في عدم ذكر ابن السبكي لهذه المسألة تحت فرع أو انها على سبيل التنزيل ، وبه يرد على الناصر اللقاني والبناني في اعتراضهم عليه في جمع الجوامع .

(١) قال ابن السبكي : وقد ذهب إلى ذلك أيضاً بعض أصحابنا كالصيرفي وأبي العباس ابن سريج ، والفعال الكبير ، وابن أبي هريرة ، والقاضي أبي حامد وغيرهم . وقد اعتذر القاضي في التقريب ، والاستاذ أبو اسحاق في أصوله ، والشيخ أبو محمد الجويني في شرح الرسالة ، وعن وافق المعتزلة من أصحابنا بأنهم لم يكن لهم قدم راسخ في الكلام ، وربما طالعوا كتب المعتزلة فاستحسنوا هذه العبارة ، وهي « شكر المنعم واجب عقلاً » فذهبوا اليها خافلين عن تشعيمهم من أصول القدرية ، قال ابن السبكي وهو كلام حق بالنسبة الى من عدا الفعال الكبير ، أما الفعال فكان إماماً في الكلام مقدماً ، والذي عندنا أنه لما ذهب الى هذه المقالة وما أشبهها من قوله يجب العمل بخبر الواحد عقلاً وبالقياس عقلاً ونحو ذلك كان على الاعتزال اه .

(رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق ٨٢/ب)

(٢) ليس في ح .

(٣) في ح المشكور له .

(٤) في ح يعترض .

اثيب^(١) ، فيثاب^(٢) ، وإن كفر فربما يعاقب ، فعقله يستعنه على سلوك طريق الأمن كالسافر إذا تصدى له طريقان على هذا الوجه .

٧- أ قلنا : نوقع العقاب | مختصاً^(٣) بجانب الكفر خيال فاسد ، مستنده نخل غرض في الشكر والمعرفة ، وهما متساويان عند الرب ، فلا يميز . ثم نقول ، وقد يخطر^(٤) للعبد أنه إن نظر وشكر^(٥) ، وبما يعاقب ، فإنه عبد مرفه ، أمدده الله تعالى بأسباب التنعم^(٦) ، فلعله^(٧) خلقه للترفيه ، [فإنعابه نفسه تصرف منه في مملكته من غير إذنه^(٨)] .

ولهذه شريتان :

أمرأها :

إدعائهم أطباق العقلاء على استحسان الشكر واستقباح الكفرات ، وذلك^(٩) مسلم فيما يرجع الى الناس ، لأنهم يهتزون بالشكر ، ويفتخرون بالكفر^(١٠) ، والرب تعالى يستوي في حق الأمران ويعضد هذا الكلام شينات :

(١) ليس في ح .

(٢) في ح فإن كفر .

(٣) من ح وفي الأصل مختص .

(٤) في ح يخطر له .

(٥) لي ح وربما .

(٦) من ح وفي الأصل بأسباب النعم وفي نسخة أ بأنواع التنعيم .

(٧) لي ح ولعله .

(٨) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٩) من ح وفي الأصل فذلك .

(١٠) لي ح بالكفران .

احدهما : ان المتقرب الى السلطان بتحريك أملكه ، في زاوية حجرته ،
يُسَفِّهُ في عقله ، وعبادات العباد بالنسبة الى جلال الله دونه في الرتبة .
والثاني : ان من تصدق عليه السلطان بِكَسْرَةٍ من^(١) رغيف في
غير^(٢) نخصة ، فلو أخذ بدور في البلاد / ، وينادي على رؤوس الأشهاد ٧-ب
بشكره - كان ذلك خِزْيًا وافتضاحا ، وجملة إنعام^(٣) الله تعالى على
عباده ، بالنسبة إلى مقدوراته ، دون ذلك بالنسبة الى السلطان .

الثانية :

قولهم حصر مدارك الوجوب ، في الشرع المنقول ، دون مسالك
العقول ، يؤدي الى إفحام الرسول ، فإنه إذا أظهر المعجزة ، ودعا
الناس الى النظر ، قالوا : لا يجب علينا النظر [في معجزاتك^(٤)] ،
إلا بشرع مستقر ، فثبت شرعك حتى ننظر في معجزتك .

والجواب من وجهين :

احدهما : أن هذا يلزمك أيضاً لأن العقل بجوهريته^(٥) لا يدل على
الوجوب ، إذ لو دل ذلك ، لما انفك كل عاقل عن العلم بكل
معقول ، وقد يرى العاقل المعجزة ويذهل عنها^(٦) ، فلا يتدبر حتى يتبين
وجوب النظر .

(١) ساقط من ح .

(٢) ساقطة من ح ، وليست في المستقصى أيضاً ١/١ .

(٣) في ح أنعم .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في ح بجوهريته وأ كذلك .

(٦) في ح عنه .

وقولهم : إن الانسان لا يخلو عن خاطرين^(١) ، اجتراءً على الحس .
وبالحري^(٢) ان يتذكر ذلك عند ظهور المعجزة لا قبل^(٣) . ولا يختص
أ - أ وجوبه عندكم^(٤) بورود الشرع / ، ثم قد يستعين بالرسول ، فلا يقيم له
وزناً ، ويستمر على غفلته ، كما نرى^(٥) فيمن يحضرون مجالس الوعظ ،
فينغمسون في الغفلات ، والوعاظ بعضهم على رؤوس المنابر مع الزعقات .

والجواب^(٦) الثاني :

وهو التحقيق ، أن الوجوب يثبت بثبوت الشرع ، فإذا ظهرت
المعجزة ، فقد استقر الشرع ، فلا يترقب ذلك على قبول قابل ،
والتكليف لا يستدعي إلا الإمكان ، وقد أمكن ، فإن وفق له قز ،
وإلا هلك ، وعن هذا قيل : لا يتقرب الى الله تعالى بأول نظر ،
فإنه لا يعلمه^(٧) ، اذ لو علمه لعلمه بنظر^(٨) آخر ، وخرج الأول عن
أن يكون أو لا^(٩) .

(١) والخاطران هما أولاً : أنه إن نظر وشكر أثيب ، والثاني : أنه إن ترك النظر
عوقب فيلوح له على القرب وجوب سلوك طريق الأمن (المستصفي ١/٤٠)
(٢) في قولهم وبالحري . ومراده أنه إن كان عدم الخلو عن الخاطرين كافياً في
التمكين من المعرفة فإذا بعث النبي ردعاً وأظهر المعجزة كان حضور هذه الخواطر
أقرب . بل لا ينفك عن هذا الخاطر بعد إنذار النبي وتحذيره (المستصفي ١/٤٠) .
(٣) في قولهم «لا» ساقطة .
(٤) لعل الصواب (وجوبه عندنا) أي لا يختص وجوبه عندنا بورود الشرع بل
بثبوته بالمعجزة .

(٥) في الأصل يرى والمثبت من ح .
(٦) في الأصل والثاني والمثبت من ح .
(٧) في ح لا يعلم .
(٨) في ح بالنظر الآخر .
(٩) أي أن الخواطر في ابتداء النظر الأول شكوك والشك في الله تعالى كفر . فلا
يتقرب الى الله تعالى بأول نظر لأنه لا يعلمه . (الارشاد لإمام الحرمين ص ٢٧٠) .

مسألة

لا حكم قبل ورود الشرع^(١) :

ونقل عن بعضهم أن الأفعال محظورة قبل ورود الشرع^(٢) .

وعن بعضهم أنها مباحة .

ولا يظن بالحاظرين نخيل الحظر في مستحسنيات العقول ، وفيما لا يد

لأنفس منه ، من أكل وشرب .

(١) هذه هي المسألة الثانية من المسألتين اللتين أشرنا إليهما سابقاً . وهي في حكم الأشياء قبل ورود الشرائع مطلقاً سواء ما قضى بها العقل بشيء عند الفائلين بقضايا العقول وما لم يفتض . والصحيح عند أصحابنا أن الحكم مرتفع إذ ذاك سواء أكانت الأفعال ضرورية أم اختيارية . ولا عليك إن أشرت عبارة الامام الرازي بخلاف هذا على أن لها عملاً صحيحاً . وهذا لأن الحكم عندنا عبارة عن الخطاب فحيث لا خطاب لا حكم .

وقالت المعتزلة هذه الأشياء إما أن يقضى العقل فيها بشيء فيلتبع فيها حكمه وإما أن لا يقضى فيها المذاهب المذكورة :

١ - انقول بالإباحة .

٢ - التحريم .

٣ - الوقف عن الحظر والإباحة .

وأما ما للعقل فيه قضاء بحسن أو قبح فانتسم عندهم إلى الخمسة من واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح بحسب نأدية العقول .

وذكر القاضي أنه انتسم عندهم إلى أربعة واجب كشكر المنعم والعدل وندب كالفضل والاحسان . وحرام كالجهل بالصانع وكفر النعمة ومباح ولم يذكر المكروه .

(راجع رفع الحاجب عن ابن الحاجب . وجمع الجوامع ، والعقد على

ابن الحاجب ١١٨/١ والمستصلي ٤٠/١ - ٤١)

(٢) في ح الشرائع .

٨- ب ولا بالمبيحين إباحة ما استبح^(١) | بالعقل^(٢) ، كالإبلام والكذب ،
فلعلمهم قالوا ذلك فيما لا يقضي العقل فيه بحسن ولا قبح .
فتقول : الحكم بالحظر نهم ، لا يدرك بنظر العقل ولا بضرورته^(٣) ،
إذ لا يرتبط بالانزجار غرض ، ولا يمكن تقديره في الاقدام ، وأما
الإباحة ، فإن عنوا بها تساوي الاحجام والاقدام ، مع نفي الأحكام .
فهو المسمى^(٤) ، وإن زعموا أن الإباحة حكم ، فحكم الله خطابة . فمن
المبلغ ولا رسول ؟

(١) في ح وما يستباح .

(٢) في الأصل وح وأ بالعمل والصواب ما أثبت .

(٣) » ح ولا ضرورته .

(٤) » » فهو المسمى .

القول في الأحكام لتكليفية^(١)

التكليف : مأخوذ من الكلفة على وجه التفعيل .
ومعناه : الحمل على ما في فعله مشقة - ويندرج تحت الإيجاب والخطـر-
لا وفق^(٢) ما يتشرف إليه الطبع أو ينبو عنه .
أما^(٣) الندب فهو عند القاضي^(٤) من التكليف ، لأن تخصيص الفعل
برعد الثواب يحث العاقل على الفعل ، وهذا من الكلفة .
والاختيار أنه ليس من التكليف ، لأنه ورد مع رفع الجناح .
والإباحة ليست من التكليف / إلا عند الأستاذ أبي اسحق^(٥) . ٩-أ
قال : ووجه الكلفة وجوب اعتقاد كونه مباحاً شرعاً .

(١) الاحكام جمع حكم، وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو
التخيير وزاد ابن الحاجب أو الوضع لاعتباره خطاب الوضع من الحكم . ومن لم يعتبره
قال هو راجع الى الافتضاء والتخيير .

والافتضاء الطلب فيندرج تحته الوجوب والندب والكراهية والتحرير . والتخيير
الإباحة . (جمع الجوامع . ابن الحاجب)

(٢) في هـ لا على فرق بين .

(٣) في هـ وأما الندب .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني أو
ابن الباقلاني شيخ السنة ولسان الأمة صاحب التصانيف . وله في أصول الفقه التفريب
والارشاد وهو أجل كتاب صنف في الأصول كما يقول ابن السبكي وقد اختصره في
التفريب والارشاد الاوسط والصغير توفي سنة ٤٠٣ هـ .

(٥) هو الأستاذ أبو اسحق الاسفراييني إبراهيم بن محمد وستأني ترجمته .

وهذا ضعيف ، فإن ذلك مأخوذ من تصديق الرسل ، ونفس الفعل لا كلفة فيه^(١) .

وتفصيل القول في التكاليف بحصره أربع مسائل .

مسألة (١)

ذهب شيخنا أبو الحسن^(٢) رحمه الله إلى جواز^(٣) تكليف ما لا يطاق مستدلاً بقوله تعالى « ولا تُحْمِلُوا ما لا طاقة لنا به^(٤) » ، ولا وجه

(١) والمخالصة أن الخلاف راجع إلى تفسير التكليف فن قال بأنه الزام ما فيه كلفه أخرج المكروه والمندوب وم الجمهور .

ومن قال بأنه الدعاء إلى ما فيه كلفه أدخل المندوب والمكروه كالقاضي أن يكره والاستاذ الأسفراييني .

وأما قول الاستاذ الإباحة تكليف ، بعيد ، وهو أبعد مما قاله في المندوب والمكروه ، لأن الإباحة لا كلفة فيها . بخلافها ، ولذلك خالفه هنا من وافقه فيها ، وهو قد قال إن مراده وجوب اعتقاد الإباحة ، وهذا فيه رد الكلام إلى الواجب ، وهو من التكليف بلا ريب ، ثم الخلاف لدعوي . (راجع المستصلى - والعصدي على ابن الحاجب - ورفع الحاجب على ابن الحاجب ٧٠/١ - أ) .

(٢) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر الشيخ أبو الحسن الأشعري شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وقاصر سنة سيد المرسلين أخذ أولاً عن الجبائي ونبهه على الاعتزال وأقام عليه أربعين سنة حتى صار إماماً للمعتزلة ثم شرح الله صدره للحق فاعتزل الناس خمسة عشر يوماً ثم خرج إليهم وانخلع عما كان يعتقد ورمى إليهم بكتيب ألهمها على مذاهب أهل السنة وصار إماماً لهم . ولد سنة ٢٦٠ هـ والاقرب أن وفاته سنة ٣٢٤ هـ .

(٣) تجويز في ح .

(٤) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

للإبتهال لو لم يتصور [ذلك^(١)] بالبال .

واستدل : بأن أبا جهل كاف تصديق رسول^(٢) الله ﷺ بعد أن أتى^(٣) على لسان الرسول أنه لا يصدق [في أصل تكليفه^(٤)] فحاصله تكليفه أن يصدق في أنه لا يصدق .

وهذا المذهب لا أتى بذهب شيخنا أبي الحسن ، لازم له من وجهين .

أمرهما :

أن القدرة الحادثة عنده لا تأثير لها في المقدور ، وهو واقع باختراع الله تعالى وقد كافنا / فعل [الغير^(٥)] .

٩-ب

والآخر :

أن القاعد عنده غير قادر على القيام وهو مأمور بالقيام ، وقدرة القيام تفارن القيام ، ولا ينجي من^(٦) هذا [قول بعض^(٧)] أصحابنا : إن القدر مقدور فهو^(٨) مأمور بتركه ، فإن الأمر متوجه^(٩) بالقيام

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح الرسول .

(٣) في « أنبأ » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٥) الذي في الأصل ر ح و أ فعل الخير ، والمثبت من المستصلى وهو الصواب

(راجع المستصلى ٥٤/١ - ٥٥ والإحكام ١٢٤/١)

(٦) في ح عن .

(٧) ساقط من أ .

(٨) في ح وهو .

(٩) في « فإن الأمر متعلق بوجه القيام » .

وهو غير مقدور ، والقاعد إذا أمر بالطيران فقد أمر بما لا يطيق قطعاً ، وإن قدر على ترك القعود .

والهتار عندنا استحالة^(١) تكليف ما لا يطاق .

نعم ترد صيغة الأمر للتعجيز ، كقوله تعالى « كونوا فِرْدَةً^(٢) خاشعين^(٣) » ، والانباء عن القدرة كقوله تعالى « كنْ فيكون^(٤) » .

ولم^(٥) ترد لأخطاب والطلب ، وهذا كقوله تعالى « حتى يَأْتِيَ الجَلْ» في مَمَّ الحَيَّاط^(٥) ، معناه : الابعاد ، لا ما يفهم من صيغة^(٦) التعليق ، فإنه يستحيل ان يطلب من المكلف ما لا يطيق .

والدليل على استحالته : ان الأمر طلب يتعلق بمطلوب ، كالعلم بتعلق بمعلوم ، والجمع بين القيام والقعود غير معقول ، فلا يكره مطلوبا ، ويستحيل^(٧) طلبه إذ لا يعقل في نفسه^(٨) .

(١) في حـ التكليف بما .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٨٢ من سورة يس .

(٤) في الاصل ولم يرد .

(٥) الآية ٤٠ من سورة الاعراف .

(٦) في حـ من صفة .

(٧) في « فيستحيل » .

(٨) مراد القرآني هنا استحالة التكليف بالمستحيل لذاته ، كالجمع بين الضدين والنقيضين ، لأنه لا يتصور واقعاً فلا يتصور طلب . ولا يمنع المستحيل لغيره . وبهذا يكون الأمدي موافقاً له .

والجيزون للتكليف أجابوا : بأنه لو لم يتصور لامتنع الحكم بامتناع تصور . وطلبه

(السعد على العضد على ابن الحاجب ٩/٢ - الإحكام ١٢٥/١)

والخلاصة أن المستحيل هنا ثلاثة أنواع .

١ - مستحيل لذاته ، كالجمع بين الضدين والنقيضين ، كالسواد والبياض ، والحي والميت .

• • • • •

٢ - مستحيل لغيره عادة لا عقلاً كالشي من الزمن ، والطيران من الانسان .

٣ - مستحيل لغيره عقلاً لا عادة ، كالإيمان ممن علم الله أنه لن يؤمن .

(جمع الجوامع حاشية البنائي ٢٠٦/١ - رفع الحاجب ٧٣/١ - ب - الإيجاج ١٠٧/١ - الإحكام ١٢٤/١)

والإجماع على جواز التكليف بما علم الله أنه لن يقع ، ووقوعه (المضد على ابن الحاجب ٩/٢ - رفع الحاجب ٧٤:١ - أ - جمع الجوامع ٢٠٦/١)
فالحلاف إذن معصور في القسمين الأولين : المستحيل لذاته ، والمستحيل لغيره عادة ، وفي مذاهب .

١ - ذهب الاشعري وتبعه الرازي وابن السبكي والجمهور الى جواز التكليف بالمحال مطلقاً .

٢ - ذهب المعتزلة وشدوذ من أصحاب الشافعي كالشيخ أبي حامد ، والغزالي ، وابن دقيق العيد - الى عدم الجواز .

٣ - ذهب معتزلة بغداد ، والآمدي - الى منعه المستحيل لذاته ، وجوزوا المستحيل لغيره .

قال الآمدي في الإحكام : واليه ميل الغزالي رحمه الله تعالى .

وأظنه فهم هذا من صدر كلام الغزالي الذي ذكرته في صدر التعليق ولذلك قلت وبهذا يكون الآمدي موافقاً له .

والذي يفهم من كلام ابن السبكي في جمع الجوامع أن الغزالي يمنع المستحيل لغيره عادة أيضاً ، وهو الذي يلبده كلام الغلي في شرحه ، وبهذا قال البنائي في الحاشية ، وما أخذ الغزالي عدم الفائدة من التكليف بذلك لعدم تصور الفعل المحال .

وأجيب : بأن فائدته اختبار المكلفين هل يأخذون في المقدمات فيثابون أم لا فيعاقبون .

وهذا الذي نسبته ابن السبكي للغزالي يخالف كلام الغزالي هنا . من أنه يميز تكليف المحال لغيره كما ذكره الآمدي أيضاً ، وكلام الرجل أولى ما يحتاج به عليه .

٤ - قال إمام الحرمين إن أريد بالتكليف بالمحال طلب الفعل فهو محال من العالم باستحالة وقوعه ، وإن أريد به ورود الصيغة وليس المراد بها طلباً مثل « كونوا فردة خاسئين » فغير ممتنع .

١٠- أ واختيارنا : أن للقدرة الحادثة تعلقات^(١) بالمقدور - والاستطاعة - /
وإن قارنت الفعل^(٢) ، فلم يكلف في الشرع إلا ما يتمكن منه قطعاً ،

إذن فذهب الغزالي كذهب إمام الحرمين إلا أنها اختلفنا مأخذاً .

هذا ما ذكره الأصوليون عن إمام الحرمين ، والذي في كتاب الارشاد له . خلاف
هذا ، فقد قل « فإن قبل قد شاع من مذهب شيخكم تجويز تكليف ما لا يطاق ، فأرضحوا
ما ترضونه منه ، وأبدوه بالدليل ، بعد تصوير المسألة .

قلنا : تكليف ما لا يطاق تكثير صورته ، فن صورته تكليف جمع الضدين ، وإيقاع
ما يخرج عن قبيل المقدورات ، والصحيح عندنا أن ذلك جائز عقلاً ، غير مستحيل ،
والدليل على جواز تكليف الخ ... » اهـ وذكر الأدلة ، ونافس الخصوم في ذلك (الارشاد
ص ٢٢٦) والله أعلم .

قال ابن السبكي : وهناك أيضاً فرق بين مذهب المعتزلة وبين مذهب أصحابنا في
المأخذ ، وإن اتفقوا في الحكم ، فالمعتزلة يرون أن الأمر يريد وقوع المأمور به ، والجمع
بين علمه تعالى بأنه لا يقع ، وإرادته وقوعه تناقض ، والإمام يرى من المأخذ الذي
ذكرناه سابقاً وكذلك الغزالي « اهـ (رفع الحاجب ١/٧٣ - ب) ومراده المأخذ الذي
ذكرته قبل قليل في مذهب الإمام .

(١) يعني الغزالي أن للقدرة الحادثة تأثير في المقدور - كما هو مشهور عنه - وهذا
خلاف رأي الأشعري والجمهور من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها بالمقدور أبداً ، وأن
الذلل من خلق الله سبحانه وتعالى . (اقرأ تعليق [٢]) .

والتأثير مروي عن إمام الحرمين ، ولكنه صرح في الارشاد ص ٢٠٧ - ٢٠٨ -
٢١٠ وقواعد العقائد ص ١٠٧ بخلافه .

ونقل عن الفاضل أن قدرة العبد أثرت في فعله ، لوصفه بالطاعة والمعصية .

(٢) بهذا خالف الغزالي المعتزلة ، فهو يقول بتأثير القدرة مع مقارنتها للفعل
والمعتزلة يقولون بأنها سابقة عليه (العقائد السنية - الارشاد) .

والغزالي يقول بأن هذه القدرة مؤثرة بعمل الله لا بذاتها ، وهم يقولون بأنها
مؤثرة بذاتها .

وذلك بين في مصادر الشرع [وموارده^(١)] ، وتَوَعَّدِهِ ووعيدِهِ . إذ لا معنى لتخصيص فعل فاعل عن آخر بعقاب أو ثواب مع تساوي الكل في العجز عنه^(٢) [وهذا شيء مستحيل^(٣)] . وحكم الاستطاعة بذكر في الكلام .

واما ابو جهل^(٤) فقد كاف أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وكان قادراً عليه ، ثم علم الرب سبحانه^(٥) أنه سيمتنع عناداً مع القدرة فأخبر الرسول به كما علمه .

فان قيل : الكفار الذين لم يؤمنوا كافوا الإيمان ، وقد علم أنهم لا يؤمنون ، وخلاف المعلوم لا يتصور وقوعه ، فكان^(٦) تكليف ما لا يطاق .

قلنا : ينعكس على الملزم^(٧) هذا في خلاف المعلوم في حق الله تعالى ، فانه مقدور بالاتفاق وإن لم يقع .

والتحقيق ان ما كان مقدوراً في ذاته جائز الوقوع لا لتغير حقيقته

(١) ساقطة من ح .

(٢) يعني الغزالي أنه إذا كانت القدرة الحادثة عند العبد لا تأثير لها أبداً ، يكون العباد جميعاً متساوين في العجز في كل الأفعال ، فلا معنى حينئذ لوصف فعل بأنه طاعة ، وآخر بأنه معصية ، إذ لا يوصف بذلك إلا ما كان مقدوراً للعبد ، بقدرة أثرت فيه .

ورد ذلك بأنه لا وجه للوصف إلا أنه مأمور بهذا منهي عن هذا بكسبه .

(٣) في ح بدل هذه الجملة قوله : وهذا عيب وتخييل .

(٤) هذا من الغزالي بناء على تجويز تكليف المستحيل لغيره لتعلق علم الله بأنه لا يقع ، فهو في ذاته ممكن ، إلا أنه استحالة لتعلق علم الله بعدم وقوعه .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح فهو .

(٧) من « والاصل الملزم .

بالعلم ، فقد أقدر الله سبحانه الكفار على الإيمان ، ثم علم^(١) أنهم
يبتنعون مع القدرة ، فكان كما علم ، فلم ينقلب المقدور معجزوزاً عنه
بسبب علمه .

مسألة (٢/١)

١٠-ب

لا يكلف السكران ، لأن شرط الخطاب فهمه ، وهو مضمن به ،
والسكران لا يفهم ، فإن قيل له أفهم ، كان^(٢) تكليف ما لا يطاق .
وذهب^(٣) الفقهاء إلى أنه مخاطب^(٤) ، محسباً بقوله تعالى : لا تقرّبوا

(١) ثم علم . هذه اللفظة ساقطة من ح و أ .

(٢) في ح لكان .

(٣) في « وصلو .

(٤) قال الأسنوي وأعلم أن الشافعي رحمه الله تعالى قد ائتمن في الأم على أن
السكران مخاطب مكلف كذا نقل عنه الرويان في البحر في كتاب الصلاة ، وحيث أن
تكليف الغافل عنده جائز لأنه فرد من أفراد المسألة كما ليس عليه الامدي وابن الحاجب
الظر نهاية السؤل ١٧١/١٠ .

وهذا خبط من الأسنوي بين المسألين فإن الإمام الشافعي لا يرى تكليف الغافل
أبداً ، وما قاله في السكران قال ابن السبكي في الإباح ١٠٠/١ إما أن يكون ما قاله
الشافعي قولاً ثالثاً مفصلاً بين السكران وغيره للتفليظ عليه ، أو يحمل كلامه على
السكران الذي لا يسل عن رتبة التمييز دون الطافح المغشي عليه . ولا ينبغي أن يظن
ظان من ذلك أن الشافعي يجوز تكليف الغافل مطلقاً فقد روي الله عنه يحمل عن ذلك ،
وأظهر الرأيين عندنا أن الشافعي فصل بين السكران وغيره اهـ .

وقال ابن السبكي لي رفع الحاجب عن ابن الحاجب ورقة ٨٠ - أ .

« والحق الذي نراثبه مذهباً ونرى ارتداد الخلاف إليه أن الذي لا يفهم إن كان
لا قابلية له كإيهام فامتناع تكليفه يجمع عليه ، سواء خطاب التكليف وخطاب الوضع .
نعم قد يكلف صاحبها في أبواب خطاب الوضع بما تفعله مع ما يفعله الفقيه .

الصلاة وأنتم مُسكارى^(١) ، ، وظاهر الآي^(٢) لا يصادم المعقولات .
ثم هو خطاب مع المنتشي الذي لم يزل عقله ، بدليل أنه نزل في
شارب خمر ، أم قوما ، فقرأ الفاتحة ، فتخبطت^(٣) عليه سورة « قل »
يا أيها الكافرون ، وكان معه من العقل ما يفهم به .
وقوله سبحانه وتعالى « حتى تعلموا ما تقولون^(٤) » معناه : لتكونوا^(٥)
على تثبيت تام .
وربما يتمسكون بوجوب القضاء في الصلوات ، ونفوذ الطلاق
وجهة الأحكام .

قلنا : جريان الأحكام عليه تغليظ^(٦) ، لأن السكر منشوف النفوس ،

وأما إن كانت له قابلية ، فإما أن يكون معذوراً في امتناع فهمه كالطفل والنائم
ومن أكره حتى شرب ما أسكره فلا يكلف إلا بالوضع .
وإما أن يكون غير معذور كالعاصي بسكره فيكلف تغليظاً عليه ، وقد نص
الشافعي على هذا .

وقول الغزالي : السكران أسوأ حالاً من النائم الذي يمكن تلبسه ، وكذلك قول
الفاضي في التفريب : السكران الطافع لا يكلف كسائر من لا يفهم مما لا فوافلها عليه ،
بل هو مكلف ولا حاجة إلى الجواب بأنه من خطاب الوضع فإنه يلزم عليه أن لا يأثم
وعن مؤلفه ، إذ هو الذي ورط نفسه بتسببه إلى زوال عقله بالسكر ، وأيضاً فخطاب
الوضع عندنا راجع إلى الاقتضاء . اهـ .

(١) الآية من سورة النساء رقم ٣

(٢) في ح الآيات .

(٣) في « وتخبط .

(٤) في « حتى تعلموا . فقط .

(٥) في « ليكونوا .

(٦) قال في المستصفى ١/٤١ بل السكران أسوأ حالاً من النائم الذي يمكن

تلبسه ، ومن المجنون الذي يفهم الكثير من الكلام . وأما نفوذ طلاقه ولزوم الغرم لذلك
من قبيل ربط الأحكام بالأسباب ، وذلك بما لا ينكر .

وقد تعدى بالتسبب إليه ، فلا^(١) يترجعه إليه^(٢) الخطاب في حالة السكر
[أصلاً^(٣)].

والأحكام جارية ، والصلاة تقضى بأمر جديد^(٤) ، ولو أمر به
المجنون^(٥) بعد الإفاقة ، أو^(٦) الحائض بعد للطهر بفعل^(٧) الصوم لم
يبعد ، وسببه / تعديه بالتسبب إليه مع كونه مجنوناً ، حتى^(٨) لو ردى
نفسه من شاطئ^(٩) ، فانخلعت قدماء ، لا يجب القضاء ، لأن النفس
لا تتشرف إليه .

والخلاف آيل الى عبارة^(١٠) إن سلموا لنا استحالة تكليف ما لا
يطاق^(١١) . لأننا نسلم الأحكام وجريانها ، وذلك لا يدل على التكليف ،
والسكران لا يفهم ، ولا^(١٢) يقال له افهم ، وهو شرط كل خطاب .
وكذا النامي الذاهل حكمه حكم السكران في التكليف .

-
- (١) في ح ولا .
 - (٢) في ح عليه الخطاب .
 - (٣) زيادة من ح وهي ساقطة من الأصل و أ .
 - (٤) في ح جدد .
 - (٥) مراده بالمجنون هو الذي زال عقله بالسكر فكان كالمجنون . أو الذي جن في
سكر تعدى به . وإلا فالمجنون لا يكلف اتفاقاً .
 - (٦) في أ والإفاقة .
 - (٧) في ح بدل الصوم .
 - (٨) حتى لو ردى هذه غاية لقوله قبل قليل لأن السكر متشوف النفوس .
 - (٩) في ح من جبل .
 - (١٠) أي الى خلاف لفظي .
 - (١١) قلت : هذا الكلام يقال للذين بنوا تكليف السكران على جواز تكليف ما لا
يطاق وم قسلة . والجمهور يرون جواز تكليف ما لا يطاق ولا يرون جواز تكليف
السكران والغافل ، لأن ثم فائدة ، ولا فائدة هنا . إذن فليس الخلاف معهم راجعاً الى
جواز تكليف ما لا يطاق .
 - (١٢) في ح فلا .

مسألة (٣)

الكفار مخاطبون بفروع الشريعة عند الشافعي ، خلافاً لأبي حنيفة .
والدليل^(١) على جواز تكليفهم الفروع ، أن العقل لا يجيله ، إذ التوصل
إليه بتقديم الإيمان ممكن ، كما خوطب المحدث بالصلاة ، بشرط تقديم
الطهارة ، وكما سلموا لنا في المعطل^(٢) [أنه^(٣)] مخاطب بتصديق الرسول
عليه السلام [شرط لتقديم^(٤)] المعرفة بالرسول .
وهذا دليل الجواز .

فأما وقوعه فهو مقطوع به عندنا . وتورد القاضى في أنه مقطوع
أو مظنون .

ونحن نعلم قطعاً ، أن الرسول عليه السلام كان مبعوثاً الى طبقات / ١١-ب
الخلائق ، وقد كانوا قبول شريعته نفساً بعد نفس فأصيلاً^(٥) وتفصيلاً ،
وإن كان الوصول إليه يترتب على الإيمان ، [كأصلاة في^(٦)] حق
المحدث والمعطل .

ومر المسألة ، أن الكافر لا يخاطب بنفس الصلاة مع الكفر ،
والكنه مأمور بها على [وجه^(٧)] التوصل ، وكذا نقول في [حق^(٨)] المحدث .

(١) في حـ قاله دليل .

(٢) مراده بالمعطل الملاحد كما في المستصلى ج ١ ص ٥٩ .

(٣) ليس في حـ والذي فيها « في أن المعطل مخاطب » .

(٤) في حـ بتقديم وسقط بشرط .

(٥) في أ فأصيلاً .

(٦) في حـ كما في حق .

(٧) ليس في أ كلمة وجه .

(٨) ليس في حـ .

وحكي عن أبي هاشم^(١) أن المحدث لا يخاطب بالصلاة ، ونسب الى خرق الإجماع .

فإن عني به ما ذكرناه فهو حق .

وإن عني به [أنه^(٢)] لا يعاقب على ترك الصلاة فهو باطل .

مسألة (٤)

المضطر الى الشيء المكروه عليه يجوز أن يكون مخاطباً به ، خلافاً للمعتزلة . لأن إيثاره باق ، وهو ممكن من الإقدام ، وشرط التكليف التمكن من الامتثال .

وآية بقاء خيرته ، تخيره بين الإقدام والإحجام .

وهم يقولون : جبلته تحته^(٣) على فعله لتخليص الروح ، فهو - بب إقدامه لا قصد الامتثال ، فلا يستحق الثواب عليه ، ويقبح أن يؤمر بما لا يستحق الثواب عليه .

أ - / وعلى^(٤) هذا ، قالوا : يقبح من الرب^(٥) جل وعز أن ييدي آية تخضع لها الأعناق ، ويؤمن لأجلها جملة العباد ، لأن ذلك لا اختيار فيه ، فلا يتعلق به أمر .

وهذه الأصول عندنا باطلة .

وحد ما يجوز به التكليف عندنا ما لا يستحيل في العقل وقوعه ، مع تمكن المكلف منه .

(١) سنائي ترجمته .

(٢) زيادة من - وليست في الأصل ولا في أ .

(٣) في - نستحثه .

(٤) في - وعن .

(٥) في - من الله .

والزهم القاضي رضي الله عنه إثم المكره على القتل ، ونسبهم في هذه المسألة الى خرق الإجماع .

وهذا غير لازم ، فإنهم يقولون لا يبعد كونه مأموراً بالانزجار ، ومراعاة قضية الجيلة ، بل أولى باستحقاق الثواب ، كالوضوء في السبرات^(١) ونحمل المشتقات في العبادات . (والله أعلم^(٢)) .

(١) في حاشية ه قوله « فائدة السبرات جمع سبره وهي الغداة الباردة » اه وكذا في المختار .

(٢) زيادة من ه ليست في الاصل .

بَابُ^(١) الكلام في حق الحق العلوم^(٢)

والكلام فيه يحصره بابان ، ويشتمل^(٣) كل باب على خمسة فصول .

الفصل الأول

من

الباب الأول

في إثبات أصل العلم على منكويه من السوفسطائية^(٤) ، وقد نفوا العلم والحقائق في الذوات .

(١) ليس في ح .

(٢) في ح القول في .

(٣) في أ ويشمل (٤) السوفسطائية : ثلاثة فرق العنادية الذين ينكرون حقائق الأشياء ويؤمنون أنها أوهام ، والمندية ينكرون حقائق الأشياء في نفسها وتقررهما على ما نشاهد عليه . وزعموا أنها قالية للعند والاعتقاد .

واللاادرية الذين ينكرون العلم بثبوت شيء ولا ثبوت وزعموا أنهم لا ادراية لهم بحقيقة من الحقائق وم كمار (عبد السلام على الجوهرة ص ١٨١ والعقائد السلبية) .

وأثبت / مثبتون لذوات حقائق ، وقالوا لا تعلم بالقوى البشرية .
وقال بعض أصحابنا : هؤلاء لا يناظرون ، فإنهم أنكروا المحسوسات ،
فإن^(١) كل مناسم فأقرب ملك أن نقول : أتعلمون تميزكم في اعتقادكم
عن مخالفكم ؟

فإن علموه ، بطل اعتقادهم .

وإن جهلوه ، لم يسمع قولهم .

(١) في حـ وان .

الفصل الثاني

في

حقيقة العلم وعده

ولأصحابنا فيه ست عبارات .

أولها :

قول شيخنا أبي الحسن : العلم [ما يوجب إن قام به كونه عالماً^(١)]
وهذا فاسد ، فإنه لا يفيد بياناً ، ولا يجدي وضوحاً . إذ العالم مشتق
من العلم ، فمن جهل العلم جهله ، فهو^(٢) حوالة على مجهول ، كقول
من فقد خائماً في بيت لمن يسأله عن البيت فيقول : البيت الذي تركت
فيه خائماً .

وثانيها :

قول أبي^(٣) القاسم الاسكافي : العلم ما يعلم به .

(١) الذي في ح هو « ما يكون الذات به عالماً » .

(٢) من ح ول الاصل « رمي » .

(٣) هو عبد الجبار بن علي بن محمد بن حسان ، الأستاذ أبو القاسم الاسكافي أستاذ
إمام الحرمين ، من أصحاب الأشعري ، ورؤوس الفقهاء والمتكلمين ، عاش عالماً عاملاً .
توفي يوم الاثنين الثامن والعشرين من صفر سنة ائلتين وخمسين وأربعمائة (طبقات الشافعية
٩٩/٥ - تبين كذب المفترى ٢٦٥) .

ووجه تزييفه كالأول ، إذ الحد يرد للبيان ، ولا بيان .

وتأثيرها :

قول ابن فورك^(١) : العلم صفة يتأني للموصوف^(٢) بها إلتقان الفعل واحكامه .

وهو باطل بالعلم باث / ، وبجملة المستحيلات ، فإنه علم ولا يتأني ١٣-أ به الإلتقان ، ثم الإلتقان بالقدرة لا بالعلم .

ولا^(٣) معنى للإلتقان ، فإنه عبارة عن الانتظام ، وليس [الانتظام^(٤)] صفة لذات المنتظم ، ولكن إن وقع حسب المراد فهو المنتظم بالنسبة اليه . وقد يقبح^(٥) بالنسبة الى غيره .

ورابعها :

قول بعضهم : تبين المعلوم على ما هو به ، أو درك المعلوم . ولفظ التبين مشعر باستفتاح علم بعد سبق استبهام ، وبمخرج^(٦) عنه علم الباري سبحانه ، وكذا لفظ الدرك .

(١) ابن فورك محمد بن الحسن امام جليل لا يحصى فقها ، وأصولا ، وكلاما ، ووعظا ونحوها مع مهابة ، وجلالة ، وورع بالغ توفي سنة ٤٠٦ هـ ونقل الى نيسابور ، ودفن بالحيرة ، وقبره ظاهر . (طبقات الشافعية ٤/١٢٧ - انباه الرواة ٣/١١٠ - شذرات الذهب ٣/١٨١ - العبر ٣/٩٥ - تبين كذب المعتزلي ٢٣٢) .

(٢) في حـ لامتصف بها .

(٣) في حـ فلا معنى .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هذه الكلمة في كل الأصول غير واضحة وهي يتلبح ولعلها معرفة عما إلتنه وهو يلبح .

(٦) في حـ فبمخرج .

وهو أيضاً متردد^(١) بين درك الحاسة والعقل ، واللفظ المتردد لا
يُجند به .

وخامسها^(٢) :

قولهم : الإحاطة بالمعلوم .

والرب تعالى معلوم ولا يحاط [به^(٣)] ، إذ الإحاطة تشعر
بالانطواء والاحتواء .

وسادسها^(٤) :

قول القاضي^(٥) رضي الله عنه : معرفة المعلوم على ما هو به .

قال القاضي : تحديد^(٦) العلم لا يتأني إلا بذكر عبارة [تريد في
الوضوح عليه تنبي^(٧)] عنه .

فغاية الإمكان تريد / العبارة^(٨) على السائل حتى يفهم .

١٣-ب

قال : لو سأني سائل عن العلم فأقول : هو المعرفة ، ولو سأل
عن المعرفة فأقول : هو العلم .

وهذا غير سديد ، لأنها عبارتان عن معبر واحد .

ولو سئل عن المعرفة والعلم فماذا يقول ؟

(١) في - مردد .

(٢) في - وخامستها .

(٣) ليس في أ .

(٤) في - وسادستها .

(٥) هو أبو بكر الباقلاني وقد سبقت ترجمته . وهو المراد بالقاضي إذا أطلق .

(٦) ساقطة من أ . وفي - وتحديد .

(٧) هذه الجملة ساقطة من - .

(٨) في - العبارات .

ثم المعرفة خلاف العلم في اللغة ، فإنها لا تتعدى إلا الى مفعول واحد [والعلم يتعدى الى مفعولين^(١)]

واما المعتزلة^(٢) : فقالوا اعتقاد الشيء على ما هو به .
فأبطل عليهم بالعلم بنفسه الشريك ، وليس ذلك شيئاً ، فإن الشيء^(٣)
عندهم هو المعدوم الذي يجوز وجوده ، ويبطل بالتحمين^(٤) .

وقد زادوا عليه مع طمأنينة النفس اليه .

ونحن نعلم مكنون نفس المقلد الى اعتقاده ، فإنه يقطع إرباً ولا
يكبح^(٥) عنه .

فإن^(٦) زادوا مع كونه مستنداً الى ضرورة أو نظر^(٧) ، قيل لهم :
لو خلق الرب سبحانه جنس اعتقاد المقلد على سبيل الاختراع^(٨) لم ينقلب
علماً ، وهو مستند الى الضرورة .

(١) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٢) المعتزلة عشرون فرقة ، شذوا عن أهل السنة بأراء منها نهي الصلوة ، وإن
العبد يخلق فعله ، ورأسهم واصل بن عطاء الغزال ، خالف الحسن البصري في القدر وفي
المنزلة بين المنزلتين ، وانضم اليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته ، فطردهما الحسن البصري
عن مجلسه ، فاعتزلاه الى سارية من سواري مسجد البصرة فقبل لها ولاتباعها المعتزلة .
(الفرق بين الفرق ص ٢١ - الملك والنحل ١/٣٠)

(٣) الشيء لا يشمل المعدوم إن كان ممثلاً اتفاقاً ، وهكذا إن كان ممكناً عند
الاشاعة ، ويشمله عند المعتزلة (نهاية السؤل ٢/٣) .

(٤) أي الظن .

(٥) كاع عن الشيء من باب باع إذا هابه وجبن عنه .

(٦) في ح وإن .

(٧) في أ ونظر .

(٨) في أ زيادة [هو] وايسست في الأصل و ح .

١٤-أ المختار : أن العلم / لا حد له ، إذ العلم صريع في وصفه ،
مفصع عن معناه ، ولا عبارة آيين منه ، وعجزنا عن التحديد لا يدل^(١)
على جهلنا بنفس العلم ، كما إذا سئلنا عن حد رائحة المسك عجزنا عنه ،
لكون العبارة عنها صريحة^(٢) ، ولا يدل ذلك على جهلنا ، ولكن
سبين^(٣) العلم بالتقاسيم فنقول : لا خفاء بتمييزه عن الظن ، والشك ، والجهل .

وإنما مظنة الاشتباه الاعتقاد المشتبه^(٤) مع العلم .
ووجه الفرق ، أن المقلد لو طلب متنفساً عز في مسلك النظر لوجده ،
والعالم لا يتمكن منه ، إذ لا وضوح بعد الوضوح .

والمعتقد المقلد إن أصغى إلى الشبهة [تزلزل اعتقاده دون العالم^(٥)]
ولو عرض على المعتقد ما يعلم ضرورة لأدرك^(٦) الفرق بينه وبين ما
يعتبره تقليداً ، مع أن العلوم بعد حصولها ضرورية بأمورها [لا تختلف^(٧)] .

والمعتقد إذا نظر فعلم ذاق من نفسه أمراً على خلاف ما وجده قبله
١٤-ب والاعتقاد افتعال من العقد / وهو مشعر بتكليف^(٨) ربط العقد به .

والعلم : انشراح صدر من غير ربط تكليف .

والقول الوجيز : أن المعتقد سابق إلى أحد^(٩) معتقدي الشاك وواقف^(١٠)

(١) من ح وفي الأصل لا بد .

(٢) من ح وفي الأصل و أ صحيحة .

(٣) في ح نبين .

(٤) في ح المستد .

(٥) من ح والذي في الأصل و أ « تزلزلت أقدامه بحسب اعتقاده دون العلم » .

(٦) في ح أدرك .

(٧) ليست في ح .

(٨) في ح زيادة « في » أي بتكليف في ربط .

(٩) في ح إحدى .

(١٠) في ح فواقف .

عليه ، إذ الشاك يقول : أزيد^(١) في الدار أم لا ؟ فيقف المعتقد على أنه في الدار ، ولا يقدر خلافه ، ولو قدره لتمكن من ذلك .
ولذلك نقول^(٢) [في^(٣)] اعتقاد المعتقد أن زيدا في الدار وهو في الدار ، كاعتقاد من يعتقد أنه في الدار وليس فيها .
والعلم لا يجانس الجهل ، فقد بان^(٤) الفرق .

(١) لي ح زيد .

(٢) لي ح نقول .

(٣) ليست في ح .

(٤) لي ح فقد لاح .

الفصل الثالث

في

تفاسيم العلوم

العلم ينقسم الى قديم وإلى حادث .

قالقديم : علم الباري سبحانه الذي لا أول له ، وهو محيط بجميع المعلومات ، فلا^(١) يتعدد بتعددتها ، ولا يوصف بكونه كشيء ولا^(٢) ضرورياً .

وأما^(٣) الحادث فينقسم الى الهجبي والنظري .

١- أ فالهجبي^(٤) : ما يضطر الى علمه بأول العقل ، كالعالم بوجود / الذات ، والآلام ، والمذات .

والنظري : ما يقضي اليه النظر الصحيح ، مع انتفاء الآفات على وجه التضمن^(٥) ، لا على وجه التولد^(٦) ، خلافاً للمعتزلة .

(١) في ح ولا .

(٢) « أو ضرورياً .

(٣) « فأما .

(٤) في ح والهجبي .

(٥) أي تضمن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه (المستقصى ١/٣٤) .

(٦) التولد هو أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر كما في حركة الاصبع مع حركة

والنظر مكتسب بالاتفاق .

والعلم المترتب عليه ضروري بعد حصوله عندنا ، خلافاً لجماهير الأصحاب .
ودليله أنه لو كان مقدوراً^(١) ، لقدر على دفعه بعد إتمام النظر وانتفاء
الآفات ، ودفعه غير ممكن ، كدفع الرعدة التي لا اختيار له فيها^(٢) ،
وهو بها أشبه منه بالحركة المرادة المجتلبة بالإيثار .

الخاتم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا مبني على
مذهبهم الفاسد وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية .

(الباجوري على السلم ص ٣٧ والمستصلى ص ٣٤)

(١) في حـ مقدورة .

(٢) « « عليها .

الفصل الرابع

في

ماهية العقل

ذكرناه في هذا الباب لأنه من جملة العلوم ، وليس كلها ، إذ الحالي
عن جل العلوم عاقل .

وليس من النظري ، إذ شرط كل نظر تقدم العقل عليه .
وليس كل العلوم^(١) الضرورية ، إذ الأصم ، والاخرس^(٢) ، والأعمى ،
عاقل وقد اختلف بعض حواصده .
وليس آحاد العلوم ، أي علم شئت ، إذ للبهيمة علم في الميز بين التبن
والشعير ، وليست عاقلة .

١-ب فالوجه ان يقال : هو علم يجاوز الجائزات واستحالة / المستحيلات
احترازاً عن^(٣) البهائم [ثم^(٤)] ، هكذا قاله القاضي .

وهو مزيف ، فإن الذاهل عن الجواز والاستحالة عاقل .

(١) ليس لها .

(٢) له - الآخرس والأصم .

(٣) « أ على .

(٤) لعلها زيادة من الناسخ وإلا فلا معنى لها .

والوجه^(١) ان يقال : هو صفة يتبها للمنتصف بها درك العلوم والنظر
في المعقولات .

وقال الحارث المحاسبي^(٢) رضي الله عنه : هو فريزة يتوصل^(٣) بها
[الى^(٣)] درك العلوم .

وقالت الفلاسفة^(٤) : هو تهيز الدماغ لفيض النفس عليه .

(١) في ح فالوجه .

(٢) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البصري روى الحديث وُروى عنه
كان فاسكاً عابداً وصوفياً زاهداً . وكان له أثر كبير على الإمام الغزالي رضي الله عنه
توفي سنة ٢٤٣ .

(الحلية لأبي نعيم ج ١٠ ص ٧٣ تاريخ بغداد ٢١١/٨ ميزان الاعتدال ١/١٩٩)

(٣) في ح بتأت .

(٤) ليس لي ح .

(٥) الفلسفة في اليونانية حب الحكمة ، والفيلسوف محب الحكمة ، والفلاسفة هم
القاتلون بقدوم العالم وحشر الأرواح دون الاجساد (الملل والنحل للشهرستاني ١/١٥٥) .

الفصل الخامس

في

مراتب العلوم

وهي عشرة

أولها^(١) :

العلم بوجود^(٢) الذات والآلام والذات .

الثاني^(٣) :

العلم باستحالة اجتماع المتضادات ، وهو ثاني العلم بأصل الذوات .

الثالث :

العلم بالمحسوسات ، ووجه استثغاره ما يتطرق إليه من التخيلات والآفات .

الرابع :

العلم الحاصل من أخبار التواتر ، إذ لا يد فيه من مزيد نظر ،
لاستبانة الصدق ، وعدم التواطىء [على الكذب^(٤)] .

(١) في - أولاها .

(٢) « « بالوجود .

(٣) « « الثانية وهكذا إلى العاشرة .

(٤) ليس في - .

الخامس :

فهم فجوى^(١) الخطاب ، ودرك قرائن الأحوال من الحجل ، والغضب ،
والوجل وهو / أخفى من التواتر .

١٦-أ

السادس :

العلم بالحيرف والعناعات ، وسبب تأخره ، توقفه - لحفائه - على
تعلمه ومعاناته .

السابع :

العلم بالنظريات ، ووجه استنخاره ، ما فيه من الحفاء ، ولذلك كان
مظنة ارتباك العقلاء .

الرابع :

العلم بانبعاث الرسل ، وهو أغص وأدق ، فإنه يزاحم^(٢) السمعيات .

التاسع :

العلم بالمعجزات ، ووجه خفائه^(٣) ، بعده عن بعض العقل ، واستناده
الى العلم باطراد العادات .

العاشر :

العلم بالسمعيات ، وهو يضاهي التقليد^(٤) ، فذلك جعلناه أخيرا .

(١) في أ لفجوى .

(٢) « ح يشاخم .

(٣) « خفاء .

(٤) « وهو مضاه للتقليد .

ولتعلم أن العلوم لا تفاوت فيها بعد حصولها ، وإن دق مدركها ،
ولكن لكل علم مستند من البدئية والضرورة^(١) ، فما قرب من الضرورة
كان أجلى ، وما بعد عنها كان أغمض ، وإلى الإشارة بهذه المراتب ،
لا إلى التفاوت في نفس العلم .

وبما ذكر في هذا أن الحواس على مرتبة واحدة .

وقيل : إن السمع والبصر أقوى .

ثم قيل إن السمع أقوى من البصر ، / وقيل عكسه وخلافه أيضاً .
وقال الفلانسى^(٢) : العقلية أقوى من الحسية ، لأنها بعرض لحوق
العامة^(٣) .

(١) في الضرورة والبدئية .

(٢) الفلاسى : جامعة كثر . والذي يريد الغزالي هو أبو العباس أحمد بن عبد
الرحمن بن خالد الفلانسى تولى في الثلث الأول من القرن الرابع في حدود ٣٣٥ هـ وقتل
هنا إمام الحرمين أيضاً في الإرشاد في عدة مواطن (انظر التبیین لابن عساكر ص ٣٩٨
وطبقات الشافعية ج ٢ ص ٣٠٠) .

(٣) في الآفات .

الباب الثاني

في

مآخذ العلوم ومصادرها

وهي خمسة فصول :

الفصل الأول

في

نقل المذاهب فيه

قال قائلون من الحشوية^(١) : مأخذ العلوم الكتاب والسنة دون
نظر العقل .

(١) الحشوية: هي طائفة باغت في إجراء الآيات والأحاديث التي توم التشبيه على
ظاهرها فوقعوا في التجسيم حتى أثبت بعضهم أن الباري تعالى من قولهم منحيز مختص
بجهة وقالوا ان كلام الله قديم وزعموا أنه حرف وصوت وان المسموع من القراء عين
كلام الله (الارشاد ٣٩ - ١٢٨) .

وهذا لا خفاء ببطلانه .

وقال آخرون : مدركه الحواس ، وزاد زائدون من السمنية^(٢) [أخبار^(٣)] التواتر ، ولا يظن هؤلاء أنهم أنكروا المعقولات ، ولكنهم سموه معقولا ، وسموا المحسوسات معلوما ، فإنه يتشكل في خزانة التخيل ، وهذا تضابق في عبارة .

وقال علماء^(٤) الهند : مأخذ العلوم^(٥) التفكير والتأمل .

وقال القلانسي : مأخذه^(٦) العقل ، ولا يظن به إنكار الحواس ، ولكنه يقول : العقل ميطر عليه فيدركه الحس عند انبعاث^(٧) الأشعة ويعلم بالعقل عنده .

١٧- أ قيل : الصبي يرى نفسه في المرآة ، ويدرك المدركات ولا يعلمها / لعدم العقل .

وقال آخرون : مأخذ العلوم الإلهام ، ولعلمهم عنوا به أن العلوم كلها ضرورية مخترعة لله تعالى ابتداء كما ذكرناه .

والختار عندنا أن مأخذ العلوم الميز ، والميز قد لا يكون عقلا ، كميز البهائم ، فنعني به ميز العقلاء .

(٢) السمنية : من الفرق التي كانت قبل الاسلام والقائلة بالتناسخ . قالوا بقدم العالم ، وقالوا بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس . وأنكر أكثر المعاد والبعث بعد الموت (الفرق بين الفرق ٢٧٠) .

(٣) ليس لي .

(٤) في حكاة .

(٥) « مأخذ العلم الفكر .

(٦) « مأخذ العقل .

(٧) « عند انبعاث .

ثم انه قد يفضي [ب^(١)] إلى بعض العلوم بغير واسطة كالعلم بالذات وصفاتها ، وقد يفضي بوسائل .

والوسائل ثلاثة :

الحواس : وهي الوسيلة الى المحسوسات .

ونظر العقل : وهي الوسيلة الى العقليات .

واطراد العادات : وبه يعرف معاني الخطاب ، وقرائن الأحوال^(٢) .

ثم قد لا يفضي الميز الى العلم إلا بواسطة^(٣) ، كالمعجزة تتوقف على واسطة العقل والعرف .

فيستبان^(٤) بالعقل كونه فعل مخترع ، صانع ، متصرف^(٥) .

ويستبان بالعرف أنه دال^(٦) على الصدق .

إذ لا يناسب انقلاب العصى ثعبانا صدق مرمى في كونه رسولا^(٧) .

وأما^(٨) السمعيات / فإنها معلومات ، ولكنهما لا تظهر في العقل ١٧-ب
ظهور العقليات .

ومستنده : قول حق ، وخبر صدق ، وقول^(٧) النبي عليه السلام

صدق ، وكلام الله سبحانه كذلك ، وقول أهل الإجماع بتصديق

الرسول^(٨) إياهم .

(١) من - وسائط من الأصل و أ .

(٢) في - الحالات .

(٣) « « استبان .

(٤) « « مصدق .

(٥) أي إلا بواسطة العقل والعرف . أما بدونها فلا .

(٦) في - فأما .

(٧) « « وخبر النبي .

(٨) « أ الرسول . ومراده ان خبر أو قول أهل الإجماع صدق وحق لتصديق

الرسول إياهم بقوله لا تجتمع أمي على ضلالة .

الفصل الثاني

في

مراسم المنظرين

حقوا به جميع مآخذ العلوم .

قالوا : العلوم تنقسم^(١) الى الضرورية والنظرية .

فأما الضرورية : فتقسم الى سابقة ونتيجة .

ومثاله من الهندسة قولهم :

خطان متاثلان زيد عليهما مثلها . فهذه مقدمة .

وقولهم بعد ذلك : الجملتان متاثلتان نتيجة .

ومثاله من الكلام قولك :

السواد والبياض ضدان . فهذه مقدمة .

وقولك بعده^(٢) والجمع بينها غير مقدور نتيجة .

ثم قد تقع المقدمة ضرورية ، والنتيجة نظرية ، كالتفرقة البدئية بين

حال السكون والحركة مقدمة ، نتيجتها^(٣) العلم بجواز وقوعها^(٤) نظرا .

(١) لي - وقالوا العلم ينقسم .

(٢) « « بعد .

(٣) « « تلتهج .

(٤) « « وقوعه .

وقد يكون على العكس : كقول مثبتى حدوث العالم بعد إثبات
الأعراض وحدوثها واستحالة خلو / الجواهر عنها بطريق النظر :
إن ما لا يسبق الحوادث حادث .
وهذه نتيجة ضرورية [من مقدمة (١)] نظرية .

فأما النظريات فينحصر مسلك مأخذها في أربع جهات :

ورد غائب لشاهد .

ورد مختلف الى متفق .

وسبب وتقسيم .

وعسك بمسلك جدي .

والمعنى بالغائب ما غاب عن علمك ، فترده الى ما علمته .

والتحكم بالجمع باطل ، إذ لو جاز لجاز للزوج الحكم على جميع
الحلائق بالسواد ، وللمعطلة الحكم بأن لا نطفة إلا من آدمي ، ولا آدمي
إلا من نطفة [بدليل الفرض (٢)] .

ولجاز لمن رأى نجاراً صغيراً أن يقضي على جميع النجارين به .

[ثم (٣) قالوا : وجه الجمع الصحيح أربع (٤)] .

١ - جمع لعل : كقولهم العلم علّة كون الذات عالمة (٥) ، فليكن

كذلك (٦) في الغائب .

(١) في - مقدمة .

(٢) ليس في - .

(٣) « « « .

(٤) في - أربعة .

(٥) « « عالماً .

(٦) « « فليكن في الغائب كذلك .

٢ - وجمع بالحقيقة : كقولهم حقيقة كونه عالماً قيام العلم به .
٣ - والجمع بالشرط : كقولهم الحياة شرط العلم شاهداً ، فكذا غائباً .
١.ب والجمع بالدليل العقلي^(١) : كقولهم رسم الخط / المنظوم وإتقانه دليل
على علم المتن شاهداً ، فكذا غائباً .

وأما رد المختلف الى المتفق ، كقولنا لمنكري استحالة خلوه الجواهر
عن الألوان ، إذا سلموا ذلك في الأكوان :

سبب استحالة خلوه عن الأكوان قبله لها . فكذا في الألوان .
وعكس ذلك مع من يعكس النزاع فيه .

وأما المسلك الجدلي كقولنا لهم إذا سلموا استحالة الخلوه عنها في ثاني
حال وجودها : فليكن^(٢) في أول حال وجود الجوهر كذلك [إذ حقيقة
الكون ما يخص الجوهر بجزء^(٣)] .
وهذه التقاسيم عندنا باطلة .

والختار :

أن أساليب العقول لا ضبط لها ، فإن العلوم لا نهاية لها .
ولا تنكر ترتيب بعض العلوم على بعض ، وانتسابها الى مقدمة
ونتيجة . ولكننا بعد الحصول ضرورية وإن غمض مدركها .

ولا دليل عندنا في العقل إذ لا رابط ولا جمع .
ونهاية النظر تجريد^(٤) العقل عن^(٥) الغفلات لما يعرض^(٦) عليه .

(١) في - والجمع بدليل العقل .

(٢) « « ليكن .

(٣) ما بين القوسين ساقط من - .

(٤) في أ تجديد .

(٥) « « عند .

(٦) « « لمعرض .

ومن فعل ذلك / أدرك المعقول .

وهو كتحديق^(١) البصر الى صوب المرئي ، فإنه يفضي الى العلم من غير تقدير دليل .

ونين ذلك بمثال كلامي وآخر هندسي .

فأما الهندسي ، كقولهم^(٢) في صدر كتبهم : الكل أكثر من الجزء ، وهو ضروري . [والأشياء المتساوية كشيء واحد^(٣)] .

ثم يقال : سائر الخطوط المستقيمة [الخارجة^(٤)] من مركز الدائرة الى المحيط بها من كل الجوانب متساوية ، وهذا أيضاً معلوم [ضرورة^(٥)] .

ثم يربون عليه العلم^(٦) بأن المثلث المتساوي الأضلاع^(٧) هو الذي تركبت آحاد^(٨) أضلاعه من مراكز الخطوط الدائرة المتماثلة^(٩) .

(١) من ح والذي في الاصل وهو تحديق . وفي أ كتحديق .

(٢) في أ فكقولهم .

(٣) ساقطة من ح وفي أ والأشياء المتساوية كشيء واحد .

(٤) « « « .

(٥) « « « .

(٦) من هنا الى آخر الفصل الرابع توجد في نسخة ح آثار مياه أنت على الكلمات ومسحتها من أعلى الصفحات فقط .

(٧) في سائر النسخ - وهو الذي - ولو كان كذلك لضاع خبر أن . والصواب ما أثبت ليكون « هو » وما بعده هو الخبر .

(٨) في أ أحد .

(٩) أي أن المثلث المتساوي الأضلاع هو الذي تكون أضلاعه ناشئة من ثلاثة

وهذا خلفي يفتقر الى تدبر ، ولكنه بعد العلم به ضروري كالأول ،
وهكذا الى الشكل الأخير .

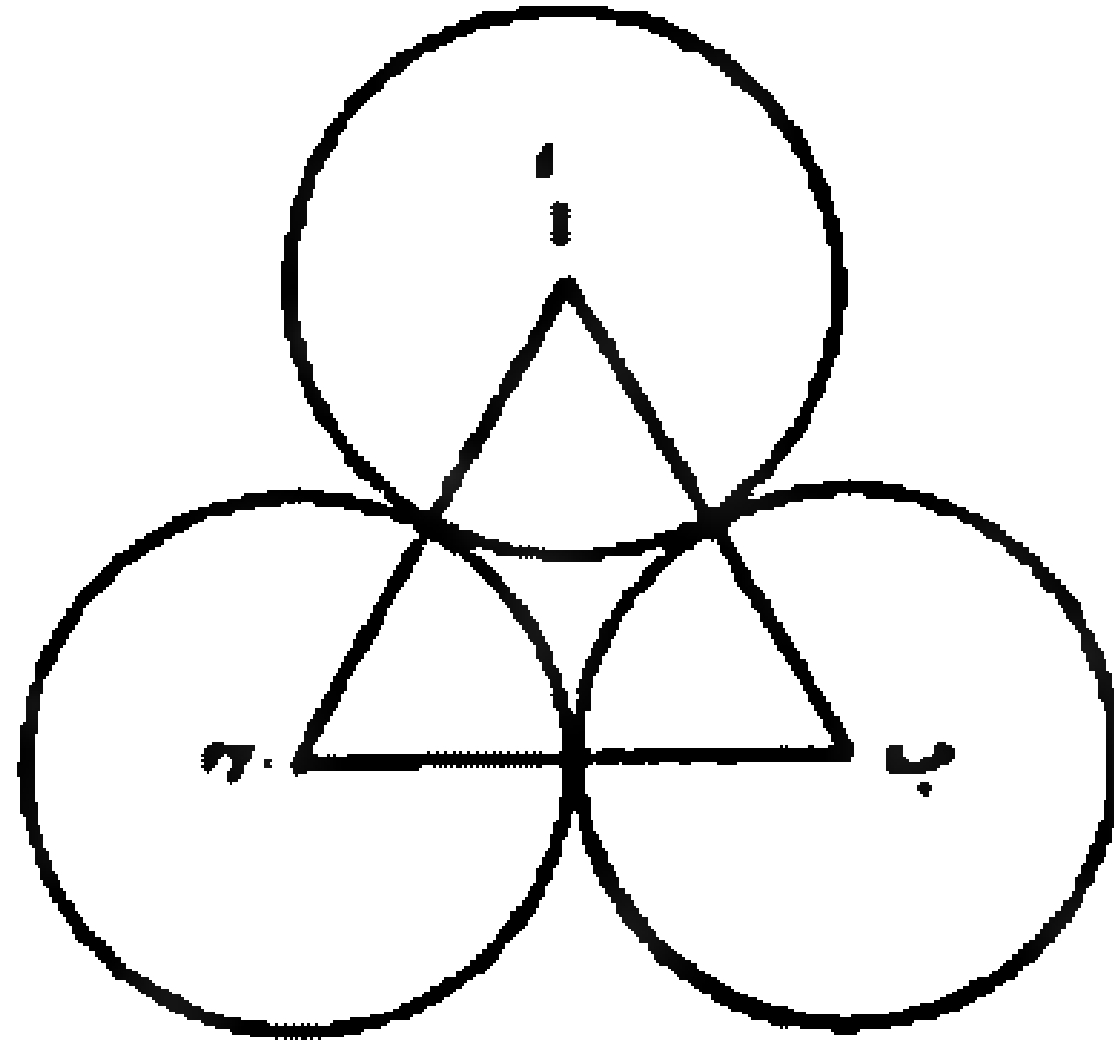
إلا أنه عَسَرَ الإحتواء عليها لتعلقها بمقدمات لا يحويها الذهن وبذلك
عنه في غالب الأمر .

والمثال الكلامي كقول مثبتي الأعراض : التفرقة الحاصلة بين الحركة
والسكون مهجوم / عليها من غير تأمل . ١٩-ب

ثم العلم بجوازه^(٢) يفتقر الى تأمل في إبطال جهة الوجوب استناداً الى
أن تخصيصه ببعض الأوقات وبعض السمات^(٣) مع تساويها^(٤) في العقل دليل
[على^(٥)] بطلان الوجوب .

ويتعين عند بطلانه جهة الجواز ، إذ التقسيم حاصر ولا قسم سواه .

مراكز ثلاث دوائر متساوية وهذا مبني على أن الخطوط المنبثقة من مركز الدائرة الى
محيطها متساوية وهذا البناء يحتاج اندبر . والشكل التالي يوضحه .



(١) في سائر النسخ مهجوم عليه ، والصواب ما أثبت .

(٢) مراده العرض .

(٣) في أ المسميات .

(٤) من أ والأصل و ح مع تساويه .

(٥) ساقطة من ح .

ثم يتبدى^(١) له بعد ذلك أنه [هل^(٢)] وقع جزأ بنفسه أو بمقتضى ؟
فليس إلا ثبته العقل واستبانته^(٣) أنه وقع بمقتضى ، إذ لو وقع بنفسه لما
اختص ببعض الأوقات وبعض السمات .

ويدرك العقل ذلك بعد التنبه إدراكه للتفرقة الضرورية ابتداء
هكذا الى نهاية النظر في حدوث العالم .

فقد بان أن لا دليل في العقل .

فها نحن نبطل تفاصيل تقاسيمهم فنقول :

أما الجمع بالعلة فكون العلم علة العالمية باطل ، إذ لا علية ولا
معول^(٤) في العقليات عندنا .

فالعلم عين العالمية ، ولا فرق .

وإن سلم فنقول :

إن دل العقل بعد التجريد عن الغفلات للتدبر / فيه أن العالمية في ٢٠-أ
حق الرب مفتقرة الى علم لا محالة ، فهو الدليل ، ولا حاجة الى رد الغائب
الى الشاهد .

وإن لم يدل فلا مقتع في الجمع .

ثم علم الباري يخالف علمنا بالإتفاق .

فكيف يقولون : إذا دلت العالمية على [العلم شاهداً^(٥)] ، ينبغي

أن تدل في الغائب على علم يخالفه .

(١) في أ ثم يتصدى .

(٢) ماقطة من ح .

(٣) في ح واستبانة .

(٤) « « ولا معلوم .

(٥) من « وفي الاصل وأعلى علم الشاهد .

وكذا نقول في رد المختلف الى المتفق [و^(١١)] لاسترواح^(١٢) في المعقولات الى إجماع ، ولا الى ممالك جدلي والزام .

فإن دل العقل على شيء ، [منها^(١٣)] في محل النزاع فهو [كاف^(١٤)] . وإلا فلا فائدة [في الاتفاق^(١٥)] وتسليم الخصم .

نعم ذلك يورد للتضييق وتبكيك الخصم أن يجد البدية ليختري . وأما التقسيم فقد مثله بقولهم في مسألة الرؤية : الجوهر مرئي فلا يرى لجوهريته ، بدليل العَرَض . ولا لصفاته ، بدليل جواز تعلق الرؤية به عند تقدير عدم كل صفة تتخيل مصححة له . فدل أن المصحح هو الوجود .

وعارضتهم المعتزلة أن الرب لا يرى الآن .

ب- وليس ذلك لقرب مفرط ، ولا لبعد مفرط ، إذ ذاك محال عليه / فدل أنه غير مرئي في نفسه . وهذه التقاسيم عندنا باطلة .

إذ لا يستحيل أن يكون مصحح الرؤية أو مانعها أمراً آخر جهله السائل والمثول .

إذ ليس التقسيم دائراً بين نفي وإثبات .

وإذا^(١٦) تطرق خيال بعيد الى مظان القطع فسد . [والله أعلم^(١٧)] .

(١) ساقط من ح .

(٢) في أ ولا اسروا .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في أ كان .

(٥) من ح وفي الأصل و أ للاتفاق .

(٦) في أ فإذا .

(٧) من ح وليست في الأصل ولا أ .

الفصل الثالث

في

مواقف العقول ومجاريها

ولا مطمع في استيعاب^(١) مجاري العقول بالذكر . إذ المعقولات لا ضبط لها ، فلا ضبط لمراتبها .

ولو ذكرناها^(٢) لافتقرنا الى ذكر الهندسة ، والفلسفة ، والنجوم ، والشعرذة ، وعلوم الصناعات ، والرياضيات .
فالوجه الرمز الى ما يتعلق بالديانات .

ونهاية المغزى فيه الإحاطة بمجذوث العالم ، وافتقاره الى محدث موصوف بصفات تجب للذات ، متزده عما يوجب إثبات مشاركته للمحدثات ، قادر على ما لا يكون وقوعه من المستحيلات .

ومن جملة انبعاث الرسل ، وتأيدم بالمعجزات .

ومستند المعجزات أسلوب العقل أو^(٣) العرف /

٢١-أ

وأما درك حقيقة الإله فمن مواقف العقول .

(١) في أ استقصاء .

(٢) « ذكرنا .

(٣) قال الفزالي في س ١ هـ « ثم قد لا يفيض الميز الى العلم إلا بواسطة كالمعجزة

تتوقف على واسطة العقل والعرف » اهـ فلعن الصواب هنا أسلوب العقل والعرف فانظر .

وكذا كل ما يتوقع في القيامة ، ما لم يرد به النص ، ولا مجال
للعقل فيه . وكيف لا والعلم أما مهجوم عليه ، أو مستند الى مهجوم .
وحقيقة الإله لا يهجم على دركها^(١) ، ولم يسبق لنا علم هجومي بما
يلغضي اليها^(٢) .

نعم ندرك^(٣) حقيقة^(٤) ما نحسه ونعانيه^(٥) ، وكذا حقيقة الآلام
والذات^(٦) .

(١) في سائر النسخ دركه . والصواب ما أثبتته .

(٢) « « « اليه والصواب ما أثبتته .

(٣) في أ تدرك .

(٤) ساقطة من « .

(٥) في أ نحسه ونعانيه .

(٦) « « الذات والآلام .

الفصل الرابع

أدلة العقل^(١) تتعلق بدلولاتها لأعيانها .

والحدوث^(٢) يدل على الحدث بعينه .

والسمعيات^(٣) لا تدل لأعيانها ، فإنها عبارات تفهم بالاصطلاح ، لا يتعدى الاصطلاح بها على نقيضها .

وأما المعجزة تدل على الصدق وتستمد من أسلوب العقل ليتبين به أنه فعل فاعل ، ومن أسلوب العرف ، إذ لا مناسبة بين شق القمر وصدق الرسول .

ولكن القائم بين يدي الأمير إذا ادعى أنه رسوله ، واقتراح عليه في روم تصديقه أن يخرق عادته ، ففعل ، علم على الضرورة صدقه / . ٢١-ب
ولهذا لم يعترف أحد بالمعجزة إلا واعترف بالنبرات .

(١) في أ أدلة العقول .

(٢) « ه فالحدث .

(٣) من هنا سقط في نسخة ه ال أول كتاب البيان .

الفصل الخامس

فما يستدرك بمحض العقل دون السمع ، أو ما يشتركان فيه ، والقول الضابط في ذلك أن كل ما يمكن إثباته دون إثبات كلام الباري كعرفة الله تعالى ، وصفاته ، ودرك استحالة المستحيلات ، وجواز الجائزات ، ووجوب الواجبات العقلية دون التكليفية بأمرها ، فيستحيل دركه من السمع .

وأما الذي لا يدرك إلا بالسمع - فكل ما لا يمكن إثباته إلا بعد إثبات الكلام . فلا يدرك بمحض العقل . إذ السمع مستنده الكلام فلا يثبت أولاً دون إثبات الكلام - وتردد بين جهة الجواز فمأخذه السمع على التجرد^(١) .

ومنها ما يجوز أن يؤخذ منها كخلق الأعمال ، وجواز الرؤية ، وكذا ٢٢- أ كل ما يجوز العقل فيه ، فلا نتوقف في ترتيبه / على تقديمه على الكلام .

ثم السمعية مرانب :

فما قرب من المعجزة كان أوضح ، فإنها من أدلة السمع ، وهي كالبدية في المعقولات .

ثم دونها القرآن .

ثم الأخبار المتواترة ، وقربه^(٢) من المعجزات كقرب النظريات من البداية .

(١) في هذه العبارة نظر لا يفتنى ، فلتأمل . والذي في سائر النسخ فمأخذه . والمثبت الصواب .

(٢) لعل الصواب وقربها . أي المتواترة . أو السمعية .

كتاب البيان

وفيه مائة فصول :

الفصل الأول

في

مد البيان

وفيه ثلاث عبارات

أعراها :

قول أبي بكر الصيرفي^(١) : إنه اخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز التجلي .

وهو فاسد . فإن الحيز والتجلي من العبارات المنقوضة وقد كثر

(١) هو محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي الامام الجليل، الاصولي، أحد أصحاب الوجوه ، وكان يقال إنه أعم خلق الله بالاصول بعد الشافعي . توفى على ابن مريج ومن تصانيفه شرح الرسالة للشافعي . توفى سنة ٣٣٠ هـ .

(طبقات الشافعية ١٨٦/٣ تاريخ بغداد ٤٩/٥ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢ المبر ٢٢١/٢)

الارتباك فيه ، والبيان في نفسه أبيض منه ، ولا 'يُجَدُّ' الشيء إلا بعبارة
بينه تريد في الوضوح عليه .

الثانية :

قول بعض اصحابنا البيان : هو العلم .
وهذا فاسد .

إذ لو جاز ذلك لقل أيضاً العلم هو البيان ويجد به .
ويخرج عنه علم الباري سبحانه ، إذ البيان مشعر بتبيين مفتوح . ثم
يقال انظروا^(١) / إلى بيانه يعني إلى عبارته وتقريره المعاني إلى الأفهام .

الثالثة :

[ما^(٢)] قاله القاضي : إن البيان هو الدليل ، يقال بين الله الآيات
لعباده أي نصب لهم أدلة دالة على أوامره ونواهيه ، ثم الدليل قد يحصل
بالقول والفعل والإشارة .
وهذا هو المختار [والله أعلم^(٣)] .

(١) من هنا بدأت نسخة - ثانية بعد السقط الذي أشرت إليه في ص ٥٥ .

(٢) ليس في - .

(٣) زيادة من - وليست في الأصل و أ .

الفصل الثاني

في

مراتب البيان

وهي باتفاق الأصوليين خمسة ، ولكلهم اختلافوا في ترتيبهم — (١) على ثلاث مقالات

قال السافعي رضي الله عنه :

المرتبة الأولى النص الذي لا يختص بدرك فحواه الخواص ، المتأكد تأكيداً يدفع الخيال . كقوله : (وَتَبِعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ) (٢) تلك عشرة كاملة (٣)

الثانية : النص الذي يختص بدركه بعض الناس كقوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (٤) الآية ، إذ لا بد من فهم معنى الواو ومعنى إلى .

الثالثة : ما أشار الكتاب إلى جملته ، وتفصيله محال على الرسول ﷺ ، كقوله سبحانه (٥) [أَقِيمُوا الصَّلَاةَ] وقوله (٦) [وَأَنُوحُوا حَتْفَهُ]

(١) في ح في ترتيبه .

(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة ،

(٣) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٤) ليس في ح .

(٥) الآية ٤٣ من سورة البقرة .

(٦) من ح وليس في الاصل ولا أ .

يؤتم حصاده^(١١)] .

٢٣- أ المرتبة^(١٢) الرابعة : ما يتلقى أصله وتفصيله من الرسول / عليه السلام .

الخامسة : ما لا مستند له سوى القياس .

واعترض عليه [بالإجماع^(١٣)] فإنه لم يذكره وهو أقوى من القياس .

المقالة الثانية :

ان المرتبة الأولى : نصوص الكتاب والسنة .

والثانية : ظواهرهما .

والثالثة : المضمرات كقوله (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(١٤)) .

الرابعة : الألفاظ المشتوكة مثل القرء وغيره .

والخامسة : القياس المستنبط من موقع الإجماع .

وهذا مزيف [من وجهين^(١٥)]

[أحدهما^(١٦)] : أنه^(١٧) أخر المضمرات عن الظاهر وهو معلوم بالضرورة .

والآخر : أنه عد القرء من البيات ، وهو يحمل ، إذ ثبت

تردده واشتراكه .

المقالة الثالثة :

ان المرتبة الأولى أقوال صاحب الشرع ﷺ في الكتاب والسنة .

والثانية : أفعاله كصلاته ووضوئه .

(١) الآية ١٤١ من سورة الانعام .

(٢) في ح المرتبة بدون واو .

(٣) من ح وليس في أ ولا الأصل .

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٥ و٦) ليس في ح .

(٧) في ح لأنه .

الثالثة : إشارة^(١) كقوله : الشهر [مكذا مكذا^(٢)] ،
وسكوت^(٣) وتقريره .

الرابعة : المفهوم ، ثم ينقسم الى مفهوم مخالفة وموافقة ، كمفهوم تحريم
الشم من آية / التأنيف .
الخامسة : الأقيّة .

وهذا مزيف .

لأن فهم حظر الضرب^(٤) من آية التأنيف مقطوع به ، فكيف يؤخر
عن الأعمال والإشارات ؟

والمختار^(٥) : ان البيان هو دليل السمع فيتوجب على توثيب الأدلة فما
قرب من المعجزة فهو أقوى كالنظر القريب من مرتبة الضرورة .

(١) في ح إشارة .

(٢) من ح وفي الأصل و أ كذا ومكذا . ومراده إشارة النبي صلى الله عليه وسلم
بأصابعه العشر الى أيام الشهر ثلاث مرات وقبض في الثالثة واحدة .

(٣) في أ أو سكوت .

(٤) في ح الشم .

(٥) في ح فالمختار .

الفصل الثالث

تأخير البيان عن وقت الحاجة محال ، لأنه من جنس تكليف ما لا يطاق^(١) .

وأما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز .
والمعتزلة منعوا ذلك ، ومنعوا جواز تأخير^(٢) التخصيص عن العام الى وقت الحاجة .

وممن [من جوز تأخيره ولم يجوز تأخير الخصوص^(٣)] ، لأن العام يعمل بظاهره ، والجمل لا يعمل به .

ونحن نتكلم في جوازه ثم في وقعه فنقول :
أولاً : يتصور [أن يقول السيد لعبده^(٤)] خُطِّ هذا الثوب غداً ،

(١) هذا بناء على عدم جواز تكليف ما لا يطاق . أما من جوزه فقد جوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

(٢) في الأصل و هـ و أ تأخير جواز . والصواب ما أثبتته فلعل التقديم سهو من الناسخ .

(٣) هذه الفقرة من هـ . والذي في الأصل و أ (ومنهم من جوز تأخير الخصوص الى وقت الحاجة ولم يجوز تأخير بيان الجمل) والذي أثبتته من هـ هو الصواب المعروف في الأصول كما في المستصلى ١/٢٥٤ والاسنوي ١/١٨٨ وغيره من الكتب لأن العام يوم الصوم فلا ينبغي أن يتأخر بيانه ، بخلاف الجمل ، لأنه لا يسبق الى الفهم منه شيء . وهذا مذهب أبي الحسين البصري من المعتزلة والفعال والدقاق وأبي اسحق المروزي من الشافعية .

(٤) في هـ يتصور من العبدان يقول السيد له .

ولا يبين له كيفية خياطته^(١) في الحال .

فإذا^(٢) تصور وقرعه فلا مأخذ لاستحاله ، فإن العقل لا يقبح ذلك

في العادات / .

أ - ٢٤

وإن تلقوه من^(٣) الاستصلاح فلا نقول به .

[ثم لعل الله علم أنه لو بين في الحال لطفوا وعصوا ، فتدرج^(٤)]
في البيان ليمثلوا .

ثم سلموا لنا جواز تأخير النسخ ، والنسخ عندهم بيان وقت التكليف .
وهذا تأخير البيان .

وآية وقرعه قصة^(٥) موسى عليه السلام في تأخير بيان البقرة الى
المراجعة ، وقصة نوح عليه السلام في تأخير بيان الأهل حتى ظن أن
ابنه من أهله .

والنبي عليه السلام في ابتداء أمره^(٦) أمر بالصلاة والزكاة والحج ثم
بيانه^(٧) ذكره على طول الدهر ولم يذكره على الفور .

فإن قالوا : فجزوا موت النبي عليه السلام قبل البيان .

قلنا : يجوز ، وتبين أن لا تكليف . ثم بعكس عليه في النسخ .
وإن قالوا : هذا إلغاز .

قلنا : لا يعد ذلك إلغازاً في العرف .

(١) في ح الحيط .

(٢) في ح واذا .

(٣) في ح في الاستصلاح .

(٤) من ح وفي الأصل و أ (مع أن الله تعالى عالم بأنه لو بين في الحال لكأعوا

وعصوا ويندرج) .

(٥) في ح آل موسى .

(٦) في أ امر .

(٧) في أ ثم بيان .

القول في اللغات

وفي مسائل :

قال قائلون : اللغات كلها اصطلاحية إذ التوقيف يثبت بقول الرسول
٢٤- ب عليه السلام / ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة .

وقال آخرون : هي توقيفية ، إذ لا اصطلاح يفرض بعد دعاء البعض
البعض بالاصطلاح ، ولا بد من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح .

وقال آخرون : ما يفهم منه قصد التواضع توقيفي ، دون ما عداه .
ونحن نجوز كونها اصطلاحية ، بأن يحرك الله تعالى رأس واحد يفهم
الآخر أنه قصد الاصطلاح .

ونجوز كونها توقيفية بأن يثبت الرب تعالى مراحم وخطوطاً يفهم
الناظر فيها العبارات ، ثم يتعلم البعض من البعض .

وكيف لا يجوز^(١) في العقل كل واحد منها ونحن نرى الصبي يتكلم
بكلمة أبويه ويفهم ذلك من [قرآن^(٢)] أحوالهما في حال صغره ؟
فإذا الكل جائز .

وأما^(٣) وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ، ولا دليل في السمع

(١) لـ حـ من .

(٢) من حـ وفي الأصل و أ من تواتر .

(٣) لـ أ فأما .

عليه^(١) ، وقوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا^(٢)) ظاهر في كونه توقيفياً ، وليس بقاطع ، إذ يحتمل كونها مصطلحاً عليها من خلق خلقه / ٢٥ - أ .
الله تعالى قبل آدم .

مسألة

اختلفوا في أن اللغات هل تثبت قياساً .

وروجه تنقيح محل النزاع أن [صنع^(٣)] التصاريف على القياس ، ثابت في كل مصدر نقل بالاتفاق ، أو^(٤) هو في حكم المنقول ، وتبديل العبارات بمنع بالاتفاق ، كتسمية [الفرس داراً ، الدار فرساً^(٥)] .
ومحل النزاع ، القياس على عبارة تشير الى معنى آخر ، وهو حائد عن منهج القياس ، كقولهم للخمر خمر ، لأنه [يخامر العقل^(٦)] ، أو يخمر ، وقياسه أن يقال^(٧) : يخامر أو خمر ، فهل تسمى الأثرية الخامرة للعقل خمرأ قياساً^(٨) ، وكذا قولهم^(٩) : استحق البعير فهو حق^(١٠) ، [فإنه مشتق^(١١)]

-
- (١) ساقطة من ح .
 - (٢) الآية ٣١ من سورة البقرة .
 - (٣) من ح والأصل صيغ .
 - (٤) في ح وهو .
 - (٥) في ح « الدار رأساً والرأس فرساً » وهو تخريف .
 - (٦) من ح . والأصل يخامر للعقل .
 - (٧) في ح تقول .
 - (٨) لفظة قياساً ساقطة من أ و ح ،
 - (٩) في ح إذا استحق .
 - (١٠) كان الأول أن يقول فهو مستحق ليبطل دعواه .
 - (١١) ساقطة من ح .

وجوز^(١) الاستاذ أبو إسحق مثل هذا القياس .
 والفتار : منه^(٢) ، وهو مذهب القاضي .
 قلنا^(٣) : إن كان إثبات هذا القياس مظهرناً فلا يقبل ، إذ ليس
 هذا في مظنة وجوب عمل .
 وإن كان معلوماً فأثبتوا مستنده .
 ولا نقل من أهل اللغة في جواز ذلك .
 ولا من الشارع عليه السلام .
 ومسلك العقل ضروريه ونظريه / منحسم في الأسامي واللغات .
 وإن قاسوا على القياس في الشرع فتحكم ، لأن مستند ذلك التأمي^(٤)
 بالصحابة ، فما مستند هذا القياس ؟
 ثم أطبقوا على أن البنج لا يسمى خمراً ، مع كونه مخمراً^(٥) .
 فإن سموه ، فليسموا الدار قارورة ، لمشاركها القارورة في المعنى ،
 وهذا محال .

٢٥-ب

مسألة

قسمت المعتزلة^(٦) الأسامي الى : اللغوية ، والدينية ، والشرعية .

-
- (١) في ح جوز بدون واو ، وستأتي ترجمة الاستاذ في المسألة الثانية .
 - (٢) وهو مذهب الجمهور .
 - (٣) من ح والذي في الأصل و أفتقول .
 - (٤) في ح من الصحابة .
 - (٥) في ح مخمراً .
 - (٦) الخلاف بيننا وبين المعتزلة في الدبيلة كالإيمان ، وأما الشرعية فنحن وهم سواء
 في اثباتها ، وخلافنا فيها ليس معهم بل مع القاضي ، فالمذاهب على هذا ثلاثة :
 ١ - من نفى النقل مطلقاً وهو القاضي .
 ٢ - من أثبته مطلقاً كالمعتزلة .

=

فالفقوية : ما لم^(١) يتصرف فيه .

والدينية : الإيمان ، والكفر ، والفسق .

ووجه تغييره أن الإيمان مجرد التصديق في اللغة .

والكفر الستر .

والفسق الخروج ، يقال فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرتها ، ثم دخلها تخصيص في الدين .

وميزوها عن الألفاظ الشرعية ، لأنهم ظنوا أنها مستدركة ببعض العقل .

والشرعية : كأصلاة ، والصوم^(٢) ، والحج .

وقد قال بعض أصحابنا : إنها منقولة بالكلية عن وضعها في اللغة^(٣) .

وقال القاضي : هي مبقاة على ما كانت عليه ولم تغير ، إذ الصلاة / ٢٦ - ٢٧

الدعاء^(٤) ، والصوم الامساك^(٥) ، والحج القصد^(٦) الى الزيادة ، وقد بقيت^(٧)

عليها في الشرع .

وهذا مزيف .

إذ اسم الصلاة يشمل^(٨) الركوع والسجود شرعاً .

٣ - من فرق بين الدينية والشرعية فأثبت الشرعية ونفى الدينية وهو المختار ، ورأي الجمهور ، ذهب إليه المعتزلة والخوارج والفقهاء ، ولم يقل أحد بعكسه .

راجع رفع الحاجب ورقة ٥٠/١ - أ المستقصى ١٤٦/١ الاحكام للأمدى ٣٥/١ منتهى السؤل ٨/١ - المنتهى ١٥ - اللمع ٥ - نهاية السؤل ١٨٠/١ الايهاج ١١٨٠/١ وذهب إمام الحرمين والغزالي والرازي وأتباعه كالبيضاوي الى التفصيل في الشرعية فأثبتوا من المنقولات الشرعية ما كان مجازاً لغوياً كما في الحقائق العرفية دون غيره .

(١) في حـ ينصرف منه .

(٢) في حـ كالصوم والصلاة .

(٣) هذا دليل تفصيله في الشرعية كما ذكرت .

(٤) في حـ للدعاء ، للامساك ، للقصد .

(٥) في حـ بقي .

(٦) في حـ يشتمل على .

فان قيل^(١) : سمي به لقربه منه ، فتعلم أن أهل اللغة لا يسمون الواقف بين يدي الأمير على الخضوع مصلياً لأنه بدعوه في وقوفه .
والمصير الى أنها منقولة بالكلية محال لما قبله القاضي .
والختماء لا يتبين إلا بمقدمة ، وهي أن تصرف أهل اللغة فيما
أصرفوا فيه ينقسم الى :

ما غالب التصرف فيه الوضع^(٢) كتخصيصهم الدابة ببعض الحيوانات ،
حتى لا يسمى الآدمي دابة ، وإن كان يدب .
والى ما يتغير به^(٣) الوضع ، كتسميتهم الخمر محرمة لارتباط تناول
بها وهو المحرم ، وتسميتهم الأم محرمة ، والمحرم وطؤها .
فتدبرف الشرع في اللغة على هذين الوجهين .

إذا^(٤) خصص الحج بزيارة مكة حتى لا يسمى زيارة بقعة أخرى حجاً .
٢٦-ب وسمى الامساك عن الأكل ، والشرب ، والجماع ، صوماً / دون
غيره .

وكأحكامه بتسمية الفعل صلاة لقربه من الدعاء .

مسألة

اللغة تشتمل على المجاز والحقيقة .

(١) في ح قال .

(٢) أي أنهم تصرفوا بالوضع فتخصصوه عرفاً ببعض مسمياته .

(٣) في ح فيه . أي تغير الوضع بالنقل الشرعي لعلاقة على سبيل المجاز . أما بدون
علاقة فلا .

(٤) في أ إذا .

وقال الأستاذ^(١) : لا مجاز فيها ، وخالفه^(٢) القاضي فيه^(٣) .
[و^(٤)] نحن نجمع بينها .

إذ عني^(٥) الأستاذ بنفي المجاز [أن جميع الألفاظ حقائق ويكتفى في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها وهذا مسلم ويرجع البحث لفظياً فإنه حينئذ يطلق الحقيقة على المستعمل وإن لم يكن بأصل الوضع ونحن لا نطلق ذلك^(٦)] لأن المجاز ثابت بثبوت الحقيقة ، وهذا لا ينكره القاضي . ولا نظن بالأستاذ إنكاره الاستعارات مع كثرتها في النظم والنثر ، وتسويته بين تسمية [الشجاع والأسد أسداً^(٧)] .

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو اسحق الأسفراييني أحد أئمة الدين أصولاً وفروعاً ، أقر له أهل العلم بالعراق وخراسان بالتقدم والفضل ، له كتاب (الجامع في أصول الدين) (ومسائل الدور) (وتعليقة في أصول الفقه) وغير ذلك توفي سنة ٤١٨ هـ . (طبقات الشافعية ٤/٢٥٦ - الباب ١/٤٣ - البداية والنهاية ١٢/٢٤٤ - وفيات الأعيان ١/٨ - تبين كذب المفتري ٢٤٣) .

(٢) في أ وخالف .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في أ لسقى . ولا معنى لها .

(٦) ما بين القوسين من شرح ابن السبكي على المنهاج ١/١٩٤ ، وليس من المنحول ، إذ في المنحول - سقط هنا في جميع النسخ لم أستطع معرفته ، والكلام لا يستقيم دون ما نقلته عن ابن السبكي ، ولعله هو مراد الغزالي ، لأنه يريد التوفيق بين الأستاذ والجمهور ، وهذا عين كلام ابن السبكي ، إذ يرجع الخلاف لفظياً ، وهذا ما أراده الغزالي بقوله : وهذا لا ينكره القاضي ، والله أعلم بالصواب .

وعبارة الغزالي في المنحول إذ عني الأستاذ بنفي المجاز لأن المجاز النح...

(٧) في أ الأسد شجاعاً والشجاع أسداً .

مسألة

القرآن يشتمل على المجاز [وعلى الحقيقة ^(١)] .
خلفاً للحشرية ^(٢) .

ودليله : كثرة الاستعارات سبياً في سورة يوسف ^(٣) .
وإن عتوا بنفيه أن المجاز هو الكلام المردود ^(٤) ، ولا يوصف به
كلام الباري سبحانه فالأمر كما قالوه .

مسألة

قال أبو حنيفة رحمه الله :

الفرض : هو ما يقطع بوجوبه ، والواجب ^(٥) : ما يتروك فيه .
وعندنا : لا فرق ^(٦) ، إذ الشارع لم ينص عليه ، وأهل اللغة لم

(١) ليس في ح .

(٢) والظاهرية والرافضة . (جمع الجوامع ١/٢٠٨ - الاحكام ١/٤٤ - المنهى ١٦
وراجع الحشرية في ص ٤٩) .

(٣) كقوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها والعبرة التي أقبلنا فيها » .
(٤) في أ المراد فلا . قال الفزالي في المستصلى ١/٦٧ : « القرآن يشتمل على
المجاز ، خلفاً لبعضهم ، فنقول : المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة
له ، والقرآن منزّه من ذلك ، ولعله الذي اراده من أنكر اشتغال القرآن على المجاز ، وقد
يطلق على اللفظ الذي تجوز به من موضوعه ، وذلك لا ينكر في القرآن مع قوله تعالى :
(واسأل القرية التي كنا فيها والعبرة) ، وقوله (جداراً يريد أن ينقض) » .
(٥) في ح والمجاز .

(٦) قال الفزالي في المستصلى « فإن قيل فهل من فرق بين الواجب والفرض ؟
قلنا لا فرق عندنا بينهما بل هما من الالفاظ المترادفة كالحتم واللازم وأصحاب أبي
حنيفة اصطالحوا على تخصيص اسم الفرض بما يقطع بوجوبه ، وتخصيص اسم الواجب بما
لا يدرك إلا ظناً ، ولا حبر في الاصطلاحات بعد فهم المعاني » اهـ . (المستصلى ١/٤٢)
وراجع جمع الجوامع ١/٨٨ - نهاية السؤل ١/٣٥ - الإيجاز ١/٣٥) .

يخصصوا ، / واستفاق الفرض لا يقتضيه ، فإنه القطع ، ومنه المفراض^(١) ٢٧ -
والفرائض . وفروضة^(٢) القوس : الحزة^(٣) التي تستقر فيها عروة الوتر .
فعلى هذا تجوز تسمية التقرب فرضا^(٤) .

والوجوب : هو الثبوت^(٥) ، يقال وجب الجدار إذا سقط .
ووجبت الشمس إذا ثبتت عند الغروب في نظر الناظرين .
ثم نقضه^(٦) بتسمية الطهارة عند الفصد فرضا ، وهو متردد فيه .

مسألة

صفة النفي بلا إذا اتصلت^(٧) بالجنس لم تقتض [الاجمال^(٨)] كقوله :
لا عمل إلا بنية [ولا صيام ولا صلاة^(٩)] .
وزعمت المعتزلة أنها بجملة ، من حيث إنه يتردد بين نفي العمل حاشا
وبين نفيه حكما .
وهذه جهالة .

-
- (١) المفروض : الجديدة التي يحز بها . (معجم مقاييس اللغة ٤/١٨٩) .
(٢) في - فرضتها .
(٣) من - وفي الأصل و الأصل .
(٤) أي فعلى رأي أبي حنيفة يجوز تسمية النفل المتعرب به فرضا إذا كان
قطعي الثبوت .
(٥) في عامش الأصل قوله والوجوب هو الثبوت لعل فيه حذفاً وتقديره أو
السقوط بدليل ما بعده . اهـ
(٦) من - وفي الأصل (ثم نقضوه) أي الأصناف . وعلى كل ما خلافاً للنفي .
(٧) في الأصل و - وأ إذا اتصل والصواب ما أثبتته لأنه قال لم تقتض
والثناء للصيغة .

(٨) من - وفي الأصل وأ الاجماع وهو تحريف .

(٩) زيادة من - وسالطة من الأصل وأ .

إذ يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يقصد مخالفة المحسوس .
وقال بعض الفقهاء : هو عام فيها .
وهذا محال .

لأن العام هو الذي يمكن تقدير عمومه ، ويستحيل أن يكون نقي
٢٧-ب العمل مندرجاً تحت اللفظ قطعاً ، / ولا^(١) يفهم من الشارع ذلك .
وقال آخرون : هو عام في نقي الكمال والجواز .
وهذا فاسد .

لأن نقي الجواز يتضمن نقي الكمال لا محالة ، فلا معنى لتعميم نقيها .
وقال القاضي : هو مجمل لتردده بين نقي الجواز والكمال .
واختار أنه ظاهر في نقي الجواز ، محتمل لنقي الكمال .
والتمسك^(٢) به متمسك بظاهر لا بدراً^(٣) إلا بدليل [والله أعلم^(٤)] .

(١) لعلها فلا يفهم بالفاء .

(٢) له فالتمسك .

(٣) في أ لا يدري .

(٤) زيادة من ح .

بَابُ فِي مَقْدَارِ مِنَ النُّحُوِّ وَمَعْنَى الْاِحْرَافِ

الكلمة^(١) :

ينقسم الى اسم ، وفعل ، وحرف .

ولم يقل الكلام^(٢) لأنه المفهوم والحرف لا يفهم ، وكذا الاسم .
والكلام المفهم جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، كقولك : زيد منطلق ،
أو فعل وفاعل ، كقولك : قام زيد ، أو شرط وجزاء ، كقولك : إن
جئتني أكرمتك .

وقولك يا زيد ، أضمر فيه النداء .

وخاصة^(٣) الاسم قبوله للجبر ، والتووين ، ودخول الالف واللام عليه .
وحده : ما يشعر بسمى من غير إشارة الى زمن [محصل^(٤)] .

والفعل يخالف الاسم في خاصيته / وهي صيغ دالة على أحداث ، ٢٨ - أ
مشعرة بزمان ، منقسم انقسام الزمان ، من ماض ، وحاضر ، ومستقبل^(٥) .

(١) في الاصل الكلام ، والمثبت من ح ؛ وهو الأصح لقوله : ولم يقل الكلام النح .

(٢) من ح وفي الاصل الكلم .

(٣) في ح وخاصة .

(٤) ليس في ح .

(٥) في ح ومستقبل ، وحاضر .

وأما الحرف الذي جاء لمعنى [تنعدم^(١)] خاصة الاسم والفعل [فيه^(٢)] ويظهر المعنى في غيره .

ثم الاسم أقوى في التأسيس^(٣) من الفعل ، لأنه مستقل ، ويتركب من جنسه جملة مفيدة ، كقولك : زيد قائم .

وما من فعل إلا ويحدث [به ولا يحدث^(٤)] عنه^(٥) ، فيقدر اسماء^(٦) . والحرف دون الفعل ، فإنه لا معنى له في نفسه .

ثم الاسم ينقسم الى : المبني والمعرب .

[أما^(٧)] المبني ، كقولك : مَنْ ، وَكَيْفَ ، [وأينَ ، ومتى^(٨)] . وإنما تسميت مبنية لأنها لا تتحرك كالأبنية .

وتسمى غير المتمكن ، لأنها تضاهي الحروف في صيغها .

والمعرب ينقسم الى : المتمكن ، والامكن .

فالمتمكن : كقولك 'عمر' .

والامكن : كقولك زيد . ويدخله الاعرابات الثلاثة ، بخلاف 'عمر' .

(١) من ح وفي الأصل فيقدم ، ولا معنى له ، والذي في ح (لمعنى تنعدم فيها خاصة) فأثبت ينعدم .

(٢) ليس في ح .

(٣) من ح وفي الأصل و أ في الأصل .

(٤) ما بين القوسين ليس في ح .

(٥) مراده أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، يسند ولا يسند اليه .

(٦) أي فلا بد من تلديره اسماً حتى يصح الإستناد اليه والإخبار عنه ، وذلك إما بإرادة لفظه كقولك ضرب فعل ماض ، ومن حرف جر . وإما أن يسبك بمصدر مع أن مقدرة محذوفة كما في قولهم تسمع بالمعبدي خير من أن تراه ، والتقدير سمعك ، وقد روي أن تسمع على الأصل (التصريح ٣٩/١ الحضري على ابن حنبل ٢٢/١)

(٧) ليس في ح .

(٨) ليس في ح .

والفعل ينقسم الى : ماض ، ومستقبل .

فالماضي : كقولك قام .

والمستقبل : كقولك يقوم ، ولقوم ، وأقوم .

هذه زيادات / .

٢٨-ب

وأصل الزيادات حروف المد واللين د و ا ي ، .

فأما الياء : فقد زيد في قولك يقوم .

والألف : لا يمكن البداية [بها^(١)] فأبدل بالهمزة ، في قولهم أقوم .

وأما الواو : فالبداية بها تشبه صياح الكلب ، فأبدل بالهاء^(٢) ، لأنها

تقوم مقام الواو .

إذ أصل التخمة : الوحمة ، وأصل التراث : الوراثة .

وأما النون : فإما زيد لأن فيها غنة تشبه غنة الياء .

وسمي المستقبل مضارعاً ، لأنه يضارع الاسم إذ يشابه^(٣) إعرابه ،

ويقوم مقام الاسم ، فتقول : جاء زيد يركض ، يعني : الراكض .

وأما الحروف فتقسم الى : مقطعة ، وإلى حروف المعاني .

فأما المقطعة : فكالباء ، والواو ، والفاء^(٤) ، [ونم^(٥)] .

فأما الباء :

فتردُّ للالصاق ، كقولك : مررت بزيد .

وبمعنى على ، كقوله : (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ^(٦))

(١) ليست في ح .

(٢) في ح بالياء .

(٣) في ح يتغير .

(٤) في ح والفاء والواو .

(٥) ليس في ح .

(٦) الآية ٧٥ من سورة عمران . وفي ح من أن تأمنه بدينار فقط .

وبمعنى في ، كقوله تعالى : (بدعائك رب شقياً^(١)) .

وقيل معناه : لأجل دعائك .

وقيل معناه : بسبب دعائك^(٢) .

٢٩- أ . وقد تود للتعدية ، كقولهم / دخلت به الدار ، وهو يدل الهمزة .

ولا يجمع بينهما ، فهما متعاقدان .

وقوله : (أسرى بعبده^(٣)) ، بمعنى مرى ، وهي لغة فصحة .

قال الشاعر :

إِنَّ السَّريَّ إِذَا سَرَى فَنَفْسَهُ وابنُ السَّريِّ إِذَا سَرَى أَسْرَاهُ^(٤)

وظن ظانون أنه للتبعيض في مصدر يستقل^(٥) دونه كقوله :

(وامتَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ^(٦)) .

ومسكوا بقرلم : أخذت زمام الناقة ، إذا أخذها من الأرض ،

وأخذت بزمامها ، إذا أخذ بطرفه^(٧) .

وليس الباء للتبعيض أصلاً^(٨) .

(١) الآية ٤ من سورة مريم .

(٢) في دعاء ربك .

(٣) الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) لم أعرف قائله ، استشهد به ابن منظور في لسان العرب ولم ينسبه ، وكذلك

استشهد به الأزهري في تهذيب اللغة ١٣/٥٢ ولم ينسب ورواية اللسان والتهذيب « تلقى

السري من الرجال بنفسه وابن السري الخ ... » واستشهد به ابن خالويه في كتاب « ليس »

ص ١٦ ولم ينسبه . ولم يمرض له الشنقيطي في تخريج .

(٥) في أ يستعمل .

(٦) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٧) من حوفي الأصل وأخذ طرفه .

(٨) قلت : التبعض مذهب الأصمعي ، والدارمي ، والقتبي ، وابن مالك ، قيل :

والكوفيون ، وجعلوا منه (عينا يشرب بها عبادة الله) وقوله :

شَرِبْنَاهُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُمْ مَقَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهْنٍ نَبِيجُ

(المغني حاشية الأمير ١/٩٨)

وهذا خطأ في أخذ الزمام أيضاً .
ولكن من المصادر ما يقبل الصلات ، كقولهم :
[شكرت له ، ونصحت له ^(١)] ، [وجلست بصدده ^(٢)] .
وأما التبعية في مسألة المسح فمأخوذ من معنى المصدر ، فصدر المسح
لا يشير إلى الاستيعاب ، كمصدر الضرب ، بخلاف الغسل .

وأما الواو :

فهي للعطف ، وهي ^(٣) أم العواطف ، وتقضي الاشتراك في الإعراب
والمعنى ، فتقول : رأيت زبداء وعمراً ، يعني : هما مرثيان .
وقولك : وعمراً ، لا يستقل ، فيقتضي / العطف .
ولو استقلت الجملة الثانية ، فالواو للنسق ^(٤) ، لا للعطف .

٢٩-ب

(١) من ح وفي الأصل و أ شكرت بالسين . ونصحت بالضاد .

(٢) في أ رجسئت بصدده ولا معنى لها .

وفي الأصل وحسنت بصدده ولا معنى لها أيضاً .

وفي ح وحسنت تصدده وهو بعيد لأنه لا صلة فيه .

فلعل الصواب ما أثبتته . مع احتمال الإيراد ، والله أعلم .

(٣) في الأصل و ح و أ وهو ، والصواب ما أثبتته .

(٤) كذا في الأصل ، و ح ، و أ ، وهو استعمال غريب ، ولعل مراد الفزالي فيه
أن الواو للنسق اللغوي ، الذي هو أعم من العطف ، فتكون الواو عنده محسنة فقط ،
لا عاطفة ومشاركة ، ولذلك نجده اختار التوقف في الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبا الاستثناء
هنا في المنحول كما سيأتي في موضعه حيث قال : فالوجه الترد ، وإبطال التحكم لكلا
الجانبين اه أي العطف والابتداء .

والسبب في ذلك ما ذكره في السنتصفي ٣٩/٢ نقال : لأن الواو وإن كانت ظاهرة
في العطف الذي يوجب نوعاً من الاتحاد ، إلا أنها لا تفيد الجمع لأنها تختمل الابتداء « اه
واختار فيه أيضاً مذهب الواقعية .

وعلى كل حال ، فهذا اصطلاح له ، خاص به ، لم يسبق إليه ، ولم يعتنقه أحد ، من
أئمة النحو ، بل الجميع على أن العطف إما لنق أو بيان ، ولم يجد أحداً يميز بين العطف =

وظن ظانون أنه للعطف .
ومسكوا به في مسألة الحدود في القذف .
وهو خطأ .

إذ قد يجمع بين جمل متناقضة ، كقولك أكرمت زيدا ،
وأمنت عمرا .
فلا عطف إذا .

والنسق ، إلا الغزالي هنا فقط دون المستنصر ، ولا يستقيم كلامه إلا على العمل الذي
ذكرناه آنفا .

وقد كنت أظن في بداية الأمر أن في الكلام تحريفا من النساج ، وأن صوابه أنها
للإبتداء لا للعطف ، لأن المذاهب فيها مذهبان ، لا ثالث لها ، إما أنها للعطف فيرجع
الاستثناء للجميع ، كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإما أنها للإبتداء فينحصر
الاستثناء على الأخيرة ، كما هو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ، إلا أنني وجدته كرر
هذا المعنى عند الكلام على الجمل المستقلة إذا عطف البعض منها على البعض فقال : لأن الواو
للسق لا للجمع ، واختار التوقف ، فلم يجر حمل السق على الإبتداء لأنه من الواقفة
الذين لا يرجعون فيها عطفا ولا إبتداء ، لاحتياها للمعنيين ، ولا على العطف لأنه نفاه
هنا ، فوجب المصير إلى التأويل السابق الذي ذكرناه آنفا لمذهبه لـ الواو .

هذا ، ولقد رأيت انشريف الرضي في شرح الكافية (٣٦٤/٢) يذكر قريبا من
قول الغزالي عن الواو إذ يقول : « مرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول
لحو قام زيد ، ولقد عمرو ، ونحو زيد قائم ، وعمرو قاعد » ، فإن قلت : لو لم يجيء بالواو
في عطف الجملة لعلم أيضاً حصول مضموني الجملتين ، فما فائدتها ؟ قلنا : بلى ، ولكن كان
يحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون الكلام الاول غلطاً ، ويحتمل حصول أحد الأمرين ،
فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين ، ففائدة الواو في مثله ، كدائدة « لا » في مثل
قولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، فكأنه زائد يفيد النص ، وإن لم بعده النحاة في الروايد
أه . ولكنه لم يسمها وار السق .

وكذلك قال القرطبي في التفسير (١٨٠/١٢) عند الكلام على الواو في آية القذف :
« هل الجمل في حكم الجملة الواحدة للعطف الذي فيها ، أو لكل جملة حكم نفسها في الاستقلال
وحرف العطف محسن لا مشترك وهو الصحيح في عطف الجمل » أه

وعلى كل فاللفظة خاضعة للبحث والتأمل لا ينقطع عنها النظر والله أعلم .

وليس الواو في وضعه للترتيب ^(١) ، بدليل دخوله على التفاعل ،
 تقول : تضارب زيد وعمرو ، ولا تقول ثم عمرو .
 وليس للجمع ^(٢) ، ولكنه صالح له ، إذ لا يبين أثره ^(٣) على التثنية ،
 [فلو قلت] ^(٤) رأيت زبدین ، لم يقتض جمعاً .
 وقول الرجل لزوجته قبل الدخول : أنت طالق وطالق ، إنما تقع

(١) اشتهر عن الشافعية ، ونقل عن الشافعي نفسه ، وعن قطرب ، وعن الربيعي ،
 والفراء ، ونعلب ، وأبي عمرو الزاهد ، وهشام أنها للترتيب (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)
 قال في الإيهاج (٢١٨/١) : وهو قضية كلام الماوردي ، وليس بالاسنوي في نهاية السؤل
 (٢٢٠/١) إل أن جعفر الدينوري .

هذا وفي نسخة القول بأن الواو للترتيب إلى الشافعي نظر ، فقد قال الاستاذ ابو
 منصور البغدادي : معاذ الله أن يصح عن الشافعي أنها للترتيب ، وإنما هي عنده
 لمطلق الجمع .

قال ابن السبكي : وما يوضحه اتفاق الأصحاب على أن (وقلت على أولادي
 وأولاد أولادي) ينتمي النونية ، وإن ألى في بعض الدروع خلاف . فلو أنه من اختيار
 لغائه أن الواو للترتيب (رفع الحاجب ١/ق ٦٨ - أ) .

وأما إيجاب الشافعي الترتيب في الوضوء ، فليس من الواو بل من جهة أن العبادات
 كلها مترتبة ، كالصلاة ، والحج ، والوضوء منها ، والواو لا تنفي الترتيب .
 (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)

(٢) والجمع مذهب أئمة اللغة ، نص عليه سيبويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه ،
 وقال المارسي : أجمع عليه لحاة البصرة والكوفة (رفع الحاجب ١/ق ٦٧ - أ)
 قلت : وهو مذهب ابن الحاجب ، ومال إليه الآمدي ، وعليه الرازي وأتباعه ،
 وانظر المغني لابن هشام (٣١/٢) لتقف على مزيد تفصيل في الواو .

(٣) أي الجمع ، وكأنه يشير بهذا إلى الرد على من قال : إن الواو لمطلق الجمع استدلالاً
 بأن واو العطف في الاختلافات بمثابة واو الجمع وباء التثنية في المتفقات ، ولذلك انهم لما لم
 يتمكنوا من جمع الأسماء المختلفة وتثنيها . استعملوا واو العطف (الإيهاج ١ / ٢١٨
 الأحكام ١ / ٦٠) .

(٤) في الأصل ، و ح ، و أ ، « ولو رأيت » ، والصواب ما أثبتته ، لأنه في
 مقام التمثيل ، ففعل الناسخ أسقط كلمة [قلت] ، والله أعلم .

الواحدة لأن الطلاق يساق^(١) إليها وقد بانت ، فالثاني واقع بعد
البيئونة ، لا لكونه للترتيب .

وقد يكون للجمع كقولهم : (جاء^(٢) البرد والطيالة) ،
(واستوى الماء والحشبة) معناه معها .

وكقولهم : لا تأكل السمك وتشرّب اللبن ، يعني لا تجمع ،
ولو أفردت جاز .

وإذا قلت : وتشرّب اللبن كان النهي عنها أفراداً وجمعاً .

٣٠- أ قال الشاعر^(٣) /

لائتني عن خلقٍ وثأني مِثْلَهُ عارٌ عليك - إذ فعلت - عظيمٌ
وهو منع عن الجمع .

وأما الفاء :

فهي للتعقيب ، كقولك : إذا دخلت الدار فاجلس .

وللترتيب : فإنه من ضرورة التعقيب .

وللتسبب^(٤) : كقولك : إن جئتني فأكرمك .

(١) في ح سباق .

(٢) في ح أتى .

(٣) هذا البيت لأبي الاسود الدؤلي ، وقد استشهد به أئمة النحور ، وقبله قوله :

يا أيها الرجل المعلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم
نصف الدواء الذي السقام وذي الضنى	كيا يصح به وأنت سقيم
أبدأ بنفسك فانها من غيرها	فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتملى	بالقول منك ، وينفع التعليم
لائتني عن خلق	

(٤) في ح والتسبب .

ويعني الواو : كقوله (١)

بِيَقْطَعِ الْمَرَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمَلِ

وقال سيبويه^(٢) : أفاد التعقيب ، فمعناه : فالمر بعده إلى حومل ، ومعناه أنه موضع تجوز على صوب الدخول لا على عرضه .

وأما نم :

فهي^(٣) لترتيب الفعل ، أو لترتيب الكلام ، قال الشاعر (٤) :
إِنْ مَنْ سَادَ نَمَّ سَادَ أَبُوهُ نَمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٥)

(١) أي امرئ. أنفيس بن حنجر بن الحارث بن عمرو . قال الأصمعي وكان يقال له الملك الضليل ، مات بأنقرة من بلاد الروم : والبيت هو الاول من مملكت المشورة وصدره : قيفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل

وكان الأصمعي يروي بالواو فيقول : بين الدخول وحومل ، ويقول : لا يقال المال بين زيد وعمرو ، وإنما يقال : المال بين زيد وعمرو .

(شرح المملكات للتبريزي ص ٤ ، وديوانه ص ٨ تحقيق أبي الفضل إبراهيم)

(٢) هو عمرو بن تميم ، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وكان يكنى أبا بشر ، وأبا الحسين ، وأثبتها أبو بشر توفي سنة ١٦١ هـ وقبره بشيراز قصبة فارس .

(مراتب النحويين / ٦٥ - معجم الادباء ١١٤/١٦ إنباء الرواة ٢/٢٤٦ بغية الوعاة ٢/٢٢٩ تاريخ بغداد ١٢/١٩٥ شذرات الذهب ١/٢٥٢ وغيرها)

(٣) أي ح فحو .

(٤) هو أبو نواس الحكيم الحسن بن هاني ، من المولدين .

(٥) البيت أوله مغير ، وقد اشتهر بالتغيير ، وهو أول أبيات سبعة لأي نواس ، مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر وهي :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه	قبله ثم قبل ذلك جده
وأبو جده فساد ال أن	يشلاقي نزاره ومعهده
ثم أبوه إلى المبدأ من	أب ، لا أب وأم تعدد

(انظر شرح شواهد المغني لعبد القاهر البغدادي ورقة ٢١٦ خطوط)

بمعنى [ثم] ^(١١) أفهم أنه كان كذا ^(١٢) .

وظن ^(١٣) ظانون منهم أنه ليس للترتيب .

وليس كذلك .

وهذا كقوله : (والأرض بعد ذلك دحάماً) ^(١٤) وهي قد

دحيت [قبل ذلك] ^(١٥) .

ومعناه ثم أفهم .

وأما حروف المعاني :

فقد تغير الاعراب والمعنى ، كقولهم : لعل زيدا منطلق ، وهو للترجي .

وقد لا تغيرهما ، كقوله تعالى (فَبِأَرْحَمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ

لهم ^(١٦)) يعني فبرحمة .

٣٠-ب / وقد تغير المعنى دون الاعراب ، كقوله : هل زيد منطلق ؟ .

وقد تغير الاعراب دون المعنى ، كقوله : إن زيدا منطلق .

وقال سيبويه : إن للتحقيق ، ولا زيادة في لغة العرب .

وقوله (فَبِأَرْحَمَةٍ مِنْ اللَّهِ ^(١٦)) يشعر بالتنبيه والحث ،

كقوله : تحه ونه .

والعامل لا يكون معمولاً فيه ، كقولك : لعل [زيدا ^(١٧)] .

(١) ليست لـ أ .

(٢) في هامش الاصل قوله : هذا على رواية (قبل ذلك) أما على رواية (بعد

ذلك) فلا يأتي هذا الكلام له .

(٣) في الاصل و ح و أ ، أو ظن ، والصواب ما أثبتته .

(٤) الآية ٣٠ من سورة النازعات .

(٥) في ح (قبل السماء) .

(٦) الآية ١٥٩ من آل عمران . وفي ح (فبأرحمة من الله) فقط .

(٧) ساقطة من ح .

- والمعمول لا يكون عاملاً ، كقولك زيداً .
- إلا المضارع فإنه عامل ومعمول فيه ^(١) .
- والعامل الذي يتصل بالاسم ، لا يتصل بالفعل ، كقولك : لعل .
- والمتصل بالفعل لا يتصل بالاسم ، كقولك : أن .
- وتتكمّل في خمسة عشر حرفاً منها .

ما :

[وقد يقع حرفاً لا يفيد ، كقوله : (فَبِمَا رَحْمَةٍ
مِّنَ اللَّهِ ^(٢)) ^(٣)] .

- وقد يقع مفيداً للنفي في غيره ، كقولك : ما زيد قائم .
- وهي على لغة أهل الحجاز عاملة ^(٤) ، فتقول : ما هذا بشراً .
- وعند بني تميم لا تعمل ، فتقول : بشرٌ .
- وهي كافة لعمل « إن » ، عند الكوفيين ، فتقول : إنما زيدٌ منطلقٌ .
- وقال البصريون : لا تكف ، فتقول : إنما زيداً منطلقٌ .
- وقد تقع اسماً منكروراً بمعنى الاستفهام ، فتقول : ما عندك ؟
- / فجوابه : إنه ثوب أو فرس .

أ- ٣١

وبمعنى الشرط ، كقولك : ما تفعلُ أفعلٌ ، أي الفعل الذي
تفعله أفعل .

- وبمعنى التعجب ، كقولك : ما أحسن زيداً ، أي شيء حسن زيداً .
- وبمعنى الصفة ، كقولك : مروت بما معجب .

(١) من هنا إلى أول « بلى لاستدراك النفي » ساقط من .

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران .

(٣) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٤) أي عمل ليس .

وقد يقع موصولاً بفعل ، فنقول : علمت ما عندك ، أي ما هو قار عندك .

وبمعنى المدة ، كقولك ، أكرم ما تقوم .

وبمعنى المصدر ، كقوله تعالى : (والسماء وما بناها)^(١) ، أراد : وبناءها .

وبمعنى الذي ، كقولك : انخمت بما^(٢) أكلت ، [يعني من الذي أكلت^(٣)] ، أو من أكلني ، بمعنى المصدر ، أو من طول أكلني ، بمعنى المدة .

ولم يعبر بما عمن يعقل ، بخلاف من .

وقال أبو عبد الله المغربي : يعبر به عنه ، كقوله : (والسماء وما بناها)^(٤) أي ومن بناها .

فصل

أو : للتزديد ، نقول : رأيت زيدا أو عمرا .

وكذا أم .

ولكن أم قريبة للاستفهام ، فنقول : أزيداً أكرمت أم عمراً ؟ ولا نقول أو مرأ .

وقد يراد به التخيير في آحاد الجنس ،/ كقولك : جالس الحسن^(٥)

٣١-ب

(١) الآية هـ من سورة الشمس .

(٢) في أ ما .

(٣) ساقط من أ .

(٤) الآية هـ من سورة الشمس .

(٥) سنأتي ترجمة الحسن .

- أو ابن سيرين^(١) . يعني : هذا الجنس .
- وقيل بمعنى الواو ، كقوله (مائة ألف أو يزيدون^(٢)) .
- والأصح أن معناه : هم قوم إذا رأيتهم ظننتهم مائة ألف أو يزيدون .
- والأصح كقوله تعالى : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى^(٣)) ، يعني [قول^(٤)] من يرغب أن يتذكر أو يخشى ، وهذا على قدر فهم المخاطب .
- وقد يراد بها حتى ، كقوله : لا أفارئك أو تقضييني حتى .
- معناه : حتى تقضي ديني .

فصل

- هل : للاستفهام ، ولا بغير الاعراب .
- وقد يكون بمعنى [قد كذا^(٥)] قوله تعالى (هل أتى على الإنسان^(٦))
والختار : أن معناه استدعاء التقرير ، كقوله : (هل جزاء
الإحسان إلا الإحسان^(٧))
وإذا اتصل به لا ، كان للتخصيص .

(١) هو محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر البصري ، إمام وقته ، روى عن أنس
وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وعنه الشعبي ، وقتادة ، والأوزاعي ، وخلق ،
وكان ثقة ، فقيها ، ورعا ، مات سنة عشر ومائة (الخلاصة - تهذيب التهذيب)

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) ليس في أ .

(٥) زيادة لا بد منها وليست في جميع النسخ ولولاها لا يستقيم الكلام . قال ابن هشام
في المغني ٢/٢٩ حاشية الأمير (أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى :
« هل أتى على الإنسان حين من الدهر » جماعة منهم ابن عباس النخ) اهـ .

(٦) الآية الأولى من سورة الإنسان .

(٧) الآية ٦٠ من سورة الرحمن .

فصل

٣٢-١ لو : تود لامتناع الشيء لامتناع غيره ، / كقولك : « لو جئتني أكرمك » .

ولو : لامتناع الشيء لثبوت غيره ، كقولك : « لو لا زيد لجئتك » .
وقد ترد لو بمعنى إن ، كقوله : (« ولأمة مؤمنة خير من مشرك »)
ولو أعجبتكم^(١) .

معناه : وإن أعجبتكم .
وإذا اتصل به « لا » ، كان للتخصيص ، كقوله : « فلولا تقتر من كل فرقة^(٢) » .

فصل

من : حرف جار ، لا يرد إلا على الاسم بمعنى التبعيض ، كقوله :
« أخذت من مال زيد » .

أو للعموم ، كقوله « ما في الدار من رجل » ،
أو بمعنى على ، كقوله سبحانه : (« ونصرناه من الذين كذبوا
بآياتنا^(٣) »)

أو بمعنى ابتداء الغاية ، كقوله : « من البصرة الى بغداد » ،
ويجوز أن تقول عن البصرة .

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٧٧ من سورة الانبياء .

ومن هذا الجنس قولهم : « فلان أفضل من فلان » ، إذا ساواه ثم
ابتدأ فضلا ، ولا يقال عن فلان ، لأن من صريح في اقتضاء الابتداء
من غاية ، بخلاف عن .

وجوّزَ في قولهم : عن البصرة ، لأن الاعتقاد ثمّ على الجنس ،
فهو معلوم .

ويجوز أن يقول : للفت عن فلان / وهو أفصح من قوله منه . ٣٢ب
ولا يقول رويت منه ، لأن تخيل التبويض [في الرواية^(١)] بعيد ،
وهو متخيل على الجملة في العلم ، فكان يأخذ بعض علمه .

وعن : قد ترد اسما^(٢) ، فيقال : « أخذت من عن^(٣) الفرس » .

فصل

إلى : إذا اتصل بها من كان صريحا في التحديد .

ومطلقة ، قيل : للجمع ، وقيل : للتحديد .

وقال سيبويه : ظاهره للتحديد ، ويحتمل الجمع ، كقوله تعالى : (إلى
المرافق^(٤)) و (من أنصاري إلى الله^(٥)) .

(١) ليس في أ .

(٢) في أ أسماء .

(٣) في أ من على .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٥) الآية ٥٢ من سورة آل عمران .

فصل

على : قد تقع فعلا ، كقولك^(١) : «علا ، بعلو» .
وتقع اسما ، كقولك^(٢) : «أخذه من على الفرس» .
وحرفا ، كقولك^(٣) : «لي عليك حق» . وفيه شواذب الاسم ،
يعني : الحق ثابت له .
وقال أبو عبد الله : لا تقع قط فعلا .
وقولهم : «علا» ، ليس ذلك هذه الحروف ، وهو إنما يطابق^(٤)
في اللفظ .

فصل

بلى : لاستدراك النفي ، كقوله تعالى : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) قالوا
«بلى»^(٥) . ولو قال نعم ، لكان معناه نفي الإلهية .
٣٣- أ وجواب القائل إذا قال : «أليس زيد في الدار» عند / روم الإثبات
[يقال بلى^(٦)] .
وهذا لا يعتبر في الفقه في الإقرار ، بل يسوى^(٧) بينها ، إلا في
حق النحويين^(٨) .

(١) في أ كقوله .

(٢) من هنا بدأت نسخة ح ثانية بعد القط الذي بدأ من ص ٨٩ .

(٣) ١٧٢ من سورة الاحراف .

(٤) ليس لي - .

(٥) في أ يستوي .

(٦) لي - النحوي .

فصل

نَمَوْ : لا يقع إلا اسماً ، ويعبر به عن يعقل في الاستفهام ، كقولك
[من عندك ، أو في الشرط (كقولك^(١))]^(٢) « من جاءك فاعطه
[درهم^(٣)] » .

فصل

أَزَا : تصاح للشرطية^(١) ، فيقول : « إذا دخلت الدار » .
ولا يتمحض له ، لأن شرط الشرط أن يرتبط بما لا يقطع بوقوعه
كالدخل .
وبصح أن يقول « إذا طلعت الشمس » و « إذا جاءت القيامة »
ولو قال « إن جاءت القيامة » فهذا تردد .

فصل

أَوْن : للتعليل ، كقول عليه السلام في حديث [الرطب^(٥)] : « فتلا

(١) في ح « في قولك » .

(٢) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٣) ساقط من ح .

(٤) في ح صالح للشرط .

(٥) ليس في أ .

إِذَنْ^(١) ، وقيل [إنه بمعنى^(٢)] إذا .
وهو فاسد .

فصل

هني : بمعنى الغاية ، كقوله . « أكلت السمكة حتى رأسها ، أي :
ويكون [للعطف ، (نقول^(٣)) : حتى رأسها ، أي : ورأسها^(٤)] .
ويكون بمعنى الاستئناف / ومعناه^(٥) : حتى رأسها أكلته .
وهذا كقول الشاعر^(٦) :

٣٣ ب

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه^(٧)

(١) وثام الحديث (إن زبداً أبا عياش سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت
فقال أيها أفضل ؟ قال : البيضاء . فنهى عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسأل عن اشتراء النمر بالرطب . فقال لمن حوله « أينقص الرطب إذا يبس ؟ »
قالوا : نعم فنهى عن ذلك . الحديث رواه الترمذي في ١٢ - كتاب البيوع ١٤ - باب
ما جاء في النهي عن الخافلة والمزابنة حديث ١٨٢٥ وقال حسن صحيح .

وابو داود في ١٧ - كتاب البيوع ١٨ - باب في النمر بالنمر حديث رقم ٣٢٥٩ .
واللساني في ٤٤ - كتاب البيوع ٣٦ - باب شراء النمر بالرطب .
وابن ماجه في ١٢ - كتاب التجارات ٥٣ - باب بيع الرطب بالنمر حديث ٢٢٦٤ .
ورواه وصححه ابن خزيمة والحاكم .

(٢) في ح معناه .

(٣) في ح فنقول .

(٤) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من أ .

(٥) في أ ومعنى .

(٦) هو ابو عمرو والنحوي كما حكى الأختلس عن عيسى بن عمر قاله في قصة المتلس .

(٧) الضمير في ألقى راجع الى المتلس وقد فر من عمرو بن هند . وكان عمرو

قد أعطاه كتاباً لعامله في الحيرة ليقتله ، فلما علم ما فيه ألقاه في النهر وفر . (راجع
قصته في المؤلفات والمختلص للأمدى ص ٢٠٢ . والمقفي حاشية الأمير .) وبعد هذا البيت :
ومضى يظن بربد عمرو خلفه خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها .

وبمعنى الى كقولى « حتى تقضي^(١) دينى » .
ولا تعطف به إلا ما كان من جنس المعطوف ، فتقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » ولا تقول « حتى الخبز » . ولو قلت والخبز جاز .
كما تقول : رأيت القوم حتى زيدا ، [أو وزيدا^(٢)] ، ولا تقول حتى الحمار . ولكن تقول والحمار .

فصل

من : حرف يتصل بالزمان ، دون المكان ، يقال : منذ الجمعة ، كما يقال من الجمعة ، وقد يقع اسما .

(١) في ح تنضي .

(٢) في أ « أو زيد جاز » .

كتاب الأوامر

الأمر : قسم من أقسام الكلام ، وأصل الكلام قد أنكره المعتزلة ، فلا بد من تقديمه ، والكلام فيه في ثلاثة فصول .

الفصل الأول

في

إثباته عليهم

والكلام عندنا : معنى قائم بالنفس على حقيقة^(١) وخاصة يتميز بها عما عداها^(٢) .

وأما العبارات فهل^(٣) تسمى كلاماً مجازاً أو حقيقة ؟ تردد فيه شيخنا أبو الحسن^(٤) ، وهو متلقى من اللغة .

(١) في أ على الحقيقة .

(٢) قال في الإرشاد « الكلام : هو القول القائم بالنفس ، وإن رمتنا تفصيلاً فهو القول القائم بالنفس الذي تدل عليه العبارات ، وما يصطلح عليه من الإشارات » .
(الإرشاد لإمام الحرمين / ١٠٤-١٠٥)

(٣) في ح فإنها .

(٤) راجع ترجمة أبي الحسن الأشعري ص ٢٢ .

وأنكرت المعتزلة^(١) جنس الكلام^(٢) ، وزعمت أنه فعل حركات
مخصوصة / وأصوات مقطعة ، وزعموا أن الرب تعالى متكلم بمعنى أنه ٣٤-أ
فاعل للكلام^(٣) .

والدليل على إثباته ثلاثة^(٤) ممالك

أهمها :

يختص [بكلام^(٥)] الباري سبحانه ، وقد نطقت الأمة بقولهم « قال
الله تعالى ، ونطق به القرآن [العزيز^(٦)] ، كما نطقت بقولهم « علم الله ،
فليدل على معنى هو قائل به .

وبتحليل أن يكون قائلاً بفعله ، إذ لا حكم للفعل في أخص أوصاف
الفعل^(٧) ، ولو جاز أن يقال : هو قائل بكلام يخلقه في غيره ، لجاز أن
يقال هو متحرك بحركة يخلقها في غيره .

المالك الثاني :

انهم ردوا الكلام الى الفعل ، ونحن نعلم قطعاً جواز الإحاطة بكون
الشخص متكلماً قبل التنبيه للفعل ، وكونه فاعلاً .

المالك الثالث :

وهو الأقوى في إثبات الغرض ، أن من قال لعبده « افعل »

(١) راجع المعتزلة ص ٣٨ .

(٢) راجع الإرشاد ص ١٠٤ وما بعدها من الكلام مع المعتزلة .

(٣) من « ولي الأصل فاعل الكلام . ولي أ فاعل على الكلام .

(٤) في « ثلاث وهو ما حفظ من أ .

(٥) في الأصل و « و أ » بكلامي « والصواب ما أثبت .

(٦) ليس في « .

(٧) راجع الإرشاد ص ١٠٩ وإثبات الكلام ص ٧٤ - ٧٥ .

صادف^(١) عند الأمر طلباً جازماً قائماً بذاته ، فأبداه بقوله « افعل » وهو
بـ ٣٤ ب مُعَبَّرٌ ومدلوله . فهو الكلام الذي ينبغي إثباته / وهو معلوم على
الضرورة .

وليس ذلك إرادة لمعنيين :

أمرهما :

ان الإرادة تنقسم الى ثمن لا ينفك عن تردد ، ولا تردد في هذا الطلب .
والى قصد جازم ، ويستحيل تعلقه بفعل الغير ، فإنه غير
مقدور لهريد .

ولأن السيد المعائب من جهة السلطان بسبب ضربه عبده اذا اعتذر
باستعصائه^(٢) ، فكذبه ، فأراد تحقيقه عياناً ، فيأمر عبده وهو ينبغي
عصيانه . لتعميد^(٣) عذره ، وليس مريداً له ، ولا وجه لإنكار كونه
أمراً ، فإن العبد فهم منه الأمر ، وميز بينه وبين الهاذي .

ولو أحاط أيضاً بقرائن الاحوال - [بمعنى^(٤)] غرض السيد -
يفهم الأمر ، ولكن يعلم منه إرادة العصيان ، فلا^(٥) وجه لحل ذلك
الطلب على ارادة ابقاء الصيغة أمراً تميزاً له عن الحكاية والهديان ، لأن
العبد يفهم طلباً وراهه ، ولأن الصيغة بعد أن صارت أمراً فلا مُعَبَّرٌ
ومدلول ، وهو الطلب الذي ذكرناه .

(١) في أ صادق .

(٢) في أ باستعصا .

(٣) في أ كتميد .

(٤) في الأصل وأ أغنى عن غرض السيد . وفي ح يعني غرض السيد . ولا
معنى لها . وأظن الصواب ما أثبتته وهو يحرف في ح عن « بمعنى » الى « يعني »
واشبه أعلم .

(٥) في ح ولا .

الفصل الثاني

في

مد^(١) الكلام

أ- ٣٥

وقد قيل : إنه حديث النفس ، أو نطق النفس ، أو مدلول أمارات
وضعت للتفاهم ، وهو الأصح .
وأعلنا نقول : لا حد له ، كما ذكرنا في حد العلم^(٢) ، إذ العبارات
المنقولة قاصرة على^(٣) المعاني المعقولة .

(١) راجع ص ٩٨ تعليق ٢ .

(٢) ولي نسخة قوبل عليها الاصل [لي العلم باسقاط الحد] اهـ . عامش الاصل .

(٣) في ح عين .

الفصل الثالث

في

اقسام الكلام

والختار فيه : أنه خمسة .

طلب : وهو تناول الأمر ، والنهي ، والدعاء .

وخبير واستخبار وتنبيه : وهو مشير الى النداء .

وتردد : وهو تناول للنهي ، والترجي ، وأنواعه .

ولو حذفنا التردد اكتفاء بقسم التنبيه أو الخبر ، وكون التردد تنبيهاً من وجه ، الزم الاكتفاء به في الكل ، إذ الأمر ، والنهي ، والخبر ، والاستخبار أيضاً ، فيه تنبيه وخبير .

وإذا^(١) ثبت أصل الكلام فنقول :

الأمر : قول جازم يقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به ، [ويندرج^(٢)] تحت الندب^(٣) .

وقيل : قول يتضمن إيجاب المأمور به ، ويخرج منه الندب .

٣٥ـب / واستدل^(٤) القاضي على صحة الحد الاول ، وكوث الندب أمراً

(١) في ح إذا .

(٢) من ح وفي الاصل و أ بندرب .

(٣) وهذا هو تعريف القاضي وإمام الحرمين .

(٤) في ح ردل .

بكونه طاعة ، ولم يقع طاعة لكونه مراداً ، إذ المعصية مرادة ،
فوقع ^(١) طاعة لكونه مأموراً به .

وهذا تحكم على اللغة ، إذ يقال له وقع طاعة لكونه مطلوباً .
فإن سمى كل مطلوب أمراً قياساً على الواجب فلا قياس في اللغة ،
ولم ينقل متواتراً ، ونقل الآحاد لا يوجب العلم .
وأما حد المعتزلة ، فإنهم قالوا : الأمر قول [القائل ^(٢)] [افعل ^(٣)] ،
فأبطل عليهم بقوله قم [ركض ^(٤)] وركض أمر مشتق من مصدر
آخر ، وبقوله قم لتاكل ، فإن الاكل مأمور به ، لا على صيغة ^(٥)
الأمر ^(٦) .

ثم قالوا ^(٧) : لا بد من إرادة إحداث الكلمة ، وإرادة المأمور به ،
وإرادة إيقاع الصيغة المحدثة أمراً ، يميزاً له عن الحكاية .

(١) في ح فرقت .

(٢) من ح وفي الاصل قول العامل .

(٣) ليس ل أ .

(٤) من ح وايسست في الاصل ولا أ .

(٥) في ح صفة .

(٦) المشهور من تعريف المعتزلة للأمر هو (قول القائل لمن دونه افعل) .

(راجع المستصفي ١٦٢/٢ المضد على ابن الحاجب ٧٨/٢ تيسير التحرير ٣٧٨/١)

فلعل كلمة أن دونه ساقطة من النسخ . ويرد عليه التهديد كقوله «اعملوا ما شئتم»
والأباحة كقوله «كأوا راشربروا» « وإذا حللتم فاصطادوا » وغيرها من المصالي التي
وضعت لها صيغة افعل .

(المضد على ابن الحاجب ٧٨/٢ تيسير التحرير ٣٧٨/١ المستصفي ١٦٢/٢)

وتابع المعتزلة من الشافعية في اشتراط العلو جماعة منهم الشيرازي ، وابن السمعاني ،
وابن الصباغ (رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق ١٨٧ - أ) .

(٧) أي علقوا المعتزلة (المستصفي ١٦٢/٢) .

وخالفهم الكعبى^(١) في الإرادة الأخيرة ، وقال : إما تميز عن
الحكاية بصفة ذاتية ؟

ف قيل له : وكيف يميز الشيء عن مثله بصفة ذاتية ؟
٣٦- أ فقال : وكيف / يميز عنه أيضاً بالإرادة ؟ والجوهر لا يميز عن
الجوهر بالإرادة في ذاته .

فكفونا باضطرابهم^(٢) مؤنة^(٣) الكلام عليهم .
فهذه مقدمات الكتاب .
ومقصوده بحويه أربع عشرة مسألة .

مسألة (١)

اختلفوا في مفهوم صيغة الامر ومقتضاه وهو قول القائل افعل .
فقال الجبائي^(٤) : يدل على كون المأمور به مراداً ، والوجوب
لا يتلقى منه .

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبى . شيخ من شيوخ
المعتزلة والى تنسب طائفة الكعبية . كان حاطب ليل يدعى في أنواع العلوم ولم يحظ في
شيء منها بأمراره وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

(الفرق بين الفرق ١٨١ - العبر ١٧٦/٢ - شذرات الذهب ٢٨١/٢)

(٢) في اصطلاحهم .

(٣) في مؤننه .

(٤) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن عبد السلام بن خالد بن حمران بن أبان الجبائي
نسبة الى جبى بضم الجيم وتشديد الباء وهي بلد من أعمال خوزستان . شيخ المعتزلة ، وهو
عندم الذي سهل علم الكلام . وكان مع ذلك فقيهاً ورعاً زاهداً . واليه تنسب طائفة الجبائية
من المعتزلة توفي سنة ٣٠٣ .

(العبر ١٢٥/٢ - شذرات الذهب ٢٤١/٢ - الفرق بين الفرق ١٨٣)

وقال بعض الناس : يدل على رفع الحرج والإباحة ، لأنه متروك بين الوجوب والندب . وهذا القدر مستيقن .

وهذا من جنس الاستصحاب الفقهي ، ولا تؤخذ منه اللغات ما لم ينقل أن قولهم « افعل » موضوع عندهم للإباحة ، ففيه ^(١) المباحة .

وقال ^(٢) الفقهاء : هو للوجوب [بدليل أوامر الشارع ^(٣)] ، وأمر الله تعالى [إبليس ^(٤)] بالسجود ^(٥) ، واستيجاب المأمور [للتعزير ^(٦)] بتوكله .

وكل ذلك يمكن تلقيه من القرآن ، وإنكار كون اللفظ بمجرد [دالاً ^(٧)] عليه .

فلا دليل فيه ^(٨) .

فأما ^(٩) شيخنا أبو الحسن ، / والقاضي ، وجماعة من الأصوليين ، ٣٦-ب فإنهم توقفوا فيه ، وقالوا : لا مفهوم له إلا بقراءة مخصصة له بإحدى جهات الاحتمال .

ثم قال بعضهم : اللفظ مشترك بين هذه المعاني المحتملة ، كلفظ العين مشتركة في العين ، والميزان ، وعين الشمس ، والماء ، وغيرها .
وقال آخرون : يتوقف فيه أيضاً .

(١) لا حجة .

(٢) من ح في الأصل و أ فقال .

(٣) من ح ، وفي الأصل أوامر الشرع . و أ امر الشرع .

(٤) ليس في أ .

(٥) أي بدو له تعالى « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك » .

(٦) في ح التفسير . وفي أ للتقرير .

(٧) من ح وفي الأصل و أ « ولا » .

(٨) في أ عليه .

(٩) في ح وأما .

ثم استدلوا على المخصصة بأن العقل لا يهتدي إلى تخصيص اللغات .
 وحريص على النقل متواتراً^(١) لم يوجد ، والآحاد ولو فرض فلا يورث العلم .
 ولو تمسكتم بالنقل ضمناً ، زاعمين أنا فهمنا ذلك من إطلاق أهل اللغة
 إياها في شيء من ذلك بخصصها به ، ومن فهمهم ذلك منها ، فما الذي
 يؤمنكم من اعتمادهم في الفهم على القرائن دون مجرد الصيغ ؟ .

فإن قلتم : الأمر معنى قائم بالنفس ، فليكن عنه صيغة دالة عليه ،
 فلم عينتم هذه الصيغة لتكونها دالة عليه [فحكمياً^(٢)] من غير نقل .
 ثم صيغته أن تقول أوجب ، كما تقول في الذب ندبت أو استجب^(٣) .

أ- ٣٧ فنقول / للواقفية : إن قضيتم بكون اللفظ مشتركاً كالفظ العين ،
 فن ابن أخذتموه ؟ أمن عقل ، أم نقل متواتر ، أو آحاد ؟ .
 وندير عليهم معتمد .

ولئن قالوا : بحسن^(٤) الاستفصال من الأمور تبيناً تردده .
 قلنا : ذلك لتعارض القرائن المتنافضة لا لتردد^(٥) الصيغة في نفسها .
 فإن قالوا^(٦) : لا ندري أمر مشترك أم لا .

قلنا : نرى أهل اللغة يبحثون عن معاني ألفاظ شاذة لا تنداولها
 الالسة فيبرزون معناها ، فما تراهم تركوا هذه الالفة - مع تكرارها
 على الالسة في الساعات والازمنة - في حين الاجمال ، ولم يذكرها معناها .
 واستحالة ذلك ما طرعه به فلا يَخْلُونَ وتجاهلهم فيه .

(١) في الاصل متواتر والمثبت من ح .

(٢) من ح ، وفي الاصل وهو تحكم .

(٣) في أ ندبت أذب وأستجب .

(٤) في ح حسن .

(٥) في أ للتردد .

(٦) في ح وإن قالوا .

وإذا أبطلنا المذاهب ، فالتحتمار^(١) :

أن مقتضى صيغة الأمر في اللسان طلب جازم^(٢) ، إلا أن تغييره قرينة ، وقد فهمنا ذلك على الضرورة من فرق العرب بين قولهم : افعل ، ولا تفعل ، وتسمينهم أحدهما أمراً ، والآخر نهياً .

وإنكار ذلك خلاف لما عليه / أهل اللغة قاطبة .

ب-٣٧

(١) ذهب الغزالي في المستصفى إلى التوقف في مقتضى صيغة الأمر فقال : « وقد ذهب ذاهبون إلى أن وضع اللوجوب ، وقال قوم هو للندب ، وقال قوم يتوقف فيه ، ثم منهم من قال : « هو مشترك كاللفظ العين ، ومنهم من قال : لا ندري أيضاً أنه مشترك ، أو وضع لأحدهما واستعمل في الثاني مجازاً ، والتحتمار أنه متوقف فيه » المستصفى ١/١٦٥ . والذي دعاه إلى هذا عدم توفر الدليل القاطع على واحد من المذاهب التي حكاهما ، لأنه يرى أن مسائل الأصول لا تثبت إلا بدليل قاطع .

ولذلك قال بعد الاستدلال على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج بالفرائض القاطمة لا بمجرد الأمر : « فلذلك قطعوا به ، لا بمجرد الأمر الذي ينتهائ إن يكون ظاهراً فينطرق إليه الاحتمال » المستصفى ١/١٦٨ .

أما هنا فقد ذهب إلى أن مقتضى صيغة الأمر هو الطلب الجازم ، ويقول عند الكلام على المعاني التي تتم عمل فيها صيغة الأمر « فظاهر الأمر الوجوب ، وما عداه فالصيغة مستتارة فيه » اهـ وهذا الوجوب مستفاد من الفرائض لا من اللفظ كما قال هنا .

وهذا جنوح منه إلى قبول الدليل الظني في المسألة كما قال أستاذي فضيلة الشيخ عبد القوي عبد الخالق في تقرير مذهبه في المنحول .

وهذا أيضاً هو عين مذهب الشافعي رضي الله عنه كما قال ابن السبكي في الإيهام ١٦/٢ .

(٢) والطلب الجازم عند الغزالي يشمل الندب كما يشمل الوجوب . قال في المستصفى : « فإن قيل الأمر عبارة عن اقتضاء جازم لا تخيير معه والندب مقرون بتجويز الترك والتخيير فيه ، قلنا : الندب إقتضاء جازم لا تخيير فيه الخ » اهـ .

(المستصفى ١/٤٩)

والفرق بينهما ما قاله في أول الأحكام « فإما أن يقترب به الأشعار بعقاب على الترك فيكون واجباً ، أو لا يقترب فيكون ندباً » (المستصفى ١/٤٢) .

ولكن الوجوب يتلقى من قرينة أخرى ، إذ لا يتقرر معناه عالم
يخفف العقاب على تركه ، ويجرد الصيغة لا يشعر بعقاب .
والشافعي^(١) حمل أوامر الشرع على الوجوب ، وقد أصاب ، إذ
ثبت لنا بالقرائن أن من خالف أمر رسول الله ﷺ عصى وتعرض للعقاب .

مسألة (٢)

مطلق النهي محمول على التكرار .

واختلفوا في مطلق الأمر ، وهو قول القائل « افعل » ،
فتوقف الواقفية .

وزعم غيرهم أنه يختص بفعلة واحدة ، والمأمور بالقيام يتقضى عن
الأمر بقومة واحدة .

واليه صار الشافعي^(٢) [رضي الله عنه^(٣)] ، والفقهاء .

وقال الاستاذ أبو اسحق : إنه لا بد من قيام مستدام ، فهو
للتكرار عنده ، وكذا عند المعتزلة ، وعند أبي حنيفة^(٤)

(١) هو إمام الأئمة ، وعالم قريش بل الأمة ، الامام المطلب ، محمد بن ادريس الشافعي
وهو أعرف من أن يعرف ، ولد سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٠٤ بمصر . صاحب الرسالة أول
كتاب صنف في أصول الفقه على وجه الارض . وأعلم الخلق به .

(٢) نقله القيرواني في المستوعب عن الشيخ أبي حامد . وهو قول أكثر
أصحاب الشافعي .

(٣) ليس في ح .

(٤) هو صاحب الرتبة الشريفة ، والندس العظيمة النعمان بن ثابت بن زوطى إمام
المذهب الحنفي ، ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفي سنة ١٥٠ هـ وهو خفي عن التعريف .
والمهم أبي لم أجد أحداً لسبب التكرار إلى أبي حنيفة غير الغزالي هنا ، والذي في
كتب الاحناف أنه لمطلق الطلب لا بغير مرة ولا تكرار ، فلا أدري من أين أتى الغزالي =

[رحمه الله^(١)] .

وقد^(٢) تمسك الاستاذ بمسلكين :

أمرهما :

أن النهي للتكرار [فكذا^(٣)] الأمر .

وعضد ذلك بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، والمأمور بالقيام منهى / ٣٨ - أ
عن القعود فلو^(٤) نهاه عن القعود صريحاً ، لوجب ترك القعود أبداً ،
وقد نهاه ضمناً .

وقيامه الأمر على النهي في اللغات غير مسموع .

ودعواه : اقتضاء الأمر بالشيء نهى عن ضده [بمنوعة^(٥)] .

وبعد التسليم جداً نقول : الأمر المطلق عند الخصم ، كالقيد بفعلة
واحدة ، فالنهي الذي هو ضمنه يكون بحسبه لا محالة ، كما إذا صرح
بالتفيد بخلاف النهي الصريح مطلقاً .

المسلك^(٦) الثاني :

[أن^(٧)] مطلق الامر يقتضي وجوب اعتقاد الوجوب ، ووجوب

= بهذه النسبة . (راجع تفسير التحرير ٣٥١/١ - أصول السرخسي ٢٠/١ - التلويح على
النوحيين ٦٩/٢ وفتح الغفار بشرح المنار ٣٦/١) .

والذي في إرشاد الفحول أن هذا ينسب لجماعة من قدماء الاحناف دون التصريح
بأن حنبلة (إرشاد الفحول ص ٩٧) .

(٧١) ليس في ح .

(٢) في ح وتمسك .

(٣) من ح والاصل وكذا :

(٤) في ح ولو .

(٥) من ح وفي الأصل ممنوع .

(٦) في ح مسلكنهم .

العزم على الامتثال ، ثم يجب كونها على الدوام ، فكذا مقتضاء الثالث وهو الفعل .

قلنا : اما اعتقاد الرجوب ، فيكفي ^(١) في لحظة ، [فلا يفعل ^(٢)] بعد ذلك كالايمان والمعرفة .

ثم اعتقاد الرجوب مستند إلى قيام الدلالة على صدق الرسول عليه السلام ، لا إلى مطلق الصيغة .

وأما العزم فلا يجب ، إذ لو ذهل حتى أقدم جاز ذلك .

ب- ٣٨ ثم يبطل / ذلك صريحاً بالامر المقيد بفعله واحدة ، ووجهه ظاهر .
وتسك ^(٣) الفقهاء في معارضتهم بمسلكين :

أمرهما :

أن قول الفاعل : قام فلان ، إخبار عن فعل واحد ، فكذا قوله : قم بتقيد [بمرّة واحدة ^(٤)] ، لأنها مشتقان من مصدر واحد .
وجه الاخبار لا يتقيد [بفعل واحد ^(٥)] إلا بقريئة ، [فلا ^(٦)] نسلم هذا .

المسلك ^(٧) الثاني :

أن الرجل إذا قال : « والله لأدخلن الدار » ير بدخلة واحدة .

(١) في ح يكفي .

(٢) في ح فليفعل .

(٣) في أ تمسك .

(٤) ساقطة من ح وبدلها « به » أي بتقيد به .

(٥) في ح بفعلة واحدة .

(٦) من ح وفي الاصل ولا .

(٧) في ح مسلكهم .

ولو قال « لا أدخل » لا يبر إلا [با^(١)] نزار أبداً .

والأمر مشبه^(٢) بالبر .

والنهي مشبه بالحِث .

وهذا أيضاً ضعيف ، لأن البر والحِث محل احتكام الشرع والعرف ،

[فلا^(٣)] يستبان به وضع اللغة .

والعرف قد يؤثر في وضع اللغة ، كما يحمل الدرهم على المغشوش في

الشراء المطلق ، ويحمّله على النقرة^(٤) في الإفراز ، مع استواء اللفظين .

فالخيار : أن الفعلة الواحدة مفهومة قطعاً ، وما عداها متروكة فيه ،

متوقف إلى بيان^(٥) قرينة ، ودليل ذلك بطلان / ما عداها من المذاهب . ٣٩ - أ

مسألة (٣)

قال الشافعي : وجوب البدار إلى الأمور به لا يفهم من مطلق الأمر .

خلافاً لأبي حنيفة [رحمه الله^(٦)] ، وجماعة من الأصوليين .

وتوقف الواقفية فيه .

وغلا بعضهم وقال^(٧) : لو بادر أيضاً لا تدري هل يقع الموقع أم لا ؟ .

وهذا بعيد .

(١) ساقط من أ .

(٢) لفظة «شبه» مكررة في الأصل .

(٣) من ح وفي الأصل ولا .

(٤) النقرة : القطعة المذابة من اللصقة وقبل الذوب هي تير . (المصباح / ٩٥٠)

(٥) من ح وفي الأصل ثبت .

(٦) من ح وليس في الأصل .

(٧) في ح فقال .

والذين^(١) قالوا بالتراخي تمسكوا بأن الأمر لا يختص بكان فلا^(٢) يختص بزمان أيضاً .

فموردضوا : بأنه يختص بكان بلوغ الأمر فيه ، فإن في الانتقال تأخيراً .
وتمسك الشافعي رضي الله عنه بأن الامتثال مفهوم ، وليس فيه تعرض للوقت ، ولا يختص بزمان .

فيقال له : وليس فيه تعرض لجواز التأخير ، فكيف فهمته ؟
وهلا^(٣) توقفت فيه كالواقفية ؟ .

وتمسكوا أيضاً : بأن الأزمنة لا معنى لها إلا حركات الفلك ،
وذلك^(٤) إلى الله تعالى ، والمرتبط باختياره^(٥) فعله ، لا الزمان ،
فينزل^(٦) اختلاف الزمان منزلة اختلاف الهواء بالصحو والغيم .

ب-٣٩ / وهذا فاسد .

فإن البدار مقدور ، وهو قد يكون مقصوداً ، أما الصحو والغيم فلا
يربط به قصد .

وتمسك الفائتون بالفور بالهمي ، فإنه على الفور .

وهذا فاسد .

فإنه قياس في مقتضى اللغة .

ثم الهمي للاستغراق ، وذلك لا يتصور إلا بالبدار .

(١) في ح فالذين .

(٢) من ح وفي الأصل ولا .

(٣) في ح وهل .

(٤) في ح وذاك .

(٥) في ح باختيار بدون هاء الضمير العائد على المكلف .

(٦) في ح فيتنزل .

والخلاف في هذه المسألة ينبغي^(١) على [أن^(٢)] الأمر المطلق يقتضي نعمة واحدة ، فلاح الفرق .

وتسكوا : بأن المؤخر تارك فرض ، [متعرض للعصيان^(٣)] ، فإن قائم لا يعصي فهذا تغيير الوجوب^(٤) ، وإن عصيته^(٥) ؛ فليس ذلك إلا لوجوب البدار .

قلنا : لا يكون تاركاً إلا باختلاف^(٦) العمر عنه ، ولا يعصي إلا به . ثم تعارضهم بالأمر المقيّد بالعمر على التوسيع . وقد أجيب عن هذا : بأنه إنما يجوز التأخير بشرط العزم على الامتنال ، فإن لم يعزم عصى . وهذا فاسد .

لأن المحذور إثبات وجوب على الفرر ، واللفظ غير مشير إلى زمان ، وقد أثبتوه .

ولأنه ترديد للوجوب بين الفعل والعزم لا على التعيين ، واللفظ غير مشعر به .

ثم الوجه أن يقال : إن غفل ولم يعزم / ثم انفق الاقدام على ١-٤٠ الفعل ؛ فلا يعصي أصلاً .

فالتحار اذن^(٦) : القضاء بأنه لو بادر وقع الموقع ، ولو آخر توقفنا فيه لما بيناه .

(١) من ح وفي الأصل تبى .

(٢) لبس في أ .

(٣) لبس في ح .

(٤) في ح الوجوب .

(٥) في ح بإخلاء .

(٦) راجع هذه المسألة في (نهاية السؤل للاسنوي ٥٢/٢ - مناهج العقول للبدخشي =

مسألة (٤)

الأمر بالشئ لا يكون نهياً عن ضده ، ولا النهي عن الشئ أمر بأحد أضداده لا على التعيين .

خلافاً للاستاذ أبي اسحق^(١) ، والكعبي .

لأن قول القائل : قم ؛ لا يقتضي إلا الأمر بالقيام ، وترك ما عداه ؛ يقع من ضرورة الجبلة ، لا لكونه مقصوداً بالأمر ، بدليل جواز تقدير ذمول الأمر^(٢) عن جملة أضداده .

وبدليل تفصي المأمور عن الأمر لو قدر على استحالة الجمع بين القيام والقعود^(٣) ، والاقدام على القيام مع عدم الاتصاف بضد من أضداده محال .
والأمر يتلقى من فحوى الخطاب ، لا مما يقع من ضرورة الجبلة ، وليس ذلك مقصود الخطاب وبقيته .

وهذا كاليد بقول العبد : أوجبت عليك كسر هذه الجوزات ،
٤٠ ب ثم نهي عن كسر / جوزة واحدة ، فإذا كسر جوزاً غيره من الجملة ؛
لا يقال : انه ارتسم أمراً واجباً [إذ^(٤)] اشتغاله به المنجهاز عن

= ٥١/٢ - الابهاج ٣٥/٢ - المستصلى ٤/٢ - الإحكام ١٥٣/٢ - المضد على ابن الحاجب
٨٣/٢ - البناي على جمع الجوامع ٣٨١/١ - تيسير التحرير ٣٥٦/١ - رفع الحاجب عن
ابن الحاجب ١/١ ق ١٩٦ - ب وغيرها من كتب الأصول .

(١) أي الاسدرايني ، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن الأشعري ، والقاضي
ومتابعوه ، وأطنب القاضي في نصرته في التقریب ، ونقله عن جميع أهل الحق النافين لخلق
القرآن (رفع الحاجب ١/١ ق ١٩٩ أ) وبه قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي في الجمع
ص ١٠ والنصرة ورقة ١٧ - أ مخطوط في مكتبتنا .

(٢) في أ « الآ » فقط .

(٣) في ه القعود والقيام .

(٤) ساقط من أ .

كسر [الجوزة المنهي عن كسرها^(١)] .

وتمسك الاستاذ بأن قول القائل : قم ؛ لا يتصور امتثاله إلا بترك القعود ، فترك القعود مضمّر فيه ، والمتصف بالأمر لا محالة متصف بالإنهي على هذا التقدير ، حتى لا يتصور خلو أحدهما عن الآخر .

وزاد فقال : إذا تلازما وجب القضاء باتحادهما ، فإن قول القائل : قم ؛ أمر في نفسه ، نهي في نفسه ، كما أثبت العلم بالسواد ؛ والعلم بالعلم به ؛ لما تلازما اتحدا ، وكما اتحد علم الباري بتلازم معلوماه في حقه . قلنا : قولك « المتصف بالإنهي متصف بالأمر » [على^(٢)] عكسه ، ممنوع .

إذ فرض ذهول الأمر بالقيام عن أضداده ممكن ، فكيف ينهى عما هو ذاهل عنه ؟ .

وقولك : التلازم مشعر بالانحاد تحكم ؛ لا يغني فيه الاستشهاد والقياس ، فلا بد فيه من مملك عقلي .

ثم العلم [بالعلم^(٣)] / بالسواد غيره عندنا ، فلا نسلم .

والمعلم بالعلم لا يتعد للتلازم ، إذ يلزم على مساقه اتحاد علمه ، وحياته ، وسائر صفاته ، فإنها متلازمة في حقه .

ثم الأمر بين أن يحذف بقوله « افعل » ، وهو متميز عن قوله « لا تفعل » ، أو يحذف بطلب جازم ، وذلك يفرض مع الذهول مما عداه .

(١) في حـ « الجوزة المنهي عن كسره » .

(٢) هذا الحرف موجود في الأصل و أ و هـ ولعله زيادة من الناسخ . وربما كانت غير زائدة ولكن حملها على المعنى المراد فيه نكلت . والله أعلم .

(٣) ليس في أ .

مسألة (٥)

الشريعة تشتمل على المباح .

خلافاً للكعبى .

واستدل : بأن كل فعل بعد مباحاً متضمن تركاً لأمر محظور ، وترك المحظور واجب ، إلا أن احدى جهاته لا يتعين ، وذلك لا ينافي وجوبه كغصال الكفارة .

قيام الرجل اذا تضمن تركاً للزنا وقع واجبا .

وهذا [منه^(١)] بناء على أن النهي عن الشيء أمر بأحد أضداده ، وقد أبطناه .

ثم يلزم وراء ذلك شيان .

أحدهما :

إنكار النوافل والتطوعات ، فإن فيها ترك الزنا ، فليقع [على^(٢)] جهة الوجوب ، وهذا خرق الاجماع .

والثاني^(٣) :

١-ب أن يصف الزنا بالوجوب / ، فإن فيه ترك القتل والسرقة .

وان قال : واجب من وجه ، محرم من وجه ، كالصلاة في الدار المغصوبة .

فليقل : القيام مباح من [وجه^(٤)] واجب من وجه ، وقد أنكره .

(١) ليس في أ .

(٢) في ح عن .

(٣) من أ وفي ب و ح والثانية .

(٤) ليس في أ .

مسألة (٦)

الأمر بالشئ أمر بما لا يتم [الواجب^(١)] إلا به .
إذ ثبت أن صحة الصلاة موقوفة على الطهارة ، فالأمر المطلق بالصلاة
الصحيحة أمر بالطهارة .

خلافاً لبعض العلماء .

ودليله : أن المأمور لا يكون متمثلاً إلا بفعل الطهارة ، [فإذا^(٢)]
وجبت فلا مستند لوجوبه إلا الأمر بالصلاة ، فإنه من ضرورة الصلاة
الصحيحة ، وهو كبعض أجزائها بعد أن ثبت أنه شرطها .

وليس هذا يعود إلى الجبلة من ترك القعود ونوقف القيام عليه .

فإننا لم قدرنا [عدم^(٣)] الاستحالة [على^(٤)] فعل القيام مع القعود ؛
كان متمثلاً ، والمقتصر على الصلاة غير متمثل [للأمر^(٥)] بصلاة صحيحة .

مسألة (٧)

الأمر بالشئ مشعر بوقوع المأمور به عند الامتثال مجزئاً عن
جهة الأمر .

إذ لا معنى / الأجزاء إلا موافقة الأمر ، والامتثال قد حصل فأجزء . ٤٢ - أ

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح وإذا .

(٣ و٤) ساقطة من ح .

(٥) من ح وفي الأصل و أ « الأمر » .

وأنكروا^(١) بعض الفقهاء^(٢) [هذا ، وقال^(٣)] المنع حجة بالجماع
مأمور بأفعال الحج ، ولا يجزئه عن حجة الاسلام .
وهذا فاسد .

فإنه مأمور [بالمضي^(٤)] في حج فاسد ، وهو مجزئ عن هذه الجهة .

مسألة (٨)

الجائر خلاف الواجب ، وكذا الواجب خلاف الجائر .
وقال بعض الناس : كل واجب فهو جائز .
فنقول : إن عنيتم به أنه لا حرج في فعل الواجب [فهو مسلم^(٥)] .
وإن عنيتم به أن الجواز حكم فمحال .
إذ الجواز يشعر بالتخيير .
والوجوب يشعر بالتعيين ؛ فلا يصطحبان .

(١) في حـ وأنكروا .

(٢) محل الخلاف في هذه المسألة فيما إذا فسرنا الأجزاء بإسقاط القضاء واستلزامه له .
فقال القاضي عبد الجبار : لا يستلزمه ، وقال المعظم يستلزمه ، ومراد القاضي عبد الجبار
وأل هاشم فيما ذهب إليه ، أنه لا يمتنع أن يقول الحكمي أفعلم كذا ، فإذا فعلت كذا
أديت الواجب وبئزمتك مع ذلك القضاء .

قال عبد الجبار في العمدة : وهذا هو معنى قولنا إنه غير مجزئ . ولا نعني به أنه لم
يمثل ، ولا أنه يجب القضاء فيه ، ولا يكون وقع موقع الصحيح الذي لا يقضى . ولا خلاف
بين عبد الجبار وغيره في براءة الذمة عند إتيان الأمور به .

أما إذا فسرنا الأجزاء بالامتناع فالإتيان بالأمور به على وجهه يحققه اتفاقاً .

(رفع الحاجب ١/ق ٢٠٥ - ب باختصار والمستقصى ٢/هـ)

(٣) ملاحظة من حـ . ومكانها في حـ لأن وتصبح الجملة . وأنكروا بعض الفقهاء لأن .

(٤) في أ بالمعنى .

(٥) في حـ قسماً .

وفائده :

أن الوجوب اذا نسخ عن الشيء لم يبق الإباحة حكم في الشرع ؛
بل بترقف فيه

وقالو بنفي الجواز .

وهذه خيرة أثبتوها من غير نص يشعر بها .

مسألة (٩)

يجوز الأمر بخصلة من ثلاث خصال مع تفويض التعيين الى خيرة
المكلف .

[خلافا لأبي هاشم^(١)] .

[ولنا فيه ما يمكن^(٢)] :

أمرهما :

/ أن نقول : لا يشك في جواز وقوعه ونصوره ، اذ لا يستحيل ٢- يجب
أن يقول السيد [لعبده^(٣)] : ادخل [احدى^(٤)] هذه الدور أيتها حنت ؛
وبسطة عنك الواجب بما تريد منها .

واذا تصور جاز ورود الشرع به .

والاستصلاح أيضا لا يرد .

وربما يقتضي الصلاح ذلك ليتخير في ذلك ولا يعصي .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ح لفلانه .

(٣) ساقطة من ح .

المسلك الثاني :

الكفارة الخيرة واجبة شرعاً بالاتفاق ، ولا نحب الحصول الثلاثة جميعاً^(١) ، ولا أحدها على التعيين ، فلم يبق إلا وجوب واحدة على الإجماع . فان قال : الكل واجب لكن يسقط الرجوب بواحدة ، فهذه لفظة لا حاصل لها ، إذ لو تركها لا يعاقب على ثلاثة أوامر .

ولو أقدم على واحدة^(٢) لا يثاب على الثلاثة .

تمسك : بأن الأمر بالمجهول محال ، والجهل لا يرتفع بالخيرة ، كما لا يرتفع في بيع عبد من ثلاثة أعبد مع اثبات الخيار .

قلنا : التكليف وجد مستقراً ومتعلقاً ، وهو خيرة خصة منها فنقرر .

وأمّا / البيع فقد يتلقى من تقييد في تعيين المحل . ١-٤٣

مسألة (١٠)

الأمر المطلق بأداء الصلاة لا يتلقى منه وجوب القضاء عند فوات الوقت .

لأن العقل لا يهتدي الى وجوب القضاء .

واللفظ لم يتناول إلا صلاة في وقت ، وقد فات ، ولا تداركه ، فإنشاؤها في وقت آخر صلاة أخرى ، كإنشاء العبادة في مكان آخر اذا تعذر أدائها بالمكان المأمور بفعلها فيه .

فيجب القضاء بأمر مبتدأ في الشريعة ، أو بقياس مقتضب من أصل مجمع [عليه^(٣)] .

(١) في ح جمعا .

(٢) في ح حدة .

(٣) ساقطة من أ .

خلافاً للفقهاء ، حيث قالوا : يجب القضاء لمطلق^(١) الأمر الأول بالأداء .

مسألة (١١)

الصلاة تجب باول الوقت على التوسيع ، ولا يعصي بالتأخير .
وقال ابو حنيفة : لا يوصف بالوجوب الى أن يضيق^(٢) الوقت .
والكلام معه - وقد ناقض في القضاء والكفارات والزكوات - سهل .
فأما من أنكر الوجوب الموسع أصلاً ، وقال : إذا جاز الاعراض
وتأخير الرجل فلا معنى للوجوب ، / ولا يغني عن هذا الاشكال تصويرنا ٤٣-ب
قول السيد ابيده : أوجبت عليك خياطة^(٣) هذا الثوب وجعلت الشهر
متسعك - فإن هذا لم يمنع جواز التأخير وهو يقتضي الوجوب .
ولا يغني ما قاله القاضي ذباً عن الفقهاء : إن التأخير لا يجوز إلا
بشرط العزم على الامتنال ، فإن الفقهاء لا يوجبون ذلك .
إذ لو ذهل جاز .

ولأن الأمر ليس فيه إشعار بوجوب العزم ، وترديد بينه وبين الفعل
لا على التعيين ، وهذا تحكم .

والختار :

أن بين^(٤) الوجوب لا يتحقق إلا في آخر الوقت لما ذكرناه من جواز
التأخير ، ولكن الشرع سماه واجباً توسعاً ، كالكفارة وغيرها ، ودلت
الأمارات على ما - وهذا التجويز لا مانع منه فيتبع أمارات الشرع
في إطلاقه .

(١) في الأصل المطلق .

(٢) في حـ يضيق .

(٣) في حـ خيط .

(٤) في حـ بر . وفي هامش الأصل قوله وفي نسخة بر .

مسألة (١٢)

المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن .
 واليه صار أبو هاشم ، خلافاً للقاضي .
 ٤٤ - أ لأن التمكن شرط [بقره^(١)] التكليف / ويحتمل اختتام النية قبل التمكن ؛ فكيف يعلم مع احتمال ذلك ؟
 وقد ثبت أن التكليف بما لا يطاق محال عندنا .
 والقاضي يعتقد نبوت الأمر قبل التكليف .
 وعلى هذا يجوز النسخ قبل التمكن .
 ومالك^(٢) بأن البدار إلى الإقدام واجب .
 ولا يجوز التأخير لارتقاب الموت قبل الإقدام على الفعل [فإذا يمكن^(٣)] رجب ، لأنه لو تكامل ؛ لأدى إلى خرم الشرع ، وأبطل غرض الشارع .
 فأم^(٤) العلم ، فلا يثبت مع الاحتمال^(٥) .

مسألة (١٣)

عند المعتزلة : المأمور يخرج عن كونه مأموراً حال^(٦) الامتناع وحدوث

-
- (١) من ح . والأصل بقدر .
 (٢) في جميع النسخ وإن تمسك . ولعل إن زيادة من النسخ . وإلا فأين جوابها .
 (٣) من ح . والأصل إذا أمكن .
 (٤) في ح وأما .
 (٥) هو رد الغزالي على القاضي . إلا أن الغزالي في المستصفي ذهب مع الجمهور إلى كونه يعلم . (المستصفي ٦/٢ - رفع الحاجب ١/ق ٨٢ - أ - جمع الجوامع ١/٢١٩ - الإحكام ١/١٤٣) .
 (٦) في ح حالة .

الفعل المطلوب^(١) .

لأن الأمر طلب ، والكائن لا يطلب .

كما قالوا : يخرج عن كونه مقدورا ، لأن القدرة لا تتعلق بالموجود .

وخالفهم أصحابنا في المسألتين جميعا ، وبنوا الأمر على القدرة .

ونحن نعتقد أن تتعلق القدرة بالمقدور حالة الوجود - لو قدر -

مسلم^(٢) ، وهو اعتقادنا ، فيجب القطع / بأنه يخرج عن كونه مأمورا ، ٤٤-ب
لأن الكائن لا يطلب .

وأما القدرة فهي^(٣) - بسبب الوجود ، فإذا لم تقارنه^(٤) ؛ لم يحصل الوجود ،

لأن العدم المستمر لا حاجة فيه الى قدرة ، وكذلك الوجود^(٥) المستمر ،

وبينها حالة لطيفة هي أول حالة الحدوث ، ولا تحدث إلا بقدرة تقارنها ،

فإنها في حكم الموجد لها والخارج لها عن العدم .

وأما الأمر فإنه ليس موقعا للفعل حتى نجب مقارنته لها .

فان قيل : هو موقع ، لكونها طاعة .

قلنا . يمكن ابقائها بطلب سابق ، إذ ليس وجود الفعل متعلقا به ،

وصفه بالطاعة^(٦) ، مكن ، بخلاف القدرة السابقة ، فيتنزل^(٧) الأمر مع

(١) وهو الذي ذهب إليه امام الحرمين ، وتلميذه الغزالي ، وابن الحاجب ، والمسألة

كما قال ابن السبكي من عظام الكلام ودقائق احكام القدرة وهي قليلة الجدوى في الفقه

(راجع رفع الحاجب ١/ن ٧٨ - أ - المضد على ابن الحاجب ٢/١٤ - الأمدى الاحكام

١/١٣٧ - الاهياج ١/١٠٣ - نهاية السؤل ١/١٧٣ - جمع الجوامع حاشية البناني ١/٢١٧ -

تيسير التحرير ٢/١٤١ - منتهى السؤل ٣٥) .

(٢) في الاصل مسلما وكذا في ح و أ . والصواب ما أثبتته .

(٣) في الاصل و ح و أ فهو والصواب ما أثبت .

(٤) في الاصل يقارنه .

(٥) في أ الوجوب .

(٦) في ح الطاعة .

(٧) في ح فتتنزل .

الطاعة منزلة النظر مع العلم ، ثم العلم يحصل بتصرم النظر ، وإن كان لا بد من تقدم النظر .

مسألة (١٤)

قال شيخنا أبو الحسن الأشعري [رحمه الله^(١)] :
المعدوم مأمور على تقدير الوجود ؛ إذ ثبت^(٢) عنده الكلام القديم ،
٤٥- أ وثبت / كون الباري آمراً أزلاً .

وأبى المعتزلة [له^(٣)] ذلك ، وقالوا :
الأمر طلب ، فكيف يتوجه على المعدوم ؟ والمجنون يستحيل خطابه
لأنه عديم الفهم ، فالمعدوم أولى بأن لا يخاطب ، ثم جعلوا هذا ذريعة
إلى رد الكلام .

ولا يغني في الجواب ما ألزمهم القاضي من كون المأمور معدوماً ،
إذ [ذلك]^(٤) من ضرورته ، فلا استعانة فيه .

ولا^(٥) قوله : إن النبي ﷺ إذا توفي فهو كالمعدوم في حقنا وقد
بقي آمراً بعد العدم ، فإنه لا أمر للرسول عليه السلام ، وهو سفير ،
فالأمر لله تعالى الذي لا يموت .

ولأن القاضي لا يجوز كون الأمر معدوماً قطعاً .
فلا معنى لهذا الكلام .

(١) زيادة من ح .

(٢) في أ إذا ثبت .

(٣) زيادة من ح ليست في الأصل .

(٤) في ح إذ ذاك .

(٥) في أ ولأن .

فألوجه أن يقول :

لا يعد من حيث [التصور أن]^(١) يقوم طلب بذات شخص
[لزبد]^(٢) من ولده الذي لم يحدث [تعلم]^(٣) العلم إذا حدث ،
ويبقى الطلب مستمراً ، فإذا وجد اتصل الطلب [الذي هو الأمر]^(٤) به .
فكذلك / الباري تعالى ، كان الطلب الذي هو الأمر قائماً بذاته ١٥-ب
قديماً ، ولم يترجه الطلب على المعدوم ، ولكنهم إذا وجدوا صاروا
مأمورين بذلك الطلب السابق من غير [تغير وتبدل]^(٥) ، والمعدوم
لا يكاف قطعاً . وهذا معنى قوله : على تقدير الوجود ، فإن المعدوم
إذا قدر وجوده لم يكن معدوماً .

وحكى عن عبد الله بن سعيد أنه قال : كلامه كان قائماً بذاته
قديماً ، ولم يكن أمراً ، إنما صار أمراً عند الوجود .
فإن عني به ما ذكرناه - وهو الظن - فحديد .
وإلا فهو قول يحدث الأمر . إذا الأمر إنما كان أمراً لعينه ، فلا
يتغير بالأوقات .

وثبت الكلام [القديم]^(٦) بدليل آخر .
ووجه تصور الأمر [قديماً]^(٧) ذكرناه [والله أعلم]^(٨) .

-
- (١) في الأصل و ح و أ التصورات . وأظنها محرفة عما أثبت .
(٢) في أ فريد . وفي الأصل و ح فزيد . ولا معنى له . والصواب ما أثبت والله أعلم .
(٣) كذا في سائر النسخ ولعلها بتعليم .
(٤) ساقطة من ح .
(٥) في ح تبدل وتغير .
(٦) ساقطة من أ والأصل مثبتة في ح .
(٧) ساقطة من أ والأصل مثبتة في ح .
(٨) من ح . وليست في أ والأصل .

التنول في النواهي

وقد اندرج معظم مقاصدها تحت الأمر ، فإنها ألوها .
 فمن توقف في صيغة الأمر توقف في صيغة النهي .
 ومن حمل على الوجوب حمل^(١) النهي على الخطر .
 ومن حمل على الندب حمل هذا على الكراهة^(٢) .
 ٤٦- أ ومن حمل ذلك على رفع الحرج في الفعل ، حمل هذا على رفع الحرج
 في ترك الفعل .
 ومقصود الباب تحويه خمس مسائل .

مسألة (١)

النهي محمول على فساد المنهي عنه . على معنى أنه يجعل وجوده
 كعدمه ، وهذا هو مذهب الشافعي رضي الله عنه^(٣) .
 ولكننا مع هذا نقضي بصحة الصلاة في الدار المغصوبة .
 خلافاً لأبي هاشم ؛ فإنه قضى بطلانها .
 واستدل : بأن المكث منه عنه ، والصلاة مكث في الدار بحركة

(١) في زيادة حرف على أي « على النهي على الخطر » وهي زيادة من الناسخ .

(٢) في الكراهية .

(٣) ليس هذا الكلام على إطلاقه . بل هناك تفصيل راجعه في باب النهي من
 كتب الأصول .

أو سكون ، فقد يمكن النهي من نفس الفعل ، (فيستحيل)^(١) وقوع النهي طاعة ، إذ ذلك يؤدي إلى وصف الشيء الواحد بالوجوب والتحريم .
[فأورد^(٢)] عليه البيع في وقت النداء ، وتحريم المودع بصلاة^(٣) وقد طوّل بالرد ، وأجتناس لهذه المسألة ، فأنتبك وقال :
أقضي بفساد كل عقد يمكن التحريم منه إن ثبت التحريم .

وعودض استبعاد بوقوع فعل الذهل في أثناء صلاته طاعة مع عدم التقرب .

فقال : لا بعد في هذا / فإنه لم يكلف القصد إلا في أول الوقت . ٤٦-ب
ثم حكمه منسحب كما ينسحب حكم الإتيان في لحظة على جميع العمر ،
وإنما البعيد كون الشيء الواحد مأموراً مطلوباً واجباً ، منياً مطلوب الترك .
قال القاضي : هذه الصلاة لا تقع طاعة كما ذكره^(٤) أبو هاشم ،
ولكن يسقط الفرض عندها^(٥) ولا يسقط بها^(٦) .
وهذا غير بعيد .

كما قال أبو حنيفة [رضي الله عنه^(٧)] : يسقط قضاء الصلوات والزكوات بالرد ، وليس ذلك طاعة وامتنالاً .

ف قيل له : ثبت جوازه عقلاً ، فما الدليل على وقوعه ؟
قال : ذلك موكول إلى رأي الفقهاء ، فليظنوا فيه نظرم ،
وليتمسكوا بغلبة الظن .

(١) من حوفي الأصل و أ « وقد يستحيل » .

(٢) من حوفي الأصل و أ « فإذا ورد » والسياق يقتضي ما في ح .

(٣) في ح بالصلاة .

(٤) في ح ذكروه .

(٥) في ح عنده .

(٦) في ح به .

(٧) في ح رحمه الله .

ثم قال : يمكن إثبات وقوعه بالتمسك بمالك الصحابة ، فإنهم كانوا يأمرون الظلمة بتدارك المظالم ، ورد المغصوب مع علمهم بأن 'عذر' الظالم لا يخلو من (١) أداء صلاة في دار استولى عليها ، ولم يأمرُوا بإعادة الصلاة ، فتبين سقوط الفرض به .

والختار :

أ- / أن الصلاة واقعة طاعة ، لأن أفعاله (١) تضمن مكاناً في الدار ، وأداء الفعل للصلاة .

فله جهتان :

المقصود بالنهاي جهة الكون ، والواقع طاعة أداء الصلاة .

ولا نظر إلى انحسار صورة الفعل ، إذ الأمر والنهاي يتلقى من قصد المخاطب .

وعن هذا قلنا ، الأمر بالشيء لا يكون نهياً عن ضده ، وإن وقع من ضروره .

ولو قال السيد الغلامه : لا تدخل هذه الدار ، وخط هذا الثوب ، فدخل الدار ، وخط [الثوب (٣)] ، عُدَّ في العـرف ممثلاً في [الحياطة (٤)] بخالفاً في الكون في الدار ، وإن كان الكون من ضرورة الحياطة - ونحن نحمل النهي على الفساد إذا تمكن من الشيء مقصوداً - وكذا المودع ، إذا طوب بالرد فتحرّم بالصلاة ، صحت صلاته لأنه ليس

(١) في حـ عن .

(٢) في أ أفعال .

(٣) ساقطة من حـ .

(٤) في حـ الحبط .

مقصوداً بالنهي ، وإن تضمن منع المالك من الأخذ ، وهو المنهي^(١) .

مسألة (٢)

إذا دخل عرصة مفصوبة ونوسطها وجب عليه الخروج وانتحاء
أقرب / الطرق .
٤٧-ب

وقال الجبائي : يجرم الخروج ، لأنه تخطى في دار الغير .
قلنا : والمكث أيضاً ككون في دار الغير ، والنهي عنها جميعاً
تكليفٌ مستحيل ، فليجب الخروج إذ به الخلاص .
فإن قال : الساقط على انسان محفور باناس صرعى ، إذا علم أنه
لو مكث قتل من تحت ، ولو انتقل قتل غيره ، فينهى عن المكث
والانتقال جميعاً .

قلنا : قال القاضي : حظ الأصري أنه لا يجمع بين الأمر والنهي
عنها في المسألتين .

أما ما يؤمر به من الجانبين^(٢) فذاك إلى رأي الفقهاء .
والخيار في صورة القتل أن يقال : لا حكم لله تعالى [فيه^(٣)]
[فلا^(٤)] يؤمر بمكث ولا انتقال ، ولكن إن تعدى في الابتداء

(١) راجع بحث النهي هل يدل على الفساد أم لا في المستقصى ٩/٢ فقد اختار
هناك أن النهي لا يدل على الفساد فقال :

« ذهب الجماهير إلى أنه يقتضى فسادها ، وذهب قوم إلى أنه إن كان نهياً عنه لعينه
دل على الفساد ، وإن كان لغيره فلا . والخيار : أنه لا يقتضى الفساد » . اهـ .

(٢) في ح من الخلتين وكذا في هامش الأصل قوله : وفي نسخة الخلتين .

(٣) زيادة من ح ساقطة من الأصل و أ .

(٤) من ح وفي الأصل ولا .

انسحب حكم العدوان ، وإن لم يقصد ^(١) فلا يعصي ، ولا تكليف عليه .
ونفي الحكم حكم لله تعالى في هذه الصورة ^(٢) .
وأما الخروج فممكن ^(٣) ، فإنه لا يؤدي إلى إتلاف ، وهو أقرب
من المكنت .

مسألة (٣)

السجود بين يدي الصنم على قصد الخشوع محرم .
٤٨ - أ / وقال / أبو هاشم : المحرم هو القصد ، إذ عين هذا الفعل يقع
طاعة بقصد التقرب .

وهذا فاسد .

فإنه إذا قصد اكتساب الفعل حكم القصد ، فصار محرماً ، كما يكتب
حكم النية فيصير طاعة .
وهذا يجره إلى نفي التحريم عن فعل الزاني ، وإخراج الأفعال عن
وقوعها قربة ، وهو محال .

مسألة (٤)

أجمع القائلون بأن صيغة النهي للتحريم على أنه إن تقدمت صيغة
الأمر عليه لا تغيره .

(١) في ح بقصر .

(٢) سيأتي في آخر الكتاب أن الغزالي رحمه الله استشكل هذه العبارة من شيخه
إمام الحرمين مدة في حياته .

(٣) في ح ممكن .

فأما صيغة الأمر بالشئ بعد تقدم النهي عليه ، اختلفوا فيها^(١) .
 قال القاضي في التفريع على مذهبهم : هو [للوجوب^(٢)] ، لأن
 الصيغة لم تبدل ، وما سبق ليست قرينة مقترنة بها^(٣) .
 وصار آخرون إلى أنه للإباحة^(٤) .
 بدليل قوله : (وإذا حملتكم فاصطادوا^(٥)) .
 وله الاعتضاد بالعرف أيضاً .
 والختار :

أن نتوقف فيه إذ يحتمل أن يكون تقدم النهي عنه قرينة تؤثر في
 هذه الصيغة .

ويحتمل خلافه ، ولا تثبت / فيه .
 فيجب التوقف في فعراه إلى البيان .

٤٨-ب

مسألة (٥)

إذا قال « لا تلبس ثوباً من هذه الثياب الثلاثة » وأنت بالخيار^(٦) ،
 صح النهي .

-
- (١) من ح وفي الاصل فيه .
 (٢) في الاصل و ح وأ الوجوب . والصواب ما أثبتته .
 (٣) وهو رأي القاضي أبي الطيب الطبري ، وإي إسحاق الشيرازي ، وإي المظفر
 ابن السمعاني .
 (٤) وهو المنقول عن الشافعي . ونقله الحلبي عن أصحابنا جميعاً (رفع الحاجب
 ١/٢٠٧ أ) .
 (٥) الآية ٢ من سورة المائدة .
 (٦) أي لا تلبس ثوباً واحداً فإما أن تلبسها جميعاً أو تخلعها جميعاً ، أو تلبس اثنين ،
 راجع البناني على جمع الجوامع ١/٣٩٣ .

خلاقاً لأبي هاشم .
وملك الكلام ما ذكرناه في خصال الكفارة معه ، في (١١) الاوامر ،
فلا نعيده هنا .

فصل

فما نستعمل فيه صيغة الامر

نستعمل للوجوب : [كقوله : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١٢)] .
وللندب : كقوله تعالى : (فكأبى بهم) (١٣) .
وللارشاد : كقوله تعالى : (واستشهدوا) (١٤) .
والإباحة : كقوله تعالى : (وإذا حملنتم فاصطادوا) (١٥) .
وللتأديب : كقوله عليه السلام لابن عباس رضي الله عنه : (كل
بما يليك) (١٦) .
وللامتنان : كقوله تعالى : (كلوا مما رزقكم الله) (١٧) .

(١) في المسألة التاسعة من ١١٩ .

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٣) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من ح .

(٤) الآية ٣٣ من سورة النور .

(٥) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٢ من سورة المائدة .

(٧) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ٢٦ كتاب الأطعمة ٤٧ - باب
ما جاء في التسمية على الطعام ، وأبو داود ٢١ - كتاب الأطعمة ٢٠ - باب الأكل
باليمين . وابن ماجه ٢٩ - كتاب الأطعمة ٨ - باب الأكل باليمين . والنسائي .

(٨) الآية ٨٨ من سورة المائدة . وكلوا مما .

وللاكرام : كقوله تعالى : (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ^(١١)) .
وللتهديد : كقوله تعالى : (إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ^(١٢)) .
[وللتعجيز : كقوله تعالى : (كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ^(١٣)) (١٤)] .
وللتسخير ^(١٥) : كقوله تعالى : (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ^(١٦)) .
وللأهانة : كقوله تعالى : / (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيزُ الْكَرِيمُ ^(١٧)) . ٤٩ - أ .
وللتنويع : كقوله عز وجل : (اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ^(١٨)) .
وللإنذار : كقوله تعالى : [(كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا ^(١٩)) (٢٠)] .
وللدعاء : [كقوله عز وجل ^(٢١) : (إِهْدِنَا الصِّرَاطَ ^(٢٢)) (٢٣)] .
وللتمني ^(٢٤) : كقول الشاعر ^(٢٥) :
ألا أيها الغيل الطويلُ ألا أنجلِ بصُبح وما الإصباحُ منك بأمثلٍ ^(٢٦)

-
- (١) الآية ٤٦ من سورة الحجر .
(٢) الآية ٤١ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥ من الإسراء .
(٤) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من ح .
(٥) من ح في الأصل وأ وللخزي .
(٦) الآية ٦٥ من البقرة .
(٧) الآية ٤٩ من الدخان .
(٨) الآية ٥٢ من الطور .
(٩) الآية ٧٧ من المرسلات .
(١٠) الذي في ح وتمتعوا فقط .
(١١) في أ تعالى .
(١٢) الآية ٦ من الفاتحة .
(١٣) ساقطة من ح .
(١٤) في ح والتمني وفي أ وللنهي .
(١٥) امرؤ القيس بن حنجر وقد موت ترجمته في ص ٨٧ .
(١٦) الذي في ح الشطر الأول فقط . والبيت من معلقته المشهورة ، الشطر =

وقوله تعالى (كُنْ فَيَكُونُ^(١١)) . إخبار عن نهاية الاقتدار .
 فظاهر الأمر الوجوب^(١٢) ، وما عداها فالصفة مستعارة فيه ، ومجموعه
 ثلاثة عشر^(١٣) .

ويرد النهي لسبعة معان :

للتحريم : [كقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا^(١٤)) (٥)] .
 وللكراهة : [كقوله لعائشة رضي الله عنها : (لَا تَتَوَضَّئِي بِالْمَاءِ
 الْمُسَمِّ^(١٦)) (٧)] .
 وللتحقير : كقوله تعالى : (وَلَا تَمْدُنْ^(١٨) عَيْنَيْكَ^(١٧)) .
 وليبيان العاقبة : كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ^(١٩) اللَّهَ غَافِلًا^(١٩)) .

= ديوانه ص ١٨ وقبل البيت :

وليل كوج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهوم ليبتلي
 فقلت له لما تغطي بجوزة وأردف أعجازاً وثاء بكل كل
 ألا أيها . . .

- (١) الآية ١٧ من البقرة .
- (٢) راجع تعليقنا على هذه المسألة في ص ١٠٧ .
- (٣) والمذكور هنا في نسخة الأصل أربعة عشر معنى ، فعمل الصواب في ذلك ما
 في ح فإنها أسقطت التعجيز . وبذلك يكون العدد كما قال الغزالي والله أعلم .
- (٤) الآية ٣٢ من الاسراء .
- (٥) ساقطة من ح .
- (٦) في أ إلا بالماء . والحديث أخرجه أبو نعيم في الطب ، والدارقطني في الأفراد،
 وابن حبان ، والعليلي . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وتعقب ، بأن الحديث وإن
 كان واحداً من جميع طرقه فنقول عمر شاهد له (راجع تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق
 ٦٩/٣ - والآله المصنوعة للسيوطي) .
- (٧) ما بين القوسين الكبيرين ساقط من ح .
- (٨) الآية ١٣١ من سورة طه .
- (٩) الآية ٤٢ من سورة ابراهيم .

وبمعنى الدعاء : [كقوله تعالى : (ولا تَحْتَمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ^(١))]^(٢) .

وللأياس^(٣) : كقوله تعالى : (لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ^(٤)) .
وللارشاد : كقوله تعالى : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ / إِنَّهُ قَدْ جُئْتُكُمْ بِهَا^(٥))
تسؤلكم^(٦)) [والله أعلم^(٧)] .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح واليأس . وفي هامش الأصل قوله : ولي نسخة لليأس .

(٤) الآية . . من سورة .

(٥) الآية ١٠١ من سورة المائدة . وليس في ح ان تبد لكم تسؤلكم .

(٦) زيادة من ح .

بَابُ

بيان الواجب المندوب والمكروه والمحذور^(١)

قيل في حد الواجب : ما يُسْتَحَقُّ العقاب على تركه .
وهذا فاسد .

لأن الرب تعالى يتعالى^(٢) عن أن يستحق عليه ثواب أو عقاب ،
وله أن يفعل ما يشاء لمن يشاء .

وقيل : ما ورد الرعيد على تركه .

ووجه فساد : أنه لو ورد الرعيد قطعاً لكان لا يتوقع المغفرة
والعفو ، فإن كلام الباري سبحانه حق وصدق^(٣) .
ولا يمكن تحديده بخلاف العقوبة .

إذ الوجوب إنما يتميز عن الجواز باستحاث عقل^(٤) العاقل على فعله ،
لاجتناب أمر محذور مقطوع به ، واقتحام منفعة ناجزة لا يقطع بالعقاب
عليه ، ليس بعيداً عن العقل .

فوجب تحديده : بما ورد اللوم على تركه^(٥) ، أو بما يعصي تاركه

(١) في - والمحذور والمكروه .

(٢) من - وفي الأصل غني وكذا في أ .

(٣) سألطة من - .

(٤) في - العقل .

(٥) هو تعريف الناضي إلى بكر رحمه الله (المستقصى ٤٢/١) .

فإن العصيان اسم ذم بقضي العقل باجتنابه .

وأما المحذور : فكل يحده بنقيض ما حد^(١) به الواجب .

وأما المندوب : فكل مأمور لا لوم على تركه .

٥٠-أ

وأما المكروه : فقل هو ترك المندوب .

وهو باطل بترك استغراق الأوقات في العبادات ؛ فإنه ليس بمكروه ؛ وإن كانت العبادات مندوباً إليها .

وقيل : ما يخاف تحريمه ، أو يخاف عليه العقاب ، أو تضمن اقتحام الشبهة .

والكل قاسد ، فإنه مرتبط بتردد ، والكراهية حاصلة مع القطع بنفيها^(٢) .

فالوجه أن يقال :

المكروه : كل منهي لا لوم على فعله .

وأما الإباحة : فتخير بين فعلين لا يتميز أحدهما عن الآخر بندب ولا كراهية .

وأما التروك : فعبرة عن أضداد الواجبات ، كالقعود عند الأمر بالقيام . ثم يعصي بترك القيام ؛ لا بالقعود .

ووافقنا عليه أبو هاشم^(٣) ؛ [فسحقى أبو هاشم^(٤)] الذممي ؛ من حيث إنه علق الذم بالمعدوم .

(١) في ح ما حدوا .

(٢) أي الحرمة والشبهة والله أعلم .

(٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ت سنة ٣٢١ هـ ببغداد . واليه ينسب البهاثة من المعتزلة . ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق اللام لا على فعل .

(راجع ترجمة أبي هاشم في العبر ١٨٧/٢ - طبقات المعتزلة ٩٤ - ٩٦)

(٤) ساقطة من ح .

كتاب العموم والخصوص

ب. العام نوع من أنواع الكلام القائم بالنفس / كما ذكرناه في الأمر .
وحده : ما يتعلق بعلومين فصاعداً من جهة واحدة ؛ احترازاً عن
قوله : ضرب زيد عمراً .

ومقصود الكتاب تحويه ثلاث عشرة مسألة (١) .

مسألة (١)

المتوقفون في صيغة الامر ؛ توقفوا في صيغة العموم .
وإليه صار شيخنا أبو الحسن .

ولزمه ذلك من أسئلة الوعيدية (٢) الصائرين الى أن المؤمن يعذب (٣)
بالعصية ، [وقول الجهمية المرجئة (٤) الذين يقولون : إن المؤمن

(١) لم يذكر فيه إلا اثني عشرة مسألة فقط .

(٢) هي إحدى فرق الخوارج (راجع الملل والنحل ١/ ١٥٥ - الفرق بين الفرق
٧٣ الإرشاد لإمام الحرمين ٣٨١ - ٣٨٥) .

(٣) في ح لا يعذب .

(٤) المرجئة ، هم الذين يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر
طاعة . وهم ثلاثة أصناف . مرجئة بالإيمان والقدر ، وصنف قالوا بالإرجاء بالإيمان ،
وبالجبر في الأعمال ، على مذهب جهم بن صفوان . فهم من جملة الجهمية . وهم الذين عنام
الغزالي ، وصنف خارجون عن الجبرية والقدرية وهم خمس فرق .

(انظر الفرق بين الفرق / ٢٠٣ . الملل والنحل ١/ ١٨٦)

لا يعذب بالمعصية^(١) [، والحوارج^(٢) : الذين صاروا إلى أث من ارتكب معصية خلد في النار ؛ مع زعمهم أن لا صغيرة ؛ إذ مخالفة الأمر كيف كان فهي كبيرة .

ومنهم من أثبت الصغيرة وقضي بإحباطها ، إلا إذا وقع الإصرار عليها .
ثم اختلفت الواقفية .

فمنهم من قال : العام مشترك للواحد والجمع كلفظ العين .
ومنهم من توقف في ذلك أيضاً^(٣) .

روجه إبطال مذهبهم ؛ ما ذكرناه في صيغة الأمر ، على أنا نعلم
تفرقه / العرب بين الرجل ، والرجلين ، والرجال ، ونميز الواحد عن ٥١-أ
الجمع ، والجمع عن الثنية .

وقال الشافعي رضي الله عنه : العام نص في كل ما يصلح أث
يكون متناولاً له .

وعزّي إلى شيخنا أبي الحسن أنه قال : وإن اقترنت به القرائن
المؤكدة فهو متوقف فيه .

وهذا النقل غير صحيح .

وقيل لم يتوقف في أداة^(٤) الشرط إذا اتصل بالكلام في قولهم :
د من دخل الدار فأعطه [دوهاً]^(٥) .

(١) ما بين الفوسين ساقط من ح .

(٢) الحوارج ويقال لهم الحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والحكية ، والمارقة ،
وم كل من خرج على الإمام الحق ، وم يكفرون مرتكب الذنوب وينقسمون إلى عشرين
؛ فقرة (راجع الفرق بين الفرق / ٧٢ - الملل والنحل ١ / ١٥٤) .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح أدوات الشرط .

(٥) ساقطة من ح .

والختار : أنه نص في أقل الجمع كما ذكرناه ، ظاهر فيما وراءه
ووجهه (١) ظاهر .

وغرضنا من صيغ الجمع يتبين بتقسيم فنقول :
العموم يتلقى من أدوات الشرط [ومن صيغ الجموع (٢)] .
[أما أدوات الشرط (٣)] ، كقولهم (٤) : د من دخل الدار فأعطه
درهما ، د ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له .

وكلمة "من" ؛ اسم لتقتضي الإبهام فتقتضي الاستغراق .
وقد يتلقى (٥) من ظرف الزمان كقوله : د متى أكرمتني أكرمتك ،
بـ ومن ظرف المكان / كقوله : د حيث كنت حضرتك ، .
قال القاضي : وكذا إذا قال : د إن أكرمتني ، . لأن إن
تقتضي إبهاماً .

وعندنا : [إنه (٦)] لا يقتضي الاستغراق ، لأن الإبهام آيل إلى
المصدر ، ومعناه د إن كان منك إكرام ؛ [يكن مني إكرام (٧)] ، ،
فهذا نص في الإكرام الأول .
أما الثانية والثالثة فترقف (٨) فيه .

(١) في أ ووجه .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٤) في أ كقوله .

(٥) أي العموم .

(٦) كذا في جميع النسخ .

(٧) ساقطة من ح .

(٨) في ح فيتوقف .

وأما^(١) صيغة الجمع فتقسم إلى :

جمع السلامة : وهو ما يسلم فيه بناء الواحد .

والى جمع التكسير : وهو الذي لا يسلم فيه بناء الواحد .

ثم جمع السلامة ينقسم إلى :

جمع الذكور : كقولك « مُسَلِّمٌ ومُسَلِّمون » ، والاصل فيه

زيادة الواو والنون ، [وزيادة^(٢)] الباء والنون .

والى جمع الإناث : وهو منقسم الى ما لا يظهر فيه علامة التأنيث

كقولك « هند ودعد » . فيجمع بزيادة الألف والتاء^(٣) .

والى ما يظهر فيه علامة التأنيث بالتاء كقولك : « مُسَلِّمة » ،

فيجمع بزيادة الألف والتاء مع حذف تاء / التأنيث ؛ فتقول « رأيتُ ٥٢-أ

المُسَلِّماتِ » ؛ لأن التاء لم تكن من وضع الاسم .

ومنها ما تظهر فيه العلامة بالألف الممدودة^(٤) كقولك : « صفراء

وحمرأ^(٥) » ، فالوجه إبدال الألف الثاني وهي الهمزة بالواو وزيادة

الألف والتاء .

وما يكون الألف مقصوراً « كالحبلى » و « السكرى^(٦) » ، يبدل

الالف الأخيرة بالياء ، وتزاد الألف والتاء .

(١) في أ غاماً .

(٢) زيادة من ح وليست في الأصل ولا أ .

(٣) في ح والياء .

(٤) من هنا يوجد سقط في نسخة ح الى قوله تحت مطلق الخطاب في أول

المسألة الثالثة .

(٥) في أ صدر وحمرأ ، وهذا الذي ذكره الغزالي يخالف للقاعدة التي تنص على هدم

جواز جمع ما كان على وزن فعلاء - جمع مؤنث سالم . إلا على رأي شاذ لابن كيسان .

(٦) أما الحبلى فيجوز جمعها على حبلبات ، وأما السكرى فلا يجوز جمعها ، لأنها

على وزن فعلى وله مذكر على وزن فعلان ، وما ذكره الغزالي من جواز جمعها يخالف

للقاعدة كسابقه ، إلا على رأي ابن كيسان الشاذ الذي ذكره الرهبي في شرح الكافية .

وأما جمع التكسير : وهو الذي ينكسر فيه بناء الواحد ، بزيادة حرف كقولك : « رَجُلٌ وَرِجَالٌ » ، أو نقصان كقولك : « كِتَابٌ وَكُتُبٌ » ، أو تبديل حركة كقولك : « أَسَدٌ وَأَسَدٌ » .

قال : وجمع السلامة في اللسان للتقليل ، وهو العشرة فما دونه . وما كان من جمع التكسير على وزن الأفعال كالأثواب ، أو الأذليّة ، كالأرغفة ، أو الأذعل كالأكُتُب ، أو الفِيلة كالصبيّة (١) ، فهي للتقليل ، وما عداها للتكثير .

ب. وأما المؤنثون ، والكافرون ، حيث ورد في القرآث / فهو للتكثير قطعاً .

ويحتمل أن يكون ذلك من احتكام الشرع كما احتكم على لفظ الصوم والصلاة .

ويحتمل أن يكون كما [قاله (٢)] سيبويه (٣) : أن كل اسم لا يسمع للعرب فيه بصيغة التكثير ؛ فصيغة التقليل محمول على التكثير ابتغاء لكثرة الفوائد ، كقولهم في جمع الرجل : أرجل . فهو للتكثير .

وعلى الجملة نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يترددوا في ذلك . بل فهموا التكثير .

وليعلم أن الحرف والفعل لا يجمعان ، وإنما يجمع الاسم . وقولك قاما ، وقاموا ، ليس جمعاً للفعل ، إنما هو تعديد للفاعل ، فإذا أردت (٤) جمع الفعل ترده إلى الاسم فتقول : قام قومتين .

(١) في الأصل كالعصبة .

(٢) من ح ر كذا في أ . وفي الأصل قاسه .

(٣) راجع ترجمته في ص ٨٧ .

(٤) في أ أوردت .

مسألة (٢)

لفظ المسلمين صالح لاندراج المسلمات تحته ؛ تغليباً للتذكير على
النأنث ، ولكننه فى الأصل غير موضوع له ، خلافاً لبعض الناس ،
كقوله تعالى (وَكَانَتِ مِنَ الْقَاتِنَاتِ^(١)) ؛ لأنه جمع المسلمين ؛ / وهو ٥٣ - أ
مختص بالرجال .

وافظ الناس فى رضعه يشتمل على النساء مع الرجال ، إذ يقال
لها إنسان .

وقد خولف فيه أيضاً .

والعبد يندرجون تحت لفظ المؤمنين فى لسان الشارع . ولا بد من
دليل فى استثنائه ، لأنه بقول لأحادهم عبد مؤمن .

وقيل : إنه لا يندرج ، لوقوعه مستثنى عن بعض الالفاظ .
وهو فاسد .

لأن ذلك لقيام الدليل على استثنائهم .

مسألة (٣)

قال قائلون : لا يندرج^(٢) الخطاب تحت مطلق الخطاب ، بدليل
قوله (إِنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ^(٣)) . وقول القائل : مَنْ دَخَلَ
الدار فَأَمَطَ .

والمختار : أنه يندرج ، لأن اللفظ عام ، والقربة هي التي أخرجت

(١) الآية ١٢ من سورة النحر .

(٢) من هنا بدأت نسخة ح ثانية .

(٣) الآية ٦٢ من سورة الزمر .

المخاطب عن قضية الخطاب فيما ذكره ، ويعارضه قوله (وهو بيكل
فتي وعليم^(١)) ؛ فإنه عالم بذاته .

مسألة (٤)

بـ اسم الفرد إذا اتصل به الألف واللام^(٢) ، اقتضى الاستغراق^(٣) / كقولهم :
« الدينار أفضل من الدرهم » .
والمختار : أن ما يتميز لفظ الواحد فيه عن اسم الجنس بالهاء ،
كالتمر والتمر ؛ فإذا عُرِّيَ عن الهاء ؛ اقتضى الاستغراق للجنس .
وأنكره الفراء^(٤) .

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الألف واللام إما أن تدخل على المفرد وتتصل به وهذا ما نكلم عنه الغزالي
هنا ، وإما أن تدخل على الجمع وتتصل به ولم يتعرض له الغزالي ، وهو في هذه الحالة ؛ إما
أن يتحقق عهد فيصرف إليه جزئاً اتفاقاً ؛ لتبادره إلى الذهن .

وإما أن يحتمل العهد . وهو في هذه الحالة يحمل على العموم عند الجمهور خلافاً لإمام
الحرمين إذ نفى العموم عنه في هذه الحالة ؛ لتردده باحتماله العهد بين وبين العموم .

وإما أن لا يتحقق العهد ولا يحتمل ؛ وهو في هذه الحالة يحمل على العموم ، خلافاً
لأن هائم ، إذ نفى العموم عنه مطلقاً . وهو عنده للجلس الصادق ببعض الأفراد ، كما
في تزوجت النساء ، وملككت العبيد ، لأنه المتبعين ، ما لم تكن قرينة تدل على العموم كما
في قوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون » . (وراجع جمع الجوامع حاشية البناني ١/١١١) .

(٣) وهو مذهب الإمام أبي إسحق الشيرازي ، وابن تيرهان ، والجبائي ، والمبرد ،
وصححه ابن الحاجب ، وهو منقول عن الشافعي رضي الله عنه . (الإيهام ٢/٦٠)
وخالف في ذلك الإمام الرازي ، وأتباعه - ما عدا البيضاوي - فذهبوا إلى أنه لا يبيد
العموم ، وهو عندهم للجلس الصادق ببعض الأفراد ، كما في « لبست الثوب » ، و « شربت
الماء » ، لأنه المتبعين ، ما لم تقع على العموم قرينة (جمع الجوامع - المنهاج) .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية ، قيل له الفراء
لأنه كان يفرق الكلام ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وييل إلى الاعتزال ،
توفي سنة ٢٠٧ هـ بطريق مكة (بغية الوعاة - معجم الأدباء - تاريخ الأدباء - مراتب
النحويين) .

واستدل : بجواز جمعه على تور .
ولكن هذا جمع على اللفظ لا على المعنى .
وأما ما لا تدخل الهاء فيه للتوحيد ينقسم إلى :
ما لا [يتشخص^(١)] ولا يتعدد ، كالذهب ؛ فهو لاستغراق الجنس ،
إذ لا يعبر عن أبعاضه بالذهب الواحد .
وما يتعدد ، كالدينار والرجل ، فلا يتناول إلا الواحد ، والألف
واللام فيه للتعريف ؛ [إن اتصل بالرجل أو الدينار اقتضى تعريف
الجنس^(٢)] ، ولا أثر له في تخصيص واستغراق .
وإنما يفهم الجنس^(٣) من قولهم : « الدينار أفضل [من الدرهم] »^(٤) ؛
بقريئة التفسير^(٥) .

(١) في الأصل ر أ « ما لا يلخص » ، والمثبت من ح تبعاً للمستقصى (١٨/٢)
(٢) لم يكن ما بين القوسين على هذا الترتيب في النسخ التي بين أيدينا وإنما كان على
الشكل التالي : « وإن اتصل بالرجال أو الدينار اقتضى تعريف العام » ، وفيه ما لا يلخص
من الاضطراب الناقص عن النسخ ، فأسقطت الواو ليستقيم الكلام ، واستبدلت الرجال
بالرجل لأن الكلام على المفرد الذي اتصلت به الألف واللام لا على الجمع ، واستبدلت العام
بالجنس لأنه هو الذي يعرف كما قال الآمدي ١٩٠/٢ حين رد على من حملها على تعريف
الجنس . وبذلك يستقيم معناها وإلا فلا ، وهذا ما ظهر لي ، والله أعلم بالصواب .
(٣) أي المستغرق ، قال المحلي في شرح جمع الجوامع ١٢/١ في تقرير مذهب الفزالي :
« ما لم تقم قريئة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم ، أي كل دينار خير من كل درهم » .
(٤) ساقطة من ح .

(٥) قال الفزالي في المستقصى ١٨/٢ : « وأما النوع الخامس ، وهو الاسم المفرد
إذا دخل عليه الألف واللام ؛ فهذا فيه نظر ، وقد اختلفوا فيه ، والصحيح التفصيل ،
وهو أنه ينقسم إلى ما يتميز فيه لفظ الواحد عن الجنس بالهاء ، كالنمرة والذمر ،
والبرّة والبر ، فإن عري عن الهاء فهو للاستغراق ، فقوله « لا يبيعوا البر بالبر »
ولا التمر بالتمر ؛ يعم كل بر وتمر ، وما لا يتميز بالهاء ينقسم إلى ما يتشخص ويتعدد كالدينار
والرجل ، حتى يقال ؛ دينار واحد ، ورجل واحد ، وإلى ما لا يتشخص واحد منه ،
كالذهب ، إذ لا يقال ؛ ذهب واحد ، فهذا لاستغراق الجنس ، وأما الدينار والرجل =
المنقول - ١٠

مسألة (٥)

لكرة [الوحدان^(١)] في النفي تشعر بالاستغراق كقوله : ما رأيت رجلاً ، وفي الإثبات تشعر بالتخصيص كقوله : رأيت رجلاً ،
٥٤ - أ لأن النفي عام / لا خصوص له بأقوام مضبوطين ، والنكرة [فيه^(٢)] إبهام ، فلا تقطع عموم النفي .

والإثبات خاص ، إذ الرؤية يستحيل عمومها في كل مرئي ، والنكرة تقتضي تخصيصاً وإبهاماً ، فإذا اتصل بالإثبات اقتضى تخصيصه [بهم^(٣)] غير معين .

وإن اتصل بالإثبات كلمة الشرط كقوله^(٤) : (من أحيا أرضاً ميتةً فهي له^(٥)) . كان للاستغراق ، لأن كلمة « من » فيه إبهام فلا تقتضي الحصر .

فأما نكرة الجمع في النفي كقوله : « ما رأيت رجلاً » ، قال القاضي : هو للاستغراق كنكرة [الوحدان^(١)] ؛ بل هو أولى .

وقال أبو هاشم : لا يقتضيه ، بدليل قوله : (ما لتسا لا تترى

فيشبه أن يكون للواحد ، والألف واللام فيه لتعريف فقط ، وقولهم : الدينار أفضل من الدرهم يعرف بقرينة التسمير ، ويحتمل أن يقال : هو دليل على الاستغراق ، فإنه لو قال : لا يقتل المسلم بالكافر ، ولا يقتل الرجل بالمرأة فهم ذلك في الجميع ، فإنه لو قدر حيث لا مناسبة فلا يخلو عن الدلالة على المجلس .

(١) من أو في الأصل و - الواحدان .

(٢) من - وفي الأصل وألها .

(٣) من - وفي الأصل وألهم .

(٤) أي النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) الحديث صحيح أخرجه أحمد بن حنبل ، والترمذي ، وأبو داود .

رجالاً^(١)) ووجهه ظاهرة^(٢) ، إذ يحسن أن يقال : « ما رأيت رجالاً
 لكني^(٣) رأيت رجلاً ، ولا تقول : « ما رأيت رجلاً ، ثم تقول : « رأيت
 رجالاً ، ، لأن فهم رجلاً .

مسألة (٦)

قال الشافعي رضي الله عنه : الاسم المشترك إذا ورد مطلقاً كالعين
 والقرء ؛ عم^(٤) في جميع مسمياته / إذا لم يمنع منه قرينه ، وكذا اللفظ ٥٤-ب
 الذي يستعمل مجازاً في محل وحقيقة في محل ، يعمم ، كلفظ اللّمس^(٥)
 يحمل^(٦) في نقض الطهارة على اللّمس باليد ، والجماع .

قال القاضي : والجمع بين الحقيقة والمجاز تناقض .
 إذ المجاز ما تجوز به عن محله ؛ فكيف يجمع بينه وبين الحقيقة ؟ .
 وهذا اعتراض على اللفظ ، فإنه لا يجمع بينها في محل واحد ؛ ولكنه
 يقول : يعمم مفهومه في محلين .

والجواب : خلاف ما قاله الشافعي رضي الله عنه ، لأن لفظ العين ما
 وضعته العرب لعموم جملة مسمياته ، [فإنه لا يطلق^(٧)] لفظ العين
 لإرادة جملتها ، كما يطلق [لفظ^(٨)] الرجال لإرادة الجمع ؛ بل وضعت
 لأحاديها على البدل .

(١) الآية ٣٨ من سورة ص .

(٢) في « ووجهه ظاهر » .

(٣) في « ولكني » .

(٤) عم مكررة في « .

(٥) أي في قوله تعالى (أو لمستم النساء) .

(٦) في « يتحمل » .

(٧) في « فإنه لا يطلق » .

(٨) زيادة من « ساقطة من الأصل و أ » .

فهو عند الإطلاق عندنا^(١) مجمل .

ولا يجمع^(٢) أيضاً بين الحقيقة والمجاز ، ولكنه يحمل على الحقيقة على انفرادها^(٣) ، أو على المجاز على حiale ، لعلنا بأن العرب لا تطاق لفظ هـ - أ الأسد وتعني به الجمع بين / الأسد والشجاع .
نعم يشتمل الجماع على لمس فيكون التعميم لذلك .

مسألة (٧)

أقل الجمع ثلاثة عندنا^(٤) الشافعي رضي الله عنه .
وقال مالك^(٥) : اثنان .

وقال ابن عباس^(٦) رضي الله عنها لعثمان^(٧) رضي الله عنه : « ليس في الأخوين إخوة » لما أن رد الأم من الثلث الى السدس بها . فقال : حجبا^(٨) قومك يا غلام .

وابن مسعود^(٩) أحب للفتدين أن ينف أحدهما على اليمين والآخر

(١) صافطة من ح .

(٢) في ح ولا جمع .

(٣) في ح على انفراد .

(٤) في ح « قال » بدل « عند » .

(٥) هو الامام مالك بن أنس الأصبحي . عالم المدينة ومدون السنة ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ .

(٦) هو عبد الله ابن عباس ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ولد سنة ثلاث قبل الهجرة وتوفي في الطائف سنة ٨ هـ . كان يقال له البحر لسعة حلمه ، دعاه النبي عليه السلام بالحكمة .

(٧) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفة الثالث توفي سنة ٣٥ هـ .

(٨) في ح حجبوها قومك .

(٩) هو عبد الله بن مسعود كان اسلامه قديماً في أول الاسلام ت ٣٢ هـ . ودفن بالبقيع وهو من كبار الصحابة وأحد العبادلة .

على الشمال ، فإذا كانوا ثلاثة اصطفوا .
وهذا مشعر من مذهبها بأنها وافقا للشافعي رضى الله عنه .
ولا شك أن حكاية الضمير متصلاً كقولنا^(١) : « فعلنا » ، ومنفصلاً
كقولك^(٢) : « نحن فعلنا » يُعْبَرُ عن اثنين .
والعضوان أيضاً^(٣) يجوز إضافتهما بلفظ الجمع الى الجملة كقوله : (فَقَدْ
صَفَّيْتُ قُلُوبَهُمَا)^(٤) وذلك لاستثقالهم الجمع بين تثنيتين مع انطباق صيغة
القلوب على لفظ الوجدان في بعض المواضع / .

٥٥ ب

ومحل الخلاف في لفظ الرجال .
والمختار عندنا : أن أقل ما يتناوله ثلاثة ، بدليل تفرقتهم^(٥) بين
التثنية والجمع ، وتسميتهم الرجلين تثنية لا جمعا ، مع حصول ضم أحدهما
الى الآخر .
وفائدة هذا المذهب عندنا^(٦) ، أنا مخرجُ بروم رد الجمع الى اثنين الى
دليل أوضح مما يحتاج اليه عند رده^(٦) الى ثلاثة ، ونسبه أيضاً نصاً في
الثلاثة ظاهراً فيما عداه .
وليس من فائده المنع من الرد الى اثنين ، إذ الرجال قد يطلق
ويراد به واحد عند القرينة ، كقول الرجل لزوجته « اخرجيني وتكلميني
الرجال ؟ » . ويعني به رجلاً واحداً .

(١) في ح كقوله .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٤) في ح فرقتهم .

(٥) في أ عند .

(٦) في أ عنده رده .

وقد أجمع الفقهاء على أن المتر بدراهم لا تفسر بأقل من ثلاثة ، فهذا
مفروع عنه .

مسألة (٨)

إذا قيل لرسول الله ﷺ أفطر فلان بالجماع ، فقال : وليعتق رقبة ،
فيختص ذلك بالجماع .
خلافاً لمالك رضي الله عنه .

٥٠. لأن ما عداه ليس في معناه واللفظ غير / مستقل فارتبط بالذكور ،
وإذ لم يختص بالسائل لاستواء جميع العالمين في التكليف شرعاً .

مسألة (٩)

إذا قيل لرسول الله ﷺ : أفطر فلان ، فقال^(١) : وليعتق .
قال الشافعي رضي الله عنه : يتعاق العتق بكل إفطار ، لأن
حكايات الأحوال ، إذا تطرق إليها الاحتمال ، وأضرب الشارع عن
الاستفصال ، فطلق كلامه لعموم^(٢) المقال .

والأمر على ما قال إن تبين عدم إحاطة رسول الله ﷺ بسبب الإفطار .
وإن توقعنا^(٣) علمه ؛ فلا تملك بعمومه ، ولا يحكي في قطع
الترجم عدم النقل من الراوي .

(١) في ح قال .

(٢) في ح كعموم .

(٣) في أ توقعنا بالغاء .

مسألة (١٠)

اللفظ الذي لا يستقل ؛ إذا ورد في سبب خاص فهو مختص به ، كما لو قيل : أحلال ؟ فقال : نعم .

واللفظ المستقل بعمومه ، الوارد على سبب ، لا ينظر الى سببه عندنا . كقوله [عليه السلام ^(١)] : (أيها إهاب دُبَيْغٍ فقد طَهِّرْ ^(٢)) .

وقيل : إنه مختص . لاحتمال / أنه أراد بيان هذه الواقعة . وهو باطل .

لأنه يعارضه احتمال إرادة تمهيد الشرع ، فبقي عموم اللفظ بعد تعارض الاحتمالات .

وليس من محل الخلاف قوله (إنما الأعمال بالنيات ^(٣)) ، لأنه انعطاف على الواقعة وخصصها بحكمها ، فقال : (فتَوَّهْ هاجِرًا) الحديث .

مسألة (١١)

عُزِّيَ الى ابي حنيفة رضي الله عنه تجويز إخراج السبب عن عموم اللفظ ، استبطا ^(٤) من مصيره إلى أن الحامل ^(٥) لا يلاعن عنها ، مع أن

(١) زيادة من ح ليست في الأصل ولا أ .

(٢) الحديث صحيح رواه الترمذي في كتاب اللباس باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ورواه الامام أحمد والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنها .

(٣) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه . وأحمد بن حنبل . قال ابن حجر في المنح ١٠/١٢ ورواه كل أئمة الحديث ما عدا مالك في الموطأ .

(٤) أي لأن أبا حنيفة لم يصرح بذلك ، بل لزمه من هذين الفرعين .

(٥) في ح الحاملة .

الآية وردت في امرأة العجلائي ، وكانت حاملاً^(١) ، ومن مصيره الى [أن^(٢)] ولد المشرقية يلحق بفراش المغربي مع عدم الاحتمال ، تلقياً من قوله [عليه السلام^(٣)] (الولد للفراش^(٤)) . وقد ورد في عبد بن زمعة إذ^(٥) تداعى^(٦) ولد^(٧) وليدة أبيه ، [وكانت^(٨)] رفيقة ولدت على فراش أبيه .

وعنده أن^(٩) الأمة إذا أنت بولد لا يلحق [بالسيد^(١٠)] وإن أقر بوطئها^(١١) .

(١) في ح حاملة .

(٢) زيادة من ح ليست في الأصل ولا أ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) الحديث رواه البخاري ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عائشة . ورواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، ورواه أبو داود عن عثمان ، والنسائي عن ابن مسعود ، وعن ابن الزبير وابن ماجه عن عمرو ، وعن أبي أمامة .

(٥) من ح وفي الأصل و أ إذا .

(٦) أي هو وسعد بن أبي وقاص . وراجع القصة في كتب الحديث المذكورة آنفاً وفتح الباري ١٥/٣٣ .

(٧) في ح وليد .

(٨) من ح وفي الأصل فكانت .

(٩) « أن » ماقطة من ح .

(١٠) من ح وفي الأصل السيد .

(١١) الذي في كتب الاحناف أن أبا حنيفة لم يخرج السبب عن العموم على التحقيق . وما لزمه من قصة عبد بن زمعه ؛ ليس بلازم ، لأنه لم يعتبر الأمة فراشاً ما لم تكن أم ولد ، فالأمة الموطوءة التي لم يثبت نسب ولدها بغير دعوة السيد ؛ ليست بفراش عنده . (تيسير التحرير ٢٦٥/١) .

هكذا قالوا . ولا يخدم هذا نفعاً . فإن الأمة فراش في الواقع . ولا ينفي ذلك عدم استلحاق السيد أو عدم كونها مستولدة . والفرعان ملزمان لأبي حنيفة . والله أعلم . وراجع المستدلى ٢١/٢ .

وهذا أسوأ رأي له في المسألتين [جميعاً^(١)] فلا ينبغي أن يتخيل
من عاقل مصيره إلى تجرؤه إخراج السبب عن قضية اللفظ / . ٥٧-أ

مسألة (١٢)

العمام إذا دخله التخصيص كان مجملًا في الباقي إن كان المخصص
عنه مجرولاً .

وإن كان معلوماً فهو حقيقة في الباقي يجب العمل به ، إلا أنه مجاز
في الانحصار عليه ، لأن اللفظ تتارل الكل ، فإن أخرج البعض بقي
الباقي على أصله .

وقال القاضي : هو مجاز يجب العمل [به^(٢)] .

فإن هي به ما ذكرناه ، فذاك .

وإلا فما ذكرناه رد عليه .

وقال الشافعي رضي الله عنه : حقيقة في الباقي يجب العمل به .

وقال أبو هاشم : نتمسك به في واحد ، ولا نتمسك به جميعاً .

وقال جمهور المعتزلة : هو جمل لا نتمسك به .

وهذا محال ، لأن المخرج عنه معلوم فكيف يصير الباقي مجملًا ؟
نعم لو كان مجرولاً فلا نتمسك به ، كما لو تمسك متمسك في مسألة الوتر
بقوله (وافعلوا الخير^(٣)) ، لا يجوز ، لأن المستثنى عن عموم هذا الأمر
غير معلوم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) الآية ٧٧ من سورة الحج .

القول في الاستثناء

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في مروفه

بـ يرفع^(١) عموم اللفظ بقرائن / حالة لا ضبط لها ، نفهمها من معانيها ،
كقولك : « رأيت الناس » ، نعلم أنك ما أردت جميعهم .

وبقرائن لفظية ، وهي منقسمة الى :

الاستثناء ، والتخصيص .

أما الاستثناء فحروفه :

إلا ، وعدا ، وسوى ، وغير ، وحاشا .

وأم الباب « إلا^(٢) » .

[ثم هو^(٣)] منقسم الى ما يرد على الإثبات ، وإلى ما يرد على النفي .

والوارد^(٤) على الإثبات كقولك : « أقبل القوم إلا زيدا » .

والأصل فيه النصب ، وكأنك تقول : أستثني زيدا ، منصوب على

(١) لي - يرتفع .

(٢) في أ الاسم .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في - فالوارد .

تقدير [الاضمار^(١)] كما نقول : يا^(٢) عبد الله ، أي أنادي عبد الله .
 ويجوز رفعه على تقدير كون إلا بدلا عن غير^(٣) ، ونقل
 إعراب غير إلى ما بعده ، فإنك نقول : « أقبل القوم غير زيد » .
 فننقله إلى ما بعد « إلا » بدليل قول الشاعر^(٤) .
 وكل أخ يفارقه أخوه لعمر أبيك إلا للفرقدان^(٥)
 والأصح نصب .

لأن غير [يرفع^(٦)] بتقدير الصفة ، معناه : أقبل القوم
 المغايرون لزيد .

٥٨ - أ ولتقدير / الصفة في الاستثناء بعيد .

وإما قال الله تعالى : (لَوْ كَانَ فَهِيَ آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)^(٧) ؛
 لأن الكلام ليس مستقلا ، فصار الباقي جزءاً منه ، وتمة له . فتقدر^(٨)
 تقدير الصفة .

(١) في الأصل و أ و ح الاخبار . وهو نصحيح وتحريف والصواب ما أثبت .
 (٢) في ح أيا .

(٣) راجع هذا البحث في المغني لابن هشام ٦٩/١ حاشية الأمير .

(٤) هو حضرمي بن عامر بن جمح بن مائلة ، صحابي ، شاعر ، فارس ، صيد ،
 وقبل البيت قوله :

ألا عجبت عميرة أمس لما رأيت شيب الذؤابة قد علاني
 تقول أرى أني قد شاب بمدي وأقصر عن مطالبة الغواني
 وكل قرينة قرنت بأخرى ولو ضلت بها ستفرقان

وكل أح مفارقه (المؤلف والمختلف للأمدى / ٨٤) .
 (٥) في أ الفرقان .

(٦) في ح يرفع .

(٧) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٨) في ح نقارب . وفي نسخة أشار إليها في الهامش « فَمَقْرُبَ » .

وأما الوارد على النقي ، إن كان مستقلاً كقولك : و ما جاءني
القوم الا زيداً ، فهو كالأثبات .

والأصل فيه نصب . والرفع على تقدير البدل .

فالذي لا يستقل فهو مرفوع أبداً كقولك : و ما جاءني الا زيداً ،
والا : ساقط الأثر في الاعراب ، فهو كقولك : و ما جاءني زيداً .
ولو عقت الاستثناء بغيره ^(١) ، نصته ، كقولك : و ما جاءني
الا زيداً أحد ، ^(٢) ، بدليل قول الكعب ^(٣) :

فما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب

وكقول [كعب بن مالك] ^(٤) :

القوم إلب علينا ذك ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر ^(٥)

وقال بنو تميم : لا يجوز أن يقال ^(٦) ما جاءني أحد ^(٧) إلا حمرا / ،
لأن اسم أحد لا يطلق عليه ، فلا يقال فيه : رأيت أحدا . وجوزة
أهل الحجاز وأجابوا بقولهم : ركب أحد حمري [وانه أعلم] ^(٨) .

(١) في - لغيره .

(٢) في - أخذاً .

(٣) هو الكعب بن زيد الأسدي والبيت من قصيدة مشهورة في الهاشميات

ص ٣٦ - ٥٥ .

(٤) الموجه في الأصل و - و أ كقول زهير . ولعله تحريف من الناسخ ولم أجد
البيت في ديوان زهير . ولكن لسبب التبريزي في شروح سقط الزند ص ٦٠ الى كعب بن
مالك يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم واستشهد به المبرد في المنتخب ٣٩٧/٤ .
وكلاهما يرويه الناس إلب علينا .

(٥) الشطر الثاني في أ مضطرب غير مفهوم .

(٦) في - يقول .

(٧) في - القوم .

(٨) زيادة من - .

الفصل الثاني

في شرائط

وأما شرائط فتمت :

أمرها :

أن يكون منصلا بأول الكلام لأنه جزء منه ، والرجوع فيه إلى العرب وعاداتهم . ولو جوزوا انفصاله لبطلت أيمانهم ومواريثهم وما وجب الرقاء [١١] .

وعزي إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه جوز تأخير الاستثناء . فإن صح ؛ فوجه بطلانه ما ذكرناه .

والوجه تكذيب الناقل فلا يظن به ذلك .

أو يقال : أراد به إذا أضمره في وقت الإثبات وأبداه بعد ذلك فقد يقول : إنه يُدَيِّنُ .

ومذهبه : أن ما يُدَيِّنُ الرجل [فيه^(٢)] يقبل منه إبداءه [إبدا^(٣)] .
وقيل : إنه أراد به في استثناءات القرآن ، وقد قال بعض الفقهاء :
والتأخير فيه غير قاذح ، لأن كلامه تعالى هو القائم بنفسه ، وهو واحد

(١) من هـ وفي الأصل به .

(٢) ساقطة من هـ .

(٣) ساقطة من هـ .

، - أ لا ينقطع ^(١) ، / ولا إتصال فيه .

وهذا فاسد .

لأن القرآن نزل على لسان العرب ، ونحن نتكلم في الألفاظ ، فلا نفهم منها إلا ما يفهم من كلام الرسول ^(٢) .

وما ذكره إبطال لكل طريقة لطيفة ذكرها المفسرون .

الشرط الثاني :

أن لا يكون مستغرقا ، لئلا يتناقض ، ووجه ظاهر .

وليس من شرطه [استثناء ^(٣)] المعظم .

خلافاً للقاضي .

واستدل : بأن المستغرق إنما رُد لحيد عن عادة العرب لا لتضمنه

نقياً بعد الالتزام ^(٤) ، بدليل قبول ^(٥) قوله : عشرة إن شاء الله

تعالى . واستثناء التسعة عن العشرة ، حائذ عن العادة .

قلنا : إنما رُد المستغرق لتناقضه ، وهذا غير متناقض .

نعم هو ركيب حائد ، لكن لا ننظر إليه في الأقاير ، بدليل

قبول قوله : إلا تسع سدس ^(٦) : وخمس سبع ، وسبع ^(٧) سدس ،

فهذا ركيب ، ثم هو مقبول .

نعم لا يصدر مثله من الشارع لركاكته ، لا لتناقضه .

(١) في - يقطع .

(٢) أي الذي هو الكلام العربي . فلا يفهم منه إلا ما يفهم من كلام العرب .

(٣) في جميع النسخ استثناء . وهو تحريف من اللسان والصواب ما أثبتته .

(٤) من - وفي الأصل و أ الالتزام .

(٥) ساقطة من - .

(٦) في - وسدس .

(٧) في أ وتسع سدس .

الشرط الثالث :

أن يكون الاستثناء من الجنس ، لأنه مشتق / من [الثاني^(١)] ٥٩.ب
[وكأنه^(٢)] يثنى الكلام المرسل ويصرفه عن أن يفهم منه العموم .
فلا معنى لقول القائل : رأيت الناسَ الا حماراً ، .
لأن الكلام لا يتناوله .

والشافعي رضي الله عنه ، جوز الاستثناء من غير الجنس بتقدير
الرجوع الى الجنس كما يقول المرء : د فلان علي ألف درهم إلا ثوب .
إن فسرته بقيمة ثوب رده اليه ، قبل . وإن فسرته بعين الثوب ، لم
يقبل . فهو بتقدير الرجوع الى جنس الدراهم .
وأبو حنيفة [رضي الله عنه^(٣)] منع ذلك ، الا في استثناء
المكيل عن الموزون ، والموزون عن المكيل .

(١) من ح وفي الأصل و أ من الشيء .

(٢) زيادة من ح ففي الأصل من الشيء يثنى .

(٣) في ح رحمه الله .

الفصل الثالث

قال الشافعي رضي الله عنه : الجمل المستقلة إذا عطف البعض منها على البعض بالراو الناسقة ، وعقب باستثناء ، وجع الى الجمل كلها .
وبني عليه قبول شهادة المحدود في القذف .
وقال أيضاً : لو أقر لبني عمرو وبني بكر الا الفساق ، يستثنى الفساق من (١) القيلتين . وكذا في الوصية .
١. / واستدل : بأن الجمل صارت [كجملة (٢)] واحدة بالراو العاطفة .
وهذا ضعيف .

لأن الراو للنسق (٣) ، لا للجمع . وكيف تجتمع حمل متناقضة كقولك : أكرمت بني عمرو ، وأهنت بني خالد ، وضربت بني زيد؟ .
وليس هذا كقوله : د رأيت زيدا وعمرا ، .
لأن قوله : د وعمرا ، لا يستقل بنفسه .
فالقطع بانعطاف الاستثناء على الكل نحكم .
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينحصر على الأخير ، وناقض في المشيئة ، حتى لو (٤) قال لبني فلان وبني فلان ان شاء الله ،

(١) في ح عن .

(٢) من - وفي الأصل جملة .

(٣) راجع ما ذكرناه عن لفظة النسق التي يستعملها الغزالي هنا في ص ٨٣ - ٨٤ لتعرف مراده بها .

(٤) ساقطة من أ .

رجع الى الكل .

وناقض في [الوصية^(١١)] كقوله : د أوصيت لبني زيد ، [وبني^(١٢)]

بكر الساكن منهم ، قال : يرجع اليها .

والتحكم أيضاً بالانحصار باطل .

اذ لا يعد أن يقول الرجل : أوصيت لبني فلان ، وبني فلان

الا الفساق ، ويعني به استثناءهم عن الكل .

ولكن اللفظ متروك ولا قرينة .

فالموجه : التردد ، وإبطال التحكم بكلا الجانبين .

٦٠-ب

نعم يسامد الشافعي رضي الله عنه في مسألة الإقرار والوصية

لتعارض الاحتمالات ، ووجوب الاقتصار على المستيقن^(١٣) .

[(ويوافقه^(١٤)) في مسألة المحدود في القذف ، ولأن الجملة فيه (قوله^(١٥)) :

(وأولئك هم الفاسقون^(١٦)) ، وهو وصف ، وذكر علة ، فلا يرجع

الاستثناء اليه أصلاً على وجه الانحصار^(١٧)] .

(١) من - وفي الأصل و أف الصفة .

(٢) من - وفي الأصل و أولبني .

(٣) في - المستيقن .

(٤) من - وفي الأصل « ولم يوافقه » .

(٥) من - وفي الأصل كقوله .

(٦) الآية ، من سورة النور .

(٧) ما بين القوسين الكبيرين فيه اضطراب كما هو ملاحظ ، وأظنه ناشئاً عن سقط

أو تحريف في الكلام . وهو على هذا الترتيب في جميع النسخ . وعلى كل حال فمراد الغزالي

مفهوم إجمالاً ، وقد ذكره الامام الرازي في تفسيره ١٦٢/٢٣ حيث قال عند سرد أدلة

الشافعية في أن الدارق تقبل شهادته ان قاب :

« وثالثها : ان قوله : (وأولئك هم الفاسقون) حقيبي قوله : (ولا تقبلوا لهم شهادة

أبداً) يدل على أن العلة في عدم قبول تلك الشهادة كونه فاسقاً ، لأن ترتيب الحكم على =

الفصل الرابع

في

تمييز الخاص من الاستثناء

فليعلم^(١) أن العام قد يكون عاماً لذاته كالذكور ، والمعلوم ، فلا تخصيص فيه .

وقد يكون عاماً بالنسبة كالموجود ، والجرم ، وما ضاهاه .

فالخاص لذاته كالواحد الذي^(٢) لا يتجزأ .

والخاص بالإضافة مثلاً كالثلاثة ، خاص بالإضافة الى ما فوقه^(٣) عام بالإضافة الى ما دونه .

وحد الخاص في غرضنا : القول الذي يدرج تحته معنى لا يتم اندراج غيره معه تحت مطلق ذلك اللفظ .

= الوصف مشعر بالعلة ، لا سيما إذا كان الوصف مناسباً ، وكونه فاسقاً يناسب أن لا يكون مقبول الشهادة ، إذ ثبت أن العلة لرد الشهادة ليست إلا كونه فاسقاً ، ودل الاستثناء على زوال الفسق ، فقد زالت العلة . فوجب أن يزول الحكم لزوال العلة « اهـ » . وأظنه موافقاً لكلام الغزالي ومعبراً عنه كما يفهم من خلال كلامه . ونحن لو حذفنا الواو لي قوله « ولأن » : لاستقام الكلام نوعاً ما ، والله أعلم بالصواب .

(١) لي حـ ليعلم .

(٢) في أ التي .

(٣) لي أ ما فاقه .

والفوق بين الاستثناء وبين التخصيص ، أن الاستثناء جزء من الكلام / ، ولهذا يعتبر اتصاله بخلاف التخصيص .

٦١- أ

والآخر : أن التخصيص بيان لمعنى اللفظ المطلق حتى يبين أنه المراد به ، والاستثناء ليس بياناً ، فإنه إذا قال لفلان علي عشرة إلا خمسة لا يبين أن العشرة أريد بها الخمسة ، ولكن العشرة للعشرة . ولزوم الخمسة يتبين بتمتة الكلام . ولفظ الناس إذا خصص بالعشرة يبين أنه المراد به عند الإطلاق ، ولكننا [نبيناه^(١)] عند التخصيص ، وعن هذا كان الاستثناء رافعاً وناسخاً^(٢) ، ولم يكن التخصيص كذلك .
والاستثناء يجوز اتصاله بالنص .

والتخصيص لا يتطرق إلى النص .

نعم يتطرق الاستثناء إلى الظاهر أيضاً ، إذ يقول : رأيت الناس إلا ثلاثة^(٣) .

(١) من ح وفي الأصل و أ بيناه .

(٢) في ح رفعاً ونسخاً .

(٣) في أ إلا فلاناً .

كتاب التأويل

يتقدم^(١) على مقصوده أن مأخذ الشريعة ينقسم الى الالفاظ ، والى ما عداها .

وغرضنا ذكر الالفاظ وخطوطها ، إذ عليها نتكلم بمسالك التأويل .

٦١ـ ب ثم هي / تنقسم الى : الفاظ القرآن ، والى الفاظ الرسول .

فأما الفاظ القرآن فتقسم الى : ما يقطع بفجواه ، وهو النص .

والى ما يظهر معناه مع احتمال ، وهو الظاهر .

والى ما يتردد بين جهتين من غير ترجيح ، وهو المجمل .

والفاظ الرسول تنقسم الى :

متواتر : وهو نازل منزلة القرآن في التسك به ، [وفي انقسامه^(٢)]

فانه مقطوع به .

والى المنقول آحادا : وهو الذي لا يقطع بأصله ، وهو أيضا ينقسم

الى : نص ، وظاهر ، ومجمل ، كآيات القرآن .

ولفظ الصحابي ، إذا رأيناه دليلا ، فهو كالأخبار .

والآن إذا انضبط مأخذ الالفاظ ، فلا بد من بيان أقسامه ، وبمجموعها :

النص ، والظاهر ، والمجمل .

(١) في - ليتقدم .

(٢) في - وانقسامه .

أما النص :

ف قيل في حده : إنه اللفظ المفيد الذي لا يتطرق إليه احتمال .

وقيل : هو اللفظ الذي يستوي ظاهره وباطنه .

ولا يرد عليه الفحوى المفهوم على القطع .

وإن كان لا يسمى نصا ، فهو مفهوم النص وفائدته ، فلا يسمى نصا .

/ ثم قال الأصوليون : لا يوجد على مذاق هذا الحد في نصوص ٦٢ - أ

الكتاب والسنة إلا ألفاظ معدودة ، كقوله تعالى : (قل هو الله

أحد) ، وقوله تعالى : (محمد رسول الله^(١)) ، وقوله [عليه السلام^(٢)]

في قصة العسيف^(٣) : (أغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت

فارجعها^(٤)) ، وقوله عليه السلام لابن نيار الأنصاري^(٥) : (تجزي عنك

ولا تجزي عن أحد سواك^(٦)) ، فأنما اللفظ صريحة بعيدة عن الاحتمال .

وأما الشافعي رضي الله عنه فإنه سمى الظاهر نصا ، ثم قال : النص

ينقسم الى ما يقبل التأويل ، وإلى ما لا يقبله .

والمختار عندنا^(٧) : أن يكون^(٨) النص ما لا يتطرق إليه التأويل^(٩) ،

على ما سيأتي شرط التأويل .

(١) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) العسيف : الأجير .

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب المحاريق من أهل الكفر والردة ، ومسلم ،

والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه في كتاب الحدود ، واللساني في كتاب آداب القضاء ،

وأحمد بن حنبل .

(٥) أي حين قال لرسول الله : والله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة .

(٦) الحديث أخرجه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، واللساني ، وأبو داود .

(٧) في أ عند .

(٨) وفي نسخة أشار إليها بالهامش : إن نقول .

(٩) في ح تأويل .

وتسمية الظاهر نصا منطلقا على اللغة ، لا مانع في الشرع منه ، إذ
معنى النص ، قريب من الظهور .

تقول العوب : نصت الظبية إذا شالت رأسها وظهرت ، وسمي
الكرمي منصة ، إذ تظهر عليها العروس .

وفي الحديث « كان إذا وجد فجوة^(١) نص^(٢) » .

ولو شرط / في النص انضمام الاحتمالات البعيدة كما قال بعض
أصحابنا ، فلا يتصور لفظ صريح .

وما عدوه من الآيات ، والاخبار ، تتطرق اليها احتمالات .

[ف قوله « قل^(٣)] هو الله أحد^(٤) ؛ يعني : إله الناس دون الجن .

وقوله : (« محمد^(٥) رسول الله^(٦)) ؛ أي محمد ، وإلى أي إقليم ، وإلى
أي^(٧) زمان .

وقوله : (« تجزي عنك^(٨) ») ؛ أي : نئاب عليه .

وقوله : (« إن اعترفت^(٩) فارجم^(١٠) ») ؛ أي : إذا لم تنب .

فهذه احتمالات بعيدة تطرقت اليها .

فالوجه : تحديده بما ذكرناه .

(١) في ح فرجه .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية ٥/ ٩ النص : التحريك حتى يستخرج أقصى سير
الناقة . وأصل النص : أقصى الشيء وغايته . ثم سمي به ضرب من السير السريع .

(٣) زيادة من ح . وفي الأصل « قوله هو الله أحد » .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٥) في هامش الأصل قوله « وإلى أي زمان كذا في النسخ ولعله على اسقاط أو » .

(٦) أي في الحديث السابق من ١٦٥ .

(٧) أي في الحديث السابق من ١٦٥ .

[وأما الظاهر :

قال الاستاذ أبو اسحاق^(١) : هو المجاز ، والنص : هو الحقيقة .
ورب مجاز هو نص ، كقوله : الحر محرمة^(٢) ، والتحریم لا يتعلق بالحر
حقيقة . وقوله تعالى : (والحافظات^(٣)) ، بعد قوله : (والحافظين
فروجهم^(٤)) ؛ مجاز في حفظ الفرج على الخصوص . وهو نص في
مقصوده .

وكذلك تخصيص الدابة ببعض الحيوانات مجاز ، وهو مفهوم قطعاً .
فالوجه : أن يقال : الظاهر ما يغلب على الظن / فهم معنى منه في ٦٣- أ
غير قطع .

مسألة

لا يتمسك بالظواهر في العقليات ، لأن المطالب فيها القطع^(٥) وينخرم
ذلك بآدنى احتمال .

وبكفي المعارض^(٥) إبداء احتمال ، ولا يحتاج الى تعضيد دليل .
وأما النص : فيجوز أبو هاشم التمسك به في العقليات ، وقال :
الوحدانية ثابتة بقوله : قل هو الله أحد .

قال القاضي : يجوز التمسك به في كل معقول ينحط اثباته عن اثبات

(١) ما بين القوسين من ح . وفي الأصل « مسألة » قال الاستاذ رضي الله عنه
الظاهر هو المجاز « والذي في ح هو الصواب لأنه لم يعنون للنص والمجمل ب مسألة .

(٢) كلمة الحر ساقطة من أ .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) في ح للمعارض .

الكلام للباري ، فانه مستند السمعيات ، كما في مسألة الرؤية ، وخلق الافعال ، ولكن ليعتقد أن الدليل لا يتعصر فيه^(١) .

اما المجمل :

مشتق من قولهم أجمتُ الحساب ، إذا جمعتَ مفرقة^(٢) ، ولهذا يمكن تسمية العام بجملا ، لاشتراكه على الآحاد .

والمجمل في غرضنا : ما لا يفهم معناه .

وكذا المبهم .

واشتقاق المبهم من قولهم : أجمت الطريق ، إذا تتبع آثار السالكين بالهجر ، ومنه الفارس المبهم ، وهو الكمي المنع الذي لا تدري عينه .

٦-ب ثم قد يقع الاجمال في المحل ، والمقدار ، [والمصرف^(٣)] ، / كقولك : لفلان في بعض مالي حق^(٤) .

وقد يرفع البعض ، ويبقى البعض ، كقوله (وآثروا حقّه يوم حصاده^(٥)) ، بين الوقت ، والمحل ، وبقي المقدار بجملا .

ومشار الاجمال ثلاثة :

صفة مجهولة ، كقوله ('مُخَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ'^(٦)) ؛ فإن الإحصان متروك بين صفات .

(١) مألوفة من أ .

(٢) في ح متفرقة .

(٣) كذا في الاصل ر ح و أ والمصرف ، وفي المستقصى والتصرف . ومثاله المختار

للفاعل والمفعول (المستقصى ١/١٥٣) .

(٤) مثال للاجمال في المحل .

(٥) الآية ١١١ من سورة الانعام .

(٦) الآية ٢٤ من النساء .

[وزيادة^(١)] مجهولة ، كما اذا فرض ورود الشرع بتوقف صحة الصلاة على زيادة فيها عهد ، ولم تتبين الزيادة .

[و^(٢)] نقصان مجهول ، كقوله : لفلان علي عشرة إلا شيئاً ، ولهذا لا يتمسك بعموم قوله ([افعلوا^(٣)] الحثي^(٤)) ، لأن المستثنى عنه مجهول في نفسه .

(١) في جميع النسخ [وبين زيادة] ولعلها زيادة من النسخ . إذ لا معنى للترديد . لأن كل واحدة من الثلاثة المذكورة ماثرة للأجمال . وإلا فالكلام غير مستقيم .

(٢) في جميع النسخ « من » والصواب ما أثبت . وإلا فلا يستقيم الكلام .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) الآية ٧٧ من سورة الحج . وراجع ص ١٥٣ مسألة ١٢ .

فصل

في بيان المحكم والمتشابه

قد اختلف الناس فيه على ست مذاهب .
قال واصل بن عطاء^(١) ، وعمرو بن عبيد^(٢) : المحكم هو الوعيد
الوارد على الجرائم^(٣) والكبائر .
والمتشابه ما ورد منه على الصغار .
قال الأصم^(٤) : المحكم : نعت رسول الله ﷺ في التوراة ،
والكتب المتقدمة .
والمتشابه : نعت في القرآن .
١ - [وقال^(٥)] / بعض السلف : الحروف المنقطعة في ابتداء الدور
متشابهة ، وما عداها فمحكمة .

(١) هو واصل بن عطاء البصري ، الفزّال المتكلم ، سمع من الحسن البصري وغيره .
كان من أجداد المعتزلة . ولد سنة ثمانين بالمدينة ، له تصانيف ، مات سنة إحدى وثلاثين
ومائة (الميزان ٣٢٩/٤) .

(٢) هو عمرو بن عبيد النسيبي مولاهم ، أبو عثمان ، البصري ، المعتزلي المشهور ،
روى عن أبي العباس والحسن ، وعنه الحمادان والقطان مات سنة أربع وأربعين ومائة
(تريب التهذيب ٧٤/٢ - خلاصة تذهيب الكمال ٢٤٧/٢) .

(٣) في - الجرائم .

(٤) هو أبو عبد الرحمن حاتم بن علوان الأصم من قدماء المشايخ بخراسان صاحب
شعبنا البلخي مات سنة سبع وثلاثين ومائتين .

(٥) من - ولي الاصل فقال .

[وقال آخرون : المتشابه : ما ورد عليه النسخ ، والباقي محكم^(١)]
 وقال آخرون : المتشابه : ما عسر اجراؤه على ظاهره كتابة
 الاستواء ، والله ميل ابن عباس رضي الله عنها .

وأما الزجاج^(٢) فقال^(٣) : الكل محكم إلا آيات القيامة ، فإنها
 متشابهة ، إذا لم يكشف الغطاء عنه . بدليل قوله (فَيَتَّبِعُونَ^(٤)
 مَا تَشَابَهَ مِنْهُ^(٥)) . وكانوا لا يتبعون إلا أمر القيامة^(٥) ، بدليل
 قوله [عز وجل^(٦)] : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ^(٧)) .

وبشهد لكونها متشابهة قوله تعالى : (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ^(٨)
 أَكَادُ أَخْفَاهَا^(٩)) .

قال المفسرون : على نفسي^(٩) . فإنه أخفاها تحقيقاً عن غيره .
 وقال تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ^(١٠)) . يعني

(١) ساقطة من أ .

(٢) أبو اسحاق ، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . كان من أكابر أهل العربية ،
 وكان حسن العقيدة ، له مصنفات كثيرة منها « المعاني في القرآن » توفي سنة إحدى
 عشرة وثلاثمائة . (نزحة الألباء لابن الأنباري / ١٦٦ - مراتب النحويين لأجلبي / ٨٣ -
 بغية الوعاة ١/ ٤١١) .

(٣) في جميع النسخ قال بدون فاء والصواب ما أثبتته .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في ح الساعة .

(٦) زيادة من ح .

(٧) الآية ١٨٧ من الأعراف .

(٨) الآية ١٥ من سورة طه .

(٩) في ح نفسه .

(١٠) الآية ٧ من آل عمران .

[حاله^(١)] . وعليه وقف أبو عبيد^(٢) ، وابتدأ من قوله (والراسخون^(٣) [في العلم^(٤)]) ، إذ العلوم كلها يحيط بها الراسخون فيها ، وليس هذا من غرض الاصول .
وغرضنا من التشابه في الآيات المتضمنة للتكاليف محال ، ويتبين المقصود منه برسم^(٥) مسألة .

مسألة

في آية الاستواء

ب / قال^(٦) مالك لما سئل [عن الاستواء^(٧)] : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .
وقال سفيان بن عيينه^(٨) : يفهم منه ما فهم من قوله : ('نم'

(١) في النسخ كلها ماله بالميم ولا معنى لها والصواب ما أثبتته .
(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام . كان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهل مرارة ، كان ديناً ورعاً ، ويعد من أئمة أهل زمانه ، أثنى عليه كبار الأئمة نولي بمكة سنة ثنتين أو ثلاث وعشرين ومائتين . (نزعة الالباء / ٩٦ - معجم الادباء ٢٥٤ - ٢٦١ الجزء ١٦٠ - طبقات الشافعية ١٥٩/٢) .

(٣) ليس في ح .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في أ بسحر .

(٦) في ح وقال .

(٧) ساقطة من ح وبدلها « وعنه » .

(٨) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أحد أئمة الاسلام روى عن عمرو ابن دينار والزهري وخلق ، وعنه شعبة وابن المبارك وأحمد وأمم . قال الشافعي : لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز مات سنة ثمان وتسعين ومائة . وعمره ٩١ عام (الخلاصة / ١٢٤) .

استَوَى إلى السماء^(١) .
وقد تحزب الناس فيه ، [فضل^(٢)] فريق وأجروه على الظاهر ،
وتبعهم آخرون إذ ترددوا فيه وإن لم يجزوا .
وفاز من قطع بنفي الاستقرار .
فإن تردد في جملة ، ورآه ، فلا يعاب^(٣) عليه .
ونكلف تعلم^(٤) الأدلة على نفي الاستقرار ، لا نراه واجبا على آحاد
الناس ، بل يجب على شخص في كل اقليم أن يقوم به ليدفع البدع
إذا ثارت .
فاذن التشابه : ما لا يفهم معناه ، وذلك محال في محل التكليف ،
فنعلم قطعا أن هذه الآية ما أريد بها الاستقرار ، فلا تشابه فيها .
نعم الحروف المقطعة إن كانت متشابهة فلتكن ، فليس ذلك مما
كلفنا فهمه .
هذه مقدمات كتاب التأويل ، ولا يتوصل إلى مقصوده ؛ الا برسم
مسائل يتعرض فيها للتأويلات الصحيحة والفاصلة ، وجموعها ثمانى
عشرة مسألة^(٥) .

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) من هـ وفي الاصل وصل .

(٣) في هـ معاب .

(٤) في هـ نقل .

(٥) في الواقع لم يذكر إلا سبع عشرة مسألة ، إلا إذا أضفنا إليها مسألة الاستواء .
وعلى هذا فيكون المجموع ثمانى عشرة مسألة .

مسألة (١)

قالت المعتزلة^(١) : لا يخص عموم القرآن بأخبار الآحاد . فان الخبر لا يقطع بأصله ، بخلاف القرآن .

وقالت الفقهاء^(٢) : يخص^(٣) به ، لأنه يتسلط على فحواه ، وفحواه غير مقطوع [به^(٤)] .

قال القاضي : أنا أتوقف فيه ، إذ ظاهر القرآن مقطوع الأصل غير مقطوع الفحوى ، ونص أخبار الآحاد مقطوع الفحوى^(٥) غير مقطوع الأصل .

والختار : أنه يخص ؛ لعلمنا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون حديثاً نصاً ينقله^(٦) إليهم الصديق في تخصيص عموم القرآن ، كيف ؟ وكانوا يقبلون نقل التفسير من الآحاد ؛ وهو أعظم من التخصيص .

ولما أن هموا بقسمة تركة رسول الله ﷺ ؛ نقل أبو بكر عنه أنه

(١) وبهذا قال الحنفية ، بناء على أن حكم العام قطعي ، قال في التوضيح « وعندنا هو قطعي مساوٍ للخاص فلا يجوز تخصيصه بواحد منها » أي القياس وخبر الواحد لأنه ذكر أن الشافعي يخصه بها (٢٠٤/١) .

وهناك تفصيل لابن أبان ، والكرخي (راجع الأحكام ٣٠١/٢ - جمع الجوامع ٢٧/٢ وابن الحاجب .

(٢) ونقله الأمدى وابن الحاجب عن الأئمة الأربعة . قال ابن السبكي في رفع الحاجب عن ابن الحاجب : « هذا ما نقله المصنف ، والحنفية ينكرونه » اهـ . ونقل في تفسير التحرير ٢٦٧/١ عن عبد القاهر البغدادي من المحدثين أن أبا حنيفة يقول بأن العام قطعي الدلالة . ومعنى هذا أنه لا يخصه بالآحاد والله أعلم .

(٣) في النسخ جميعها « ويخصص به » بالواو .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في أ بالفحوى .

(٦) لي هـ ينقل .

قال : (نحن^(١) معاشر الانبياء لا نورث^(٢)) . فتروكه . وإن كان آية الوراثة تشملها بعمومها^(٣) .

وأما القياس : فقد اختلفوا في تخصيص عموم القرآن به ، كما في الخبر .

ونحن نتوقف فيه .

إذ لم يثبت من الصحابة فيه نفي / ولا^(٤) إثبات .
وقرل الصحابي رضي الله عنه فيما رأيناه حجة ؛ فهو كالخبر .

مسألة (٢)

تأويل الراوي الحديث مقدم ، فإنه حضر ؛ فكان أولى بفهم القرآن^(٥) .
وتخصيصه لا يقدم ، لاحتمال أنه اعتمد فيه القياس .

ومذهبه مقدم عند مالك رضي الله عنه .

وعند القاضي على رواية .

لأن احسان الظن به ؛ يقتضي حمله على ضعف وجده في الحديث ،

وإن أمي الظن به ؛ فلا نقبل روايته .

(١) سائطة من أ .

(٢) الحديث رواه الامام احمد بلفظ (إنا معاشر الانبياء لا نورث) وبلغظ (لا نورث ما تركناه صدقة) وروى الحديث بالفاظ مختلفة ولكنها متفقة على معنى واحد .
والبخاري ومسلم ، ومالك ، والشافعي ، وأبو داود ، والنسائي ، وأبو داود الطيالسي . قال الامام الذهبي ولفظ نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس في شيء من الكتب الستة . قال ابن السبكي والامر كما قال ؛ بل ولا رأيت في شيء من كتب الحديث ، وبلغظ « إنا » موجود ، ولكن في غير الكتب الستة .

(٣) في ح عمومها .

(٤) في ح وإثبات .

(٥) أي والحديث . لأن الكلام في تأويل الحديث .

قال الشافعي رضي الله عنه : لا يقدم ، والحديث حجة عليه وعلى غيره ، فكأننا سمعناه من فلق في الرسول عليه السلام .
 والمختار : أنه ان أمكن حمل مذهبه على تقدمه على الرواية ، أو على نسيانه ؛ فعمل ذلك جمعاً بين قبول الحديث ؛ واحسان الظن .
 وان نقل مقيداً أنه يخالف^(١) الحديث مع علمه ؛ فالحديث متروك .
 ولو نقل مذهبه مطلقاً ؛ فلا يترك^(٢) ، لاحتمال النسيان . نعم يرجع عليه حديث يوافق مذهب الراوي .

مسألة (٣)

زعم أبو حنيفة رضي الله عنه أن حمل المطلق على المقيد زيادة
 أ. على النص / ، وهو نسخ^(٣) .
 وجعل ايجاب الرقبة المؤمنة في الظهار ؛ اعتباراً له بالقتل من هذا الفن .
 ثم اختلفوا في وجه النسخ .
 فقال قائلون : وجهه أن فيه شرط الايمان ، والنص لم يقتضه .
 وهذا هوس .
 اذ يجب من مساقه على الرسول عليه السلام أن يبين أحكام الشرع دفعة واحدة .
 فإذا أمر بالصلاة مقتصراً عليه ؛ فأمره بالصوم بعده ينبغي أن يكون نسخاً .

(١) في حـ مخالف .

(٢) أي الحديث .

(٣) راجع هذه المسألة في (تفسير التحرير ١/٣٣٠ - التلويح على التوضيح

١/٢٧٥) من كتب الاحناف .

وهذا ظاهر البطلان .

وقال المحققون : انقضى النص اجزاء كل ما يسمى رقبة ، فشرط
الايان يغير مقتضى النص

وهذا أقوى لهم في مسألة النية في الرضوء ، فان الله تعالى تولى
بيان أفعال الرضوء وأركانها ، فافتضى ذلك وقوع الاجزاء بتحصيل
ما يعرض له ، وشرط النية زيادة عليه .

قال الشافعي رضي الله عنه : الزيادة على النص تخصيص ، وإنما
قال ذلك لأنه يسمى الظاهر^(١) نصا .

والختار : ان الزيادة على النص نسخ^(٢) . حتى لو ثبت نص في
اقتضاء الاختصار ؛ فضم شرط اليه ينسخه . وما نحن فيه تخصيص .

وأجمع أصحابنا / على جواز حمل المطلق على المقيد اذا تداخت الواقعتان . ٦٦-ب
وإن انحدثت الواقعتان فهو مقول به بإجماع الأمة .

وان تباعدتا من كل وجه فهو بمنوع بالأجماع ، كشرط الشهادة في
اليمين مثلا ، لأن الله تعالى قيد المداينات بها .

والضابط فيه ما قاله القاضي : انه اذا اختلف في الواقعتين الموجب
والموجب ؛ فلا اعتبار .

وان اتحدتا جميعا ؛ فلا بد من [الحمل^(٣)] .

(١) في الضاهر .

(٢) هذا هو اختيار القرأني في المسألة على تفصيل ذكره في المستقصى . وليس هو
رأي الجمهور . فقد ذهب الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية ، وجماعة من المعتزلة كالجبائي ،
وأن هاشم . إلى أنها لا تكون نسخا . وقالت الحنفية : تكون نسخا . وهناك من فصل .
راجع المستقصى ١/ ٧٥ - الاحكام ٣/ ١٥٥ - نهاية السؤل ٢/ ٢٣٠ - ارشاد الفحول
لشوكاني / ١٩١ - جمع الجوامع حاشية البناي ٢/ ٩١ - وغيرها من كتب الأصول لتنف
على الآراء . منصلة في هذه المسألة .

(٣) في جميع النسخ الجمل بدل الحمل . وهو تحريف من اللساخ لطمأ .

وان اتحد الموجب واختلف المرجب ففيه الخلاف ، ومثاله : شرط
الايان في كفارة الظهار لثبوته في القتل .

ثم قال قائلون من اصحابنا يجوز الحمل عليه [تحكما^(١)] .
وهذا باطل .

اذ لا يقتضيه عقل ولا نقل ، واللفظ غير مشعر به .
فلا بد من اذن من استنباط .

ثم قال قائلون : لا يجوز الاستنباط من محل التقييد ، فليكن من
محل آخر ، وهو عدم احزاء المزيد [عليه^(٢)] بالاتفاق .
وهو باطل .

فان المستنبط من محل التقييد ؛ ان كان بخيلا صالح للجمع ، والا
فهو باطل لعدم الإخالة .

٦٧- أ ولنا في الرد على ابي حنيفة رضى الله عنه ثلاثة^(٣) / مسالك :

أمرها :

أن نعارضه بقوله (والسارق والسارقة^(٤)) ، وقد خصصه ، فشرط
فيه الحرز ، وانتفاء الشبهات^(٥) .

(١) من ح وفي الأصل و أ حكماً . ومراده أن هذا البعض قال بحمل المطلق على
المقيد بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة الى جامع . وان هذا القول غمك باطل .
(٢) قال الآمدي في الاحكام ٧/٣ واختار : انه ان كان الوصف الجامع بين المطلق
والمقيد مؤثراً . أي قابلاً بنس أو اجماع ؛ وجب القضاء بالتقييد ، بناء عليه . وان كان
مستنبطاً من الحكم المقيد ، فلا ، اهـ .

والذي في الأصل و ح أجزاء المزيد بالاتفاق ، وهذا لا معنى له ، ولذلك كان لابد
من زيادة لفظة عليه ليستقيم الكلام .

(٣) في أ ثلاث .

(٤) الآية ٣٨ من المائدة .

(٥) لـ ح الشبهة .

ونص الرب تعالى على ذوي القربى ، فزاد أبو حنيفة رضي الله عنه الحاجة .

ونص الرب جل وعز على الرقة ، فزاد بالاتفاق السلامة ، حتى قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يجزىء الأخرس . فترك النص باجتهاد انفرد فيه .

والأخرس يسمى رقة .

كيف ؟ وقد قال : الأقطع يجزىء .

المالك الثاني :

ان التخصيص ينقسم الى :

تخصيص الإبهام كقوله (لافقراء^(١)) ، فخصه بثلاثة منهم من غير اختصاص بوصف .

والى تخصيص تمييز كقوله (اقاتلوا المشركين) ، فخصص بأهل الحرب ، دون أهل الذمة ، ولم يكن ذلك نسخا .

وامم الرقة في تناوله لجملة الرقاب مع اختلاف صفاتهم ؛ كاسم المشركين وكاسم^(٢) الفقراء في تناوله لجميع الفقراء ؛ فليكن هذا تخصيصاً كذلك .

المالك الثالث :

/ ان تقول : إن ادعرا أن قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(٣)) ؛ ٦٧-ب نص في نفي شرط^(٤) الايمان ، فقد افتروا على اللسان .

(١) في قوله « إنا الصدقات للفقراء » الآية ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) في أواسم .

(٣) في جميع النسخ « فإعتاق » والذي في آية الظهار « فتحرير » والآية هي الثالثة من سورة المجادلة .

(٤) في أو شرط .

فإن اعترفوا بكونه ظاهراً ؛ فقد خصصنا بقياس شديد ؛ فليجز ،
 إذ لا منع منه ، كيف ؟ وهو ضعيف الظهور .
 فإن الغرض من سياق الآية تمهيداً^(١) أصل الكفارة ، لا ذكر الصفات ،
 بدليل أنه لم يتعرض للامامة .
 فإن قيل : كثر الرب تعالى الإيمان في كفارة القتل ثلاث مرات ،
 فلو كان شرطاً في الظهار [لذكره^(٢)] مرة واحدة .
 قلنا : سبب تكريره [ذكره الكافرين بين ظهرائي المسلم^(٣)] فلو
 اقتصر لتخيّل أن الكافر يحز عن الكافر ، والمسلم عن المسلم .

مسألة (٤)

قال رسول الله ﷺ : (أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها
 فنكاحها باطل^(٤)) .

حمل أبو حنيفة رضي الله عنه الحديث على الأمة .
 فاعترض عليه بقوله : (فإت وطئها فلها المهر^(٥)) . والأمة
 لا تستحق .

فحمل على المكاتبه .

[وزعم^(٦)] أن هذا تأويل صحيح ، لأن المرأة امم عام يتناول / ٦٨-١

(١) في حقهيد .

(٢) في جميع النسخ لذكرها . والصواب ما أثبتته .

(٣) في أصل هذه الجملة قوله « ثم ذكرها بين ظهرائي المسلم » .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وصححه أبو عروانة ،
 وابن حبان ، والحاكم ، قال ابن كثير : وصححه يحيى بن معين ، وغيره من الحفاظ .

(٥) هذه تنمة الحديث .

(٦) من حولي الأصل رأ . وزعموا .

الإمام ، والمكاتب ، والحرائر ، ويندرجن تحته اندراجاً واحداً ، ولا يندرجن في حكم التبعية ، إذ التبعية لا معنى لها في الألفاظ ، ومثل هذه اللفظة يجوز تخصيصها بالحرائر ، فكذا بالإمام .

[قال^(١)] : ولا يعني قولكم : إنه لو أراد المكاتب لص عليهما ، فإن هذا بطرد في كل عام يخصص .

وهذا التأويل عندنا باطل قطعاً بمسالك خمسة :

الأول :

أنه عليه السلام أطلق كلمة لاح فيها قصد العموم .
والعام إذا ظهر فيه قصد العموم للتمكك فيه ؛ لا يخصص .
ودليل قصد العموم : أنه صدر الكلام بدو أي ، وهي من أدوات الشرط ، وهي من أعم الصيغ ، ولهذا لم يتوقف فيها الواقفية .
ثم لما فرغ منها أكد بكلمة وما ، وهي من المؤكدات المستقلة بنفسها^(٢) ، إذ هي من أدوات الشرط ، وردت مؤكدة للعموم ، لا تستقل كقولك : « اكنعين » لا يذكر إلا بعد قولك : « رأيت القوم بجملتهم » ، فهي أيضاً تقتضي العموم .

ثم قال : (فنكاحها باطل) .

ذكر جملة مستقلة / ثم رتب عليها جملة أخرى ، ف وقعت الجملة الأخيرة ٦٨-ب
جملة موقع الجزاء من الشرط ، والجملة الأولى في محل الشرط .
وهو كقول القائل : « بيع لازم فيفيد الملك » . فهذه ثلاث قرائن دلت على القطع على قصد العموم .

(١) من أوفي الأصل و ح قالوا .

(٢) أي في إنادة العموم كما قال في المستقصى (١٦٠/١) .

فلا يظن برسول الله ﷺ - وهو الشارع للاحكام ، والقادر بفصاحته على الإتيان بعبارة خاصة على الغرض - بأن يأتي بأعم الصيغ ويعني به أخص الصور .

وقد كان عليه السلام عالماً بواقع الكلام ، وما يفهم منها ، وعلم أنه لا يفهم من قوله : (أبا امرأة) ؛ المكاتبه .

المسلك الثاني :

علمنا على القطع أن الصحابة ما فهموا المكاتبه منه ، وغابتنا الاقتداء بهم في التأويل .

المسلك الثالث :

أن هذا الكلام لو صدر عن واحد منا ؛ لم يفهم منه المكاتبه ، ولو فسر به ؛ لنسب الى الإلغاز .

المسلك الرابع :

أن القرائن قد تجعل العام نصاً يمتنع^(١) تخصيصه .
مثله [أن^(٢)] المريض إذ قال لغلامه : لا تدخل عليّ الناس ،
٦٩- أ وقرينة الحال تشهد لتأذيه بإقيانهم / ، فأدخل عليه العبد جماعة من النقلة ،
وزعم أني خصمت لفظك بن عدام ، استوجب التعذير .

المسلك الخامس :

أن العدول عن الظاهر قد يقرب بعض القرب [فيقبل^(٣)] .

(١) في ح يمتنع .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في جميع النسخ فقبل ، والصواب ما أثبت .

وإذا بعد رُدٌ ولم يقبل .

بيانه : ان من يقول : « التقيت اليوم بأسد » . إذا فسر به بشجاع
عظيم ؛ يقبل تفسيره لقربه .

ولو حمل على الأبخَرِ لاختصاص الأسد من بين سائر الحيوانات
بالْبَخَرِ . رُدٌ كلامه ، ونسب الى الهذيان ، لبعده عن الظاهر .

وَحَمَلُ قَوْلِهِ (أَيُّهَا امْرَأَتِي) عَلَى الْمَسْكَاةِ ؛ حَمَلُ الْأَسَدِ عَلَى الْأُبْخَرِ
وتفسيره به .

فإن قيل : أليس لو صرح به رسول الله ﷺ باستثناء الكل إلا
المسكابة ؛ لكان اللفظ صحيحا .

والتخصيص كالاتثناء .

قال القاضي : مثل هذا الاستثناء عندي باطل ، لأنه يستغرق معظم
المقصود ، كقوله : علي عشرة إلا ستة .

والخيار : صحة هذا الاستثناء في الأقارب ، ولكنه يستحيل صدوره
عن ذي الجِدِّ في كلامه ، فإنه إلغاز ، وحيد عن منهج / كلام الفصحاء . ٦٩-ب
ثم ليس كلما يجوز استثناءه للشارع يجوز ذلك لنا^(١) ، فانه له أن يتحكم^(٢)
بتغيير لفظه ، وليس لنا ذلك .

والجمله المغنية^(٣) أن المسحات الخاصة تقصد بالتخصيص والتنبص عليها .
فأما أن يعبر عنها باللفظ عامة فمُحال .

(١) في ح منا .

(٢) في أ يحكم .

(٣) في ح المعينة .

مسألة (٥)

حمل أبو حنيفة قوله عليه السلام (لا صيام لمن [لم^(١)] يبيت
الصيام من الليل^(٢)) على^(٣) القضاء والنذر .
وهو باطل .

لأن قوله لا صيام ؛ صيغة للتبرئة^(٤) ، وهو يقتضي العموم في الوضع ،
والذي يتدر إلى الفهم منه الصيام^(٥) المتأصل المترشح في الشريعة ، وهو
صوم رمضان ، فإنه ركن الدين ، فلا يظن به عليه السلام أنه يطلق
لفظ الصيام عاما ويريد القضاء على الخصوص من غير قرينة ،
وخصوص^(٦) واقعة .

إذ لا يفهم ذلك منه قطعا .

فإن قيل : ليمتنع كل تخصيص [من أجله^(٧)] .
قلنا : اللفظ عام لا يخص^(٨) إلا بقرينة تقتضيه ، فإن لم تكن
قرينة امتنع تخصيصه^(٩) .

(١) زيادة من حكاها الحديث . وليست في الاصل .
(٢) الحديث أخرجه بلفظ « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له »
أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد . ومال الترمذي والنسائي إلى
وقفه على « حفصة » ، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني . عن
حفصة « لا صيام لمن لم يفرض الصيام من الليل » .

(٣) ليست في أ .

(٤) في ح التبر .

(٥) في ح الصوم .

(٦) ليست في أ .

(٧) بدلها في ح لأجله .

(٨) في ح العام لا يخص . وفي أ عام لا تخصيص .

(٩) من أ . وفي الاصل تخصيصها .

والأقربنة كقوله : « أحسنوا إلى الناس ، مثلاً ، يعلم بالقرينة انه ما أراد جميع الناس / في جميع الاحوال .

٧٠-أ

وكقوله عليه السلام : (في سائمة الغنم زكاة^(١)) يقتضي وجوبها فيما دون النصاب ، ولكن اعتمد على فهم النصاب قبل ذلك .
قالوا^(٢) : هذا حديث محمول على نفي الكمال ، كقوله : (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد^(٣)) .

فنقول : قد حمل في بعض المسميات على نفي الجواز ، وهذا^(٤) القضاء^(٥) والنذر فلا وجه للتوزيع .

قالوا : ذلك مأخوذ من دليل آخر ، وقوله (لا صيام) مختص بالفرض ، فإنه الركن في الشرع على ما ذكرتموه .
قلنا : إن جعدهم كرون لفظ الصيام عاما في الكل في وضعه فهو عناد .

وإن اعترفتم فلم يبق لكم إلا تحكم بتخصيص ليرتب عليه تأويل منحرف لا دليل عليه .

ونحن نعلم أن من تمسك بهذا الحديث في اشتراط التبييت في القضاء لم ينسب إلى الخطأ .

(١) هذا الحديث فقرة من كتاب أبي بكر إلى عماله على الصدقة من رواية أسد وقد أخرجه البخاري ، وأحمد ، والنسائي . وأبو داود ، والدارقطني ، والشافعي ، والبيهقي ، والحاكم .

(٢) في نسخة ح جعل قالوا وما بعدها مسألة مستقلة بخلاف الأصل و أفقد جعلوه كلاماً تابعاً لما قبله . وهو الصواب .

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني عن جابر وعن أبي هريرة وهو ضعيف .

(٤) في ح وهو . وكذلك في نسخة أشار إليها بالهامش .

(٥) أظن أن في هذا المكان سقطا وهو حرف « في » ليستقيم الكلام ويصبح « وهذا في القضاء » . وراجع المسألة في المستقصى (١ / ١٦١ - ١٦٢)

ونحن لم نقل إن تخصيصه بالصوم المتأصل واجب ، ولكننا ادعينا اندراجهُ تحت عمومهِ ؛ فكذلك القضاء يندرج تحت عمومهِ .
 ٧٠ـ ب فالتعميم بالتخصيص بأحد / النوعين من غير قرينة مردود .

مسألة (٦)

قال رسول الله ﷺ : (مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ نَحَرْتُمْ عُنُقَ عَلَيْهِ ^(١)) .
 فحمل هذا على الأب تخصيصاً به ؛ باطل .
 لأن الغرض من سياق الحديث إثبات مزية اختصاص بسبب القرابة ،
 والأب متميز بزيادة الإدلاء من جملة القرابات بهكونه متميزاً بزيادة ^(٢)
 خاصة توجب على ذي الجِدِّ في كلامه أن يخصه بالذكر إن كان هو
 المقصود على الخصوص .

فأما إدراجهُ في لفظ يعمه مع أقوام ينحطون عنه في الاختصاص
 المقصود ركبك غث ^(٣) .

ومثاله قول القائل : « مِنْ دَائِي [إكرام ^(٤)] النَّاسِ » ، وكانت
 مشهوراً بإكرام أبيه على الخصوص ، وأراد بالناس الأب ؛ كان ملغزاً
 في كلامه .

ولا يحمل كلام رسول الله ﷺ على مثله .
 والشافعي رضي الله عنه لم يؤول لذلك ، لكن قال : الحديث

(١) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه . وفي لفظ لأحمد
 فهو عتيق .

(٢) في أ بمزية .

(٣) في ح رث .

(٤) من ح وفي الاصل اكرم .

موقوف على الحسن بن عمار^(١) .

مسألة (٧)

قال رسول الله ﷺ [اغتيلان^(٢)] حين^(٣) أسلم عن عشر لسوة :
(أمسيك أربعاً / وفارق سائرهن^(٤)) .

ولفَيروز^(٥) الذي يسمي حين أسلم عن أختين : (أمك إحداهما
وفارق الأخرى^(٦)) .

فإنقضى لفظ الإمساك استمرار النكاح على المسكات .

فحمل أبو حنيفة رضي الله عنه لفظ الإمساك على ابتداء النكاح .

وقال : ومعناه : أعبر النكاح على أربع ، واترك الباقيات .

ويدل على بطلان هذا التأويل أربعة مسالك^(٧) :

(١) في أعمار . وهو خطأ . وإليه حسن بن عمار البجلي ، مولاه ، أبو عبد الكولي ،
قاضي بغداد . قال الدارقطني متروك ، ورواه ابن المديني بالوضع مات سنة ثلاث وخمسين
ومائة . (الميزان - الخلاصة - تهذيب التهذيب) وذكره ابن عراق في عداد الوضاهين
(١ / ٥٠) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعة الموضوعة .

(٢) في جميع النسخ لابن غيلان وهو خطأ لأن الكلام مع غيلان وهو الذي أسلم
وتحت النسوة العشر ، فالصواب ما أثبتته ، وغيلان هو ابن سلمة بن شرحبيل الثقفي أسلم
يوم الطائف ، وكان أحد وجوه ثقيف ومن وفد على كسرى (الاستيعاب ١ / ١٢٥٦) .
(٣) في ح حيث .

(٤) الحديث رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي .

(٥) هو أبو عبد الله اليامي ، قاتل الأسود العنسي ، وهو صحابي ، قال ابن سعد
مات في خلافة عثمان ، وقيل في إمارة معاوية باليمن سنة ثلاث وخمسين .

(الخلاصة - تهذيب التهذيب)

(٦) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والشافعي ،
وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي . وفي لفظ الترمذي (اخترا أيهما شئت) .

(٧) راجع المسألة في المستقصى (١ / ١٥٨) .

أمرها :

علمنا على القطع بأن الذين حضروا الواقعة من الصحابة رضي الله عنهم لم يفهموا من لفظ الامساك ما فهموه^(١) .
فإننا لو سمعناه من واحد منا لم نفهمه .

المسلك الثاني :

هو أن لفظ الامساك صريح في الامساك ، وقد اقترن به فرائض^(٢) أوردت القطع به .

أمرها :

مقابله بلفظ المفارقة ، وتقويضه الفراق الى خيره ، فليكن ذلك مرتبطاً بتعيينه الذي ينشأ^(٣) بلفظ الامساك ، ولفظ الامساك مع مقابله بلفظ المفارقة صريح .

والأخرى :

أنه لو أراد ابتداء النكاح ؛ لذكر النكاح وشرائطه ، فإنهم كانوا حديثي^(٤) العهد بالاسلام ، ولو ذكره / لكان ذلك أم منقول في القصة .

الثالث :

أنه لا يترقع في طرد العادة [انسلاكن^(٥)] في ربقة واحدة في

(١) أي الاحناف . وكان الارلى ما فهمه أي أبو حنيفة لأن الكلام معه .

(٢) في حـ أوردت .

(٣) هذه الكلمة غير واضحة في الاصل ولا في حـ ولا أ فهي حـ ينشاء . وفي الاصل

تنسئ فلعل الذي استظهرته هو الصواب .

(٤) في حـ حديث .

(٥) من حـ وفي الاصل انسلام .

الرضا والإباء ، إذ كان يحتمل امتناعهن كإبن عن النكاح ، فكيف بظن
برسول الله ﷺ اطلاق الأمر كذلك والأمر على التردد .

الرابع :

أنه [عليه السلام ^(١)] حصر هذا الأمر فيمن وعندهن ^(٢) ، وسائر نساء
العالم على وليدة واحدة ، فلم خصه بهن وقال ^(٣) : أمسك أربعا ، وأمسك
واحدة ، وفارق الأخرى .

والقرائن ليست أجناسا ^(٤) بصنف وبجنس ^(٥) ، ولكنها تخايل يختص
بدرَكها من شاهدها ، كاحمرار الحجل ، واصفرار الوجمل .

وهذه قرائن واضحة يورث آحادها القطع ، فما الظن بمجموعها ؟

الحال الثالث :

أن تقول : إن لم تسلموا كون ما ذكرناه مقطوعاً به فتعلمون قطعاً
أنه أغلب ^(٦) على الظن بما تخيلتموه .

ويجب تقديم ما يغلب على الظن بالإجماع .

الحال الرابع :

هو أنا نقول قياسكم المناقض لهذا / الحديث ، هل تشكون في صحته
لأجل ما قررناه ؟

فإن قالوا لا ، فقد عاندوا .

وإن اعترفوا به ، وهو مقطوع به ، فالقياس الشكوك في كونه
مقولاً به من الصعابة رضي الله عنهم باطل قطعاً .

(١) زيادة من ح .

(٢) في ح وعندم .

(٣) في أنقال .

(٤) كذا في جميع النسخ .

(٥) في أ وبجنس .

(٦) في جميع النسخ « غلب » ، والمثبت الصواب .

مسألة (٨)

ومن تأويلاتهم لهذا الحديث [قولهم^(١)] يحتمل أن^(٢) غيـلان كان قد نكحهن في ابتداء الاسلام في كفره قبل ورود الحصر في النسوة ، ثم ورد الحصر^(٣) ، ثم أسلم ، وكان قد وافق نكاحهن شرط الاسلام في ابتدائه ، وفي مثل هذه الواقعة نقضي ببقاء النكاح في أربع .

والجواب من ثلاثة أوجه :

أمرها :

أن هذه الواقعة لو وقعت لاقتضى القياس الدافع .
فإن مثاله طريان الرضاع المحرم على الزوجين من جهة الاخوة [ولا خيرة للزوج في التعيين^(٤)] ؛ بل يبطل النكاح فيها .
وليس كالطلاق الذي [ينشئه^(٥)] المرء باختياره ، ولذلك يفرض التعيين اليه .

٧٢ـب ولو صح على تقدير هذا التأويل لكفانا في المسئلة قياس محل / النزاع عليه ولا فرق .

التأني :

هو أنهم يعتمدون فيه مجرد الاحتمال ، فلم ينقل البنا رفع الحجر في

(١) من ح وفي الأصل قوله .

(٢) ساقط من أ .

(٣) في ح الحجر .

(٤) في ح ولا خيرة في التعيين للزوج .

(٥) من ح وفي أ والأصل ينشئ .

ابتداء الاسلام ، وأجمع المفسرون على أن قوله : (إلا ما قد سلف^(١))
في الآيتين ؛ محمول على ما جرى في الجاهلية .

فلم يبق لهم إلا الاحتمال والامكان^(٢) ، وهو كادعاء النسخ في كل
حديث ، ولا^(٣) تُرَدُّ الأحاديث بالاحتمالات .
والاحتمال لا يكفي في التأويل ما لم يعضد بدليل .

الثالث :

أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مناكحين لشدة غيبتهم^(٤) ، ولو كان
كما قاله ؛ لنقل عن واحد من جهة الصحابة الزيادة على أربع كما نقل
عن عمرو وطبيعة شرب الخمر في حالة الإباحة ، فعدم النقل يعلمنا قطعاً
أنه لم يكن .

قال القاضي : ولو نقلوا وقروا ذلك في ابتداء الاسلام ؛ فلا يكفهم ،
ما لم ينقلوا وقروا هذه الحادثة في ذلك الوقت ، وبجرد الاحتمال لا يدرأ
التمسك بالحديث .

فاستدل بأن الحديث قد استقل في نفسه حجة لنا في المسألة قطعاً ،
فن أراد درأه / احتاج الى نقل مقطوع به .

٧٣ - أ

وما ذكره القاضي غير مرضي من وجهين ، وفي بيانه مزيد قاعدة في
التأويل يستدل به على أمثاله .

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٢) في - الا امكان واحتمال .

(٣) في - فلا .

(٤) يوجد في - شطب على ائلام ، وراه في أول الكلمة ، ليس بخط الناسخ الاصل .

وتصبح الكلمة رغبتهم .

أمرها :

هو أنه لا يسلم للقاضي أن الحديث استقل بكونه حجة . فإن متردد
بين وقوعه أولاً ، فلا يكون حجة ، وبين وقوعه أخيراً ، وليس أحدهما
بأولى من الآخر ، إذ ليس يشهد له قرينة ، ولا دليل .
فهو المتمسك بمجرد الاحتمال لا خصمه .

والأمر^(١) :

أنا نعلم أنه لو نقل الى الصحابة رضي الله عنهم إباحة مؤقتة ، ونحریم
متأخر [عنه^(٢)] مقيد ، وحديث يوافق الحالة الأولى مطلقاً من غير
تقييد ، كانوا لا يبادرونه [بالقبول^(٣)] بل^(٤) كانوا [بخوضون^(٥)] في
البحث عنه .

فإذن بكفيم نقل الإباحة في ابتداء الاسلام ، فلا يبقى معنا إلا
احتمال وقوعه آخراً ، ويعارضه نقيضه .
فوجه الكلام عليه إذا ما مضى .

مسألة (٩)

قال القاضي رحمه الله : كل تأويل تضمن الخط عن المنصوص فهو

(١) في ح بدون واو .

(٢) زيادة من ح .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) من ح وفي الاصل وأ بخرصون .

باطل^(١) ، وذكر جملاً منها ، ورميها بمائل .

٧٣-ب

/ امرها :

تخيل أبو حنيفة رضي الله عنه سد الحاجة من قوله (إنَّها الصدقات
للفُقراء والمساكين^(٢)) ، ومصيره إلى جواز صرفه إلى صنف واحد .
وهذا التأويل باطل بمسلكين .

امرهما :

[وهو^(٣)] أنه تعالى ذكر الأصناف ، وجنَّسهم ، ووصفهم^(٤) بصفاتهم
التي يتميزون بها عما عداهم ، ثم أضاف المال إليهم بلام التعليل . فاقضى
ذلك توزيع المال عليهم .

إذ تعريف الأصناف بصفاتهم ، كتعريف الأشخاص بالقائم .
ولو أضاف إلى أشخاص معينين وجب صرفها^(٥) إلى جميعهم
هــذا مع أن الصدقات [مال^(٦)] يتكرر وجوبها على الأغنياء
[جعل^(٧)] مناطاً لحاجات الفقراء ؛ دون الكفارات التي لا تجب إلا عند
ارتكاب جرائم .

وليس لفظ الصدقات متناولاً لأنواع حتى يتخيل توزيع^(٨) الأنواع

(١) قال في المنصلي ١/٥٩ « قال بعض الأصوليين: كل تأويل يرفع النص أو
شيئاً منه فهو باطل » اهـ .

(٢) الآية ٦٠ من التوبة .

(٣) زيادة من حـ .

(٤) في أ وصلهم .

(٥) في حـ صرفه .

(٦) من حـ وفي الأصل و أ بما .

(٧) من حـ وفي الأصل و أ فجعل بالفاء .

(٨) في حـ توزع .

على الأجناس مع اختصاص كل نوع [بكل^(١)] جنس ، كقولك^(٢) :

٧٤- أ فان قيل : سد الخلة متخيل ، وذكر الأصناف / فائدة ضبط
جهات الحاجة المدعى سدها .

قلنا : يبطل بقول الموصي : أوصيت بثلاث مالي الفقراء ، والمساكين ،
وعد الأصناف الثمانية ، بصرف الهم ، وتخييل غرض سد الحاجة ، لكن ،
ولكن قيل^(٣) : أضاف الهم بلام التملك . فينقض^(٤) عليهم .

قالوا : قول الشارع عليه السلام يقبل التخصيص بالقياس ؛ دون قول
الموصي وأقوالنا .

وعلى^(٥) هذا ، لو خصص المعلن علقه بعد الانقضاء لم يقبل منه .
قلنا : المفهوم من كلام النبي عليه السلام متبع كالمفهوم من كلامنا .
ولا يخصص العام [منها^(٦)] إلا بتريئة .

إلا أن لفظ الشارع عليه السلام إذا عارضه قانون في القياس كان
طرده على الظن أغلب من فهم العموم ، فيكون تريئة في فهم التخصيص .

(١) زيادة من ح .

(٢) لا ح كقوله .

(٣) أي إن الآية اشتملت على ثمانية أصناف عطف بعضهم على بعض بحرف الواو
التي هي للجمع والتشريك ، فإذا دخلت لام التملك في قوله « لافقراء » وحطفت على ذلك
ما ذكر بعده بحرف الواو ؛ وجب اشتراك الجميع في ملك هذا المال الذي هو الصدقة ،
وأكد الشافعي هذا المعنى بمثال الوصية . أما سبب جعل الغزالي كون اللام للملك لئلا ؛
فهو احتمال كونها للأهلية والانتفاع .

(رفع الحاجب ٨٨/٢ - أ المستصلى ١٤٠/١)

(٤) في ح فيفض .

(٥) في ح وعن .

(٦) زيادة من ح .

ولا قياس يقتضي الحرمان في مسئتنا
وأقولنا يتطرق اليها التخصيص ، بدليل تخصيص لفظ الدراهم من المقرر
والموصي بثله .

فأما المعلن فإلما يتصدى ليبيد العلة . فإذا ورد عليه نقض فذلك
لعدم / ذكره كل العلة .

وشطر العلة لا يكون علة .

[ففريئة^(١)] حله قضى عليه^(٢) بذلك^(٣) .

المسلك الثاني :

وهو الجواب عن سؤالهم ، وهو^(٤) أن نقول : مراعاة سد الخلل
مع مراعاة [جملة^(٥)] الجهات ؛ بمكنة ، ولا يبعد أن تكون مراعاة
الجهات مقصودة فقد تعارضت الاحتمالات ، فطابقة الظاهر أولى من تركه .

مسألة (١٠)

قال الله تعالى : (واعلموا أنها فتيمش من شيء فإن لله ثمته
وللرسل ولذي القربى^(٦)) .

فمقتضى الآية صرف بعض إلى ذوي القربى من غير اعتبار حاجة .
وقال^(٧) أبو حنيفة رضي الله عنه : لا بد من اعتبار الحاجة منهم .

(١) من ح وفي الأصل و أ ب فريئة .

(٢) في ح قضى عليك بذلك .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) ساقط من ح .

(٥) زيادة من ح .

(٦) الآية ١١ من سورة الانفال .

(٧) في ح فقال .

وهذا منه يزعمه زيادة على النص ، وهو نسخ .
وهو^(١) باطل بسلك مقطوع به^(٢) ، وهو أن الرب تعالى أضاف
المال الى الجهات بلام التمليك [وعرف كل فريق^(٣)] ، وجعل
القراءة مستند تعريف إحدى الفرق ، ولم يتعرض للحاجة .
وأبو حنيفة رضي الله عنه تعرض^(٤) للحاجة^(٥) التي لا تعرض لها ،
٧٥- أ وألغى اعتبار القراءة وهو مصرح بها / إذ قال : لا يتعين صرف شيء
الهم ، بل يجوز حرمانهم .

وفي هذا المذهب إبطال النص بالكلية .
قال القاضي في^(٦) نصرة تأويلهم : فائدة ذكر^(٧) ذوي القربى
بميز الغنيمة في حقهم [عن^(٨)] الصدقات ، إذ كانت محرمة عليهم ،
وكان هذا منحة في مقابلة ذلك المنع ، [وفقرائهم ممنوعون^(٩)] عن
الصدقات . فكانت المنحة لهم .
ثم قال : وهذا الوجه أيضاً فاسد .
فإنه أضاف المال لهم بلام التمليك ، فاقضى اللفظ كما ذكرناه قسمة
المال عليهم .
وأبو حنيفة رضي الله عنه جوز حرمانهم فلم يغادر القسمة فائدة .

-
- (١) في ح هو بدون الواو .
(٢) ساقط من ح .
(٣) في أ وعرف فريقاً .
(٤) في ح واعتبر الحاجة .
(٥) في أ وفي نصرة وفي ح ونصرة .
(٦) في أ ذكرى .
(٧) من ح وفي الاصل و أ على .
(٨) في ح والفقراء المشوهون .

نعم لو كان يرى المنع من حرمانهم لكان [يقرب^(١)] ذلك .
وأما اليتم^(٢) فلا تعتبر معه الحاجة على قول .
فإن^(٣) سلم فلفظ اليتيم مشعر بها دون لفظ القرابة .

مسألة (١١)

قوله تعالى (فإطعام يَتِيمٍ مَكِيناً^(٤)) ؛ يقتضي مراعاة
عدد الماكين .

وقال^(٥) أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يراعى ، ومعناه إطعام
طعام متين مَكِيناً^(٦) ، فجوز صرته الى واحد /
وقال : ذكر عدد الماكين لبيان الطعام .
وهذا باطل بمسلكين .

أمرهما :

أن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين تنقسم إلى :
ما ينتظم من مفعولين مبتدأ وخبر ، كقولك : ظننت زيدا
عالماً ، فتقول زيدا عالماً ، فيفهم ، فهذا لا بد فيه من ذكر المفعولين .
فأما ما لا يأتى من مفعوله كلام يفهم^(٧) كقولك : أعطيت

(١) من ح وفي الاصل وأيفرد .

(٢) في أ اليتم .

(٣) في ح وإن .

(٤) الآية ؛ من المجادلة .

(٥) في ح فقال .

(٦) ساقطة من ح .

(٧) في ح مفهم .

زيداً درهماً ، فهذا فن يجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين ، إذ نقول إذا أردت بيان المعطى : « أعطيت درهماً » ، ويبقى المعطى له مجلاً وإذا قصدت بيان المعطى له ^(١) [قلت ^(٢)] « أعطيت زيداً » ، والقدر المعطى مجمل . والاطعام من جنس الإعطاء ، وقد ذكر الرب تعالى أحد مفعوليهِ وهم المعطى لهم ، وجرد القصد إلى بيانهِ ، وترك مقدار الطعام وجنسه مجلاً .

فألقى أبو حنيفة رضي الله عنه ما صرح به ، وقدر في محل الاحتمال بياناً من لفظ لا يدل عليه ؛ لا تصريحاً ، ولا إضماراً . وهذا تناقض .

المسألة الثاني :

هو أنا نقول : نعلم أن أبا حنيفة رضي الله عنه لم يراغم الشرع ، وإنما حمله على مخالفة النص تخيل سد الحجة ، فهـلا جمع بينه وبين مقتضى النص ؟

وبحتمل أن يكون إحياء مهج أقرام معدودين مقصوداً لشارع ، واللفظ دال عليه ، واتباعه أولى ، وفيه تقرير ^(٣) للنص .

مسألة (١٢)

قال رسول الله ﷺ : (في أربعين شاة شاة ^(٤)) ، فعين الشافعي

(١) ساقطة من ح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح نقرر .

(٤) الحديث قطعة من كتاب الصدقة . ولفظه في الترمذي « في كل أربعين شاة شاة » ورواه أبو داود ، واللساني ، وابن ماجه ، وأحمد بن حنبل ، والحاكم ، والبيهقي ، والشافعي ، وفي بعض الروايات « إذا كانت أربعين فليها شاة إلى عشرين ومائة » .

رضي الله عنه الشاة ، ولم يتم بدلها مقامها^(١) .

[قال : لأن^(٢)] الزكاة من جملة العبادات ، وهي^(٣) من الأركان

الخمس وتنزل منزلة الصلاة والصوم ، والعبادات يغلب الاتباع فيها ، ويجب ترك القياس عندها ، ولو لاح معنى على بعد فلا تعويل عليه .

وينضم إليه أن الزكاة عبادة محضة ، وهو خالص حق الله تعالى وقد تحكم فيه ، ونحكم ذي الحق بنفذ على وجهه ، وقد خص الشاة ، فابتاع أمره .

فإن قيل : إنما خص الشاة لأنه كان يخاطب^(٤) العرب ، وأصحاب

/ المواشي منهم كانوا يقطنون البوادي فلا يكون النقود ، فذكر ذلك ٩٦هـ
تسهيلا عليهم .

ولأن الزكاة تجب مواصاة ، وهي تختلف باختلاف صفة الشاة في العبيالة ، والنعرة ، والقيمة مجهولة ، وكانت العرب أمة أمية ، فلم يورطهم في جهالة القيمة ، وجعل الشاة الواحدة مرد نظرم ، ومدراة للجهالة .

فهذه فائدة التخصيص .

ثم لاح لنا على القطع من وضع الزكاة سد الخلة ، والدراهم في معنى الشاة وأقرب منه ، فإنها مبيأة للصرف إلى المأرب على قرب .
ولنا في إبطال كلامهم أربعة مسالك .

أمرها :

أن نقول هلا تخيلتم معنى الغنى في جانب المالك وألحقتم بالشاة غير

(١) في ح بدلها مقامه .

(٢) من ح وفي الأصل وأ وقال أن .

(٣) في ح وهو .

(٤) في ح يخاطب به العرب .

للشاة فإن الثروة^(١) لا تختص بالشاة كما لا يختص سد الحلة بها، فتجب الزكاة في كل مال يحصل به الغنى .
وهذا فاسد .

فإن سد الحلة معلوم قطعاً ، [والدرهم^(٢)] في معنى الشاة فيه .
فلا بعد في اختصاص بعض أصناف الأصول بكثرة الدر والنسل ،
٧٧-أ واعتبار غيره به^(٣) بالعدد / جهالة ، وبالقيمة تحكيم ، لا يعلم قطعاً قيامه في المقصود مقامه .

المسلك الثاني :

هو أن الشارع عليه السلام نص على الشاة في خمس من الإبل ،
ولما أن انتهى إلى الجبران ، رده بين الشاة وبين الدرهم^(٤) ثم
قدر الدرهم .

فمن اعتقدا التسوية بين ما أطلق وبين ما ردد فيه كلامه ؛ فقد نسب
إلى المذيان . ولا يلوح فائدته إلا كما ذكرناه .

المسلك الثالث :

قال الشافعي رضي الله عنه : لا أبعد كون سد الحلة مقصوداً ،
ولكن لا يبعد أيضاً كونه مقصوداً بجنس مال الزكاة ليحصل للفقراء
الاستغناء بجنس مال الأغنياء ، ويبقى في أيديهم أعيانها ، وهي تدر
عليهم وتنسل ، والدرهم تبدد في أيديهم على قرب ، فيعودون
إلى أدبارهم .

(١) في الثروة .

(٢) من حولي الأصل و الدرهم .

(٣) ساقط من ح .

(٤) ساقطة من أ .

ويشهد له تخصيصه على السلام الاثنى بالذكر ، والمالية فيها على السواء .

فانضم اليه أن الباب باب العبادات ، والواجب فيها ترك القياس .

باب ٧٧ - المسلك الرابع :

قال القاضي رحمه الله : هذا الاحتمال حسن لا قصر فيه ، ولكنه مجرد عن الدليل ، والاحتمال المجرد لا يقبل - ولا يكفيم استنباط خيال الحاجة من نفس النص ، فإن هذا دليل مستنبط من النص يكر على ظاهره بالإبطال^(١) والرفع^(٢) ، وهذا الفن باطل على ما سيأتي . ولا بد لهم من التمسك بعبادة من العبادات تضاهي ما نحن فيه من صلاة أو صوم ، والا فيعلم أن الخضوع متخيل من الصلاة ، والوجود أبلغ من الركوع في الخشوع - فلا يقوم مقامه ، لتجرد الاحتمال عن الدليل .

ولا يكفيم التمسك بالجزئية ، فإنها معاملة تتعلق بالتراضي بخلاف الزكاة .

مسألة (١٣)

قال القاضي : حمل كلام الشارع عليه السلام على ما يلحقه بالسلام الفتح^(٣) محال .

ومن هذا الفن قول بعض أصحابنا في قوله تعالى (وأرجلكم^(٤))

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح بالرفع .

(٣) في ح الزت .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحزة . وقرأها فرفع وابن عامر والكسائي بالنصب . وروى الوليد بن مسلم عن فافع أنه قرأها بالرفع وهي قراءة الأعمش سليمان والحسن . فن جر عطف على الرؤوس للجوار وهو الذي فيه النزاع . ومن نصب عطف على الوجوه والأيدي .

مكسورة اللام لقرب الجوار ، ردأ على الشيعة ، إذ قالت الواجب فيه المسح .

٧٠- أ / وهو كقوله (وحور عين)^(١) .

وكقوله : جحر ضب خرب .

قال الشاعر^(٢) :

كان ثيراً في عرائن وبنايه كبير أناس في بجادٍ مزمّل^(٣)
معناه : مزمّل به ، لأنه من نعت الكبير ، وهو مرفوع ، لكن كسر اقرب الحركة .

وليس الأمر كما ظنوه في هذه المواضع .

بل سببه أن الرفع أثقل من الكسر ، فاستقلوا الانتقال من حركة خفيفة الى [حركة^(٤)] ثقيلة ، فوالوا بين الكسرتين .

وأما النصب فهي قوله : (وأرجلكم) نصب في المعنى ، والنصب أخف الحركات ، فالانتقال اليه أولى من الجمع بين كسرتين ثقيلتين بالنسبة الى النصب ، فلم يبق لقرب الجوار معنى إلا مراعاة السجع والتقنية ، وذلك لا يلقى بالقرآن .

(١) الآية ٢٢ من سورة الواقعة وقرئ بالرفع والنصب والجرح ، فن جرحه وهو حزة والكسائي عطفه على الاكواب من غير حمل على المعنى ، وجوز جعله من الجرح الجوارى إن أبى (يطوف) على حقيقته وظاهره كما قال الشهاب ، وإل هذا ذهب أبو عمرو وقطرب . وهناك تفسيرات أخرى للجرح تراجع في كتب التفسير .

(٢) وهو امرؤ القيس في معلقته . وفي حـ كقول امرئ القيس .

(٣) هكذا رواه الفسزالي والتبريزي ، ورواية الأصمعي : كأن أبانا في أثنائين ودقير . والثبير جبل ، والعرائن : الاوائل ، والبجاد : كساء مخطط ، والودق ما عظم من القطر . وأبانا : جبل أبيض وجبل أسود ، وأفانين : خروب ، والودق المطر .
والبيت في الديوان من ٢٥ غنيقى أن الفضل إبراهيم . وشرح المعلقات للتبريزي من ٥٢ .
(٤) زيادة من حـ .

نعم ، حسن النظم^(١) محبوب من الفصيح إذا لم يخل بالمعنى .
فأما الإخلال بالمعنى ، واتباع التقية فمن ركبك الكلام .
فلوجه فيه ما قاله سيبويه ، وهو أن العرب تعطف الشيء على
الشيء إذا قرب / منه من وجه ، وإن بعد من وجوه . كقول الشاعر^(٢) . ٧٨-ب

ورأيت زرجك في الوغي متقلداً سيفاً ورُمحاً^(٣)

والرمح لا يتلاد ، لكن لكونه من الأسلحة عطف عليه .
وكذلك امسأ الماء بطريق الغسل ؛ قريب من امسأ الماء بطريق
المسح ، فعطف عليه لا لكونه ممسوحاً بدليل ذكره للكعبين .

وعند الشيعة لا يتقدر به .

وبما ذكره أصحابنا أن [الكسر^(٤)] في الرأس دخل^(٥) بسبب
الباء ، فإنه مفعول وموضعه نصب ، ويستحيل أن يستنبط من الكسر
الواقع في الأرجل ما يوجب المسح بسبب كسرة غير متصلة^(٦) .
وهذا فاسد .

لا أنهم يقولون : لو لم يكن مشاركاً له في المسح لنصب .

(١) من ح والاصل وأ نعم حسن في النظم .

(٢) قال الأخفش في تعليقه على الكامل ١٩٦/١ هو عبد الله بن الزبيري . فليسب
البيت إليه .

(٣) البيت في الأصل : ولقد رأيتك . والمثبت من ح وهو الذي في شرح ديوان
المتنبي ١/٣١٦-٣/١٤٢ للعكبري . وهو من شواهد المقتضب ١/٢ هـ بلنظ : باليت زرجك
قد أغدا . وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ١٦٥ . وكتاب سيبويه ، وخزانة الأدب .
(٤) من ح في الأصل وأ الكسرة .

(٥) في ح دخيل .

(٦) في ح متصلة .

كقول الشاعر^(١) :
مُعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ قُلْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

مسألة (١٤)

كلام رسول الله ﷺ لا يحمل على الاستعارة ما أمكن . فإنها
٧- أ. لا تليق إلا بواعظ أو خطيب أو^(٣) شاعر [ينتهي^(٤)] الندجيم / لإيقاءه
في القلوب

فأما الشارع إذا بين حكماً لعجز مثلاً فيبعد منه التجوز ، وهو
تشويق وثرثرة .

وقد نهي الرسول عليه السلام عنه .
نعم ، لا بعد في الاستعارة إذا ذكر الثواب والعقاب [ووصف^(٥)]
الجنة والنار ، لبعضهم وقعه في الصدور .

مسألة (١٥)

قال رسول الله ﷺ (فيما سئلت السماء العشر ، وفيما سئني بنضح

(١) هو عقيبة بن هبيرة الأسدي ، جاهلي إسلامي ، وقد على معارضة .
(الحزاة ٣٤٣/١) .

(٢) اسجح : ارفق .
والبيت من شواهد سيبويه في كتابه ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، وانظر شواهد
الكتاب ص ٣٢ .

ومن شواهد المنتخب ٣٣٨/٢ - ٢٨١/٣ - ١١٢/٤ ، ٣٧١ .

(٣) في أ وشاعر .

(٤) من ح وله الأصل وأ - نهي .

(٥) زيادة من ح .

أو داليةٍ نصفُ العشر^(١) .

فلا يتمسك بعمره في وجوب الزكاة في كل مستتب ، إذ لاح
من تقابل اللفظين أن الغرض تمييز العشر عن نصف العشر ، فبطل
بالكلية عمره .

ولا حاجة في تخصيصه الى دليل .

إذ يقيح في سياق هذا الكلام التخصيص بما يقتات .

نعم ، لو اقتصر على قوله فيما سكت الساء العشر ، لكان كذلك .

مسألة (١٦)

المناهي^(٢) بجملة في العقود محمولة على الفساد ، وقد أجمع على
الصحابة ، فمن حمل النهي عن نكاح الشغار / ، أو عن غيره من العقود ٧٩-يب
— على الكراهية ، منع منه ، فإنهم أجمعوا على فهم الفساد في
كل العقود .

ولا خيال تفرضه في عقد إلا وفرضه في غيره ممكن .

فإذ تركوه دل على أنه باطل .

(١) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
وأحمد ، واللساني . والداله : الدلو كما في المصباح ، والتاءورة بديرها الماء كما في غيره .
والذي ذكر في كتب الحديث « بالسانية » وهي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له
الناضح . وهو اللفظ الذي أخرجه من ذكرت بدل الدالية التي ذكرها الخزالي واللساني
وابن ماجه في إحدى رواياتها .

(٢) راجع تفصيل إفادة النهي للفساد وغيره في باب النواهي من كتب الاصول .
وفي المستصفي ٩/٢ والمنخول من ١٢٦ .

مسألة (١٧)

المشول الشافعي عن سلب العبارة إذا استدل بقوله عليه السلام (أيها امرأة نكحتن)^(١) الحديث ، فلا يكون دالاً على [سلب^(٢)] العبارة . ولا يكفي أن يقول لسقوط عبارتها : صورراً استبدادها بالنكاح من تلك الصور .

فإن الحديث يدل على عدم استقلالها ، فليقدر الاستقلال منوعاً على مذهب ذي مذهب ، ولكن استقلالها كاستقلال الرجل بالعقد دون الشهود . فإن قال : نعم ، دلالت على سلب الاستقلال ولكن إذا بان ذلك اثني عليه سقوط العبارة^(٣) ، فإن الولي لا حق له^(٤) .

قيل له : إن ثبت لك سقوط حق الولي ، كان كذلك ، ولكن لا يستقيم ادعاؤه .

فقد تحصلنا من مجموع هذه المسائل أن ما لاح قصد العموم فيه من ، أ - الألفاظ ، بقرينة ؛ لا بتسلط^(٥) عليه / القياس .

إذ ليس القياس تفسيراً للفظ حتى يخصه .

ومعنى التخصيص به : أن يظهر في معارضته الحديث قانون في القياس كان طرده على الظن أغلب من قصد العموم في الحديث ، فيكون كالتقرينه المختصة للفظ .

(١) راجع تخريجه في ص ١٨٠ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) ساقطة في أ .

(٤) أي أن الولي لا حق له في إسقاط العبارة فنسقط تبعاً لسقوط الاستقلال .

(٥) في ح يسلط .

فإذا عارض أحدهما - أعني القياس - غلبة ظن العموم من غير ترجيح ؛
فالحديث مقدم ، لأن مستند هذا الظن اللفظ [فيرجح^(١)] عليه .
وإن تقاصر عنه قبلاً فليُتَرَكْ المجتهد فيه رآيه ، فإن هذا فن لا مطمع
في ضبطه ، ولكن لا خفاء به على الناظر المحيط بما قدمناه من القواعد .

(١) من حوفي الأصل و أ . فرجح .

كتاب المفهوم

المفهوم من الألفاظ من مأخذ الأحكام عند الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وهو منقسم الى : مفهوم موافق .

والى مفهوم يخالف لظاهر اللفظ .

فأما مفهوم^(١) الموافقة ، فينقسم الى :

مقتطوع به ، كتحریم الضرب ، فهم من نهي الشارع عن تأنيب الأب .

ب- ٨ والى ما يغلب على الظن / كما ادعاه الشافعي رضي الله عنه من تنبيه الله تعالى بإيجاب الكفارة على الخطأ على إيجاب^(٢) على العمد ، بأنه أعلى تنبيه .

وتنبيه النبي ﷺ على جريان التحالف في البيع عند هلاك السلعة ، بذكره حالة قيام السلعة ، مع إمكان الاستظهار بالقيمة في تصديق أحد المتبايعين .

وأما المفهوم المخالف للمنظوم كفهمننا نفي الزكاة عن المعلوف من تخصيص الرسول عليه السلام السائئة بالذكر في قوله عليه السلام: (في سائئة الغنم زكاة^(٣)) .

(١) في المفهوم .

(٢) في إيجابه .

(٣) راجع تفريج الحديث في ص ١٨٥ وهو قطعة من كتاب المصدقة .

وقد بدل ابن فورك لفظ المفهوم بدليل الخطاب في هذا القسم ،
[لخالفته^(١)] منظوم اللفظ .

وابو حنيفة رحمه الله أنكر المفهوم . إلا ما يقطع به كآية التافيف .
والقائلون به انقسموا .

فهم ابو بكر الدقاق^(٢) القول به ، حتى التخصيص بالألقاب ، فهم
منه نفي الحكم عما عدا الملقب به .

وأما الشافعي رضي الله عنه فلم^(٣) ير التخصيص / باللقب مفهوماً ، ٨١ - أ
ولكنه قل بمفهوم التخصيص بالصفة ، والزمان ، والمكان ، والعدد ،
وأمثله لا تخفى .

وضبط القاضي مذهبه بالتخصيص بالصفة ، وادعى اندراج جميع
الأقسام تحت .

إذ الفعل لا يناسب الزمان والمكان إلا لوقوعه فيه ، وهو كالصفة له .
وملك أصحابنا في نصرته مذهب الشافعي رضي الله عنه بطريقتين
مزيفتين^(٤) .

أمرأهما :

قوله : اللغات بكفي في دليها نقل المذهب^(٥) عن أربابها .
والمسألة لغوية .

والشافعي رضي الله عنه إمام الصنعة ، وقد قال بها .

(١) من ح وفي الأصل والمخالفة .

(٢) هو محمد بن جعفر .

(٣) في ح لم .

(٤) في أ مرتضيتين و ح مزيفتين .

(٥) في ح المذاهب .

وكذلك^(١) نقل عن أبي عبيدة معمر بن المثنى^(٢) التيمي في كتاب صنفه في غريب الحديث ، إذ حل قوله عليه السلام : (لَأَنْ يَمْتَلَى ، بطن أحدكم قبحاً يريته خيرٌ من أن يتلى ، شِعْرًا^(٣)) على ما إذا لم يحفظ الرجل^(٤) - سواه . وهذا قول بالمفهوم .

ونحن نجتزئ في تفسير القرآن بقول الأخطل وغيره من أجلاف ٨١-ب العرب فلا اكتفاء / بقول الأئمة أولى .

ووجه تزييفه ، أن ادعاء الإطباق من أهل الصنعة غير ممكن ، وقول الآحاد يعارضه مثله ، فقد نفى محمد بن الحسن^(٥) (رضي الله عنها^(٦)) المفهوم وهو من الأئمة . فلا مقتنع في النقل مع التعارض .

الثانية :

قولهم لا بعدد في اقتباس العلم من أمر تواترت عليه الضرر على

(١) في أركذا .

(٢) الأصل « المعمر بن المثنى » وفي ح « معمر بن مثنى » وهو الإمام معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري النحوي العلامة ولد سنة عشر ومائة وقيل فبر ذاك في الليلة التي مات فيها الحسن البصري ، قال الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه ، له مصنفات كثيرة مات سنة ٢١٠ . (انباء الرواة ٣/٢٧٦ - معجم الادباء ١٩/١٥٤ - تاريخ الادباء ٧٠ - النجوم الزاهرة ٢/١٨٤ - مرآة النحويين / ٤٤ وغيرها من كتب التراجم) .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه عن أبي هريرة .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، من قرية بدمشق يقال لها حرستا صاحب أبا حنيفة ، وعنه أخذ الفقه ، ثم عن أبي يوسف ، روى عن مالك ، ومسلم ، والثوري ، وعنه أبو عبيد ويحيى بن معين . توفي سنة ١٨٩ (طبقات الحنفية تاج التراجم ص ١٥٩) .

(٦) ساقطة من ح .

التطابق^(١)، وإن كان نقلة آحاد الصور انخطوا عن مبلغ التواتر، وبه علم على القطع شجاعة علي، وسخاؤه^(٢) حاتم، وآحاد وقائعهما لم ينقلها إلينا إلا آحاد الرجال.

فادعوا^(٣) مثل ذلك من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في المفهوم، وعدوا وقائع، كقول بعلي بن أمية لعمر رضي الله عنه: «ما بالناس تنقصير وقد أمينا»، فمحماً للتخصيص من قوله: (أنت تنقصروا من الصلاة إن خيفتم^(٤)).

واختلف الصحابة رضي الله عنهم في وجوب الغسل بالانقاء الحثاين، فيها للنفى من قوله: (الماء من الماء^(٥)).

وقول ابن عباس لعثمان رضي الله عنهم حيث / حجب الأم بأخوين ٨٢ - أ من الثالث: «ليس في الأخوين إخوة».

وقوله عليه السلام - في قول الله جل وعز: (إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ^(٦)) - (أنا أزيد على السبعين^(٧)).

(١) في جميع النسخ «الصور فيها على التطابق» فأسقطت «فيها» لأنها لا معنى لها ولعلها من زيادات النساخ.

(٢) في «سخاؤه».

(٣) في «وادعوا».

(٤) وثمة الحديث: فقال عمر عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» أخرجه مسلم عن جماعة، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

(٥) الآية ١٠١ من سورة النساء.

(٦) الحديث رواه أحمد بإسناد متعددة ١١٥/٥ - والترمذي ١٨٤/١ وابن ماجه

١٩٩/١ رقم ٦٠٧ وأبو داود ٩٥/١ رقم ٢١٥ ولصه في الترمذي «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها».

(٧) الآية ٨٠ من سورة التوبة.

(٨) الحديث صحيح، متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم والطبري في التفسير.

ولفظ البخاري «سأزيد على السبعين».

وهذا مزيف .

فثبت هذه الوقائع لو جمعت ونقلت دفعة واحدة ؛ لم تورث العلم كوقائع^(١) حاتم وعلي مع كثرتها .

على أن^(٢) ما نقل في آية الاستغفار كذب قطعاً^(٣) ، إذ الغرض منه التناهي في تحقيق اليأس من المغفرة ، فكيف يظن برسول الله ﷺ ذهوله عنه ؟ .

وقول ابن عباس رضي الله عنهما في حجب الام ، يعارضه قول عثمان وحجبه قوماك يا غلام .

وقول يعلى بن أمية ؛ يستند الى صيغة الشرط وكلمته ، وهو قوله : (إن خيفتم) . وهذا مقول به .

[أو اعتد^(٤)] بأصل الإتمام في الإقامة ، واختصاص القدر المستثنى بحال الخوف ، ففهم وجوبه من الأصل ، لا من التخصيص .
وقوله عليه السلام : (الماء من الماء) ؛ حصر ، صرح به ، وليس ذلك من فن المفهوم كما سيأتي .

(١) في ح وليس ذلك كوقائع علي وحاتم .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) قال الغزالي في المستصفى ٢/٤٠ بعد الاستدلال بالحديث والجواب من أوجه :
الاول : أن هذا خبر واحد لا تقوم به الحجة في اثبات اللغة . والأظهر أنه غير صحيح لأنه عليه السلام أعرف الخلق بمعاني الكلام هـ .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب ٢/ق ١٠٤ - ب والحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم ، فلا يفرنك قول الغزالي الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح ، فإنه تلقاه من إمام الحرمين ، والإمام تلقاه من القاضي ، ولو علموا أنه في الصحيحين لما قالوا ذلك ، على أن عبارة القاضي في التريب : هذا الخبر من أخبار الأحاد التي لا نعلم ثبوتها ، فلا حجة فيه ، يعني في المسائل الأصولية على عادته في تطلب القواطع . هـ .

(٤) من ح وفي الأصل فاعتد .

وقد نقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بباب واحد من ٨٢ باب الصحابة ودعاه^(١) ، فتباطأ قليلاً ، فخرج والماء يقطر من رأسه ، فقال : (لعننا [لعنناك^(٢)] ؟ إذا أقنعتك فلا غسل عليك^(٣)) . فلعنهم فمروا نفي الغسل من هذه الواقعة .
ولا يمنع في هذه الطريقة .

وتسك الشافعي رضي الله عنه في نصرة مذهبه ، بأن قال : إذا خصص الشارع صفة بالذكر ، من غير سؤال خاص ، وعرف مقتضى التخصيص ، مع مشاركة غير الموصوف^(٤) في الذكر ، كان كلامه نازلاً منزلة ما لو خصص اليوم المتفيم بإيجاب الصلاة فيه ، والغنم الأسود بإيجاب الزكاة فيه مع اعتقاد^(٥) التساوي^(٦) .

وهذا هجر من الكلام ، يتعالى عنه منصب آحاد الناس ، فضلاً عن

(١) ساقطة من أو في ردعا .

(٢) في الأصل ر ح و أ لعنا أقنعتك . والمثبت من مسند أحمد وابن ماجه .

(٣) ألحط : إذا احتبس منه فلم ينزل . والحديث رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي . وغيرهم .

(٤) في ح الموصوف .

(٥) في أ باعتقاد .

(٦) قال الإمام الشافعي في الأم (٤/٢) طبعة بولاق : فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا ، فبشيء - والله أعلم - أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء ، لأن كلما قيل في شيء بصفة ، والشيء يجمع صفتين ، يؤخذ من صفة كذا ، فله دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته اهـ .

وقال في (م ٢٠) من نفس الجزء أخبرنا الربيع ، قال : أخبرنا الشافعي ، قال : روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا ، فإذا كان هذا يثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية .

قال الشافعي : ولا يبين لي أن في شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمة اهـ .

هو الشارع^(١) للأحكام ، المبعوث لتحديد الدين ، وهو أنصح من نطق
بالضاد ، ولا يظن به التضمع بغرض دنيوي في روم تخصيص ؛ فإن ذلك
قادح في النبوة .

فلا بد من تخيل فائدة لتخصيصه^(٢) .

وليس ذلك إلا اختصاص الحكم به إذا لم يتخيل سواها فائدة .

أ - / فإن قيل : لعله خصص لبشير^(٣) القياسيون معنى الخصوص بالنص
ويعتبرون به غيره ، فتتسع بسببه قضايا الشريعة .
قلنا : هذا هذيان .

فإن رسول الله ﷺ كان لا يزوي عن بيانه عمدا ليفوض الحكم الى
أرباب المجتهدين في ظلماتهم ، واستبأكم في غرائبهم .

ولو أمده [الله تعالى^(٤)] بإبقاء ؛ لما غادر في الشرع معوضاً إلا حله .
ونحن إنما نصير الى القياس للضرورة .

فلا وجه لهذا الظن .

والختار عندنا لا نذكره إلا بعد إبطال مذهب الدقاق وقد تمسك
بطريقة الشافعي رضي الله عنه ، وقال :

تخصيص البر بالذكر مع اعتقاد مساواة الذرة إياه في حكم الربا
كتخصيص الرجل على ابنة من لبنات وقوله : إعلموا أن هذه ابنة مربعة .

فلا فرق إذئذ بين الصفة واللقب ، والتمسك به بتخصيصه^(٥) ،
وقد وقع .

(١) في هـ الشارع .

(٢) وهي نفي الحكم عما عدا التخصيص .

(٣) في أ لبشير .

(٤) ساقطة من هـ .

(٥) في هـ تخصيصه .

قلنا : لا متعلق^(١) في مجرد التخصيص عندنا ، إذ الأخبار المنقولة عن الرسول ﷺ معظمها / انطبقت على وقائع وأسئلة ، وإن أعرض النقلة ٨٣.ب عن نقلها كغناء بنقل اللفظ ، فلا يؤمننا^(٢) عدم النقل مع احتماله .
إذ القواعد المبتدأة فصلها القرآن .
وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يبينها في مواقع الحاجات .
ولكننا نقول :

التخصيص منقسم الى ما يقع بصيغة الشرط ، كقوله : إن أكرمك فأكرمه ، وهذا نص في التخصيص ؛ إذا الجزاء يرتبط بالشرط عند أهل اللسان ، والنقل فيه كاف .

والى تخصيص التعليل ، كقوله : أكرمه لإكرامه إياك ، وهذا أوضح من الشرط .

والى تخصيص المكاث ، والوقت ، والعدد ، كقولك : أجرتك هذه الأرض ، من هنا الى الشجرة ، بألف درهم ، الشهر الفلاني . وهذا أيضا معلوم فائدة ، لا يخاف فيه .

والى تخصيص باللقب ، ولا متمك فيه .

والى تخصيص بصفة لا تخيل ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (لا تبعوا الطعام بالطعام^(٣)) ؛ فان الطعام لا يناسب حكم الربا ، فهو كاللقب^(٤) .

(١) في ح لا تتعلق .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفيها ركة ، ومقصود الغزالي ظاهر ، وقد مر مثلهما

في ص ١٠٦ .

(٣) الحديث رواه مسلم وأحمد بلفظ (الطعام بالطعام مثلا بمنزل) .

(٤) أي لا يكون حجة . وهذا هو مذهب إمام الحرمين في البرهان فقد فرق بين أن يكون الوصف مناسبا فيكون له مفهوم ، أو لا فلا . وهو قضية اختيار القاضي عبد الوهاب كما ذكر المازري ، ومذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، والأشعري ، وأكثر أصحابنا ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وإمام الحرمين على ما نقله ابن الحاجب ، وكثير

والى صفة غيلة مناسبة للحكم كقوله : (في سائنة الغنم زكاة^(١))
 ٨٤- أ فم الما قول به ، فيفهم نفى / الزكاة عن المعلومة ، لا من مجرد التخصيص ،
 بل من الرابطة المقررة في عقل الفقيه بين السوم المرفق المثل للمؤنة ،
 المحقق لثروة ، وبين وجوب الزكاة الواجبة رفقا للفقراء من فضلة
 أموال الأغنياء .

ففيهم لذلك عند التخصيص من فحوى اللفظ ارتباط لا يستريب الناظر
 فيه فيترتب [عليه^(٢)] نفى الحكم عن المعلومة .
 ثم لا يعتبر الاطراد مع الإخالة إذ الفحوى لا تبطل [به^(٣)] ،
 والشارع نصب ما لا يطرد علة .

فان قاس أبو حنيفة رحمه الله الصفة على الاقب قيل له : لا قياس
 في فهم معاني الألفاظ وفحواها .

وإن قال : لو كان المفهوم ثابتاً لكان تركه نسخاً كالمنظوم .
 قلنا : اليه صار ابن مجاهد^(٤) ، وزعم أنه لا بد من ترك نفى منه
 كما في المنظوم .

عن اللغويين ، والفهاء ، والمتكلمين . إلى أنه حجة مطلقاً . وذهب أبو حنيفة ، والقاضي ،
 وأبو العباس بن مريج ، والقفال الشاشي ، والغزالي في المستقصى ، والممثلة ، والآمدي ،
 إلى النفي وعدم الاحتجاج مطلقاً . ونقل الرازي وأتباعه النفي عن إمام الحرمين وقد
 علمت رأيه الذي فصله في البرهان ، والذي أقره الغزالي ، وهذا أثبت من تلك النقول
 المخالفة . وهناك أيضاً تدصيل للبصري .

(١) راجع تخريج الحديث في الصفحة ١٨٥ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) زيادة من ح .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب بن مجاهد الطائفي ، المتكلم ، صاحب
 الأشعري ، ذو التصانيف الكثيرة في الأصول ، قدم من البصرة ، فسكن بغداد ، وعنه
 أخذ القاضي أبو بكر الباقلاني ، وكان ديناً ، صيناً ، خيراً .

(العبر ٣٥٨/٢ تبين كذب المفتري ١٧٧)

والختار خلافه .

إذ ليس المفهوم جنساً من الكلام ، ولكنه بعض مقتضيات اللفظ ،
فليس في تركه مع تبقية^(١) المنظوم نسخ ، كما في تخصيص العموم .
فإن قال قائل : فهل^(٢) اللقب مفهوم قط ؟

قلنا : نعم ، إنا تلقينا من تخصيص رسول الله ﷺ الأشياء الأربعة^(٣) ٨٤-ب
بإذكار في الربا - الرد على ابن الماجشون^(٤) في تعليده الربا بالمالية العامة .
إذ قلنا : لم تكن الأشياء الأربعة غالب ما يجري عليها^(٥) التعامل ،
وكان الحجاز مصب التجار في الأعصار الحالية ، [فلو^(٦)] ارتبط الحكم
بالمالية لكان التخصيص عليها أهلاً من التخصيص ، كما قال في العارية
(على اليد ما أخذت حتى ترد^(٧)) وكان هذا مأخوذاً من قرائن الأحوال
مع التخصيص باللقب .

(١) في أتبعية .

(٢) في ح و هل .

(٣) وهي البر ، والشعير ، والتمر ، والملح . وفي الحديث : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر
بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدأ بيد ، فن زاد أو استزاد فقد أربى ، الأخذ
والمعطي فيه سواء) رواه البخاري ومسلم .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، والماجشون
هو أبو سلمة ، وسمي بذلك لحمرة في وجهه ، من الطبقة الوسطى من أهل المدينة من أصحاب
مالك ، كان يذاكر الشافعي فلا يدهم الناس كثيراً مما يقول ، توفي سنة ٢١٤ (الديباج
المذهب ص ١٥٤ - تهذيب الالساب ٧٦/٣) .

(٥) في ح عليه .

(٦) من ح وفي الأصل وأولو .

(٧) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ،
والحاكم . بلفظ : (على اليد ما أخذت حتى تؤدى) .

مسألة

قال الشافعي رضي الله عنه . خصص الرب تعالى الخلع بحالة الشقاق .
وهذا مفهوم لا أقول به ، إذ ظهرت للتخصيص فائدة وسبب ، وهو
العرف القاضي بانحصار الخلع في حالة الشقاق ، إذ لا يتفق في حالة
المصافاة والموافقة .

وإذا لاح للتخصيص فائدة ؛ تطرق لاحتمال الى المفهوم فصار مجملًا
كالنظوم الجميل .

قال : ولا حاجة الى دليل ترك هذا المفهوم .

والختار خلاه^(١) .

أ إذ الشقاق / يناسب الخلع ، فإنه يدل على بغية الخلاص ، وتعذر
استمرار النكاح ، فلا يرتفع الفجوى المعلوم منه بمجرد العرف .
ولا بد من دليل - وإن لم يبلغ في القوة مبلغ ما يشترط في ترك
مفهوم - لا يعتضد بالعرف فإنه قرينة موهمة^(٢) .

(١) من قال بالمفهوم جعل له شروطًا منها :

- ١ - أن لا يكون المسكوت ترك الخوف .
- ٢ - وأن لا يكون المذكور خرج مخرج الأغلب .
- ٣ - أن لا يكون خرج لسؤال عن حكم ، أو حادثة .
- ٤ - أن لا يكون من أجل تقدير جهالة .
- ٥ - أن لا يكون المسكوت عنه أولى بالحكم أو مساويا .

وقد خالف إمام الحرمين وتبعه الغزالي هنا بالشرط الثاني ووافقه شيخ الاسلام
عز الدين بن عبد السلام بل زاد فقال : يلغى العكس . أي لا يكون له مفهوم إلا إذا
خرج مخرج الغالب .

والختار عند الفائقين بالمفهوم خلافه . قال الغزالي في المستصفى ٨/٢ : القائلون
بالمفهوم أقروا بأنه لا مفهوم لقوله (وإن خفتم شقاق بينهما) ولا لقوله (أي امرأة) اهـ .
(٢) في ح موهية .

وهذا كما قلنا : ان الأمر صيغة ، وهو محمول في الشرع على الطلب^(١) الجازم بصيغته . فلو افترقت به قرينة كقوله : (وإذا حلتلثتم فاصطادوا^(٢)) وهي - أعني القرينة - تقدم الحظر ؛ جاز حملا^(٣) على الاباحة بدليل خفي وإلهام^(٤) .

ومشار هذا الاختلاف^(٥) ؛ أنا تلقى المقوم من الدعوى .

والشافعي رضي الله عنه يتلقاه من التخصيص ، وهو فعل ، فانه عبارة عن قصد القاصد الى معنى بالذکر . والفعل لا صيغة له ، فتطرق الاحتمال بكفي في رده ، كالفعل المردد بين الوجوب وبين رفع^(٦) الخروج ؛ لا يحمل إلا على الأقل ، لتعارض الاحتمال في الوجوب .

وعلى هذا القياس [أعني مسألة الخلع يجري تخصيص رسول الله ﷺ^(٧)] / في قوله (أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) إذ الغالب ٨٥-ب أنها إذا عقدت لا تستأذن ، وإذا استؤذنت لم تعقد بنفسها . فلا فرق بين المسألتين .

مسألة

تمسك الشافعي رضي الله عنه في تعيين لفظ التكبير بقوله عليه السلام :

(١) في الطلب .

(٢) الآية ٢ من سورة المائدة .

(٣) في الحمل .

(٤) في حواشي .

(٥) في الخلاف .

(٦) في رفع .

(٧) من حواشي الاصل و « يجري قياس مسألة الخلع يجري تخصيص رسول الله

صلى الله عليه وسلم » .

(تحريمها التكبير^(١)) .

فقال أبو حنيفة رحمه الله : فيه ما يدل على إجزاء التكبير ، وليس فيه نفي لما عداه .

وهذا بعد إثبات القول بالمفهوم ؛ باطل .

وإن قدر^(٢) القول بتركه ؛ فهذا نص ، فإنه حصر التحريم [وهو^(٣)]
انعقاد الصلاة في التكبير .

وليس كقوله : لو فرض التكبير فتعقد به الصلاة .

والدليل على الفرق ؛ أطباق أهل اللغة على الفرق بين قول القائل :
زيد صديقي ، وبين قوله : صديقي زيد ؛ في انحصار الصداقة .
وهذا على الاجمال كاف .

وإن بحثنا عن سببه فنقول^(٤) : قول^(٥) القائل : زيد صديقي ، شرطه
أن يجري بين متجاوين ، علما عين زيد قبل افتتاح الكلام ، إذ ليس
أ - ٨٠ الغرض من سياق الكلام تعيينه ، وإنما الغرض بيان / حالة مجهولة بينها ،
وهما معلومان عند المخاطب ، فنقول : هو صديقي ، فتنبه على تلك الحالة
المجهولة بينها لتعلم ، [فلايس^(٦)] فيه نفي ما عداه .

فاذا قال : صديقي زيد ، فكأنه قدر الصداقة معلومة بينها ، فهو
مبتدأ الكلام ، كما كان زيد في تلك الصيغة هو المبتدأ به .

(١) الحديث رواه أحمد ، والترمذي ، وأبو دارد ، وابن ماجه ، والشافعي ،
والبزار ، والحاكم ، وأوله « مدناح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها الخ » .

(٢) في أ تقدير .

(٣) في جميع النسخ وهي . والمثبت هو الصواب .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في ح فنقول .

(٦) زيادة من ح .

ثم أراد أن يبين لهذه الحالة المعلومة محلاً هو مجهول عند المخاطب
فقال : زيد .

ومن ضرورة كونه محلاً لهذه الحالة ؛ أن لا يكون غيره محلاً لها^(١) .
إذ لو كان لما صح اعتناؤه ببيان الحل بمجرد ذكر زيد .
وقوله عليه السلام تحريمها التكبير [بضاهي^(٢)] قوله : صديقي زيد .

مسألة

تسك أصحابنا بقوله عليه السلام : (صبوا عليه ذتباً من ماء^(٣))
في مسألة إزالة النجاسة .

[قلوا^(٤)] قيل لنا فيه : مفهومه قصد إزالة العين ، فلا فهم ذلك
ورتبتم عليه زواله بالحل .

قلنا : هذا مفهوم لو قبل به بطل المنظوم به ، إذ منظومه وجوب
استعمال الماء .

فمذا الفن من المفهوم لا نقول به .

/ إلا أن التسك بهذا الحديث غير صحيح .

ب-٨٦

إذ الغرض قطعاً من تخصيص الماء ما اختص به الماء من عموم الوجود^(٥) .

(١) في جميع النسخ له . والمثبت الصواب .

(٢) من حوفي الاصل و أفيضاهي .

(٣) الحديث رواه البخاري ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه . واذا توب : هي الدلو المأى . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة .

(٤) من حوفي الاصل و أ ولو .

(٥) قال الغزالي في المستصفى ٨/٢ : والفائون بفهوم اللغز قالوا لا مفهوم لقوله
صبوا عليه ذتباً من ماء ، ويستنتج بثلاثة أحجار . لأنه ذكرهما لكونها غالبين .

والمقصود من الحديث البدار الى تطهير المسجد ؛ لا بيان ما تزال به
النجاسة . ويتبع فيه التعرض للخل الذي يعسر^(١) وجوده .

مسألة

يجوز ترك المفهوم بنص يضاده^(٢) .

وبفحوى مقطوع به يعارضه ، كفهم مشاركة الأمة للعبد في مراية
العتق ، والنص كقوله : (في عَوَامِلِ الْإِبْلِ زَكَاةٌ^(٣)) وهي معلوم يعارض
بفهوم قوله عليه الصلاة والسلام : (في سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ) .

فأما القياس : فلم يجوز النافي ترك المفهوم به مع تجويزه ترك
العموم به .

ولعله قريب مما اخترناه في المفهوم ، [فإنه^(٤)] تلقاه من الفحوى
الظاهر ، والعموم قد لا يترك بالقياس ، بل يجتهد الناظر في ترجيح أحد
الظنين فيها على الآخر ، [فكذا^(٥)] القول في القياس إذا عارض
المفهوم [والله أعلم^(٦)] .

(١) في ح يعز .

(٢) في ح يضاده . وراجع ما ذكرناه من شروط للقول بالمفهوم في ص ٢١٨ .

(٣) في ح في عوامل الإبل صدقة وفي الحديث الذي رواه أحمد «في الإبل صدقتها» .

(٤) في الأصل كأنه والمثبت من ح .

(٥) من ح وفي الأصل وأوكذا .

(٦) زيادة من ح .

القول في أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم

لا يتوصل / الى ذلك إلا بذكر مقدمة في عصمة الأنبياء^(١) عن ٨٧ - أ
المعاصي وهي منقسمة الى الصغائر والكبائر .

وقد نقرر بسلوك النقل كونهم معصومين عن الكبائر .
وأما الصغائر : ففيه تردد العلماء ، والغالب على الظن وقوعه ، والله
يشير بعض الآيات والحكايات .

هذا كلام في وقوعه

أما جوازه : فقد أطبق المعتزلة على وجوب عصمة النبي عليه
السلام عقلاً عن الكبائر ، تعويلاً على أنه يورث التنفير ، وهو مناقض
لغرض النبوة .

وهذا يبطل بكون الحرب سجلاً بينه وبين الكفار ، وبه اعتمد بعض
اليهود في تكذيبه .

والختار^(٢) :

(١) في ح الأنبياء عليهم السلام .

(٢) الأكثر من المسلمين على أنه لا يتنوع عدلاً على الأنبياء عليهم السلام قبل الرسالة
معصية : كبيرة كانت أو صغيرة ، وخالف الروافض فذهبوا إلى امتناعها ، والمعتزلة إلا
في الصغائر ، وشبه الدريدين التحسين والتبيح العقلين .

والاجماع منعقد على عصمتهم بعد الرسالة من تعمد الكذب في الاحكام ، لدلالة المعجزة
على الصدق ، وجوزة القاضي غلطاً ، لأن الفلط واللسان غير داخلين تحت التصديق
المقصود بالمعجزة ، وأما غيره من المعاصي فالاجماع على عصمتهم من الكبائر والصغائر =

ما ذكره القاضي ، وهو أنه لا يجب عقلاً عصمتهم ، إذ لا يستبان استحالة وقوعه ، بضرورة العقل ، ولا بنظر العقل .

وليس هو^(١) مناقضاً لمدلول المعجزة ، فإن مدلوله^(٢) صدق الالهجة فيما يخبر عن الله تعالى ، فلا جرم لا يجوز وقوع الكذب فيما يخبر به عن الرب^(٣) ب تعالى ، لا عمداً ، ولا سهواً / .

ومعنى التنفير باطل .

فإننا نجوز أن ينهى الله تعالى كافرين ، ويؤيده بالمعجزة .

والمعتزلة يابون ذلك أيضاً .

والذين أوجبوا عصمته عن الكبيرة^(٤) اختلفوا .

فمنهم من قال : كل^(٥) مخالفة كبيرة بالنسبة الى عظمته ، فلا صغيرة أصلاً ، وكل مخالفة كبيرة .

وهذا كما أن رفع الصوت فوق صوت من يائل الإنسان ؛ قد يعد صغيرة ، وهو بعينه في بحاس الملوك كبيرة ، دونه نحر الرقاب .

[فلان نسبة^(٦)] تأثير في تعظيم أثر المخالفة .

والذين اثبتوا الصغيرة ؛ اضطربوا ، ومثار الاضطراب في أنه هل يورث التنفير .

= الدالة على الحسة والاكثر على جواز غيرها ، واختار ابن السبكي مع والده رأي الاستاذ أن اسحق ، والقاضي عياض وأن الفتاح الشمرستاني امتناع الكل على كل وجه من العمد والسهو . (رفع الحاجب ١/ق ١١٧ ب) .

(١) ساقط في أ .

(٢) أي فعل المعجزة .

(٣) في أ فيما يخبر به الرب ، و ح عن الله تعالى .

(٤) في ح الكبائر .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) من ح وفي الاصل رأ واللمبة .

أما النسيان ؛ فلا يجب كونه عندنا معصوماً^(١) عنه في أفعاله وأقواله ،
إلا فيما يخبر عن^(٢) الله تعالى ، لأن تجويزه مناقض مدلول المعجزة .
ونرجع الى المقصود .

فاذا نقل فعل عن رسول الله عليه السلام . فهل يتلقى منه حكم ؟
أما الواقعية فلقد توقفوا فيه .

وعزى الى أبي حنيفة ، وابن سريج^(٣) ، وأبي علي بن أبي هريرة^(٤) ،
رضي الله عنهم أنه يتلقى منه الوجوب مطلقاً .

والمتنار عندنا ، وهو / مذهب الشافعي رضي الله عنه : أنه إن ٨٨- أ
افترن به قرينة الوجوب ككوله : (صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)^(٥)
فهم للوجوب .

وإن لم يفترن نظر .

فإن^(٦) وقع من جملة الأفعال المعتادة ، من أكل ، وشرب ، وقيام ،
وقعود ، وارتكاه ، واضطجاع ، فلا حكم له أصلاً .

(١) هذا هو مذهب القاضي المذكور في التعليقة آنفاً .

(٢) في ألا فيما عن الله .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج من فقهاء الشافعية ومتكلميهم ، وبينه وبين
محمد بن داود مناظرات توفي سنة ٣٠٥ هـ وكان يقال له الباز الأشهب . وكان يفضل على جميع
أصحاب الشافعي حتى على المزي كما قال أبو اسحق . له عدة كتب . (طبقات الشافعية
٢١/٣ - تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ - الفهرست ص ٣١٣ البداية والنهاية ١٢٩/١١) .

(٤) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة . أحد عظماء أصحاب
الشافعي ، شرح المختصر . وتلقاه علي ابن سريج ، وله مسائل في الفروع مدونة ، وأقوال
فيها مسطورة توفي سنة ٣٤٥ هـ (طبقات الشافعية ٢٥٦/٣ - الفهرست ص ٣١٦ - شذرات
الذهب ٣٧٠/٢ النجوم الزاهرة ٣١٦/٣) .

(٥) رواه أحمد والبخاري .

(٦) في ح إن .

وظن بعض المحدثين أن التشبه به في كل أفعاله سنة .
وهو غلط .

وإن تردد بين الوجوب والندب ، فإن^(١) اقترنت به قرينة القربة
فهو محمول على الندب ، لأنه الأقل ، والوجوب متوقف فيه .
وإن تردد بين اللزوم والإباحة ، فيتلقي منه رفع الحرج .
وليس هذا متلقى من صيغة الفعل ، إذ الفعل لا صيغة له ، ومستنده
مسلك الصحابة .

فإننا نعلم أن الممنوع من فعل فبما بينهم ؛ لو نقل عن [الرسول^(٢)]
ﷺ فعله لفهموا منه رفع الحرج .

وأما الإباحة فلا تتلقاه ، فإنه حكم يقتضي التخيير مع تساوي الطرفين ،
وهو يتناقض الندب ، والفعل متردد بينه وبين رفع الحرج ، فأقل الدرجات
رفع الحرج .

٨٨-ب فإن تمسك أبو حنيفة رحمه الله بإجماع الأمة على كون / النبي عليه
السلام أسرة ، وقدوة ، ومطاعا ، وشرطه الاقتداء به في كل ما
بأني ويذر .

قلنا : معناه أن أمره يمثل ، كما يقال : الأمير مطاع في قومه ،
لا يراد به أنهم يتربعون إذا تربع ، أو ينامون إذا نام .

فإن تمسك بقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه [وما نهاكم
عنه فانتهوا^(٣)]^(٤)) وقوله : (فلا تتبعوا الذين يخالفون عن أمره^(٥)) وقوله :

(١) في ح إن .

(٢) من أ وفي الأصل رسول .

(٣) ما قطلة من ح .

(٤) الآية ٢ من سورة الحشر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة النور .

ر فائبيوني 'محببيكم' الله (١١) فكل ذلك محمول على الأمر ، وهو الذي
أنا به دون الفعل .

مسألة (١)

إذا نقل عن (١٢) الرسول عليه السلام فعلا ن مختلفان في واقعة واحدة
وعدل الرواة ، كما نقل في صلاة الخوف .

قال الشافعي رضي الله عنه : يتلقى منها جواز الفعلين .
والخيار في ذلك أن نقول : إن اتفق الفقهاء على صحة الفعلين واختلفوا
في الأفضل توقفنا في الأفضل .

فإن ادعى كل فريق يتمسك برواية بطلان مذهب صاحبه . فيتوقف
ولا يفهم الجواز فيها ، فإنها متعارضان ، ونعلم أن الواقع من رسول
الله (ﷺ) أحدهما ، ولا يرجع .

وإن / اتفقوا على صحة واحد فنحكم به ، ونتوقف في الآخر . ٨٩ - ١
والشافعي (١٣) رضي الله عنه : إنما قال ذلك في صلاة الخوف ، وقد
رجع إحدى الروايتين [على الأخرى (١٤)] لقربه إلى أبيه الصلاة .

(١) الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٢) في ح من .

(٣) في ح من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٤) في الأصل و ح و أ « وقال الشافعي » . وهذا لا يستقيم مع ما بعده . ولذلك

استغنينا ليستقيم الكلام .

(٥) ساقطة من ح .

مسألة (٢)

إذا نقل عن رسول الله ﷺ فعل ؛ حمل على الوجوب بقريضة ، أو على غيره - ثم نقل فعل يناقضه .

قال القاضي : لا يقطع بكونه نسخاً . لاحتمال أنه انتهى مدة الفعل الأول ، وإن كنا نعلم أن الفعل الأول لو بقي لاقتضى الحكم على التأييد ولكنه لا صيغة له .

وهذا محتمل فيتوقف في كونه ناسخاً ونعلم انتهاء ذلك الحكم قطعاً ، فإن النسخ رفع للشيء بعد الثبوت عندي ، وأما اللفظ فإنه بصيغته يتضمن إثبات الحكم إطلاقاً .

وابن مجاهد^(١) صار إلى أنه نسخ ، ويتردد في القول الطاريء على الفعل . ولا وجه لهذا الفرق . والأصح : ما ذكره القاضي .

مسألة (٣)

قال الشافعي رضي الله عنه : استبشار رسول الله ﷺ ، ومروءه بالشيء يدل / على كونه حقا .

وملك بسروره في قصة 'بجَز' المدلجي ، وإلحاقه زيدا بأسماء^(٢) - في إثبات القيافة .

وقال : لا يسر رسول الله ﷺ إلا بالحق ، ولا يستبشر بالباطل . وهذا ضعيف .

(١) راجع ترجمته في ص ٢١٦ .

(٢) كذا في جميع النسخ وكان الصواب أن يقول وإلحاق أسماء بزيد .

فإنما سر بكلمة صدق ، صدرت من هو مقبول القول فيما بين الكفار
على مناقضة قولهم لما قدحوا في نسب^(١) [أسامة^(٢)] ، إذ كان رسول
الله ﷺ قد نادى به .

فإن قيل : لو كان باطلاً لبد ، فإنه حكم^(٣) على الغيب .

قلنا : من نسب ابناً إلى أبيه الذي شهر به ، لا يمنع منه ، والفاسق
إذا شهر على النسب لا يزجر وإن لم يقبل منه ، ولا يقال هذا حكم
على الغيب .

مسألة (٤)

تقوير رسول الله ﷺ مسلماً على فعل وتركه التكبير^(٤) عليه ،
مع فهمه الراقعة ، وعدم ذهنه عنه ، يتمسك به في جواز التقرير إذا
كان الفعل بحيث لو قدر الإقدام عليه ؛ لكان كبيرة .

إذ^(٥) كان يتحتم عليه بيان الحكم .

فكونه مع العيان^(٦) ؛ دل على الجواز .

(١) في ح نسبة .

(٢) في كل اللسخ زيد بدل أسامة . وهو خطأ . لأن المشركين إنما قدحوا في نسب
أسامة إلى زيد . لأنه كان طويلاً ، أسود ، أفنى الأنف . وكان زيد قصيراً ، بين السواد
والبياض ، أخف الأنف .

وحديث مجزئ المدلجي وإخافه أسامة يزيد ورواه البخاري ومسلم وأبو داود .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في جميع اللسخ وتركه المسلمين التكبير . ولا معنى لكلمة المسلمين ولا يستقيم
معها الكلام أبداً ولذلك أسقطتها . ولعلها زيادة من اللساخ .

(٥) في الأصل إذا كان والصواب ما أثبت .

(٦) في أ العيان وفي ح العيا .

٩٠- أ وإن كان الفعل صغيرة لو قدر محرما / ، وكنا لا نجوز الصغيرة على الرسول عليه السلام ؛ تمسكنا به .

وإن جوزنا ؛ فلا تمسك به إلا أن يتكرر في مجلسه ذلك [ولا ينكر^(١)] ، إذ^(٢) الإصرار على الصغيرة كبيرة .

ولا يقرر رسول الله ﷺ على الصغائر .

والذي أداه - والعلم عند الله - قطع القول بجواز التمسك به ، من غير تفصيل بين الصغيرة والكبيرة .

فإنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفهمون منه الجواز ، وإن كان الفعل من جملة الصغائر لو قدر محرما .

وإن تمسك متمسك به في إثبات عصمة النبي عليه السلام عن الصغيرة لقبول الصحابة ذلك من غير تفصيل [فله^(٣)] وجه .

وأما تقريره الكافر ؛ فلا تمسك فيه ، لأنه كان يعرض عنهم .

وفي تقرير المنافق خلاف ، لأنه كان ينحو بهم نحو المسلمين .

فإن قيل : إذا قرر مسلما فيحتمل أنه كان ينتظر الوحي .

قلنا : لو كان كذلك^(٤) ؛ لأمر^(٥) بالترقب كما نقل عنه [في بعض

الوقائع^(٦)] [والله أعلم^(٧)] .

(١) من ه وفي الأصل وأ ساقطة .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في أ الأمر .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) زيادة من ح .

القول في شرايع من قبلنا

ونقدم عليه أن النبي ﷺ قبل / أن أوحى^(١) إليه ؛ هل كان على ٩٠-ب
شرعة رسول ؟

أجمعت المعتزلة أنه لم يكن على شرعة رسول ، فانه يورث التنفير ،
فإن التابع لا يكون متبرعا .
واختلف أصحابنا .

فمنهم من قال : كانت على شرعة نبي ، فان الانسلاال [عن^(٢)]
ربة التكليف ، والخروج من ضوابط الشرائع ، يزري بمنصبه .
ثم اختلفوا .

ف قيل كان على شرعة نوح عليه السلام ، بدليل قوله تعالى : (شرعَ
لكم من الدين ما وصى به نوحاً^(٣)) .

وقيل كان على شرعة ابراهيم عليه السلام . بدليل قوله تعالى : (إن
أولى الناس بإبراهيم^(٤)) الآية .

وقيل على شرعة عيسى عليه السلام . فانه الناسخ المتأخر .
فان قيل : كانت محرفة مغيرة .

(١) في ح أوس الله اليه .

(٢) في جميع النسخ « على » بدل « عن » والصواب ما أثبتته .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٤) الآية ٦٨ من سورة آل عمران .

قلنا : كان منهم أخبار يعرفونها على وجهها ، فتحرift بعضهم لا يرفع الشرع . كاتفاق فترة في شرعنا .

فان قيل الذين قالوا كان^(١) على شريعة ابراهيم : شريعة عيسى ناسخة ؛ أجابوا بأنه لا يثبت كونه مبعوثاً الى الجميع ، فلعل ملة ابراهيم استرسلت ٩١-أ على ذريته فكان / رسول الله ﷺ منهم .

وأما القاضي : فانه قال :

أقطع بأنه لم يكن على شريعة نبي ، إذ لو كان لثواتر ، فإن أحوال الرجل العظيم في مثل هذا تتوافر البواعث على نقله . نعم ، كان على عقد التوحيد .

والختار التوقف فيه .

وما ذكره القاضي يعارضه أنه لو كان منسلاً^(٢) عن التكليف أربعين سنة ، متميزاً عن أصناف الخلائق بأجههم ، لتوفرت البواعث على نقله . فاذا لم ينقل هذا ولا ذاك ، توقفنا .

ولعل الله تعالى قطع بواعث الخلق على نقله .

ولعل الله تعالى قطع بواعث الخلق وطمس حالته ، والتحق هذا بمعجزاته الخارقة للعادة .

رجعنا الى المقصود .

قال الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأطعمة : [الرجوع^(٣)] في استحلال الحيوانات إلى النصوص وآثار الصحابة رضي الله عنهم ، فان لم

(١) ساقطة من أ .

(٢) في أمثلا .

(٣) زيادة من ح ولم أجد هذا النص في كتاب الأطعمة من الأم .

يكن [فالى استنباط العرب واستطابتهما ، فان لم يكن^(١)] فما صادقنا
حراماً أو حلالاً في شرع من قبلنا ولم نجد ناسخاً له اتبعناه .

وعضد هذا المذهب بالدليل^(٢) أن يقال / نفس بعثة الرسول لا تتضمن ٩١-ب
نسخ الشرائع . [إذ أصحاب^(٣)] الملل من الشرائع [ستة^(٤)] آدم ،
ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى عليهم السلام ، ورسول الله ﷺ - فلا بعد
في التظاهر على دين واحد ، فكان في زمان موسى عليه السلام ألف نبي
يحكمون بالتوراة .

ولم [بنقل^(٥)] من الرسول عليه السلام نص في نسخ شريعة من
قبلنا - وقد عجزنا عن مأخذ من^(٦) شريعتنا رجعنا اليه .

ثم اختلفوا فيمن يتبع شريعته ، ورددوه بين نوح ، وإبراهيم ،
وعيسى كما ذكروه في دين الرسول قبل النبوة .

والختار :

ان لا رجوع الى دين احد من الانبياء .

إذ لو كان من مأخذ الشريعة لين لنا رسول الله ﷺ ، كما بين
القياس وغيره من المأخذ ، ورجع^(٧) اليه واحد من الصحابة رضي الله

(١) ساقطة من أ .

(٢) في أ بالتعليق .

(٣) من ح وفي الأصل و أ « كأصحاب » بدل « إذ أصحاب » .

(٤) من ح وفي الأصل و أ شبه وهو نصحيح . وكذا يوجد في نسخة قوبل عليها

الأصل ستة .

(٥) من ح وفي الأصل و أ يتقدم .

(٦) ساقط من ح .

(٧) من ح . وفي الأصل فليرجع وفي نسخة قوبل عليها الأصل فارجع . يعني .

ولرجع اليه واحد من الصحابة . عطف على بين .

عنهم ، مع طول الدور ، وكثرة الوقائع ، وشدة ترويضهم فيها .
أ . ورجوعهم في الاشتوار إلى الجماعة ، وكان فيهم كعب الاحبار /
[ولم^(١)] يراجع قط .
فاستبان بهذا أنه لا حكم له أصلا .

(١) من ح . ولي الاصل وأ فم .

كتاب الأخبار

والكلام يقع في هذا الكتاب في قسمين

الأول

أخبار التواتر . وفيه أربعة أبواب

الباب الأول

في إثبات كون الخبر المتواتر مفيداً للعلم الضروري

وقد أنكرت السنية^(١) كونه^(٢) مفيداً للعلم .

فنقول لهم : إن استويتم أن في الدنيا بلدة يقال لها بغداد ؛
فقد جحدتم .

وإن اعترفتم ؛ فلم تَناطقكم البلدة ، ولا رأيتموها .

(١) هي فرقة من الفرق التي كانت قبل الإسلام والقائلة بالتناسخ . قالوا بقدم العالم وقالوا بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المعاد ، والبعث بعد الموت .

(الفرق بين الفرق ٢٧٠)

(٢) ساقطة من أ .

فلم تعرفوه إلا بالتواتر ، كيف^(١)؟ ولولا التواتر لما ميز المرء بين أمه وسائر نساء العالمين .

وإن اعترف الكعبي^(٢) بأصل العلم ؛ ولكنه ادعى أنه نظري^(٣) .
فقليل : نرى الصبيان يعلمون ما يخبر عنه العدد المتواتر ولم يهتروا للنظر ، ودرك المعقولات بالتأمل .

ثم يقال لهم : نظر أفصى إلى أن في الدنيا بلدة تسمى بغداد سوى الضرورة الحاصلة من الاخبار .

ب [فان^(٤)] قالوا : علمنا بأن الجمع / الذي أخبروا عنه في العادة لا يتواطؤون على الكذب .

قلنا : [ولیم^(٥)] علمتم ذلك ؟ ولم أحاتم الكذب منهم وهو جائز الرقوع من حيث التصور ؟

فلا تزال نطالبهم إلى أن يعجزوا عن إبداء مسلك نظري ، فيجرحوا بما إليه ذهبنا .

وغايتهم أنه لا بد من أدنى تأمل ليعرف أن هؤلاء لا يكذبون .
ولو صار العلم نظرياً بمنه ؛ لقليل : المدركات معلومة بالنظر ، إذ لا بد فيها من فتح الجفون ، والتعديق ، وارتفاع الموانع ، وغيرها^(٦) .
تمسك الكعبي على أصحابنا بأن قال : أعلمتم كون هذا العلم ضرورياً بالضرورة أم^(٧) بالنظر .

(١) ساقطة من أ .

(٢) راجع ترجمته في ص ١٠٤ . وأ الكعبيين .

(٣) راجع ص ١٠ تعليق (٣) .

(٤) من هـ . وفي الاصل و أ وإن .

(٥) من هـ . وفي الاصل و أ فلم .

(٦) في هـ وغيره .

(٧) في هـ أو .

فإن^(١) علمتموه ضرورة ، ؛ فمحال ، لأننا لا نعلمه .

وإن ادعيت النظر ؛ فكيف يتصور أن يعلم الشيء ضرورة ثم يعلم كونه ضروريا بالنظر ؟

وهذا العلم أولى بأن يكون معلوما ضرورة وهو قائم بنفس العالم بما أخبر عنه الخبرون ، ولا يتعلق به إدراك .

اجاب القاضي : بأن هذا استبعاد مجرد ، فإننا نعلم كون بغداد بالضرورة ، ونعلم بالنظر كونه ضروريا .

[ووجه^(٢)] النظر أن يبطل / كل مملك يتصور^(٣) إحالة العلم عليه ٩٣-أ وهذا يلزمه أن يقول : بالنظر يعلم أن^(٤) العلم المتعلق باستحالة المتضادات ضروري عند إبطال مسالك النظر فيه .

وهذا لا وجه له .

ثم يقال للقاضي : العلم المتعلق بهذا العلم يزيد عليه أم هو عنه ؟ إن كان لا يزيد عليه ؛ فلا وجه لتتويعه .

فإن زاد عليه فهذا محال ، إذ يلزم عليه إثبات علوم لا نهاية لها ، أو إثبات علم لا يعلمه العالم ، وهذا محال .

والجواب عندنا في هذه المسألة ، وفيه الجواب عن السؤال ؛ أن نقول : الذي نعتقد أن العلم لا يتلقى من أقوال الخبرين ؛ إنما يتلقى من القرائن الدالة على الصدق ، الحاسمة لحيل الكذب .

ولذلك يجوز اقترانه بقول واحد على انفراد .

فاذا ثبت هذا فنقول ، وراه الكعبي : عليم ما علمناه ضرورة ؛ من صدق الخبرين ، ومن^(٥) كون العلم ضروريا .

(١) في ح إن .

(٢) من ح وفي الاصل ر أ وجه .

(٣) في ح ليتصور .

(٤) ساقط من أ .

(٥) في ح من بدون وأو .

نعم ، نوافقه في أن العلم يتلقى من القرائن .

ب فان كان / يعنى بالنظر توقفه على الاطلاع على القرائن بالبعث والتأمل
فهذا مسلم له ، ووراء الاطلاع على القرائن يحصل العلم ضرورياً من غير
نظر وتوقف .

وهذا لا ينكره الكعبي .

فقد التفت المذاهب ، وعاد الخلاف إلى لفظ [والله أعلم^(١)] .

(١) زيادة من ح .

الباب الثاني

في العدد

وقد أجمع اصحابنا على اعتبار أصل العدد وإن اختلفوا في أقله .
وقد أحالوا تألي العلم الضروري من شخص واحد ، خلافاً للنظام^(١) .
وتمسكوا بأن قول الواحد وإن انضمت اليه القرائن فاعتاده الكذب
في العرف ممكن ، لا استحالة فيه ، بخلاف اعتناء الجمع العظيم بالتواطؤ ،
فإن ذلك يجهد العقل في اطراد العرف ، وعلمنا به كعلمنا باستحالة إجماع
أهل الدنيا في وقت واحد على أكل الزبيب ، وهذا لا يطرد في الواحد .
وحققوا ذلك بأن الشرع تعبد القضاة ببناء الحكم على قول / ٩٤ - أ
الشهود^(٢) وهم على طوال دهورهم لم يبنوا^(٣) قط قضاياهم على علم ضروري
مستفاد من قول الشهود ، ولو تصور لوقع لا محالة .

تمسك النظام بأن قال : إذ فرضنا رجلاً من أهل المروءة والسيرة
المرضية ، استمرت عادته على أن لا يخرج من داره إلا راكباً ، محمداً

(١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ، وهو شيخ الجاحظ ، ومن
أذكياء المعتزلة ، قرر مذهب الفلاسفة في القدر الذي أنكره عليه عامة المسلمين توفي ما بين
سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ هـ . وهو زعيم طائفة النظامية . (انظر النجوم الزاهرة ٢/٢٣٤ -
الفرق بين الفرق ص ١٣١ - طبقات المعتزلة ص ٤٩ - البهر ١/٣١٥) .

(٢) في الشهادة .

(٣) في أبيبنوا .

بجشده وخدمه ، لا يلتفت إلى أحد ، ولا يتكلم ، فرأبناه خرج من داره
وقد مزق ثوبه حاصر الرأس ، حافي الرجل ، يضرب صدره ، ويتنف
شعره ، رافعاً عقيرته بالويل ، مخبراً عن موت إبنه ، يعلم على الضرورة
صدقه ، ولا نتارى فيه .

فناكره أصحابنا .

وقالوا : لعله أخبره كاذب ، أو اعتور إبنه سكتة فظنه ميتاً .

وهذا مزيف .

والخيار : أن العلم قد يستفاد من القرآن^(١) المنضمة^(٢) إلى قول واحد
كما فرضناه .

نعم ؛ زل النظام حيث قال : يتلقى العلم من قوله .

وما ذكرره من السكتة وتوهمه ، يرتفع بإخباره عن الدفن وذلك
يمكن تقديره .

وما ذكرره من عدم قطع القضاة بقول شاهد قط . نحكم على الغيب .

مسألة

اختلف المعتبرون / في أقل عدد التواتر .

فقال القاضي : أقطع أن الأربعة ليسوا عدد التواتر ، وتورد في

٩٤-ب

(١) وهذا رأي إمام الحرمين ، والآمدني ، وابن الحاجب . وقال الامام أحمد : يحصل
العلم في كل وقت بخبر كل عدل وإن لم يكن ثم قرينة ، وهو رأي ابن خويزمنداد وعزاه
إلى مالك ، وقال قوم : قد يحصل العلم بخبر الواحد بخبر قرينة وقد لا يحصل . فلم يطرده
كأحد . والأكثر أن لا يحصل العلم من خبر الواحد لا بقرينة ولا بغيرها . قال ابن السبكي
وهو الحق .

(٢) المتضمنة .

الخمس ، لأن الشرع رقى الشهادة إلى الأربعة ، ولم يكلف إلا غلبة الظن .
وقال : [ملقى^(١)] مجلس أبي الهذيل عبد الرحمن : الخمسة أقل
عدد التواتر من غير تردد^(٢) .

وقال قائلون : أقله عشرون^(٣) ، تلقياً من قوله تعالى : (إن يكن
مِئْتَمُ عِشْرُونَ صَابِرُونَ^(٤)) .

وقال آخرون : أربعون ، تلقياً من قوله تعالى : (حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ
اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٥)) ، [وقد كانوا^(٦)] أربعين .

وقيل : أقله سبعون ، تلقياً من قوله تعالى : (واختار موسى قَوْمَهُ
سَبْعِينَ رَجُلًا مِمِّيقَاتِنَا^(٧)) .

وقال آخرون : ثلاثة وثلاثة عشر ، وهو عدد الحارثيين يوم بدر ،
إذ هم [استقر^(٨)] الدين وظهر .
وهذه أعداد بضرب البعض منها ببعض .

(١) من ح . وفي الأصل و أما بقى . وعلى كل حال فالجمله مضطربة لسقط
أر غريف .

(٢) قال ابن السبكي : وحكي عن صاحب أبي الهذيل المعروف بأبي عبد الرحمن
أنه اشترط خمسة من المؤمنين الذين هم أولياء الله شرط عصمتهم عن الكذب ، قال : ولا بد
من سادس ليس من الأولياء لتقتبس أعيانهم فلا يشار إلى واحد منهم إلا ويجوز أن يكون
هو السادس . قال القاضي : وهو مذهب خالف فيه سائر المذاهب اهـ . (الإيجاج بشرح
المنهاج ١/١٩١) وهذا الذي أراده الغزالي من عبارته والله اعلم .

(٣) في ح العشرون .

(٤) الآية ٦٥ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ٦٤ من سورة الأنفال .

(٦) من ح . وفي الأصل فكانوا .

(٧) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٨) من ح . وفي الأصل و أ اشتغل . وفي النسخة القم، قول عليها الأصل استقر .

ونقول : العقل لم يمد إلى التقدير ، وهذه الآيات لا تناسب الغرض ،
والحكم^(١) بتقدير محال .

فان قيل : كانكم جهلتم أقل العدد .

٩٥- أ قلنا : هذا مرتبط بالعرف والقرآن ، فلا ضبط لها / ، وهي مختلفة باختلاف أحوال المخبرين والمخبر عنه .

فيجب على كل عاقل أن يضرب عن التقدير فيه ، إذ العرف لا يضبط .
نعم نشير إلى تراحم شرائط الخبر .

فنقول : إذا بلغوا مبلغاً في العدد ، يبعد عنهم في العرف الزواجر
على الكذب في مثل ما أخبروا عنه ، وعلم على القطع خروجهم عن ضبط
ضابط وإيالة ذي إيالة لأجل مصلحة ، علم على القطع الصدق .
وهذا قد يحصل بقول الواحد .

وقد لا يحصل بقول عسكر عظيم إذ نوهم انسلاكم تحت سياحة مايس .
وذهبت الرافضة إلى أن العلم منقضى من قول الإمام المعصوم إلا
أنه مشبه بالمخبرين ، ولو انفرد وتعين لعلم^(٢) على الضرورة صدقه .
وهذا محال .

إذ عصته لم يعلموه^(٣) بالضرورة ، ولا بشر^(٤) على عصمة الأنبياء
ولم يعرف صدقهم بالضرورة .

كيف ؟ وقد أخبر علي كرم الله وجهه^(٥) في زمانه عن أمور ،
واختلفوا في صدقه ، وهو معصوم عندهم .

(١) في ح قالنحكم .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في ح يعلموه .

(٤) في أ ولا تأثير . وفي ح ولا يبر .

(٥) لـ ح رضي الله عنه .

الباب الثالث

في

سُرْاطِنُ التَّوَاتُرِ

ب-٩٥

قال علماء الأصول :

شرطه : استواء الطرفين ، والواسطة .

والحديث المتواتر عن رسول الله ﷺ في عصر الصحابة ينبغي أن يثواتر عنهم في العصر الثاني . فلو نقل الآحاد كونه متواتراً لم يكف . وهذا خطأ .

فإن خبر الواحد ليس له طرف وواسطة ، وكل من ينقل عنه قول وإن كان راوياً فمر خبر في نفسه ، ولا بد من التواتر فيه ، فهذه أخبار لا بد من تواتر كل واحد منها .

والشرط الذي لا بد منه لتحصيل العلم أن يستند علم المخبرين إلى الحس والضرورة .

فأما ما علموه بالنظر كحدث^(١) العالم ، وغيره ؛ لا يعلم صدقهم فيه وإن بلغوا عدد التواتر .

فإن قال قائل : ما حجه والعلوم عندكم كلها ضرورية .

فأي فرق بين الإدراك ببصيرة العقل ، وبين الإدراك بالبصر ؟

(١) نأ كحدث .

قلنا : العرف فارق بينهما ، فان العلم لا يحصل بمجرد العالم بسبب^(١)
الخبر ، بخلاف المحسوسات .

فلعل^(٢) السبب فيه ؛ أن المعتقد لحدث العالم لم يميز نفسه عن العالم
به ، وكل يظن أنه عالم ، وهو معتقد بخمن ، ولا قرينة تميزه .
٩٦- أ وما من مخبر / إلا ويتصور كونه معتقداً ، وهو يظن أنه عالم .

وعلى هذا شأن النظريات [جميعاً^(٣)] ، دون المحسوسات .
قال الاستاذ أبو اسحق : الخبر ينقسم إلى متواتر ، ومستفيض ، وآحاد .
فالمستفيض :

ما اشتهر فيما بين أمة الحديث ، وذلك بورث العلم كالتواتر .
وليس الأمر كذلك .
فان المستفيض إذا لم يتواتر تصور فيه التواطؤ والغطاء ، إذ العدل
لا يستعمل من الكذب .

(١) في أسبابه .

(٢) في أصله ولعل .

(٣) في كل النسخ النظريات جمع . والصواب ما أثبتته .

الباب الرابع

في

تقسيم الأصول

قال علماء الأصول :

الآحاد ينقسم إلى ما يعلم صدقه ، وإلى ما يعلم كذبه ، وإلى ما يتردد فيه .

أما ما يعلم صدقه ينقسم إلى ما يعلم بضرورة العقل ، كإخبار الخبير عن استعالة اجتماع المتضادين .

وإلى ما يعلم بنظر العقل ، كإخبار الخبير عن حدث العالم .

وإلى ما يعلم بالسمع ، كإخبار من قال : رسول الله ﷺ هو صادق .

وإخبار الرسول^(١) عليه السلام عن الصراط ، والجنة ، والنار .

قالوا : ومن هذا القسم خبر الواحد إذا عمل / بوجه أهل الاجماع . ٩٦-ب

وأما ما يعلم كذبه ؛ فينقسم إلى هذه الأقسام ، وهو الإخبار عن عكس هذه الأمور .

وهذا وإن كان صحيحاً^(٢) فلا فائدة [له^(٣)] في كتاب الاخبار .

(١) في رسول الله .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) زيادة من هـ .

فإن فرض الكتاب بيان ما يتلقى علمه من الخبر .

وهذه الأمور معلومة لا من الخبر .

وما ذكروه من انعقاد الإجماع على العمل ، وكونه دليلاً على صدق خبر الواحد ؛ ليس كذلك .

فإن قيل : لا يجتمع الأمة على الضلالة .

قلنا : ما اجتمعوا على صدقه ؛ بل اجتمعوا على العمل به^(١) . فنقول : العمل واجب ، ومستنده هذا الحديث المتردد^(٢) بين الصدق والكذب . والمختار^(٣) في التقسيم أن يقال :

الخبر المعلوم صدقه على اللقطع ؛ ما استجمع شرائط التواتر ، وذلك لا ضابط له .

والمعلوم كذبه اقسام .

منها تحدي الرجل بالنبوة مع العجز عن إقامة المعجزة ، يدل على كذبه ، إذ لو كان رسولاً ؛ لأيد بالمعجزة .

فإن [تكليف الاتباع (من^(٤)) دونه^(٥) ؛ بما لا يطاق^(٦)] . وهذا محال . هذا إن قال : أنا نبيكم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) لم ح المردد .

(٣) في ح فالمختار .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) أي دون التأييد بالمعجزة . راجع المستقصى ١ / ٩٣

(٦) في أ بدل هذا الكلام قوله : « تكليف الاجماع من بما لا يطاق » وهو خلط

لا معنى له .

فأما إذا ادعى بأنه يوحى^(١) إليه في نفسه ، فبما يؤمر [به^(٢)] وينهى عنه ؛ فلا يعلم كذبه بذلك .

/ وكذلك إذا قال : معجزتي أن الله تعالى^(٣) ينطق هذا الحجر ٩٧-أ فنطق^(٤) بتكذيبه ، فيعلم كذبه ، إذ لو كانت صادقا لما أظهره على هذا الوجه .

بخلاف ما لو قال : معجزتي أن أحيي هذا الميت ، فأحياء ، فنطق بتكذيبه ، لأنه ذو اختيار كسائر الخلق^(٥) ، والإعجاز في إحيائه .

وما يعلم كذب^(٦) الخبر فيه ؛ انفراد الرجل^(٧) بالاختبار عن واقعة عظيمة ، لتوفر البواعث على نقلها ، وتواتر الخبر فيها ، كأنفراد رجل واحد بالاختبار عن بوزة الخليفة^(٨) على هيئة خارقة للعادة ، على ملأ من الناس ، في مفرق الطرق ، ومزدهم الخلق .
فيعلم كذبه .

إذ لو كان ؛ لتوفرت الدواعي على نقله ، ولاستحال انفراده به ، وسكوت الباقيين عن نقله .

فإن قيل : فلم يختلف الناس في النبي عليه السلام أنه دخل مكة صلحا أو عنوة ، وقد كانت في مزدهم الخلق ، وقد تمسكتم فيها بأخبار الآحاد ؟

-
- (١) في ح موحى .
 - (٢) ساقطة من ح .
 - (٣) ساقطة من ح .
 - (٤) في ح هذه الحجرة فنطقت .
 - (٥) في ح الخلائق .
 - (٦) في أ كذبه .
 - (٧) في ح رجل .
 - (٨) في ح للخليفة .

٩٧-ب قلنا : تواتر كونه صلى الله عليه / وسلم^(١) شاكاً في السلاح ، منهيئاً
لأسباب الحرب ، وإذا الخلاف في جريان أمان لهم ، وذلك^(٢) بما يخفى ،
فلا يبعد انفرد الآحاد به .

فان قيل : لم تلم يتواتر قرآن رسول الله ﷺ ، أو إفراده في^(٣)
الحج^(٤) ، وقد كان أحرم على ملأ من الناس ؟

قلنا : لأن الميز بين الأفراد والقرآن ، بما يخفى ، ولا يدركه إلا
الخواص ، فلا يبعد استمهامه .

فان قيل : انشقاق القمر لم يتواتر .

قلنا : أنكره الحلبي^(٥) لذلك .

واعتذر القاضي بأنها كانت آية ليله^(٦) أظهرت في جنح الليل ، ولم
يكن مع النبي ﷺ إلا أشخاص معدودة في وقت استرسال نوب الغفلة
على الناس ، فلذلك لم يتواتر^(٨) .

(١) في ح كون رسول الله .

(٢) في ح وهذا .

(٣) ساطعة من أ .

(٤) وفي نسخة قول عليها الأصل بالحج .

(٥) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم ، أبو عبد الله الحلبي ، أحد أئمة الشافعيين
بما وراء النهر ، قدم نيسابور ، وروى عنه الحاكم ، ومن مصنفاته كتاب المنهاج في شعب
الآيمان ، قال الإمام : وكان الحلبي عظيم القدر ، لا يحيط بعظمته إلا خواص ولد
سنة ٣٨٨ ونوفى سنة ٤٠٣ هـ . (طبقات الشافعية ٤/٣٣٣ - شذرات الذهب ٣/١٦٧) .

(٦) في ح ليلية .

(٧) في ح مع الرسول .

(٨) قال ابن السبكي ، والصحيح هندي في الجواب الالتزام أن الانشقاق
والحسين متواتر .

فان قيل : الإقامة من شعار الاسلام [فـهـلا^(١)] تواتر الأفراد إذا^(٢) كان واقعاً ؟

قال القاضي : أقطع بأن^(٣) بلالاً كان يثنى ويفرد ، فلم يطرده الأفراد على التجرد دون التثنية ، فذلك تعارضت الاخبار .

فان قيل : لم يمتد يواتر التثنية والأفراد جميعاً ؟

قلنا : لضعف اعتناء الناس / به ، فانه كان يخفض الصوت بها غاراً^(٤) . ٩٨ - أ
والختار في الجواب : القطع بأن الأفراد كانت متواتراً في العصر الأول ، إلا أن النقلة أضربوا عن نقله استغناء بالاستفاضة والاجماع من حيث الفعل .

[و^(٥)] حيث انقضى العصر ، أحدث^(٦) بعض التابعة التثنية ، ولم يبق [من^(٧)] هابن عصر^(٨) رسول الله ﷺ سوى الآحاد .

= أما الالتفات فنصوص في القرآن .

وروي في الصحيحين وغيرهما من طرق : من رواية شعبة عن أس ، ومن رواية غزال بن مالك عن ابن عباس ، ومن رواية شعبة وسفيان عن أس ، ورواه مسلم من رواية شعبة عن ابن عمر ، ورواه أحمد بن حنبل ، والترمذي ، والطبراني ، وأبو حاتم ابن حبان ، من حديث جبير بن مطعم ، ورواه أبو بكر بن مردويه ، وله طرق أخرى شتى . بحيث لا يمتري في تواتره محدث .

(راجع الحاجب ١/٣٢٩ - ب)

(١) من ه وفي الاصل و أفهذا .

(٢) في ه إن .

(٣) في ه أن .

(٤) ساقطة من ه .

(٥) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام وليست في جميع النسخ .

(٦) في الاصل و ه « وأحدث » ولو كان كذلك لما استقام الكلام . ولذلك

اسقطت الواو .

(٧) من ه وفي الاصل من .

(٨) ساقطة من ه .

ولا يبعد أن يتواتر خبر عظيم ثم لنحبس^(١) الدواعي على مر الأيام وتدرس ، فقد تفررت هذه القاعدة واستمرت ، وعليه بنينا الرد على الروافض^(٢) حيث ادعوا نصاً من الرسول على إمامة علي كرم الله وجهه .

فإن الصحابة اشتهروا بعد وفاة الرسول عليه السلام ، واضطربوا فممن ينصب له حتى اتفقوا على أبي بكر رضي الله عنه ، ولم ينقل أحد عن الرسول عليه الصلاة والسلام النص .

ولو كان لتوفرت^(٣) الدواعي على إبدائه ونقله .

وكذلك اليهود إذ^(٤) نقلوا عن مرمى عليه السلام أنه خاتم النبيين .

٩٨- ب قيل لهم : نحدي رسول الله ﷺ / على اليهود ، وكانوا ينازعونه في بعثه ، ولم ينقل أحد من أحبارهم ذلك .

ولو كان لتوفرت الدواعي على نقله .

وأيضاً فلا يمكن إنكار معجزة عيسى عليه السلام من إحياء الموتى وغيره .

ولو صدقوا لما ظهرت المعجزة بعد .

[وأما^(٥)] المتروك فيه فجملة أخبار الآحاد ، وكل ما لم يستجمع شرط^(٦) للتواتر وأمكن وقوعه .

(١) في حـ تتخلص .

(٢) وم فرق ، السبئية منهم أظهروا بدعتهم في زمان علي وأهوه فأحرقهم ، وبعد علي افتروا إلى أربعة أصناف ، زيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وكيسانية ، وافترق كل صنف إلى فرق . (انظر الفرق بين الفرق ص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٩ - والملل والنحل) .

(٣) في حـ لتوفر .

(٤) في حـ إذا .

(٥) من حـ وفي الاصل فأما .

(٦) في حـ شرائط .

ومن هذا القسم انفراد رجل واحد بنقل حالة لرجل عظيم^(١) ، إذا
تخيلنا امتداد سكوت الباقيين إلى سياسة ، وإيالة ذي إيالة . هذا تمام الكلام
في هذا القسم [وافه أعلم^(٢)] .

(١) في الرجل العظيم .

(٢) زيادة من .

القسم الثاني

في

أخبار الأعمار ، وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في اثبات كون الخبر الواحد مضيئاً للعمل

وذهب بعض المحدثين الى انه يفيد العلم .
وهذا محال .

إذ لا يجب صدقه عقلاً ، ولا نقلاً .

وإذا جاز كذبه ، فلا علم بالصدق .

وكيف ؟ وما من شخص إلا ويتصور أن يرجع عما ينقله ، وقد
عهد مثله .

وبعد : - فلو تعارض نقل^(١) عدلين ، فليت شعري يجعل العلم بهما

٩٩- أ على التناقض ، أو بأحدهما ولا يميز / ولا ترجيح .

فان قيل : [لو لم^(٢)] يوجب العلم [لما^(٣)] أوجب العمل .

(١) لي - قول .

(٢) من - ولي الأصل و أ لم لم يوجب .

(٣) من - ولي الأصل و أ كما .

قلنا : عن هذا صار الروافض إلى أنه لا يعمل بأخبار الآحاد .

ونحن نبطل الآن مذهبهم فنقول :

إن أحتم وقوعه وزعمتم أنه لا يتصور ؛ فوجه تصويره أن يقول السيد لعلامة : إعمل بما ينتهي إليك من أري ، على لسان الآحاد .

وإن أحالوا لاستنباح ، أو لاستصلاح^(١) ؛ فنحن لا نساعدكم في ذلك ، ثم قلب كل خيال يبدونه في إثبات القبح^(٢) ونقيض الصلاح ؛ يمكن عليهم .

وإن تلقوا منعه من السمع ؛ فلا بد من نقله .

قالوا : ودليله^(٣) قوله تعالى : (إن بعض الظن إثم^(٤)) .

قلنا : خصص البعض وليس هذا منه .

ودليله : بناء القاضي قضاءه على ظن صدق الشهود بالاجماع .

فإن قيل : لا نعلم وجوب العمل به بضرورة العقل ، ولا^(٥) يدل عليه دليل ، فلا^(٦) يعمل به .

قلنا : دليده أمران قاطعان .

أمرهما :

علمنا بأن رسول الله ﷺ كان يبعث ولاته ورسله إلى البلاد ،

(١) في أ الاستصلاح الاستنباح .

(٢) في ح أو .

(٣) في ح دليده .

(٤) الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٥) في ح ولا دل .

(٦) في ح ولا يعمل .

٩٩- ب ويفرقهم / في^(١١) الأقطار ، وهم آحاد ، [وكان^(١٢)] بضم الهم الصحائف ،
ويأمر باتباعه الحاضر والبادي ، ولو توقفوا الى التواتر لحزت رقابهم .

المسلك الثاني :

علمنا بأن الصحابة رضي الله عنهم^(١٣) أجمعين إن^(١٤) ارتبكوا في واقعة ،
فنقل الهم الصديق رضي الله عنه [قولاً^(١٥)] عن رسول الله ﷺ على
انفراده ؛ اتبعوه^(١٦) .

وقولهم : إنه لا يورث العلم يطل بالشهادة [والله أعلم^(١٧)] .

(١) لي - إلى الأقطار .

(٢) من - وفي الأصل و أفكان .

(٣) ساقطة من - .

(٤) لي - لو « بدل » إن » .

(٥) زيادة من - .

(٦) في - لا تبعوه .

(٧) زيادة من - .

الباب الثاني

في

عدهم [وصفتهم^(١)]

ذهب الجبائي إلى أنه لا يعمل إلا بما ينقله رجلان .
ثم شرط عند تكرار العصر أن يتحمل قول كل رجل رجلان ،
هكذا إلى حيث ينتهي .

وهذا اتصال لهذه القاعدة ، إذ لا يستقيم على هذا المذاق حديث^(٢)
في عصرنا ، ومعتمدنا نقل الصحابة ، واكتفاؤهم بالواحد .

وقد نقل أبو بكر [الصدیق^(٣)] رضي الله عنه [قوله عليه السلام^(٤)]
(نحن معائير الأنبياء لا نورث^(٥)) فتوكلوا قسمة تركته .

فان قيل : نقل عن [أبي موسى الأشعري^(٦)] أنه قرع باب عمر
فلم يفتح ، فانصرف ، فأمر عمر رضي الله عنه حتى أتى به ، فقال^(٧) :
ما الذي حملك على الانصراف ؟

(١) زيادة من ح .

(٢) في ح وحديث .

(٣) زيادة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) راجع تخريج الحديث والكلام عليه في ص ١٧٥ .

(٦) من ح . والذي في الاصل وأ عن المغيرة . وهو خطأ .

(٧) في ح وقال .

١٠٠- أ / فقال : قال رسول الله ﷺ : (الاستئذان ثلاثة . فإن أجبت وإلا فانصرف^(١)) .

فقال : من يشهد لك ؟

قلنا : اتهمه^(٢) عمر ، ونحن إذا اتهمنا الراوي لقريئة ؛ فلا نقبله .
فان قيل : قال علي كرم الله وجهه في رواية معقل بن يسار^(٣) :
كيف نقبل قول أعرابي بوال على عقبه ؟

قلنا : لعده اتهمه ، إذ ليس فيه أنه رده لانفراده ، وقد أشار إلى السبب في كلامه .

فان قيل : روي أن علياً رضي الله عنه كان يحلف الراوي [علناً^(٤)]
فحلفوا أنتم واقبلوا .

قلنا : كان [بخلافه^(٥)] عند التهمة ، وكان لا يحلف أعيان الصحابة رضي الله عنهم .

(١) الحديث أخرجه الشيخان .

(٢) الإتهام هنا بمعنى الريبة ، وإلا فقد قال الخطيب في كتاب « شرف أصحاب الحديث » : ولم يتهم عمر أباً موسى ، وإنما كان يشدد في الحديث حفظاً للرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولو فقد من يروي مع أبي موسى ؛ لاقتصر عليه ، وعمل بخبره .

(٣) الذي ورد في رواية الترمذي ، وأبو داود ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي . معقل بن سنان الأشجعي ، وفي بعض روايات النسائي رجل من أشجع ، وفي البعض الآخر أفس من أشجع . والحديث مشهور في مسألة المفوضة .

قال المباركفوري ، إن الحديث روي مرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن معقل ابن يسار ، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى ، ومرة عن رجل من أشجع أو أفس من أشجع . (تحفة الاحوذى ٣٠٠/١) .

وانظر الحديث في (الترمذي ٤٥٠/٣ كتاب النكاح - وأبو داود ٣١٩/٢ حديث رقم ٢١١٤ ، ٢١١٥ ، ٢١١٦ ، والمسند حديث رقم ٤٠٩٩ ، ٤١٠٠ ، ٤٢٧٦ ، وسنن النسائي ٩٨/٦ كتاب النكاح) .

(٤) زيادة من ح .

(٥) من ح . وفي الأصل وأ يجعله .

فان قاسوا الرواية على الشهادة ، فأخبار الآحاد لا تنفي قياساً ،
كما لا تثبت قياساً .

ثم في الشهادة تقييدات ، بدليل اعتبار الذكورة ، والحرية ، ورده
فيما ينتفع به الشاهد ، أو ولده ، بخلاف الرواية .

مسألة (١)

الاسلام ، والعقل ، شرط بالاجماع في الراوي .
وظهور الفسق قاذح .

والأنونة ، والرق . غير قاذح .

وفي ترجيح / قول الرجل على قول المرأة كلام . ١٠٠ ب

[وأما^(١)] الصبي ؛ فإن كان عدماً^(٢) ؛ لا تقبل روايته ، كالبالغ الفاسق .
وأما الصبي المراهق المثبت في كلامه إذا روى .
قال قائلون : يقبل .

والختار : رده .

والله ذهب القاضي .

واستدل : برد رواية الفاسق ، وليس من ضرورة الفسق الكذب .
ولكن يستدل به على قلة مبالان ، فيقال^(٣) : ربما يخبر عن الكذب أيضاً .
والصبي وإن لم يكن به عرامة ، فيعلم أنه لا يأثم بالكذب ، فلا
وازع له من جهة الدين ، فرد روايته أولى .

(١) من ح . وفي الأصل فأما .

(٢) كذا في جميع النسخ ولعل مراده بها المتناهي في الصغر .

(٣) في ح ويقال .

والمسلك المختار عندنا : منهج الصحابة ، ويرتفع على طول دهرهم لم يراجعوا صبيّاً - والعبادة بصبرون - في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته وكذلك من عصرهم إلى زماننا ، لا عهد لشيخ بنقل عن صبي حديثاً . ولو كان مقبولاً ؛ لما عطلت روايتهم وهم شطر الخليفة ، كما لم يعطل النبوة والعبيد .

قال القاضي : فأنا^(١) لا أقطع برد الصحابة رواية الصبيان . ونحن نقطع به [١٢١] ذكرناه .

مسألة (٢)

١٠١- أ / المستور لا تقبل روايته .

خلافاً لبعض الناس .

وقد استدلوا بأن الصحابة كانوا يقبلون الأحاديث ممن يروونها^(٣) من غير بحث عن حاله ، والمتبّع سيرة الصحابة .

وينضم إليه وجوب إحسان الظن بالمسلم^(٤) ، وظاهر المسلم العدالة قلنا : نقل البنا من الصحابة رضي الله عنهم [أنهم^(٥)] كانوا يردون رواية الغرباء والمجهولين من الأعراب . ونعلم أنهم ما ردوا لجهلهم بنسبهم ، أو مكنهم^(٦) ، أو مسقط رأسهم ، وإنما ذلك لجهلهم بعدالتهم .

(١) في ح وأنا .

(٢) من ح . وفي الاصل كما .

(٣) في ح يرويه .

(٤) في ح المسلمين .

(٥) زيادة من ح .

(٦) في ح ومسقط .

وما ذكروه من أن الغالب العدالة ، قلنا : الرجوع في الغالب الى الواقع في العادة ، والفق أغلب على الخلية ، والكذب أكثر ما يسمع .
وبكفي المستور في إحسان الظن به أن يستوي في حقه العدالة ،
والفـق .

وظهور الفـق إما قدح لانحزام الثقة ، وعليه التعويل في الأحاديث .
والفـق محتمل ، وخفاؤه عنا لا يحقق الثقة أصلا .

مسألة (٣)

قال القاضي : كل صورة من هذه الصور إذ دل عليها^(١) دليل^(٢) / ١٠١ - ب
قاطع على قبول الخبرية^(٣) ؛ قبلت .
وإذا لم يدل عليه قاطع ؛ ولا على رده أيضاً ، قطعت برده لعدم
القاطع على قبوله .
والهتار : أنه إن لم يدل قاطع على الرد ، ولا على القبول ؛ نتردد ،
ولا نجعل عدم القطع بالقبول ؛ سبب القطع بالرد .
إذ القاطع بالقبول إجماع الصحابة .
والصحابه كانوا يختلفون في قبول الأحاديث .
والرواة^(٤) كانوا لا يعترضون على القائلين ، ولا ينسبونهم إلى ترك
القطع [والله أعلم^(٥)] .

(١) في ح عليه .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) في ح الخبر فيه .

(٤) في ح الراورن .

(٥) زيادة من ح .

الباب الثالث

في

المهرج والتعديل

وفي خمسة فصول

الفصل الأول

في المرد

وقد قال المحدثون : لا بد من معدلين ، أو جارحين ، والواحد لا يكتفى^(١) به .

لأن سبيل الاكتفاء برواية [واحد^(٢)] سيرة الصعابة ، ولم ينقل هذا منهم في المعدل ، فيرد إلى قاعدة الشرع^(٣) .

وكما مست الحاجة الى إثباته ، لا يثبت إلا بقول اثنين .

قلنا : نعم لم ينقل ذلك ، ولكن المختار الاكتفاء بواحد ، لأننا نفهم بما نقل أموراً لم تنقل ، ولذلك اتسع باب القياس .

(١) في ح لا كفاية .

(٢) من ح . وفي الأصل واحدة .

(٣) في ح الشريعة .

فلو^(١) اقتصرنا على الأقيسة المنقولة عنهم / ومنهم تلقينا القياس ؛ لضاق ١٠٢ - أ
باب القياس .

ولكننا فهمنا بما نقل نشوفهم الى القياس في وقائع لم تتفق لهم ، إذ
أقدموا على القياس إقدام من لا يرى على الوقائع^(٢) حصرا .
وكذلك^(٣) فهمنا من حالهم أنهم لو تماروا في قول راري ، وعدله
الصديق ؛ لكانوا يكتفون .

(١) في - ولو .

(٢) ل - « فواقائع » بدلا من « على الوقائع » .

(٣) في - فكذلك .

الفصل الثاني

في

كيفية الجرح والتعديل

والمنصوص للشافعي رضي الله عنه أن التعديل المطلق في الشهادة والرواية ؛ مقبول .

والجرح المطلق لا يقبل .

لأن أسباب العدالة لا حصر لها .

والجرح يحصل بجملة واحدة .

[و^(١)] لأنه قد يعتقد الشيء سبباً للجرح ، ونحن لا نراه ، فليبينه .

قال القاضي رحمه الله : الجرح المطلق كاف ، فإنه خاتم للثقة المبتغاة من الحديث .

والتعديل : لا بد فيه من ذكر سببه ، فإنه قد يكتفى بباديء العدالة جرياً على الظاهر ، وإحساناً للظن [به^(٢)] .

وقال آخرون : لا بد من ذكر السبب فيها ، أخذاً بطرفي كلام

(١) زيادة من هـ .

(٢) زيادة من هـ .

الشافعي والقاضي^(١) (رضي الله عنهما^(٢)) .

١٠٢ - ب / وعكس عاكسون وقالوا : يكفي الإطلاق فيها .

والاختيار : أن الجرح المطلق خاتم للثقة ، فهو كاف .

والتعديل المطاق من مثل مالك ، مع غلوه^(٣) في الاحتياط ؛ مقبول .
ومن يظن به التساهل فيه ؛ فلا .

(١) في ح القاضي والشافعي .

(٢) حاقطة من ح .

(٣) في ح غلوه . بالفين المعجمة .

الفصل الثالث

في

التعديل بالفعل

وقد اختلفوا في الاكتفاء به ، وله صورتان .

أمرأها :

أن يروي المستجمع خلال^(١) التعديل حديثاً عن شخص ، ويقتصر عليه ، فهل يجعل ذلك تعديلاً ؟

والختار : أن ذلك كالتعديل من مالك ، ومن كل محدث لا يستجيز نقل الأحاديث الضعيفة ، وإلا فلا .

والصورة الثانية :

أن يعمل بوجب حديث لم ينقله إلا رجل واحد ، هل يجعل ذلك تعديلاً ؟ فيه خلاف .

والختار : أنه إن أمكن حمل عمله على الاحتياط [فلا^(٢)] ، وإن لم يمكن ؛ فهو كالتعديل [لأنه يحصل للثقة^(٣)] .

(١) في - بخلاف .

(٢) زيادة من - .

(٣) من - . والذي في الاصل كالتعديل لا يحصل الثقة .

الفصل الرابع

في

صفة المعدل والجرح

ولا بد من العقل ، والاسلام ، وظهور العدالة ، والبلوغ .
ولا تقدر الأنوثة والرق .

وبشروط معرفة / أسباب الجرح ، والعدالة فيما قاله الأصحاب ، ١٠٣ - أ
وفيه تفصيل .

وهو أنه إن ذكر سبب الجرح والعدالة ؛ فلا تعتبر معرفته [به^(١)] ،
فانه عدل في الاخبار ، وقد فرض الرأي لنا .

وإن لم يذكر السبب ، فتعديله المطلق ، [وكذا جرحه^(٢)] ؛ مردود .
نعم ، قد يترجح رواية من لم يتطرق اليه جرح مطلق من مثله على
رواية من تطرق اليه ذلك .

(١) زيادة من هـ .

(٢) المثبت من هـ . وفي الاصل « وكذا إن جرحه » .

الفصل الخامس

في

عمران الصحابة رضي الله عنهم

- وهو معتقدنا في جميعهم على الاطلاق ، وعليه ينبي قبول روايتهم .
- واستثنت المعتزلة طلحة ، والزبير ، وعائشة رضوان الله عليهم ،
- تعويلاً على ما صدر منهم من [هتاتهم^(١)] ، وحالات نقلت من^(٢) محاربتهم .
- وما من أمر ينقل إلا ويتطرق اليه احتمال .
- فالنظر إلى ثناء رسول الله ﷺ ، وتبجيله إياهم ، أولى من إساءة الظن بهم بالاحتمال .
- ولا فرق بين علي وعثمان وبينهم في مثل ما يدعون عليه .

(١) من ح . ول الاصل هتاتهم .

(٢) في ح « في » بدل « من » .

الباب الرابع

فيما يعتمد الراوي

وفيه مهوّة فصول

الفصل الأول

في

سُوط السُّبْح والفارسي والمعمل

أما السُّبْح فُسُوط :

أن يصغي لما^(١) يقرأ عليه ، بحيث لا يذهل عن كلمة منه ، أو^(٢) يقرأ بنفسه ، أو يأخذ النسخة ويحتاط في النظر فيه ، ليتنبه للزيادة والنقصان .

فإن^(٣) لم يكن في يده نسخة ، وكان يحفظ الحديث ، بحيث يتنبه للزيادة والنقصان ؛ كفى .

(١) في ح إلى أن .

(٢) في ح ويدراً .

(٣) في ح وإن .

وإلا فوجرده كعدمه .

وقوله : سمعت شيخي ، أو قال : أخبرني ، أو^(١) حدثني ؛ على
وليرة واحدة .

فأما^(٢) التقاضي فشرطه :

أن يقرأ نسخة صحيحة - على وجه يسمع - على^(٣) الشيخ تمام
كلمات الأحاديث .

وهل عليه أن يقول للشيخ بعد قراءته ؛ هل كان كما قرأته ؟

شرطه بعض المحدثين .

وهذا لا حاجة إليه .

فإن قوله إذ قال : قرأت ، لا يفيد القطع ، والثقة حاصلة بسكوته

وتقريره بقرينة الحال ، فإنه متصد لهذا الشأن .

وأما^(٤) التحمل ؛

إن كان يقرأ فذاك .

وإن كان لا يقرأ ؛ فبيله أن يسمع تمام كلمات الأحاديث . ولا

١٠٤ - أ بشرط فهم / معنى الحديث ، ولا حفظه .

وإن^(٥) كان يسمع صوتاً غفلاً ، ولا يحيط بقاطع الكلمات ومبانيها .

[لا^(٦)] يصح سماعه .

وإن^(٧) عول على النسخة بعده ؛ فهو تعويل على الصحيفة .

(١) في ح - وحديثي .

(٢) في ح - أما .

(٣) ساقط من ح .

(٤) في ح - أما .

(٥) في ح - فإن .

(٦) من ح . ولي الاصل لم يصح .

(٧) في ح - فإن .

الفصل الثاني

في

الاعتماد على الكتب

وقد منع المحدثون .

والختار : أنه إذا تبين صحة النسخة عند إمام ، صح التعويل عليه

في العمل والنقل .

ودليله سلطان .

أمرهما :

اعتماد أهل الأقطار المتفرقة على صحف رسول الله ﷺ في الصدقات
المضمومة إلى الولاية والرسول ، من غير توقف على نقل الراوي عن رسول
الله ﷺ .

والثاني :

أنا نعلم أن المفتي إذا اعتاضت عليه مسألة ، فطالع أحد^(١) الصحيحين ،
فاطلع على حديث ينص على غرضه ، لا يجوز له الإعراض عنه ، ويجب
عليه التعويل ، ومن جوز هذا^(٢) ؛ فقد خرق الإجماع ، وليس ذلك إلا
[لحصول^(٣)] الثقة [به^(٤)] ، وهي نهاية المرام .

/ نعم لا يقول : سمعت شيخي وهو لا يسمعه .

١٠٤ - ب

(١) ساقطة من .

(٢) أي الإعراض عما في الصحيح .

(٣) من . ولأصل بمحصول .

(٤) زيادة من .

الفصل الثالث

في الإجازة

وقد رده بعض المحدثين وقبله بعض [وحطوه^(١)] عن السماع .
وقال الاستاذ أبو بكر رضي الله عنه : يقول^(٢) عليه في
أحكام^(٣) الآخرة .

والختار : أنه كالسماع ، لأن الثقة هي المبتغاة ، والإمام المرموق
في الصنعة ، الغالي في الاحتياط ، إذا عين حديثاً ، وأشار الى نسخة ،
وقال : هذا قد صح عندي على وجهه ، فأجزت لك^(٤) في النقل ، فقد
حصلت الثقة ، ولا نعبأ^(٥) في السماع . .

وأما المناولة :

فلا فائدة فيها ، وهي من جهالات بعض المحدثين .
ولا يشترط أيضاً أن يقول : أجزت ، ويكفي^(٦) أن يقول قد^(٧)
صح عندي ذلك ، أو هذه النسخة مصححة على شيخني .

(١) من هـ . ولي الأصل وحط .

(٢) في هـ يقول .

(٣) في هـ الأحكام .

(٤) لي هـ له .

(٥) في هـ يعتد .

(٦) في هـ بل يكفي .

(٧) ساقط من هـ .

فأما إذا قال : أجزت لك فيما صح عندك من مسودعاتي مطلقا ؛
فهذا لفظ مهم لا بد فيه من [نثبت^(١)] . فليقع البناء على [التعين^(٢)]
ونأج الصدر ، وليتجنب رواية^(٣) كل ما يتردد فيه .

ولا يجوز التعويل على خط المجيز المكتوب على / حاشية النسخة ١٠٥-أ
أصلا [والله أعلم^(٤)] .

(١) من ح . وفي الاصل ثبت .

(٢) من ح . وفي الاصل على الثقة .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

الباب الخامس

فيما يقبل من الرداءات وما برر

ويعبر^(١) بمجموعه تسع مسائل .

مسألة (١)

المراسيل : مردودة^(٢) عند الشافعي رضي الله عنه إلا مراسيل^(٣) سعيد
ابن المسيب^(٤) ، والمرسل الذي عمل به المسلمون .
وصودته : أن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ ولم يلقه ، أو
يقول حدثني الثقة^(٥) ، أو أخبرني رجل ولم يذكر اسمه .

(١) في ح . ومجموعة تسع مسائل .

(٢) وهو رأي الجمهور من الحديث ، قال به القاضي ، ونقله مسلم بن حجاج في
صدر الصحيح عن قول أهل العلم بالأخبار ، وقال الخطيب : وهو قول أكثر الأئمة من
حفاظ الحديث ونقاد الآثار ، وقال السيوطي في القبة :

ورده الأقوى وقول الأكثر كالشافعي ورجل أهل الخبر

(٣) أي لأنه عرف من حال صاحبها أنه لا يروي إلا مسنداً عن ثقة . فحمل
مرسله هذا على ما عرف من عادته . فيحتاج به لذلك ، ولذلك لم يقبل الشافعي ما ظهر فيه
أنه على خلاف عادته في دية الذمي .

(٤) هو الإمام شيخ الإسلام ، فقيه المدينة أبو محمد الحزمي وله لستين خلة من خلافة
عمر وسمع منه شيئاً وسمع من عثمان ، وزيد ، وعائشة ، وسعد ، وأبي هريرة ، وخلق ،
كان واسع العلم ، فقيه النفس ، متين الديانة توفي سنة ٩٤ هـ وقيل غير ذلك .

(تذكرة الحفاظ ١/ ٥٤)

(٥) في ح الثقة .

وقبل أبو حنيفة^(١) رضي الله عنه المرسل .

وممن من قدمه على المسند .

واعترض القاضي تلي الشافعي رضي الله عنه في استحسانه مراسيل سعيد

ابن المسيب ، وقال : ما [الفرق^(٢)] بينه وبين غيره ؟

وقال^(٣) : قال الشافعي رضي الله عنه : مراسيله مسانيد ، ولكنه^(٤)

لا يذكر لكثرة شيوخه ، فإذا قد استحسن مسانيد لا مراسيله^(٥) .

وقال القاضي : لم قلت إذا عمل به الأمة كان مقبولا ؟

نعم الإجماع هو المقبول .

والعمل إن كان متلقى منه فلا أثر للمرسل / وإن تلقى من الحديث ١٠٥ - ب

فليقبل دون الإجماع^(٦) .

وتمسك^(٧) الشافعي رضي الله عنه بأن قال : إذا أرسل الناقل الحديث ،

فحقه أن يذكر من أخبر به ليبحث عن حاله ، فربما لا يكون ثقة .

وتمسك القائلون^(٨) : بأن العبادة الأربعة لم يدركوا إلا أواخر عمر

(١) وبه قال مالك . وهو أشهر الروايتين عن أحمد ، وعليه جمهور المعتزلة ،

واختاره الآمدي .

(٢) من ح . وفي الاصل ما أفرق .

(٣) المثبت من ح . وفي الاصل وقال الشافعي .

(٤) في ح . ولكنه كان لا يذكر .

(٥) راجع تعليق ٣ في الصفحة السابقة فليجيب الجواب . والشافعي قبل المراسيل ،

والاعتراض غير وارد .

(٦) والجواب أن الشافعي رضي الله عنه قبل المرسل بضميمة الإجماع اليه . والذي

رده المرسل من حيث هو . والمرسل بضميمة غير المرسل من حيث هو .

(٧) في ح فتمسك .

(٨) وكذا الجملة في ح . قلل الناسخ أسقط لفظة « به » .

الرسول ﷺ ، ولم يسمعوا منه إلا أخباراً معدودة ، ثم لم يقتصروا في النقل عليها قطعاً ، ولذلك غزر عليهم ، وكثرت روايتهم .

ثم كانوا يقولون : قال رسول الله ﷺ من غير إسناد الى واحد^(١) ، ولم يزمهم^(٢) عن ذكر ذلك دينهم ، ولا اعترض عليهم غيرهم .
فدل أن الارسال جاز مقبول^(٣) .

[بحقه^(٤)] أن الرجل العظيم القدر في هذا الشأن ، إذا جزم قوله وقال : قال رسول الله ﷺ ، أو قال أخبرني الثقة بكذا ، فالثقة به أبليغ - مما إذا ذكر اسم الرجل ، فإنه يطرق أمره إذا قال : هو ثقة ، وثبت - في كون الحديث صادراً من فائق في رسول الله ﷺ ،
١٠٦ - أ والمبتغى هر / الثقة .

قال القاضي : والمختار عندي : أن الإمام العدل إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، أو أخبرني الثقة . قبل^(٥) .

(١) في ح أحد .

(٢) من ح وفي الأصل لم يزمهم .

(٣) في ح ومقبول .

(٤) من ح . وفي الأصل لبحقه .

(٥) في ح الرسول .

(٦) هذا الذي لسبه الغزالي للقاضي من أنه يقبل المارسل إذا كان المارسل عدلاً .
أو أخبر عن ثقة - غير معروف عن القاضي أبداً .

بل المعروف عنه خلافه ، وهو أنه يرد المراسيل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة ، إذا احتمل رواية الصحابي عن تابعي . فلا أدري من أين أتى الغزالي بهذا الكلام .

والغزالي نفسه ذكر ذلك في المستقصى (١٠٧/١) فقال : المارسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ، ومردود عند الشافعي والقاضي ، وهو المختار « اهـ » .
وكذلك ذكر الآمدي عنه .

وذكر ابن السبكي عنه في الإيجاز (٢٢٣/٢) أنه قال : ونحن لا نقبل المراسيل مطلقاً ولا في الأماكن التي قبلها فيها الشافعي حسماً للباب « اهـ » .

فأما الفقهاء ، والمتوسعون في كلامهم قد يقولون ذلك لا عن^(١) ثبت . فلا يقبل .

ومنهم من قال هذا هو منقول عن الحسن البصري^(٢) ، الشافعي رضي الله عنها .

ولا يقبل في زماننا هذا وقد كثرت الرواة ، وطال البحث ، وتشعبت الطرق ، فلا^(٣) بد من ذكر أهم الرجل .

والأمر على ما ذكره القاضي إلا في هذا الأخير ، فإننا لو صادفنا في زماننا منثباتاً في نقل الأحاديث مثل مالك رضي الله عنه ، قبلنا قوله قال رسول الله ﷺ ، ولا يختلف ذلك بالأعصار^(٤) .

و حسبنا دليلاً على بطلان هذا النقل عنه هنا أن الغزالي نفسه ذكره في المستصفى ، ولا حاجة إلى دليل بعد ذلك .

ولو كان هذا المنقول عن القاضي حقاً ، لكان مذهباً جديداً غير المذاهب السابقة في المسألة لم يقل به أحد قبله ، ولعل عنه ، إلا أن أحداً من الأصوليين لم ينقله عنه بل أجمعوا على نفي خلافه عن القاضي بما فهم الغزالي .

وقول الغزالي ومنهم من قال : هذا هو منقول عن الحسن البصري ؛ هو الصواب والله أعلم إن ترددنا بين الإمامين البصري والغزالي في نسبة هذا القول إلى واحد منها . وأما نسبة هذا القول للشافعي غير صحيحة .

(١) في ح على ثبت .

(٢) انظر ترجمته ص ٤٣٦ .

(٣) من ح . وفي الأصل ولا بد .

(٤) إن الغزالي هنا تبنا القول الذي نسبته للقاضي وهو قبول مرسل العدل ، وزاد عليه أنه يطرد ذلك في كل العصور .

وهذا عجيب من الغزالي ، وهو شافعي ، أصولي ، مدون لأراء إمام الحرمين .

وقد أعرض الغزالي عن هذا في المستصفى وذكر أن المرسل لا تقوم به حجة فقال : « المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ، ومردود عند الشافعي والقاضي وهو المختار » اهـ .

ثم قال القاضي : [تبين^(١)] أن مذهب الشافعي رضي الله عنه قبول المراسيل فإنه قال في المختصر : أخبرني الثقة ، وهو المرسل بعينه ، وقد أوردته لينقل عنه ، ويعتمد عليه ، ويعتقد [معتمد^(٢)] مذهب^(٣) . وعن ١٠٦ - ب هذا قبل مراسيل سعيد / بن المسيب . وإنما رد ما تردد فيه .

مسألة (٢)

إذا روى الراوي حديثاً عن شيخه^(٤) فراجع فيه فقال : لا أدريه ، فالحديث مقبول عندنا إذا^(٥) لم يكذب .

وعلى كل حال فالرأي الذي استقر عليه الغزالي هو رد المرسل ولا يعنينا بعد ذلك كونه قبله في بداية حياته العلمية هنا ، وهذا مما خالف الغزالي فيه نفسه بين المنحول والمستصلي .

(١) من ح . وفي الأصل لم يثبت .

(٢) زيادة من ح .

(٣) إن كان مراد القاضي أن الشافعي يقبل المرسل بالشروط المعروفة وهي معاضدة قياس ، أو قول صحابي ، والأكثر ، والإنتشار بلا دافع ، أو عمل أهل العصر ، أو عدم دليل سواء ، أو مسند آخر . فذاك . وإلا فالشافعي يرد المرسل ولا يقبله بحال . وقبول مراسيل سعيد قد ذكرنا هلته في ص ٢٧٢ تعليق ٣ وأما ما ظاهره أنه مرسل ذكره الشافعي في كتب واحتج به فليس الأمر على ظاهره فإنه في الحقيقة متصل . قال الشافعي في الرسالة فقرة ١١٨٤ تحقيق أحد شاكر : « وكل حديث كتبت منقطاً فقد سمعته متصلاً ، أو مشهوراً عن روي عنه ينقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ، ولكفي كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً ، وغاب عني بعض كتبي ، وتحلفت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فاختصرت خوف طول الكتاب ، فأثبت ببعض ما فيه الكفاية ، دون تلصص العلم في كل أمره » اهـ .

(٤) في ح عن شيخه حديثاً .

(٥) في ح . إذا .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : هو مردود .

ومثاله : ما نقله ابن جريج ، عن سليمان بن [موسى ^(١)] عن الزهري ، من حديث النكاح بغير ولي ^(٢) .

وقال ابن جريج : راجعت الزهري [في الحديث ^(٣)] ، فقال : لا أعرفه .

ومثلك ^(٤) أبو حنيفة رحمه الله : بأن التعديل على الثقة ، وقد انحزمت الثقة ، وعارض قوله قول شيخه ، ونزل هذا منزلة اتفاق [أوبة ^(٥)] شهود الأصل قبل القضاء ، وقولهم : لا ندري ما ذكره شهود الفرع .

والاختيار عندنا : قبوله .

لأن الثقة عندنا قد خرم إذا كذب ، فأما إذا قال لا أدري ، فحمله على الذمول والنيان ، كن ، فلا حاجة بنا إلى تكذيب عدل مع إمكان التصديق .

وليس كذلك إذا كذب .

إذ ليس أحدهما بالتصديق أولى / .

أ- ١٠٧

نعم لا ننكر أن هذا في الثقة دون ما إذا وافق الشيخ ، ولكن [نباهة ^(٦)] الثقة غير معتبرة ^(٧) ، إذ حديث ينقله أبو حنيفة في الثقة ،

(١) من ح . وفي الأصل بن أبي موسى وهو خطأ .

(٢) والحديث رواه الترمذي في كتاب النكاح وسبق تخريجه .

(٣) ماقطة من ح .

(٤) في ح تمسك .

(٥) من ح . وفي الأصل أروية . والأروية : الرجوع .

(٦) في ح نهاية .

(٧) في ح معتبر .

دون ما ينقله مالك^١ ، مع نبأته ، وذلك لا يقتضي رده ، وإنما يؤثر في الترجيح .

ولا وجه للنظر الى الشهادة ، فإن مبتاعا على تعبدات ذكرناها ، ولذلك لا يراجع شهود الفرع مع حضور شهود الأصل ، بخلاف الرواية . فإن منعوا ذلك ؛ استدلتنا بسيرة الصحابة ، وقد علمنا أنهم في مخالفة^{١١} مكة والمدينة^{١٢} - في حياة رسول الله ﷺ - وحافاتهم ، كانوا يعتمدون على قول^{١٣} أبي بكر وعمر وغيرهم ، مع إمكان الرجوع الى الرسول ﷺ .

ونعلم أن النسوة لا يكافن [البرزخ^{١٤}] الى الرسول في كل حكم ، من الصلاة والطهارة ، بل [كمن يعتمدون قول^{١٥}] أزواجهن . فلا وجه لإنكاره .

مسألة (٣)

١٠٧ - ب إذا قال الصحابي من السنة كذا ، أو سنة الرسول / عليه السلام كذا ، قال المحدثون : هو كقوله : قال رسول الله ﷺ كذا لأنهم يعبرون به عن قول النبي عليه السلام . وهذا نحكم .

فإن السنة يعبر به عن الطريقة والشرعة ، بدليل قوله تعالى (سنة)

(١) من ح . وفي الاصل محال بالحاء المهملة ، والمخاليب جمع مختلف بكسر الميم : الصكورة .

(٢) في ح ومدينة .

(٣) في ح أقوال ؛

(٤) من ح . وفي الاصل المرور .

(٥) من ح . وفي الاصل بل يعتمدون على قول .

من قد أرسلنا قبلك (من رسلنا^(١)) (٢) . فلعله قاله قياساً ، وسنة النبي
اتباع القياس .

وكذا لو قال : أمرنا بكذا ، فإنه أمر بالباع القياس ، وإن كان
هو^(٣) أظهر من الأول .

ولو قال : أمرنا رسول الله ﷺ فهو كرواية قوله .
مثل قول صفوان بن عسال (أمرنا رسول الله ﷺ إذا كننا
مسافرين أو سفراً أن لا نتزع خفافنا^(٤)) الحديث .

مسألة (٤)

أوجب المحدثون نقل ألفاظ رسول^(٥) الله ﷺ على وجهها ،
وغلوا^(٦) حتى منعوا إبدال اسم الله تعالى باسم آخر من أسماء الله تعالى ،
تمسكاً بقوله عليه السلام : (نَضَرْتُ اللهَ امراً تَمِيعَ مقالتي فَوَعَاها ،
فَادَّاهَا كما تَمِيعُهَا ، فَتَرُبُّ مَبْلُغِ أَوْعَى من سامعٍ ، وَرُبُّ حَامِلِ

(١) ليس في ح .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الاسراء .

(٣) في ح هذا .

(٤) الحديث رواه الترمذي ، ولسبه ابن حجر في التلخيص إلى الشافعي ، وأحد ،
واللساني ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، ورواه
أيضاً الخطابي بإسناده في معالم السنن . ولفظ الحديث كما في الترمذي « عن صفوان بن عسال
قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام
وليلتين إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم » .

(٥) في ح الرسول .

(٦) في ح غلوا .

فقه إلى (١) من هو أفقه منه (٢) .

أ- ١٠٨ والختار : / أن الألفاظ منقحة إلى : ما يتميز بخاصية الإعجاز ،

وهو الفاظ القرآن ، ولا بد من نقلها ، إذ الإعجاز بها يتعلق .

وما لا إعجاز فيه ينقسم إلى : ما يتعلق به تعبد لا بد من قراءته

كألفاظ التشهد ، فلا بد من روايتها على وجهها .

وما لا يكون كذلك ، يجوز تغييره ، بشرط أن يكون النافل على

ثبت من بقية المعنى بتمامه .

إذ لا تعبد في اللفظ ، والمعنى هو المبتغى .

مسألة (٥)

إذا نقص الراوي شيئاً من الحديث نظرو فيه .

فإن كان المتروك لا يرتبط بالمنقول أصلاً ؛ فذاك جائز ، وعليه

درجت الصحابة ، إذ كان رسول الله ﷺ يشرع لهم أحكاماً جملة في

مجلس واحد ، وخطبة واحدة ، ثم كانوا ينقلونها متفرقة (٣) على

حسب الحاجة .

وإن ارتبط به بحيث لا يستقل المنقول بإفادة الغرض ؛ فلا يحل

نقصانه ، فإنه إخلال بالغرض .

وإن استقل الأول ، وكان الباقي يزيد وضوح ؛ فيجوز الاختصار

على الأول ، كما نقل عن ابن مسعود في بعض الروايات أنه قال : (أنبئتُ

(١) لى ح إلى غير فقيه ، ورب حائل فقه إلى من هو أفقه منه .

(٢) الحديث روي بألفاظ مختلفة عن زيد بن ثابت ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ،

وجبير بن مطعم ، وأبى الدرداء . وأخرج الترمذي ، وأحمد ، وابن ماجه ، والطبراني

في الكبير والاصط ، وأبو داود ، والدارمي .

(٣) في ح مفرقة .

رسول الله ﷺ بحَجَرَيْنِ ورَّوْثَةٍ ، لما استدعى ذلك مني ، فرمى الروث وقال : إنه رجس^(١٢) ، ولم ينقل قوله : (إني لي ثالث^(١٣)) .
وقد نقل عن الرسول عليه السلام أنه قال : الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ ، جَلْدَ مائةٍ والرجم^(١٤) ، وفي بعض الروايات لم ينقل الجلد^(١٥) .
قال الشافعي رضي الله عنه : لا ألقى سقوط الجلد من الثيب من اقتصار الراوي^(١٥) .

إذ يحتمل أن النبي عليه السلام كان قد ذكره في هذا الحديث أيضاً ، فاستحققه الراوي بالنسبة إلى الرجم ، فاقصر على نقل الرجم ، ولكنه مأخوذ من قصة ماعز ، وفعل رسول الله ﷺ .

مسألة (٦)

القراءة الشاذة ، المتضمنة لزيادة في القرآن ، مردودة . كقراءة ابن مسعود في آية كفارة اليمين (فصيام ثلاثة أيام متتابعات^(٦)) ، فلا^(٧) يشترط / التتابع .

١٠٩ - أ

-
- (١) الحديث رواه أحمد والبخاري ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة . وفي بعض الروايات « ركس » بدل الرجس . والمعنى واحد .
(٢) هذه زيادة على الحديث السابق عن ابن مسعود أخرجهما أحمد .
(٣) الحديث رواه ، مسلم ، وأحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن عبادة بن الصامت .
(٤) وهذه رواية جابر بن سمرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ماعز بن مالك ، ولم يذكر جلداً) رواها أحمد .
(٥) أي على ذكر الرحيم فقط .
(٦) هذه قراءة أنس بن كعب أيضاً . رواها أحمد ، والأثرم بإسناده .
(٧) في « ولا » .

خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ، فإنه قبله .
وهو يناقض أصله ، من حيث أنه زيادة على النص ، وهو نسخ
بزعمه ، كما قاله في كفارة الظهار .
ومعتمدنا : شيطان .
أمرهما :

أن الشيء إنما يثبت من القرآن ، إما لإعجازه ، وإما^(١) لكونه
متواتراً ، ولا إعجاز ، ولا تواتر .
ومناط الشريعة وعمدتها^(٢) ، تواتر القرآن ، ولولاه لما استقرت النبوة .
وما يبتني على الاستفاضة لتوفر الدواعي على نقله ، كيف يقبل فيه
رواية شاذة ؟ !

فإن قيل : لعله كان من القرآن فاندرس .
قلنا : الدواعي كما توفرت^(٣) على نقله ابتداءً ، فقد توفرت^(٤) على
حفظه دواماً .

ولو جاز تخيل مثله ؛ لجاز لطائن في الدين أن يقول : لعل القرآن
قد عرض [فاندست المعارضة^(٥)] .
وجوابنا عنه : أنه^(٦) لو كانت ؛ لانتشرت [وتوفرت^(٧)] ،
ولتوفرت^(٧) الدواعي والجبالات على نقلها ، مع تشوف الطاعين في الدين
إلى إبطاله .

(١) في حـ أر لكونه .

(٢) في حـ وعمدته .

(٣) في حـ كما توفرت .

(٤) من حـ ، وفي الأصل « فاندست بالمعارضة » وهو تحريف .

(٥) في حـ أنها .

(٦) ساقطة من حـ .

(٧) في حـ لتوفرت .

الملك الثاني :

مبنا^(١) فبا ناني ونذر ؛ الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم ، وقد كانوا لا يقبلون القراءة / الشاذة .

١٠٩ - ب

وعن هذا كسر عثمان رضي الله عنه أضلاع ابن مسعود ، فكيف . يقبل ؟

فان قيل : لا ينحط عن خبر^(٢) الواحد ، فليعمل به .
قلنا : العمل [به^(٣)] ينبي على كونه من القرآن ، وقد بطل ذلك .
ثم مستندنا في العمل بخبر الواحد ؛ سيرة الصحابة ، وهم لم يعملوا به .

مسألة (٧)

إذا انفرد بعض النقلة بزيادة في اصل الحديث^(٤) ؛ قبلت الزيادة .
خلافاً لأبي حنيفة [رضي الله عنه^(٥)] .

وقد عول على أنه يبعد أن يحضر مجلس الرسول ﷺ جمع ، قد اعتنوا بحفظ كلامه ، ثم يختص بعضهم بسماع^(٦) كلمة ، مع ذهول [الآخرين^(٧)] عنه .

والعجب أنه لم يتنبه لهذا في القرآن ، ومبناه على الاستفاضة والتواتر ، واعتبره في غير مظهره .

(١) في ح أن مبناه فبا .

(٢) في ح الخبر الواحد .

(٣) زيادة من ح .

(٤) في ح حديث .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح بسماع .

(٧) من ح . وفي الاصل الآخر .

إذ وقوع غفلة ، أو فتوة^(١) لمعظم الحاضرين ، واختصاص البعض^(٢) بالاستماع ، لا يحيد العرف والعقل ، والناس قل عدل ، والجمع بينه وبين المقتصرين ممكن ، فلا يجعل لتهمة موضعا ، على ما قاله الشافعي .
نعم ، لو كذبوه ، وقالوا : لم بقده ، فعند ذلك تبطل الثقة ، فلا يقبل .

١١٠- أ فان قاتلوا : / ذلك بما يندر .

قلنا : لا يرد حديث الثقة^(٣) لندوره .

إذ قبل رواية من روى (أن النبي ﷺ : بال قائما^(٤)) مع ندوره بالنسبة الى حاله ، وقد كان بحيث غشي عليه حياء [لو^(٥)] انحلت عقد إزاره وانكشفت عورته .

والدليل عليه : أن رجلين لو انفردا من بين سائر الشهود في واقعة شهدوها ، وشهدوا على زيادة ؛ قبل [فذلك^(٦)] منهم ، من غير التفات الى الدور .

مسألة (٨)

قال ابو حنيفة رضي الله عنه : أخبار الأحاد فيما تعم به البلوى مردودة .

(١) في - وفتوة .

(٢) في - بعض .

(٣) في - حديث الثقة .

(٤) الحديث : الحديث رواه البخاري ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، وأحمد .

(٥) في الأصل و - لا . والصواب ما أثبتته . لأن عقد إزاره ما انحلت .

(٦) زيادة من - .

فتقول : إن عنت به ما يعظم موقعه في القلوب ، وتتوفر الدواعي على نقله فسلم^(١) .

وإن عنت به ما يتكرر في اليوم واليلة ، كالصلاة ، والطهارة ، فليس كذلك .

إذ معظم الصور المتعلقة بالصلاة والسهو فيها ؛ انفراد به الآحاد .

وقد ردوا مذهبنا في الجهر بالبسملة بهذا السبب .

وقالوا : لو كان لاستفاض ، فإن البسملة متكررة^(٢) .

وهذا يعارضه ؛ أن الإمرار لو وقع^(٣) ؛ لاستفاض / أيضا . ١١٠ - ب

ثم يقال لهم : أتقطعون بكذب ناقل الجهر أم لا ؟

فإن قطعتم به ؛ فلا بدرك كذبه بضرورة العقل ، ولا نظره .

وإن جاز وقوعه ؛ فهو عدل ، فلا وجه لتكذيبه .

والقول الوجيز : أن ما يقتضي الحال الاستفاضة فيه ، إذا لم ينقل

نفيه وإثباته متواتراً ، فهو محمول على أحد أمرين^(٤) .

إما على قصور الدواعي ، وضعف الاعتناء بنقله .

وإما على اندراسه بعد التواتر .

وهذا مما لا يعظم وقع في القلب حتى يتواتر .

والعجب أنهم أثبتوا ثنية الإقامة بمثله ، وهو شعار الاسلام ، يتكرر

في كل يوم ويلة^(٥) خمس مرات .

(١) في هـ فهو سلم .

(٢) في هـ تتكرر .

(٣) في هـ لوقع . بدل « لو وقع » .

(٤) في هـ الأمرين .

(٥) ساقطة من هـ .

مسألة (٩)

كل خبر ما يشير الى إثبات صفة للباري تعالى ، يشمر ظاهره
بمستحيل في العقل ؛ 'نظرو' .

إن تطرق اليه التأويل ؛ قد بيل رأول .

وإن لم يتدرج^(١) فيه احتمال ؛ تبين على التقطع كذب الناقل .

فإن رسول الله ﷺ ، كان مسدد أبواب الألباب ومرشدهم ، فلا
يظن به أن يأتي^(٢) بمستحيل^(٣) في العقل .

وقوله عليه السلام : (يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ^(٤)) ؛
مقبول ، مؤول ، محمول على الكافر العتْل .

قال رسول الله ﷺ : (أَمَلُ النَّارِ كُلُّ جَبَّارٍ جَظَّ جَعْظَرِي^(٥)) .
وتشهد له قرآن ، وهو قوله تعالى : (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ^(٦)) ، وقد علم الرب تعالى متسع النار ، وما يملؤها ،
فكيف افتقر الى وضع القدم ؟

(١) في - يتدرج .

(٢) ساقطة من - .

(٣) في - مستحيل .

(٤) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وابن حبان ، وتكلم عليه
الحافظ ابن حجر في فتح الباري في تفسير سورة « ق » بما فيه الكفاية فليراجع ،
وأخرجه البخاري كاملاً في كتاب الأيمان والنذور .

(٥) الحديث رواه أحد ، بلفظ 'جَوَّازٍ' . والجواز هو الجموع المنسوع . قال
الأزهري : والجظ : السمن مع القصر ، وقال بعضهم الجظ : الرجل الضخم الكثير اللحم .
تهذيب اللغة ٢٦٨/١٠ والجعظري : اللفظ الغليظ المتكبر . (النهاية في غريب الحديث) .

(٦) الآية ١١٩ من سورة هود .

وهلا جعل الحجارة حشوها ، كما قال تعالى : (وَفُودُهَا النَّاسُ
والْحِجَارَةُ ^(١)) .

وحمله على الظاهر ؛ نسبة جهل الى الله ، تعالى عن قول الظالمين ،
أو لعجزه عن أن يلا النار بخلق بخلقه .

ورب حديث علم ^(٢) علي القطع بإزالة ظاهره ، كقوله عليه السلام :
(قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن ^(٣)) ، وخلاف الظاهر
فيه مشاهد .

وقوله عليه السلام : خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ^(٤) ، فالهاء فيه ،
قيل : راجعة الى آدم ، ومعناه : أنشأه كذلك ، بخلاف من دونه ،
فإنهم كانوا أولاً على صورة الآباء .

وقد قيل : سببه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يلطم وجه غلام ،
فقال : لا تفعل ، فإن الله / تعالى خلق آدم على صورته .
والقول الوجيز ، أن كل ما لا تأويل ^(٥) له فهو مردود .
وما صرح وتطرق اليه التأويل قبل [والله أعلم ^(٦)] .

(١) الآية ٦ من سورة التحريم .

(٢) في حـ يعلم .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والترمذي ، والحاكم ، وابن ماجه ، وابن خزيمة في كتاب
التوحيد ص ٤ ، وأبو بكر الأيجري في كتاب الشريعة ، والبيهقي في الاسماء والصفات ،
ومسلم والبخاري في الكبير ، والأدب المفرد ، والطبري في التفسير .

(٤) الحديث أخرجه أحمد ، وابن ماجه .

(٥) في حـ إن كل ما لا يؤول فهو مردود .

(٦) زيادة من حـ .

كتاب النسخ

وفيه أربعة أبواب

الباب الأول

في اثبات النسخ على منكره ، وبيان مغبته

وقد أنكر اليهود جواز النسخ .
فنقول لهم : إن تلقين استحالة من عدم تصويره ؛ فتصوره أن
يقول السيد لعبده : إفعل ، ثم يقول بعده : لا تفعل .
وإن تلقيتهم من استصلاح واستباح ، فلا تُساعدون عليه .
ثم لا بعد في تقدير مصلحة فيه .
وإن نقلوا استحالة النسخ من موسى عليه السلام ؛ فقد كذبوا ،
إذ شريعة عيسى عليه السلام ؛ نسخت شريعته ، ولا طريق لهم إلى
إنكار معجزته .

فإن^(١) قالوا : النسخ يدل على البداء .
قلنا : إن عنيت أنه يدل على تبين شيء بعد اتهام شيء ؛ فليس
كذلك .

(١) في ح وإن .

وإن قلتم : يؤدي الى افتتاح أمر لم يكن . فانه تعالى يدل^(١)
الأحوال ، بحبي وببیت ، ويحرك ويسكن .

وإن قالوا : كلام الله تعالى قديم / والقديم كيف ينسخ ؟
قلنا : تَعَلَّقُوا بِالْخَطَابِ بِنَا ؛ ليس قديماً ، فلا بعد في انقطاعه ،
كما ينقطع بالجنون وغيره .

فدل أن استحالة النسخ لا تعلم بضرورة العقل ، ولا بنظره .
فإن قيل : أمر الله ؛ إن فهم منه التأييد ؛ فنسخه يشعر بالخلف ،
وإن لم يدل إلا على التأييد ؛ فلا حاجة الى النسخ ، إذ النسخ رفع ،
ولا رفع .

قلنا : يندفع هذا السؤال ببيان حقيقة النسخ .

وقد اختلفت العبارات فيه .

فقال قائلون : النسخ : بيان أمد العبادة .

وهو فاسد من وجهين .

أحدهما : أن النسخ لا يختص بالعبادة .

الثاني^(٢) : أن البيان لو قارن ؛ لم يكن نسخاً ، فلا بد من التراخي .

وقال الفقهاء : النسخ : تخصيص الأمر بزمان .

قال القاضي رحمه الله في روم إفساده : أجمع الفقهاء ، والعمود على
رد النسخ ، إذ الأمة مجمعة على إثباته معنى وراء التخصيص ، فلا تغني
الموافقة في اللقب ، ورد المعنى الى التخصيص ، إذ النسخ رفع ، ولا رفع
/ فيما قاره .

١١٢ - ب

والتخصيص بالقياس وأخبار الآحاد مسوغ ، دون النسخ .

(١) في حـ مبدل .

(٢) في حـ والثاني .

قال القاضي : والنسخ : رفع الحكم الثابت . وهذا يرد على ما ذكره
اليهود من أن رفع الثابت خاف

وقالت المعتزلة : النسخ : هو النص الذي يتضمن رفع مثل الحكم
الثابت في مستقبل الزمان ، الذي لولاه لاستمر الحكم .

والختار : أن النسخ إبداء ما ينافي شرط استمرار الحكم^(١) .

فتقول : قول الشارع^(٢) : افعلوا ؛ شرط استمراره أن لا ينهي ،
وهذا شرط تضمنه الأمر ، وإن لم يصرح به ، كما أن شرطه استمرار
القدرة ، [ولو قدر عجز المأمورين^(٣)] تبين به بطلان شرط الاستمرار
فإن قيل : ما الفرق بينكم وبين المعتزلة ؟

قلنا : نفارقهم في مسألتين .

أحدهما : أنا نجوز نسخ الأمر قبل مضي مدة الامكان ، وم
لا يجوزون ، لأن الأمر ليس بثابت .

والأخرى : أن لو قال : افعلوا أبداً ، ، جوزنا نسخه ، لأننا
لا نتقاء من اللفظ ، وهو كما لو قال : افعلوا أبداً إن لم أنهم
عنه ، ، إذ شرط استمراره عدم النهي .

ونقول للذين حملوا النسخ على التخصيص / إن عنيهم به أن الحكم في
علم الله تعالى كان متخصفا بهذا الوقت ؛ فهو مسلم .

١١٣ - أ

(١) قال الغزالي في المستقصى : حده : أنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت
بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً به ، مع تراخيه عنه ٦٩/١ ، واتصر لهذا
الحمد القاضي في التريب وأطنب في الانتصار . وأورد عليه ابن الحاجب أربع إرادات
وعرفه بأنه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه . وهناك تعريفات أخرى
للإمام وأنباءه .

(٢) في فقول الشارع .

(٣) في حقلو معجز المأمور .

وإن عنيتم أن اللفظ في وضعه تخصص به ؛ فليس كذلك ، فإنه لو قال افعلوا أبداً فهو نص ويجوز نسخه .

نعم ، لا يجوز المجزم عليه بالقياس ، لأن التخصيص أيضاً تلقيناه من الصحابة لا من العقل ، ولم ينقل عنهم ذلك في النسخ .

فإن قيل : هذا نسخ لا يتضمن رفعاً .

قلنا : يتضمن رفع اعتقادنا ووجهنا .

فإنا كنا نظن استمرار الحكم أبداً ، وإلا فالثابت في علم الله تعالى لا يتقلب .

فإذن نحملنا على إثبات النسخ وراء التخصيص ، متضمناً لرفع الاعتقاد دون الحكم في علم الله تعالى ، مفارقة [الاستثناء ^(١)] ، إذ شرط النسخ الاستثغار ، ولو قارن لناقض ^(٢) ، وشرط الاستثناء المفارقة ، ولو استأخر لناقض ^(٣) .

[بيان ^(٣)] بما ذكرناه وجه الرد على اليهود فيما ذكروه من السؤال .

(١) من ح . والاصل الاستثناء .

(٢) في ح لتناقض .

(٣) من ح . والاصل وبان .

الباب الثاني

الناسخ

هو الله تعالى ، وهو المثبت .

وقولنا : الخبر ناسخ ، أو الشيء (١) / ناسخ ؛ فحوز .

١١٣-ب

ثم لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب .

ونسخ الكتاب بالسنة جائز عند الأصوليين .

خلافاً لمالك (٢) ، والشافعي (٣) ، والاستاذ أبي اسحق في زمره الفقهاء .

(١) في ح آر النبي .

(٢) هذا الخلاف المنسوب لمالك في هذه المسألة لم أر أحداً نسب إليه غير الغزالي هنا دون المستصفى . فلم يلبس به إليه هناك ، فإن كان مراد الغزالي أن الإمام مالك يخالف في الجواز كما هو ظاهر كلامه . فهذا خطأ . فإن الإمام مالك يجوز عقلاً نسخ الكتاب بالسنة ، قال في مختصر تنقيح المصنوع لشهاب الدين القراني المالكي ص ٦٠ وأما نسخ الكتاب بالآحاد فجائز عقلاً غير واقع محمداً ، خلافاً لبعض أهل الظاهر والباقي منا .

وأما إن كان مراد الغزالي أن مالكاً يخالف في الوقوع لمسئداً صحيح وهذا رأي الجمهور من الأصوليين . وإن كانت عبارة الغزالي لا تنفي الخلاف في الوقوع بل في الجواز لأنه قال نسخ الكتاب بالسنة جائز . ثم قال وليس في العقل ولا في الشرع ما يحيل النسخ...

(٣) وهذا الخلاف الذي نسب الغزالي للشافعي حق ، ومشهور عنه ، وقد أبداه فيه الشيخ أبو اسحق الشيرازي ، وصرح به في اللع ص ٣٣ ، والتبصرة ١/٦٤ - وأبو اسحق الاسفراييني ولكن الغزالي لم يصرح بأن الشافعي يمنع منه عقلاً أم محمداً . وظاهر كلامه أنه يمنع منه عقلاً . أو عقلاً وشرعاً ، لأنه قال : ليس في العقل ولا في الشرع ما يحيل النسخ... =

• • • • •

= والحق في ذلك : أن الشافعي رضي الله عنه لم يمنع منه عقلاً ، بل لم ينكح في كتيبه قط على الجواز العقلي ، ونقل ابن بردان في الأوسط الاتفاق على الجواز العقلي فقال : لا يستحيل عقلاً نسخ الكتاب بغير الواحد بلا خلاف . وإنما الخلاف في جوازه شرعاً .
ونقل الشيخ أبو اسحق أن الشافعي لا يجوز نسخ القرآن بالسنة من جهة السمع قال ومن أصحابنا من منعه عقلاً ، وهذا غير صحيح ، نقل هذا في شرح الممتع .

قال ابن السكيت في رفع الحاجب ٢/ق ١٥٢ - أ أما المانع عقلاً فلا ينقض ، والذي عندي أن الشافعي لم يقله ، ومقداره أجل من ذلك . نعم . حكاه القاضي في مختصره انقريب قولاً لبعضهم اهـ .

أما المانع سمياً ، فقد قال ابن السكيت : « وأنا أقول : لم أجد مع تنقيبي عن ذلك في نصوصه تصريحاً به ، ولكن القوم أئمة مذهبنا وأدري بمقالات إمامنا نقلوه عنه . ووراء الجواز السمعي الوقوع ، وكل من منعه سمياً ، قال : لم يقع ، لأن الشرع لا يرد بما لا يتنوع سمياً ، وإن كان الشافعي يذمه سمياً فلا ريب في أنه يدعي عدم الوقوع ، وإن لم يمنع ، فقال الأكثرون وقع ، وقيل لا . وهو منسوب إلى الشافعي ، ووراء الوقوع أمر آخر وهو أنه إذا وقع نسخ السنة بالكتاب والعكس فعلى أي وجه يكون . هل يشترط التران سنة معاضدة للكتاب فاسخاً ، وإفتران كتاب معاضد للسنة فاسخ ، لم يصرح أهل الأصول بذكره ، والشافعي قاض به ، وهو الحق إن شاء الله تعالى . ودليله الاستقراء ، وهو سيد العارفين بالشرعية والمطلعين على منقولاتها . ونصوص الشافعي رحمه الله شاهدة على قوله بهذا ، وليس فيما ما يقتضي أنه يقول بشيء غيره اهـ .

وقال في جمع الجوامع : قال الشافعي : « حيث وقع بالسنة فعه قرآن أو بالقرآن فعه سنة عاضدة تبين توافق الكتاب والسنة ٧٩/٢ .

قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة فقرة ٣١٤ - « وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا تأسخ للكتاب .

وفي فقرة ٣٢٢ « فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله .

وفي فقرة ٣٢٤ « وهكذا سنة رسول الله لا يلسخها إلا سنة رسول الله ، ولو أحدث الله رسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله ، لسن فيما أحدث الله إليه ، حتى يبين للناس أن له سنة فاسخة للتي قبلها مما يخالفها ، وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم اهـ .

قال جلال الدين المحلي في شرح جمع الجوامع ويكون المراد من صدر كلام الشافعي =

فنقول : ليس في العقل ، ولا في الشرع ؛ ما يحيل قول النبي عليه السلام لأمتيه : هذه الآية منسوخة ، من غير أن يتلو معها آية .
وكان رسول الله ﷺ لا يقول ما يقوله إلا عن وحي .
وكان لا ينطق عن الهوى .

وإن كان يجهل ، لم يكن متردداً في اجتهاده ؛ بل كان يقطع بما يقول .
فإن قيل : نسخ المعجز^(١) بغير المعجز^(٢) محال .
قلنا : ليس كذلك ، بدليل جواز نسخ آية بنصف آية لا إعجاز فيها . فإن تمسكوا بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها) الآية^(٣) .

قلنا : هذا إن دل ؛ فإنه يدل على أنه لم يقع .
ثم لا يدل عليه أيضاً ، فإنه محمول على العلم والأمانة .
ثم لم يذكر أنه لم^(٤) ينسخ إلا بالكتاب ، وإنما فيه تعرض للمنسوخ ،
والإتيان بآية أخرى ، وإن^(٥) لم يكن هو النسخ .

أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة فاسخة له ولا نسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم قرآن فاسخ لها . أي لم يقع النسخ لكل منها بالآخر إلا ومعه مثل المنسوخ حاضداً له « ثم قال » ولم يبال المصنف - يعني ابن السبكي - في هذا الذي فهمه وحكاه عنه - أي الشافعي - بكونه خلاف ما حكاه غيره من الأصحاب من أنه لا تنسخ السنة بالكتاب في أحد القولين ولا الكتاب بالسنة جزماً ، وقيل في أحد القولين « هـ ٨٠/٢ » حاشية البناني .

هذا تحقيق القول في نسخ السنة بالكتاب والكتاب بالسنة بالنسبة إلى الشافعي رضي الله عنه . والله أعلم .

- (١) في ح المعجزة .
- (٢) الآية ١٠٦ من سورة البقرة .
- (٣) في ح لا ينسخ .
- (٤) في ح فإن .

ثم الآية بجملة لترددها بين [هذه ^(١)] الجهات .
هذا هو الكلام / في جوازه ^(٢) .

أ - ١١٤

ونحن نقطع بوقوعه .
فإننا نرى آيات من الكتاب منسوخة ، كآية الوصية وغيرها ، وليس
لها ناسخ من ^(٣) الكتاب .
وأما ^(٤) ورود آية على مناقضة ما تضمنه الخبر ؛ جائز بالاتفاق .
ولكن الفقهاء قالوا : النبي ﷺ هو الناسخ [الخبر ^(٥)] ،
دون الآية .

وهذا كلام لا فائدة فيه .
فلا ^(٦) استحالة في كون الآية ناسخة للخبر .
وعزي الى الشافعي رضي الله عنه ؛ المصير إلى استحالته ^(٧) .
واعلم عني في المسألتين أن النبي عليه السلام لا يَنْسَخُ . فلا ^(٨) يُثْبِتُ
أيضاً حتى تكون الآية ناسخة لحديثه .
وإنما الناسخ والمثبت هو الله تعالى ^(٩) .

(١) زيادة من ح .

(٢) قد علمت من التعليق السابق أن الشافعي لا ينازع في الجواز العقلي .

(٣) في ح « ل الكتاب » .

(٤) في ح وأما .

(٥) من ح . والأصل بخبره .

(٦) في ح ولا .

(٧) قد بينا في الصفحة السابقة والتي قبلها أن الشافعي لا يحيل ذلك عقلاً . وإنما يمنعه
شرعاً . وإذا وقع فلا بد من سنة تعاضد القرآن كما رأينا ذلك في نص الشافعي في الرسالة . وهناك
قول آخر عن الشافعي يجوز نسخ السنة بالكتاب ، والشبراوي وإن وافق الشافعي في
امتناع نسخ القرآن بالسنة على ما فصلناه ، فإنه يجوز نسخ السنة بالقرآن . انظر اللمع
ص ٣٣ التبصرة ورقة ٦٤ - أ .

(٨) انظر المستقصى ٨١/١ فقد توسع الغزالي فيه في شرح هذه العبارة .

والنسخ بأخبار الآحاد ، [تردد^(١)] الفاضي فيه ، وقال : لا أدري
لو نقل الصديق عن الرسول عليه الصلاة والسلام نسخ آية ، هل كانوا
يحكمون - وهو في مظنة التردد - كما قال ؟ .

ولا شك في أنهم كانوا لا يسلطون القياس على الكتاب بالنسخ
[والله أعلم^(٢)] .

(١) من ح . والأصل وتردد .

(٢) زيادة من ح .

الباب الثالث

١١٤-ب

/ فيما يجوز ان ينسخ

ونسخ^(١) التلاوة مع بقاء الحكم جائز .
خلافاً للمعتزلة .

فنقول : التلاوة حكم مستقل بنفسه ، ولا يستحيل نسخه ، كنسخ
الحكم دون التلاوة .

والدليل عليه قوله تعالى : (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما
البته نكالا من الله تعالى^(٢)) ، فالتلاوة منسوخة والحكم باق .

مسألة (١)

يجوز نسخ الأمر قبل مضي زمان إمكان الامتنال .
خلافاً للمعتزلة .

(١) في - فلسخ .

(٢) رواه الشافعي رضي الله عنه من حديث سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه
واللفظ « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم » ، أن يقول قائل لا يجد حده في كتاب الله ، فليقد
رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوالذي نفسي بيده ، لولا أن يقول الناس : زاد
عمر في كتاب الله الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة لزدتها فإننا قد قرأناها وأخرجنا
البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والطبري ، بنحو من هذا .

بدليل نسخ الذبيح عن ابراهيم قبل امتثاله ، وكان قد اعتقد وجوب الذبيح ، ولذلك تعاطى سببه .

فان قيل : لم يكن مأموراً إلا بمعالجة الذبيح .

قلنا : فلم فدي ، وكان قد فعل ؟

ثم لا نظر في ذلك وقد قل تعالى : (إن هذا لهو البلاء المبين^(١)) .

ولا يظن أيضاً به التقصير في التأخير حتى يقال : كانت النسخ بعد الإمكان .

وقوله : (صدقت الرؤيا^(٢)) ؛ معناه : حاولت الإقدام اعتماداً

على الرؤيا .

١١٥- أ والمسلك المختار : أنا نقول لا يدرك استحالة هذا النسخ بضرورة / العقل ، ولا بنظره ، وغاية المسألة أنه بين^(٣) بالنسخ أن الأمر [ثابت^(٤)] والنسخ رفع حكم ثابت .

وقد قال القاضي رضي الله عنه : الحكم قبل الإمكان ثابت ، ولذلك يعلم المأمور كونه مأموراً قبل التمكن .

ونحن نقول : كان ثابتاً في وهما ، فارتفع وهما .

وكان الله عالماً بأن لا مطلوب ولا طلب ، كما إذا أمره ، ثم عجز^(٥) قبل التمكن . ولا فرق بينهما .

فان قيل : وما فائدة هذا الأمر ؟

قلنا : لا يطلب لأفعال الله تعالى فائدة .

(١) الآية ١٠٦ من سورة .

(٢) الآية ١٠٥ من سورة .

(٣) لـ هـ يبين .

(٤) زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام . وليست في الأصل ولا هـ . ولعلها سقطت من النسخ .

(٥) في هـ عجزه .

ثم فائدة اعتقاد الوجوب ، كما إذا أمر ثم عجز قبل الإمكان .
فإن قيل : لو أمرَ لأراد ، وإذا أراد نفذت إرادته ، فكيف ينسخ
قبل الفعل ؟

قلنا : عندنا ، قد يأمر بما لا يريد ، وينهى عما يريد .
ثم يعارضه ما إذا أمر ثم سلب القدرة .

مسألة (٣)

الزيادة على النص إذا لم ترتبط بالمزيد عليه ، كالأمر بالصلاة بعد
الأمر بالزكاة ؛ لا تكون نسخاً بالاتفاق .

وإذا ارتبطت بالمزيد على وجه [أبطل الانحصار^(١)] المنلقى من النص
فهو نسخ^(٢) ، كما إذا قدر صلاة الصبح بركعتين ، ثم زيد فيها^(٣) ثلاثة .

فأما إذا لم يرتبط به ؛ لا يكون / نسخاً ، كقولنا : « الإيمان شرط^(٤) ١١٥
في كفارة الظهار ، كما ذكرنا في كتاب التأويل^(٥) » .

وقد يدعي أبو حنيفة رحمه الله ذلك في شرط النية [في^(٦)]
الطهارة ، من حيث إن الله تعالى تولى بيانها^(٧) ، ولم يتعرض لها^(٧) .
ولا يعني في الجواب المعارضة بطهارة الماء ، وستر العورة ، واستقبال

(١) من ح . وفي الأصل إبطال انحصار .

(٢) راجع تعليق (١) ص ١٧٧ لنعم أن هذا رأي الثزالي وليس برأي الجمهور .

(٣) في ح فيها .

(٤) أي في ص ١٧٧ .

(٥) من ح . وفي الأصل « من » .

(٦) أي الطهارة .

(٧) أي النية .

القبلة ، لأن ذلك لا يتعلق بقصد فعل التطهر ، ولا [التيمم^(١)] ،
فإن ذلك مناقضة من أبي حنيفة .

فالجواب أن نقول : الظاهر يدل على الاختصار ، ولكن خصصناه^(٢)
بدليل آخر ، وعن هذا قال الشافعي رضي الله عنه : « الزيادة على النص
تخصيص عموم » .

ووجه الإجمال^(٣) : أن الله تعالى أراد به التعرض للأفعال^(٤) الظاهرة ،
فلم يتعرض للنية .

وقد يستدلون به في الشاهد واليمين ، من حيث إن الله تعالى قال :
(واستشهدوا شهوداً شهدائهم من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان^(٥)) ، ولم يتعرض له .

فتعارضهم باعتبار العدالة ، والحربة ، والقضاء بالنكول ، فإنه من
أحد^(٦) الحجج .

ثم الشاهد الواحد / يقوي جانب المدعي ، والحجة هي اليمين .
أ- ١١٦ والتعقيق فيه : أن الله تعالى في سياق هذه الآية ؛ حث الناس
على ما فيه مصلحتهم ، والأصلح الاستظهار بالبينة الكاملة .

(١) في الأصل و - التيمم . والصواب ما أثبت .

(٢) في - خصصناه .

(٣) في - الاحتمال .

(٤) في - لأفعال .

(٥) الآية رقم ١٨٣ من البقرة .

(٦) في - أحسن .

الباب الرابع

في حكم المنسوخ

قال قائلون : النسخ المطلق اذا ورد على الحكم يتضمن إثبات نقيضه .
وهذا فاسد .

إذ الأحكام تنلقى من أوامر الشرع^(١) ، ولفظ النسخ بمجرد لا يدل على إثبات نقيض المنسوخ ، ولكن^(٢) يدل على رفع ذلك الحكم ، فيقدر كان ذلك الحكم لم يكن أصلاً . وللتحقق تلك الواقعة بالأفعال قبل ورود الشرع .

مسألة (١)

قال قائلون : من لم يبلغهم خبر النسخ ، فالحكم في حقهم ثابت مستمر ، إذ لو ثبت في حقهم النسخ ؛ لكان ذلك تكليف ما لا يطاق ، فان الامكان يترتب على الفهم .

ولهذا قالوا : لا يجوز لهم ترك المأمور الأول .

والوجه عندنا : رفع الخلاف ، فإن النسخ لو استعقب حكماً آخر فلا يكفون ذلك قطعاً ، وليس لهم ترك ما أمروا به قطعاً .

(١) في حـ الشارع .

(٢) في حـ ولكن .

ولو فاتم-م الفعل قبل بلوغ الخبر ؛ فوجوب القضاء من 'مَجَوِّزَاتِ
العقل' ، فلا نقطاع^(١) به ، وإذْا يتلقى من أمر متجدد إن ورد موجب ،
وإلا فلا .

مسألة (٢)

رأى أبو حنيفة رضي الله عنه استنباط ترك التبييت من الحديث
الوارد في صوم عاشوراء ، قيل أن ينسخ وجوبه .
وقال أصحابنا : الاستنباط من المنوخ باطل ، فإنه فرع ثبوت
الحكم .

والختار : أنه إن انقح فيه معنى مخيل - أعني في المنوخ - جاز
التمسك به ، صححنا الاستدلال بالمرسل^(٢) أو لم نصحه .
لأن قَرِيْبَةً^(٣) الصوم في وضع الشرع لم تنسخ ، ولكن أبدل
زمان بزمان .

ولكن لا يستقيم لأبي حنيفة رضي الله عنه استنباط معنى مخيل من
فرضية عاشوراء في ترك التبييت .
فالتشبيه^(٤) في هذا المحل لا يقبل [والله أعلم^(٥)] .

(١) لـ ح يقطع .

(٢) نـ ح المرسل .

(٣) لـ ح فرضية .

(٤) نـ ح والتشبيه .

(٥) زيادة من ح .

كتاب الإجماع

وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في اثبات كون الإجماع هبة ، وبيان صورته

والإجماع : عبارة عن اتفاق / أهل الحل والعقد^(١) .
وهو حجة كالنص المنواتر عند أهل الحق .
وأنكر منكرات تصوره ، وأحال وفرع الاتفاق بين الأمة في
تصوره^(٢) .
وأنكر منكرات تصرر العلم به ، مع اعتوائه بتصوره في نفسه .
وزعم آخرون أنه يتصور ويعلم ، ولكن لا يحتاج به .

(١) في حـ العقد والحل . والإجماع لغة العزم والاتفاق . وفي الاصطلاح له عدة تعاريف . عرفه الغزالي في المستصفى ١/ ١١٠ . بأنه : اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ، على أمر من الأمور الدينية .
وعرفه ابن الحاجب بأنه : « اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر من الأمور » .
(٢) في حـ في مسألة النظرية . والذي أنكر تصوره هو النظام وبعض الروافض . وقال الإمام أحمد بن حنبل « من ادعى الإجماع فهو كاذب » وليس مراده بذلك إنكار الإجماع وإنما مراده استبعاد وجوده لعسر الإطلاع عليه .

ومعتمد من جحد تصويره : أن الاجماع لا انتفاع به في مواقع النصوص ، وإنما يحتاج اليه في مظان الظنون ، وإطباق الأمة - على كثرة عددها - على حكم واحد في مسألة مظنونة ، مع اختلاف القرائح ، وتباين الفطن ، في الاستحالة ، كإطباق أهل بغداد ، في حالة واحدة ، على قيام ، أو قعود ، أو أكل زبيب ، وذلك مستحيل عرفاً .

فتقول : المسألة التي تتعارض فيها^(١) الظنون على وجه لا يترجح جانب على جانب ؛ يبعد في العرف الإطباق عليها^(٢) من الجمل الغفير .

فأما إذا ترجح أحد الجانبين في مسألتك الظن ؛ فلا بعد في الإطباق عليه ، إذ صَفَرُ الأَلمَامِ [بجملتها^(٣)] إلى الأغلب .

١١٧-ب على أن الاجماع / متصور انعقاده عن نص ، على ما سنذكره ، وذلك غير بعيد .

ولا يغني في الجواب قول القاضي رضي الله عنه : نرى النصارى على كثرتهم يطبقون على مذهب واحد ، وكذلك القول في أصحاب المذاهب كلها ، لأن جامعهم التعصب ، ورابطتهم التقاليد والتباع الهوى ، وإنما يبعد الاتفاق من الجماعير في مظان النظر ، إذا استقلوا بالنظر .

وإذا تبين تصويره ، فطريق العلم به أن ينقل عن جملتهم ذلك .

ويمكن تصويره في ملك سايس يجمعهم على صعيد واحد ، يستفتحهم فيتفقون ، أو يرأسهم ، أو يكاتب جميعهم ، ويعلم توافقتهم في وقت واحد . فهذا طريق تصويره^(٤) ، والعلم به .

(١) في حقه .

(٢) في ح الإطباق من الجمل الغفير عليه .

(٣) زيادة من ح .

(٤) في ح تصويره .

أما إثبات كونه حجة : فقد تمسك الشافعي فيه بقوله : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى^(١)) الآية ، قواعد على ترك اتباع [سبيل^(٢)] المؤمنين ، فإذا أجمعوا على حكم فهو سيئهم .

فان قيل / : تنطوي عليه السريوة ، ولا اطلاع عليها ، فما^(٣) ندرى ١١٨ - أ
أن الذين أجمعوا ، أم المؤمنون ، الذين يجب اقتباعهم ، أم لا .

قلنا : لم نكلف البحث عن الضمائر ، وإذا أمرنا ببناء الأمر على الظاهر ، وإذا أجمعت الأمة على حكم ؛ يجب القضاء بأنهم هم المؤمنون .
إلا أنه ينقدح حمل^(٤) الآية على ترك الإيمان ، والمخالفة فيه ، وبشهد له قوله قبله : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ^(٥)) .

وهذا ، إن لم نقطع به ؛ فهو محتمل ، والقطاعات لا تثبت بالم احتملات .
وبما تمسك به الأصوليون : قوله عليه السلام : (لا تجتمع امتي على ضلالة^(٦)) وروى على الخطأ .

(١) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٢) زيادة من ح .

(٣) ن ح وما .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ولعل صوابها « يحمل » .

(٥) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٦) الحديث رواه أبو داود « لن تجتمعوا على ضلالة » والدارقطني ، والترمذي عن ابن عمر « إن الله لا يجمع امتي أو قال أمة محمد على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ومن شذ إلى النار ، والهاكم ، وابن ماجه ، والحافظ الضياء في المختار .

قال ابن السبكي : وأما الحديث فلا شك أنه اليوم غير متواتر ؛ بل ولا يصح - أعني لم يصح منه طريق على السبيل الذي يرتضيه جهابذة الحفاظ ، ولكنني أعتقد صحة القدر المشترك في كل طرفه ، والأغلب على الظن أنه عدم اجتماعها على الخطأ ، وأقول مع ذلك جاز أن يكون متواتراً في سالف الأزمان ، ثم انقلب أحاداً له رفع الحاجب ١/١٧٤ ب .
قال الغزالي المستقصى في الاستدلال بهذا الحديث ١/١١١ ؛ تطاهرت الرواية عن =

ولا طريق الى رده بكونه من أخبار الآحاد^(١) فإن القواعد القطعية يجوز إثباتها بها وإن كانت مظنونة ، كما سيأتي في كتاب القياس .

ولكن هذا الحديث يحتمل حملاً أيضاً على البدعة والضلالة في الدين والاعتقاد ، وعلى الإخلال بأصل الدين ، فضعف التمسك به من هذا الوجه .
فإن قيل : لما اختلفت عندكم في إثبات الإجماع ؟

١١٨ - ب / قلنا : لا مطمع في مسلك عقلي ، إذ ليس فيه ما يدل عليه ، ولم يشهد له من جهة السمع خبر متواتر ، ولا نص كتاب ، وإثبات الإجماع بالإجماع ثافت .

والقياس المظنون لا مجال له في القطعيات .
وهذه مدارك الأحكام ، ولم يبق وراءه إلا مسالك العرف ، فلعلنا نتلقاه منه ، فنقول : الإجماع يعرض على ثلاث صرر .

الصورة الأولى :

أن تجمع الأمة على القطع في مسألة مظنونة ، فإذا قطعوا قولهم ،

== رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ عتامة مع اتفاق المعنى في ههنا هذه الأمان الحظاً واشتهر على لسان المرموقين والثقات من الصحابة ، كعمر ، وابن مسعود ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وحذيفة بن اليمان ، وغيرهم ممن بطول ذكره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمة على الضلالة » اهـ وسرد عدد من الأحاديث المنفقة في المعنى .

(١) قال الغزالي في كتاب القياس الذي أشار إليه ١٢٨ - ب « فإن قيل كيف يتلقى القطع من الظن ؟ .

قلنا : وقوع الظن مقطوع به ، ووجوب العمل عنده مقطوع به ، تلقياً من إجماع قاطع ، وهو كوجوب الإقام على المقيم إذا تحقق إقامته بخبر الواحد . فكذلك العمل بخبر الواحد عند وقوع الظن اهـ .

وقد أطلال ابن السبكي في الكلام على استدلال الغزالي بالحديث فأفاد وأجاد فليراجع . وعلى كل حال فالغزالي لم يستدل به هنا . وإنما قوى الاستدلال به من قبل الأصوليين . ويستدل عليه بالعرف .

وقد كثر عددهم بحيث لا يتصور منهم في طرد العادة التواطؤ على الكذب ،
فهذا يورث العلم ، إذ يستحيل^(١) في العادة ذهولهم - وهم الجمع الكثير -
عن مسلك الحق ، مع كثرة^(٢) بجهنم ، وإغراقهم^(٣) في الفحص عن
مأخذ الأحكام .

ففرض الغلط عليهم كفضه على عدد التواتر إذا أخبروا عن محسوس
لأن هؤلاء قطعوا في [غير^(٤)] محل القطع ، ولا يظن بهم التحكم .

فيعلم على الضرورة أنهم تلقوا من نص عن الشارع مقطوع به .

فهذا مسلك إتيانه ، وهو قريب ، ذكرناه في أخبار التواتر .

فان / قيل : لو رأوا نصاً لنقلوه .

أ- ١١٩

قلنا : لا بعد في اندراسه على مر الأيام ، استغناء عنه ، لاستفاضة
مقصوده ، وركوننا الى إطباق الناس على العمل به .

[فإنا^(٥)] نعم لم أنهم لا يقطعون في غير مظنة القطع هؤلاء ،
[فكانت^(٦)] الحجة مستند الإجماع إذن ، والإجماع وسيلة الى الحجة .
فإن مميّناه حجة ؛ فيجوز^(٧) ، كما بسمي رسول الله ﷺ أمراً وناهياً ،
والأمر والنهاي الى الله تعالى ، وهو مجاز .

(١) في يورث العلم ويستحيل .

(٢) في - مع شدة .

(٣) من - وفي الأصل واغترافهم وهو تحريف . والإغراق الاستيفاء . يقال

أغرق الرجل في الفوس استوفى مدها . وأغرق في الشيء بالغ فيه .

(٤) زيادة من - .

(٥) من - وفي الأصل فإنا .

(٦) من - وفي الأصل فكان .

(٧) كذا في جميع النسخ وأصل الصواب فَشَجَرُوهُ .

الصورة الثانية :

أن يطبقوا في مسألة ظنية على حكم واحد ، من غير أن ينقل عنهم القطع بذلك .

فطريق إثباته ، أنا نعلم أن التابعين لم رأوا من ييدي خلاف ذلك لشددوا القول عليه بالتخطئة والتضليل ، قاطعين بأنه أساء وتعدى في مقالته ، ولا يقطعون بذلك تحكما وهزلا ، فنعلم أن مستندهم حديث قاطع حملهم على الإنكار على [خارق^(١)] الإجماع .

فالتحقت هذه الصورة بالصورة الأولى ، إذ نهايته قطع لا في محل القطع .

الصورة الثالثة :

/ أن يشتوروا في مسألة ، ويستقر رأيهم على حكم ، ويجمعوا عليه ، وكانوا يابحين بأنهم قالوا عن قياس وظن غالب راجح ، فيعلم ضرورة من التابعين تشديدهم النكير على من ييدي خلافا .

١١٩ - ب

وهذا قطع منهم لا في محله ، فالتحقت بالصورة الأولى .
ولا يبعد أن يكون قوله : (لا تجتنبُ أمتي على الخطأ^(٢)) مستندهم في قطعهم بذلك ، أو حديث آخر أوضح منه .

فإن قيل : فهل يتصور انعقاد إجماع من قياس ؟
قلنا : أنكره منكرون ، وتعلقوا بأن القياس مظهر ، وهو مختلف فيه ، فكيف يتلقى منه قاعدة قطعية .

(١) من ٥ . وفي الأصل خارج .

(٢) راجع تخريج الحديث ص ٣٠٥ .

والمختار : تصور انعقاده منه كما ذكرناه ، لعلمنا بإبداء التابعين
النكير على المخالف بعد استمرار العصر الأول عليه .

فإن^(١) اشتوروا وحكموا به قياساً ؛ فهذا^(٢) قطع منهم لا في محله ،
فيستدعي مستنداً قاطعاً بحكم العرف كما ذكرناه .

ويمكن أن يتمسك عليه بقوله : (لا تجتمع أمني على الخطأ^(٣)) .
فإذا اجتمعوا على قياس ، كان حقاً في نفسه ، لا يسوغ خلافه ،
كما أنهم لو اجتمعوا^(٤) على أصل القياس ؛ وجب اتباعهم .

/ فالاجماع على نوع من القياس يتبع أيضاً .

١٢٠ - أ

وقولهم الظن لا يتلقى منه القطع ؛ ليس كذلك .

فإننا نتلقى القطع بوجوب العمل بأخبار الآحاد ، وإن تطرق اليه
خيالات ، لاستناده الى إجماع مقطوع به ، وكذلك هذا .

وإذا تلقينا الاجماع من العرف لم نخصصه بشرعنا .

وخصه من تلقاه من الحديث ، لتخصيص الرسول أمته .

وأحكام العرف لا تتفاوت باختلاف الشرائع .

ولا نخصصه بالصحابة ، بل نحكم به في كل عصر بعدم ، وهذا

خارج عن حكم الخبر والعرف جميعاً .

وقال قائلون : يختص بالصحابة .

قان قيل : فهل تكفرون خارق الاجماع ؟

قلنا : لا ، لأن النزاع قد كثر في أصل الاجماع لأهل الاسلام ،

والفقهاء إذا أطلقوا التكفير لخارق الاجماع ؛ أرادوا به إجماعاً يستند الى

أصل مقطوع به ، من نص ، أو خبر متواتر ، [والله أعلم^(٥)] .

(١) في ح وإن .

(٢) في ح وهذا .

(٣) راجع تخريجه في ص ٣٠٥ .

(٤) في ح اجتمعوا .

(٥) زيادة من ح .

الباب الثاني

في

صفات اهل الجماعة

لا تعويل على وفاق العوام وخلافهم .

ب - ١٢٠ والمستجمعون لحلال الاجتهاد / هم المعتبرون .

والمجتهد المبتدع إذا خالف ينعقد الاجماع دونه ، عند من كفره .
أو فسقه .

والمختار : أنه لا ينعقد دونه ، فإنه مجتهد يعول على قوله فيما تختاره ،
ولا تكفره^(١) . وتقبل شهادته ، ولا^(٢) يفتق .

والمجتهد الفاسق ، قيل : لا مبالاة بخلافه ، إذ لا يقبل قوله وفتواه
في الدين والدنيا .

والمختار : أنه لا ينعقد الاجماع مع خلافه ، لأنه مستجمع لحلال
الزهد والتبصر في الأحكام ، وصدقه ، مكن ، والأصل عدم الاجماع ،
فلا ينعقد على تردد ينشأ من خلاف عالم بالشرع ، وهو يضعف مأخذ
الاجماع على ما ذكرنا .

نعم ؛ لا تقبل روايته ، وشهادته ، لأن الأصل عدم ما يجبر عنه .

(١) في ح ولا يكفر .

(٢) في ح فلا .

فأما الفقيه المبرز في الفقه ، الذي^(١) لا يعلم الأصول .
أو الأصولي الذي لم [يتعمق^(٢)] في الفقه ، فلا عبرة^(٣) بخلافه ،
فإنه ليس بصيراً بآخذ الشرع بعد ، ويجب عليه أن يستفتي فيما يقع له ،
فكيف يتوقف^(٤) الاجماع على قوله ؟

نعم ، إن كان يحق بكسبه وفقه إشكالا ؛ فحق أهل الاجماع / ١٢١ - ١
أن يبحثوا عنه .

ثم قوله بعد إجماعهم ، كإشكال يثدي بعد انعقاد الاجماع ،
فلا أثر له .

واختار القاضي رحمه الله : أن خلافه معتبر ، لأن أهل الاجماع
يستندون إلى رأيه وفقهه ، وهو فقيه متمد إليه ، وقد بينا أنه لا تعويل
على عناده بعد بحث أهل الاجماع عن قوله ، وتزييفهم رأيه .

واستدل بأن ابن عباس رضي الله عنهما كان يخالف ، وكان صبياً ،
ولم يكن مجتهداً ، ومن وافقه لا يعد خارقاً .

قلنا : لم يخالف إلا وهو مجتهد ، ولا نعلم^(٥) له ذلك .

وصار محمد بن جرير^(٦) إلى أنه لا مبالاة بقول أقل من ثلاثة ، وإن

(١) في الأصل « في الفقه فهو الذي » بزيادة فهو . ولعلها زيادة من الناسخ وإلا
فهو ليست موجودة في هـ . والصواب اسقاطها .

(٢) من هـ . وفي الأصل تلتمق .

(٣) في هـ فلا مبالاة .

(٤) في هـ يتوقع .

(٥) في هـ فلا .

(٦) هو الامام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المحدث ، المفسر ، المؤرخ ، الطبيب ،
المجتهد ، صاحب التصانيف . له جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، وتاريخ الرسل
والملوك ، واختلاف الفقهاء ، وغيرها الكثير من التصانيف . كان شافعي المذهب ، ثم =

كانوا مجتهدين ، فانه يندر إصابتهم وخطأ الباقيين .
والختار : أن خلاف واحد مستجمع الصفات ؛ يمنع صحة الاجماع^(٣) ،
لأنه يقطع ما ذكرناه في ماخذ الاجماع .
والندور ، يبطل عليه بثلاثة مع ثلاثة آلاف فان إصابتهم أيضاً نادرة .

==اجتهد ، ولد سنة ٢٢٤ هـ وتوفي سنة ٥٣١ هـ . (طبقات الشافعية ، معجم الأدباء وغيرها) .

(٣) ذكر ابن السبكي في مسألة لدور الخالف في انعقاد الاجماع مذاهب :

الأول : وعليه الجمهور لا يتعقد .

الثاني : يكون إجماعاً على الخالف الرجوع اليه ونقل عن أحمد بن حنبل ، وابن جرير
من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية ، وابن خويز منداد من المالكية . وأبو الحسين
الحياط من المعتزلة .

الثالث : أنه إن خالف أكثر من اثنين اعتبر وإلا فلا . وهو الذي نقله عن ابن جرير
أبو اسحاق الشيرازي ، وإمام الحرمين ، والغزالي هنا في المنحول .

الرابع : إن خالف أكثر من ثلاثة اعتبر وإلا فلا ، وهو الذي نقله عن ابن جرير سليم
الرازي في التلخيص .

الخامس : إن بلغ الأقل عدد التواتر لم يعتد بالاجماع ، وإلا اعتد به . قال الفاضل
أبو بكر وهذا الذي يصح عن ابن جرير .

السادس : إن سوغت الجماعة الاجتهاد في مذهب الخالف فخلاف معتد به .

السابع : الفرق بين أصول الدين فلا يضر . والفروع فيضر .

الثامن : أن قول الأكثر حجة لا إجماع . قال الغزالي في المستصفى وهو تحكم لا دليل
عليه . قال السبكي : وذلك ظاهر لأنه إن لم يكن إجماعاً فم يكون حجة . وعلى هذا
الثامن سار ابن الحاجب .

الباب الثالث

في عددتهم

إذا بلغوا مبلغ التواتر فهو النهاية ، وإن تراجعت / أعدادهم الى واحد ١٢١ - ب
وما فرقه الى مبلغ لا يستحيل عليهم الخطأ والتواطؤ عرفاً ؛ فلا حجة فيه
عندنا ، لأن العرف لا يقضي بإصابتهم قضاء باتاً ، إذ الغلط على الواحد
والاثني غير مستنكر في العرف .

وقال قائلون : هذا غير متصور .

وإنكار هذا منكرة المعلوم بالمشاهدة في الحال ، وإثبات استحالة
لا مستند له عقلاً وشرعاً .

فان قيل : هذا الدين لا بد وأن يبقى محفوظاً ، وإذا نقص عدد
أهل الاجماع بطل الركن الأعظم في الدين .

قلنا : قولوا يحصل الاجماع بقولهم وإن قلوا .

ثم ذلك مشاهد في الحال ، وقد وعد الرسول عليه الصلاة والسلام
الفترة في آخر الزمان ، وقال : (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ)^(١)
وقال : (مَيَّاتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ رَجُلَانِ فِي فَرِيضَةٍ فَلَا يَعْرِفَانِ مِنَ

(١) الحديث : رواه مسلم ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، والطبراني ،
وأبو نصر في الإبانة ، وأحمد بن حنبل .

يعرف حكم الله فيها^(١١) (١٢) .

١٢- أ- عادوا الى واحد ، فان قرله متبع في الاسلام / وقال الله تعالى :
(وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى^(١٣)) وهذا سبيلهم .

قلنا : الآية لا حجة فيها كما ذكرنا ، وإن كان فلا يدل على^(١٤)
التفاصيل ، والاجماع مأخوذ من إبداء أهل العصر الثاني التكير ، ودعوى
ذلك هنا غير ممكن .

مسألة

صار مالك رضي الله عنه إلى أن الاجماع يحصل بقول الفقهاء
السبعة^(١٥) ، وهم فقهاء المدينة ، ولا نبالي بخلاف غيرهم^(١٦) .

(١) في حقه .

(٢) الحديث : رواه الحاكم وصححه بإسناد « تعلموا العرائض وعلموها الناس فإن
امرء مقبوض ، وإن العلم سيقبض ، وتظهر العتق ، حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان
من يقضي بينهما » .

(٣) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٤) في ح فلا يدل في التفاصيل .

(٥) الفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، عروة بن الزبير ، القاسم بن محمد بن أبي بكر ،
خارجة بن زيد بن ثابت ، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، سليمان بن يسار ، عبيد الله
ابن عتبة بن مسعود .

(٦) وهذا الذي صار إليه مالك رحمه الله قد أنكره جماعة من أصحابه منهم أبو بكر ،
وأبو يعقوب الرازي ، والطيبالسي ، والقاضي أبو الدرج ، والقاضي أبو بكر . وقالوا :
ليس مذهبا له .

وقيل : قول مالك : إن قولهم حجة ، محمول على أن روايتهم متقدمة على غيرهم ،
ونقل ابن السمعاني وغيره أن الشافعي في القديم ما يدل على هذا ، وقيل محمول على المنقولات =

وقدم أيضاً مذهبهم على النص .

ولا خفاء بطلان هذا ، فانهم ليسوا كل الأمة ، والمدينة أطلال لا أثر لها .
ولكن لعله صار إلى أن عدد التواتر لا يعتبر ، ومخالفة الأقل لا يضر ،
وكانوا أكثر المجتهدين في زمانه .

ولما قدم قولهم على النصوص ، لاعتقاده أن مذهب الراوي يقدم
على روايته ، وانحصرت الرواية فيهم هنده .

هذا بجل مذهب بعد إحسان الظن به ، وقد تكلمنا عليه [وبالله التوفيق^(١)].

== المستمرة كالآذان والاقامة ، والصحيح التعميم في الصورتين وغيرها ، وهو رأي أكثر
المغاربة من أصحابه ، وهو رأي ابن الحاجب ، ولي رسالة مالك إلى الليث بن سعد ما يدل
عليه ، قالوا : وليس قطعياً بل ظني يقدم على خبر الواحد والقياس . وذهب القاضي
عبد الوهاب إلى أن اجتهادهم ليس بحجة ولكن يقدم على اجتهاد غيرهم (انظر رفع الحاجب
عن ابن الحاجب لتقف على المزيد من التفصيل) والصواب هندي : ما عليه الجماهير وهو
الحق إن شاء الله تعالى أنه ليس بحجة ، وأن البقاع لا تصمم ساكنيا ، وأنه لا فرق بين
المدينة وغيرها .

(١) زيادة من .

الباب الرابع

في

سُرَّاطِ الدِّهْمِ

١٢٢ - ب / شرطه ان يقع في مضمون .

فان كان معقولاً لا يمكن دركه بنظر العقل ، فما يتقدم في مرتبته
[على (١)] اثبات (٢) الكلام للباري ؛ فلا يثبت بالاجماع ، لأن مستند
الاجماع وهو حجة شرعية ؛ كلام الله تعالى ، وكذا الكلام .
فأما ما لا يبعد استخاره عنه كخلق الأفعال ، ومألة الرزية ،
والقضاء والقدر ؛ فهذا مما يجب اعتقاده لو ورد فيه نص .
وقال قائلون : يحتج أيضاً بالاجماع ، فان إطباقهم على غير الحق مع
كثرة عددهم ؛ بعيد .
والجواب : أنه لا يحتج به (٣) ، لأن للعقل لا يحيل ذلك في المعقولات ،
والشبهة مختلفة ، والقلوب مائلة الى التقليد ، والباع الرجل المرموق فيه ،
إذا قال قولاً .

هذا مما (٤) اختاره الإمام [رحمه الله (٥)] .

(١) زيادة من ح .

(٢) وفي الهامش قوله : لعله كإثباته .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح هذا ما .

(٥) زيادة من ح .

والكلام فيه مجال .

إذ لو تمسك فيه بقوله : (لا تجتمع أمني على الضلالة^(١)) وهو نص فيه ، مع علمنا بقطع التابعين الرد على من يدي خلاف مسلكتهم ، ولا يقطعون في غير محل القطع إلا مستندين إلى قطع ، وتقدير اجتماع الصحابة على كثرة عددهم / على البدع والضلالة ، واعتقاد خلاف الدين ؛ ١٢٣ - أ بعيد ، كإجماعهم على قياس خطأ بعد الاشتوار^(٢) .

ومن شرائطه عند بعض الناس : انقراض العصر ، ليستبان به استقرار الاتفاق ، ثم قبل يكتفى بموتهم تحت هدم دفعه [واحدة^(٣)] ، إذ الغرض انتهاء عمرهم [عليه^(٤)] .

وقال المحققون : لا بد من انقضاء مدتهم^(٥) ليفيد فائدة ، فانهم قد يجمعون^(٦) على رأي ، وهو بعرض التغيير ، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنها أنه أبدى الخلاف في مسائل بعد اتفاق الصحابة رضي الله عنهم .

والمختار : أنهم إن قطعوا لا في محل القطع ؛ لا حاجة إلى انقراض العصر لأن ذلك لا يتفق غلطاً ومن رأي إلا بقاطع .
وإن أطبقوا في محل الظن من غير قطع ؛ فلا بد من استمرار العصر ،

(١) راجع تخریج الحديث في ص ٣٠٥ .

(٢) لم يذكر القرألي هنا جواب لو . وتلديره ؛ لكان ذلك كافياً .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في ح مدة .

(٦) ل ح يجمعون .

والرجوع في مقداره الى العرف [والغرض بين الاستمرار^(١)] ، ثم
يعتبر معه تكرار الواقعة ، فلو قاسوها . فلا أثر للاجماع مع
استمرار العصر .

قيل ومن شرطه^(٢) : أن يوحوا به ، أو يكتبوه في فتاويهم ،
١٢٣ - ب أما إطباقهم / على الفعل لا يكون إجماعاً ، فإن آحادهم لا يعصمون عن
زلات متفاوتة ، وكذا جنتهم .

والمختار : أنه يستدل به ، لعلمنا أن التابعين لو أنكروا على
فاعل فعلاً . فاستدل بفعل الأنصار والمهاجرين إطباقاً ، ترك ، ورد على
من يرد عليه .

وبتصل بهذا رضام وسكوتهم عن^(٣) الشيء .
قال الشافعي رضي الله عنه في الجديد : لا يكون إجماعاً ، إذ لا
ينسب إلى ساكت قول .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : هو إجماع ، لأنهم لو أضمروا خلافاً ؛
لبعد في العرف سكوتهم ، ورضام تقرير^(٤) عليه ، كتقرير الرسول
عليه الصلاة والسلام .

واستدلال أبي حنيفة بسكوت بعض الصحابة في كل مسألة مع
دعوى الانتشار ؛ مزيف^(٥) .

إذ لا تنتشر الوقائع التي لا تتوفر الدواعي على نقلها .

(١) من ح . وفي الأصل « والغرض ينتهي إلى الاستمرار » .

(٢) في ح شرائط .

(٣) في ح على الشيء .

(٤) في ح تقدير .

(٥) في ح سرف .

نعم ، قصة ابن ملجم وما بضاعها ، لا يكلفون فيه نقل الاشهار .
فانه مشتهر في العرف .

ولكن دعوى السكوت والرضا من الكل مع تبين أمصارهم ؛ محال
إذ لا يبعد إضمار واحد خلافا ، وإن لم يبداه لقوات الأمر ، أو أبداه
ولم ينتقل .

/ والخيار : أن السكوت لا يكون حجة إلا في صورتين . ١٢٤ - أ

أحدهما : سكوتهم وقد قطع بين أيديهم قاطع لا في مظنة القطع ،
فالدواعي تترفر في الرد عليه .

والثانية^(١) : ما يسكنون عليه مع استمرار العصر ، وتكرر الواقعة ،
بحيث لا يبدى [في ذلك^(٢)] أحد خلافا .

فأما إذا حضروا مجلساً ، فافتى واحد ، وسكت^(٣) الآخرون ، فذلك
إعراض لكون المسألة مظنونة ، والأدب يقتضي أن لا يعترض على القضاة
والمفتين [والله أعلم^(٤)] .

(١) في ح الثاني .

(٢) ماقظة من ح .

(٣) في ح فسكت .

(٤) زيادة من ح .

الباب الخامس

فبما يكون خرقاً لمرجوع

إذا أجمعت الصحابة في مسألة على قولين ، فأحداث مذهب ثالث عند [بعض^(١)] العلماء ليس خرقاً ، لأنهم أجمعوا على تسوية الخلاف ، وفتحوا باباً .

والختار : أنه خرق ، لأنهم أجمعوا على الحصر ، فذهبوا ، عن الحق ، على سائر الأيام ، مع كثرتهم ؛ محال ، ولكن لا بد من طول الزمان ، وليكن أطول مما يعتبر في الإجماع على قول واحد .

فأما إذ أجمعوا على قولين ، ثم أجمع العصر الثاني على أحدهما ، هل [يجرمه^(٢)] الخلاف بعده ؟

١٢١ - ب قال قائلون : [يجرم^(٣)] لأن الأمة / لا تجتمع إلا على الحق ، فصار هذا خطأ قطعاً .

(١) زيادة من ح .

(٢) من ح . وفي الأصل يجرمه .

(٣) من ح والأصل يجرمه .

وقال الشافعي والقاضي رضي الله عنها وهو المختار : [لا يجرم^(١)]
الخلاف ، لأن الأولين أجمعوا على تسويغ الخلاف ، فمن لم يجوز فقد
خرق الإجماع ، ولكن ينبغي أن يبقى هذا الاضطراب بينهم في زمان
لو فرض مثله على قول واحد لكان إجماعاً .

فأما أهل العصر الأول إذا أجمعوا على أحد المذهبين بعد الاختلاف ،
فاختلفوا في هذه المسألة أيضاً ، كما في إجماع أهل العصر الثاني .

والمختار : أنه إن فرض في صورة القطع في غير محله ، فالرجوع إلى
مذهب واحد بعد القطع بجزاز الخلاف ؛ لا يفرض في العرف ، ومن
آحادهم يحمل على الغلط .

فأما إذا لم يقطعوا بتسويغ الخلاف ، فالرجوع بعده إجماع قبل
انقراض العصر [إذ تبين به عدم الإصرار^(٢)] والإجماع على الخلاف .
وبعد انقضاء مدة الإجماع ، لا يفرض الرجوع .

فإن قيل : أجمعت الصحابة - في مسألة رد الثيب - إذا وطئت^(٣) -
بالعيب - على منع الرد ، أو الرد مع العقر^(٤) ، فسيلم أحدتم
مذهباً ثالثاً ؟

قلنا : ذاك منقول عن^(٥) الآحاد ، ولا [ينتشر^(٥)] / مثل هذه الواقعة ١٢٥ - ١
فلا إجماع فيه .

(١) من ح والاصل لا يجرمه .

(٢) من ح . وفي الأصل « إذ تبين عندم الإصرار » .

(٣) في ح وطئ . والعقر : بالضم دية فرج المرأة إذا غصبت على نفسها . ثم كثر
ذلك حتى استعمل في المهراء المصباح .

(٤) في ح من .

(٥) من ح والاصل ينتشر .

ولا معنى لقول بعض أصعابنا : إنهم قد قالوا على الجملة بأصل الرد ،
فقد وافقناهم فيه .

إذ الرد مع العقر يناقض الرد بجائنا من جميع الوجوه ، إذ لو فرض
الاجماع عليه لكان الرد بجائنا خرقاً للاجماع .

فان قيل : باذا [يتبين^(١)] رجوع المفتي عن مذهبه ؟

قلنا : إذا أفتى بتحريم ، ثم أفتى بنقيضه ؛ فقد رجع ، وكذا إذا
قال رجعت ، فلو^(٢) أفتى وقطع به ، ثم أفتى بنقيضه ؛ فقد رجع عن
مذهبه ، أحدهما الحكم ، والآخر القطع به .

وإن كان^(٣) تردد ابتداء ؛ فليس ذلك مذهباً - في تقدير^(٤) القطع
به^(٥) - لعدده رجوعاً ، وإن ارتكب خلافه لم يكن رجوعاً ، لأنه
ليس معصوماً .

ويتصل به أنه لو أفتى أبو بكر رضي الله عنه في مسألة ، وأفتى عمر
رضي الله عنه فيها بنقيضه ، وهما علماء وفروع الاختلاف ، يستبان من
خلافهما مع عدم التكثير ، إجماع على الخصوص على أن المسألة تختلف فيها ،
١٢٥ - ب وإن لم يصرحوا به ، وذلك معلوم بقريضة الحال / قطعاً .

إذ لو كان مقطوعاً لما تركوا التكثير فيه .

وقال قائلون : لا يتبين به ، لأنه ليس مصرحاً به كالفعل .

وهو فاسد ، لما ذكرناه من القرينة [والله أعلم^(٦)] .

(١) من ح . والاصل ينتشر .

(٢) في ح ولو .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح تقدر .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) زيادة من ح .

كتاب القياس

وفيه عشرة أبواب

الباب الأول

في

عدمه ، وإثباته على منكره

أما عدمه ؛ فقد قيل : إنه رد الشيء الى الشيء بجامع .
وهذا فاسد .

لأن الجامع يجرى ، والشيء لا يطلق على المعدم^(١) ، [وقد يُبغى^(٢)]
القياس نقياً وعدماً .

(١) الشيء لا يشمل المعدم إن كان ممنوعاً اتفاقاً بيننا وبين المعتزلة ، أما إذا كان
ممكناً فكذلك لا يشمل الشيء عندها ، ويشمله عند المعتزلة . وذلك لم نورد على أن هاشم
أن القياس يجري في الوجود والمعدم عندما عرفه بأنه : « حل الشيء على خبره بإجراء
حكمه عليه » لأن جار على أصله في أن الشيء يشمل المعدم الممكن .

(٢) من ح . والأصل « فقد اتفق » قال في المستقصى : « وليس من شرط الفرع
والأصل كونها موجودين ، بل ربما يستدل بالنفي على النفي . فلذلك لم نقل حل شيء على
شيء لأن المعدم ليس بشيء عندها » .

وقيل : إنه اعتبار فرع بأصل [بجامع^(١)] .
وهذا فيه احتمال أصلا .

والأصح ما قاله القاضي رحمه الله : من أنه حمل معلوم على معلوم ،
في إثبات حكم ، أو نفيه ، بإثبات صفة أو حكم أو نفيها [عنها^(٢)] ،
وكذا كل عبارة تنطبق على هذا المعنى ، وهذه ترجمة للتمييز ، وليس حداً
بِقَوْلِ المحدث كما يرضيه أهل التحقيق في الأجناس والأنواع .

والقياس ينقسم إلى : عقلي ، شرعي .

وأنكرهما الحشوية .

وأثبتها الجماهير .

والحنبلية : ردوا قياس العقل ، دون الشرع .

(١) من ح . وفي الأصل ، بأصل جامع . وقد عرف ابن الحاجب القياس بقريب
من هذا الحد فقال : « هو مساواة فرع لأصل في علة حكمه » .

(٢) الا في الأصل ر ح « أو نفيه عنه » والصواب ما أثبتته .
وقد ذكر الغزالي هذا التعريف في المستقصى ٤/٢ ه فقال : وحده « أنه حمل معلوم
على معلوم ، في إثبات حكم لها أو نفيه عنها بأمر جامع بينهما ، من إثبات حكم أو صفة ،
أو نفيها عنها » .

ونقل ابن الحاجب هذا التعريف عن القاضي رحمه الله . كما ذكر الغزالي هنا .
قال ابن السبكي ر عبارة القاضي في التقريب « حل أحد المعلومين على الآخر في
إيجاب بعض الأحكام لها أو انتفاءه عنها ، بأمر جامع بينهما فيه » أي أمر كان من إثبات
صفة أو حكم لها ، أو نفي ذلك عنها اه . ثم قال : ولشرح الحد فإن المحققين من أصحابنا
عليه . (رفع الحاجب ٢/ق ١٧٥ - ب) .

وهرقه الإمام الرازي وأتباعه بأنه : « إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر
لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت » .

والداوودية^(١) : ردوا قياس الشرع ، دون العقل .

/ وصاد الى رد قياس الشرع جملة الروافض سوى الزيدية^(٢) ، ١٢٦ - أ
وجمة الخوارج من الإباضية^(٣) ، والأزارقة^(٤) ، وبعض النجدات^(٥) ،
ومعهم النظام^(٦) .

وابر هاشم^(٧) : أنكره ، إلا ما نص الشارع عليه ، من تشييد وتمثيل .
كقوله تعالى : (فجزأه مثل ما قتل من النعم^(٨)) .

(١) م أتباع داود بن علي بن خلف ، أبو سليمان البغدادي الأصهباني ، إمام أهل
الظاهر ، الذين يقفون عند ظواهر النصوص ، ولد سنة مائتين وكان إماماً ورعاً فاسكاً
زاهداً توفي سنة سبعين ومائتين (طبقات الشافعية ٢/٢٨٤ تاريخ بغداد ٨/٣٦٩ ،
تذكرة الحفاظ ٢/١٣٦ ، شذرات الذهب ٢/١٥٨ ، وفيات الأعيان ٢/٢٦ وغيرها) .

(٢) م الفائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته ، وإمامة
أبيه يحيى بن زيد بعد زيد . وم ثلاث فرق السليانية ، والجارودية ، والبترية (الفرق بين
الفرق ص ٢٢٢ ص ٣٤ - الملل والنحل ١/٢٠٧) .

(٣) م الفائلون بإمامة عبد الله بن إمام ، واقتضت فيما بينها فرقا ، يجمعهم هوى
ينسبون إليه (الفرق بين الفرق ص ١٠٣) .

(٤) هؤلاء أتباع فافع بن الأزرق المكفي بأبي راشد ، ولم تكن للخوارج قط فرقة
أكثر عدداً ، ولا أشد منهم شوكة . والذي جمعهم من الدين أشياء منها أن مخالفهم من هذه
الامة شركون (الفرق بين الفرق ص ٨٣ ، الملل والنحل ١/٢٦١) .

(٥) وم أتباع نجدة بن عامر الحنفي من الخوارج أقاموا على إمامته مدة ثم اختلفوا
عليه لأسباب عدة وانقسموا لثلاث فرق (الفرق بين الفرق ص ٨٧ ، الملل والنحل
١/١٢٥) .

(٦) راجع ترجمته في ص ٢٣٩ .

(٧) راجع ترجمته في ص ١٣٧ .

(٨) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

ورد القاشاني^(١) والنهرواني^(٢) جملة ، إلا ما في معنى الأصل ، كالآمة
في معنى العبد في حكم السراية .

والمرة في معنى الفار في معنى التجسس ، بالموت في الماء .
واليه صار بعض من لم يقل بالقياس من أصحاب الظواهر .
ثم المنكرة انقسموا ، منهم من تلقى رده في استباح العقل .
ومنها من قال : في الشرع ما يدل على تحريمه .
ومنها من قال : هو مردود لأنه لا دليل على قبوله ، من عقل ونقل^(٣) .
والذين تلقوا من الاستحسان انقسموا ، منهم من قال الظن قبيح في
نفسه ، لأنه ضد العلم ، والعلم حسن .

وهذا يبطل بالموت ، والغفلة ، والجنون ، والوساوس ، فإنما أضداد
العلم ، وهي من فعل الله تعالى ، ويبطل بالنظر والشك ، فإنه مأمور به
١٢٦ - ب / والقبيح لا يؤمر به ، وهو ضد العلم .

(١) لسبة إل قاشان ، وأمه أبو بكر محمد بن إسحاق ، كان داودياً ثم صار شافعيًا ،
له كتاب الرد على داود في إبطال القياس ، وكتاب إثبات القياس ، وغيرها (الفهرست
٣١٤ - تبصير المنتبه ١١٤٦) والناس يقولون قاشاني بالشين المعجمة ، والصواب بالسين
المهمل كما في (الباب ١/٢٣٥ والتبصير) .

(٢) لسبة إلى نهروان ، بلدة قديمة قرب بغداد ، وأصل المراد أبو الفرج المعصاني
ابن زكريا النهرواني الجريدي كان أعلم الناس في زمانه يعرف كل أنواع العلوم توفي سنة
تسعين وثلثمائة (الباب ٣/٢٤٩) .

(٣) وخلاصة القول في الخلاف في حجية القياس أن الفرق المختلفة منهم من منع
التعبد بمنتضاء عقلاً ، ومنهم من أجازة عقلاً ومنعه شرعاً ، ومنهم من أجازة شرعاً وعقلاً
ولكن قال لم يمنع . ومنهم من قال بالجواز والوقوع . والقائلون بالوقوع قيل بدلالة السمع
والعقل ، والأكثر على أنه بالسمع . وأن دلالة السمع عليه قطعية ، وأبو الحسين ظنية .
والقائلون بالوقوع بعضهم أنه وقع مطلقاً وبعضهم على أنه في بعض الصور ، على تفصيل
يراجع في مظانه من كتب الأصول .

ومهم من قال : لا يبيع الظن في نفسه ، لكن يستبيع من الشارع
القائه الشرع الى محتبط الظنون ، ومربك الجهالات والخيالات ، وجعل
الامر فوضى بين العقلاء حتى [يتيه^(١)] فيه ، ويمتد تنازعهم على انقراض
العصور كما تراها .

فنقول : لا ؛ بل هو المستحسن قطعاً ، فان الأفعال يحملها إقداماً
واحجاماً بحسن كونه مستنداً الى رسم الشارع .

والوقائع لا نهاية لها ، والألفاظ المحصورة لا تحويها ، وتركها سدى
مهمل لا يفعل كل ما يشاء ؛ فيصح .

فتمين تفويضه الى آراء العقلاء ، وأرباب الدراية^(٢) بما أخذ الشريعة
ومصالحها ليحكموا بها ملتفتين على مجاريها .

بحققة أن مشار القبح هو الاعتیاد ، والعقلاء بأجمعهم مطبقون على
الالتجاء الى الظن والرأي عند الارتباك في واقعة ، فانهم يقدمون عليها
على ظن غالب ، ولا يستبعدونه .

هذا بعد النزول عن قاعدة الاستقبح ، وهو مردود ، فان كل ممكن
/ يجوز ورود الشرع به ، عندنا .

١٢٧ - أ

فان قيل : لا شك [في^(٣)] أن ردم الى النصوص أحسن .

قلنا : هذا يحسن من قائله في ترك النص على الخلافة وتعيين الخليفة ،
فان ذلك ترك الناس على جهالة أفصى إلى فساد وتقاتل هائل ، وضبطه
بالنص أمر ممكن ، فانه أمر معين .

أما الوقائع فلا ضبط لها ، [فبيانها^(٤)] بالنصوص أمر محال تصويره .

(١) في الأصل يتيهوا . وفي - يتهبون . والصواب ما أثبت .

(٢) في - الدراية .

(٣) من - . وليست في الأصل .

(٤) من - . وفي الأصل فثباتها .

والذين زعموا أن في الشرع ما يدل على رده ؛ تمسكوا بقوله :
(إن بعض الظن إثم^(١)) .

ويقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : وأي سماء تظليني ، وأي أرض تقلني إذا حكمت على القرآن برأيي ، .

ويقول ابن مسعود رضي الله عنه : لو حكمتنا بالرأي لحرقنا كثيراً بما أحله^(٢) الله ، وحللنا كثيراً بما حرّمه الله ، .

ويقول ابن عباس [رضي الله عنه : « إن^(٣)] الذي أحصى رمل عاليج عدداً لم يجعل في المال الثلث ، والثلث ، والنصف ، ، في رد قياس العول .

قلنا : قوله تعالى : (إن بعض الظن إثم^(١)) . مقرر به عندنا ، فليوصف بعضه بخلافه .

١٢٧ب ويقول أبي بكر رضي الله عنه يتبع^(٤) / ولا^(٥) نحكم في القرآن برأينا ، فان لا تفسير مسلماً مضبوطاً لا تعداد ، وقد قال عليه السلام :
(من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار^(٦)) .

ويقول ابن مسعود رضي الله عنه : يحول على قياس مجرم محلاً بالنص ، ومثل هذا الرأي متروك .

ويقول ابن عباس رضي الله عنها : دليل على قبول القياس ، فإنه

(١) الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٢) في حله الله .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) لي ح متبع .

(٥) في ح فلا نحكم .

(٦) الحديث رواه الترمذي بلفظ من قال في القرآن بغير علم .

ما قال ذلك عن نص ، لكنه غلظ الأمر في تفضيل القياس ، وقد كانوا يعتادون ذلك لاعتادهم على قلة الرهونات ، ونحن لا نغلظ الآن على المجتهدين لأنهم لا يحتملون .

ثم نعلم على القطع منهم أنهم كانوا يشنورون ويقيسون قطعاً .
ثم يعارضها ظواهر أظهر منها ، كقوله تعالى (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ)^(١) ، وقوله عليه السلام للسائل عن ثقل الصائم : (أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ)^(٢) ، وهو قياس .

وقوله للخشعية حيث سأك عن أداء الحج عن أبيها الميت فقال : (أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ ؟)^(٣) ، وهذا [عين (١)] القياس .

والفرقة الثالثة قالوا : رددنا ما كان^(٤) / العقل لا يدل عليه ، ١٢٨ - أ وليس فيه نص كتاب ، ولا خبر متواتر يقطع [به فلا^(٥)] يتحكم به .
قلنا : يدل عليه ثلاث مسالك :

(١) الآية ٢ من سورة الحجر .

(٢) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وهو عن عمر قال : هشتت يوماً فقبلت وأنا صائم ، فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ بَاءً وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ قلت : لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : فليم ؟ .

(٣) الحديث رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، والطبراني ، وابن خزيمة عن الحسن مرسلاً وكاهم يروونه عن رجل من خثعم ، وقد اختلف هل السائل امرأة أم رجلاً (راجع تفصيل ذلك في فتح الباري ٤/ ٤٣٨) .

(٤) زيادة من ح .

(٥) في ح رددنا فإن العقل .

(٦) من ح . والاصل يقطع ولا يتحكم .

أمرها :

ما نقل البنا من الصحابة [من ^(١)] استوارهم في الوقائع المتفرقة
ورجعهم إلى المصالح والمقاييس .

وهذا منقول في صور متفرقة تورث علم القطع ، [كأخبار ^(٢)]
التواتر ، وقد أجمعوا عليه ، والاجماع حجة مقطوع بها ، كما ذكرناه .

الملك الثاني :

أن يحمل الأمر فنقول : نعلم أنهم - أعني الصحابة - رضي الله عنهم
[من ^(٣)] مفتتح أمرهم من بيعة السقيفة إلى موت واثلة بن الأسقع ،
وهو آخر من مات من الصحابة ^(٤) ، كانوا يفتنون في التحليل والتحريم ،
والحنن والاهدار ، والامور الخطيرة ، والوقائع كثرت على متعرض ^(٥)
أبائهم ، ونقطع بأن النصوص لم تكن وافية بها ، فإنما كانت محصورة ،
وهم كانوا يجمعون على الفتوى هجوم من لا يرى [له ^(٦)] ضبطاً .

وأخبار الآحاد لا تبلغ ألفاً ، ولا يظن بهم بناء الأمر على التحني /
والتعكم ، فلا مستند لهم سوى المصالح .

١٢٧-ب

(١) من ح . وفي الأصل « ل » .

(٢) من ح . والأصل بأخبار .

(٣) زيادة من ح .

(٤) بل الصواب أن آخر من مات من الصحابة هو أبو الطفيل عامر بن واثلة
ابن الأسقع لا واثلة بن الأسقع . توفي سنة مائة وقليل عشر ومائة (العبر ١/١٨٨ -
الاستيعاب ٢/٧٩٨) .

(٥) في ح منفر .

(٦) زيادة من ح .

والنظام ، [لما (١)] أنكره ، حمله على قصد جلب المال ،
واكتساب الحشمة ، وهذا من قلة دين المرء .

فإن قيل : فقد قاسوا في صورة مخصوصة ، [و (٢)] لو افقت
واقعة لم يعهد مثلها ، فقسم (٣) فيها ، فمن أين قلبيتموه ؟ وهلا توقفت (٤)
على ما نقل منهم ؟ .

قلنا : فهنا على الضرورة بما نقل عنهم تشوفهم إلى القياس في وقائع
لم تتفق لو وقعت ، وأنهم كانوا لا يمتنعون عن الفتوى فيها ، بل كانوا
يقبضون .

فإنهم كانوا على طول آمادهم لم ينقل واحد منهم أنه أبى عن الفتوى
في واقعة وقال : لا نص فيها .

المسلك الثالث :

وري عن النبي عليه السلام أنه قال لما إذ حين بعثه إلى اليمن :
(بماذا نحكم ؟ فقال : بكتاب الله . [قال : فإن لم تجد ؟ قال :
فبسنة رسول الله ﷺ . قال فإن لم تجد ؟ قال : أجهد (٥)] رأيي .
فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله [لما يرضاه رسول الله (٦)] (٧)

(١) من ح . وفي الأصل كما .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح لقسم .

(٤) في ح وقفتم .

(٥) الذي في ح « فقال إن فيها . فقال : بسنة رسوله . فقال إن لم تجد ؟ فقال

أجهد » .

(٦) زيادة من ح .

(٧) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . ولكن قال البخاري لا يصح ،

وقال الترمذي ليس بإسناده عندي متصل ، واتصر البعض لصحته .

١٢٩- أ - وقرره عليه ، وأثنى عليه بسببه ، وهو نص مقطوع به /
فإن قيل : كيف تثبتون قاعدة قطعية بخبر واحد يتطرق إليه
الاحتمال ؟ .

قلنا : نعلم على الضرورة أن الصحابة لو ارتبكوا في قبول القياس
ورده ، ونقل لهم الصديق على اتحاده هذا الحديث ؛ لقضوا بوجهه .
ونعلم أن الصحف التي كان يرسلها رسول الله ﷺ مع ولاته على
البلاد ، لو اشتملت على الحكم بالقياس لا كتفوا فيها بقول الواحد .
فإن قيل : كيف يتلقى القطع من الظن .

قلنا : وقوع الظن مقطوع به^(١) ، ووجوب العمل عنده مقطوع
به ، تلقيا من إجماع قاطع ، وهو كوجوب الإمام على المقيم إذا تحقق
إقامته بخبر الواحد ، فكذلك العمل [بخبر الواحد^(٢)] عند وقوع
الظن^(٣) .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن الحاجب : « فإن قيل : أخبار آحاد لا قطعي - أي فلا يكفي -
وذكر اعتراضات أخرى ثم قال : والجواب أنها متواترة في المعنى كشجاعة علي » وقال :
« لنا ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل به عند عدم النص وإن كانت التفاصيل
آحادا ، والعادة تقتضي بأن مثل ذلك لا يكون إلا بباطع » اه . فدل هذا على قيام قاطع
على القياس .

الباب الثاني

في مراتب القياس ، وضبط أقسامه

رتب علماء الأصول القياس على خمس مراتب .

المرتبة ^(١) الأولى :

المفهوم من الفحوى ، كتحريم ضرب التعنيف من فهم النهي عن التأنيف .

والثانية :

تنقيص الشارع على قياس .

والثالثة :

/ إلحاق الشيء بما في معناه ، كقولنا : الأمة في معنى العبد ^(٢) .

١٢٩ ب

والرابعة :

قياس المعنى ، وهو ينقسم إلى الأجلى ، والأخفى .

والخامسة :

قياس الشبه ، وهو مصدر بالطرد والعكس .

(١) ن ه المرتبة .

(٢) أي ن السراية .

وقال الاستاذ : القياس ينقسم إلى مظهرين ، وإلى معلوم^(١) .
ثم المعلوم قد يقرب دركه ، وقد يبعد مثاله ، لافتقاره إلى
مزيد تأمل .

والمظنون ينقسم إلى جلي ، وخفي^(٢) ، إلى أن تتعارض الظنون
فيرجع [بسالك^(٣)] نذكرها في الترجيح .

قال القاضي : الظنون [متقاربة^(٤)] لا ترتيب فيها ، ولم يتم
لمسالك الظنون وزناً ، ومنه ثار الخلاف بينها في تصويب المجتهدين على
ما سنذكره .

ولم يختلفوا في أن قياس المعنى والشبه من أبواب القياس .
وما عداها من الأقسام الثلاثة ؛ اختلفوا فيها ، أعني المفهوم من
التأنيف ، ومنصوص الشارع ، وإلحاق الأمة بالعبد .

وأما فحوى الخطاب ، وهو فهم تحريم الضرب من آية التأنيف :
فقال^(٥) قائلون : إنه قياس ، لأنه ليس بمنصوص ، وهو ملحق بالنص ،
ولا معنى للقياس سواء .

قال القاضي : ليس بقياس / لأنه مفهوم من فحوى فهم المنصوص من
غير حاجة إلى تأمل ، وطلب جامع .

والختار : أنه [من المفهوم^(٦)] ، لا لما ذكره للقاضي ، إذ لا يبعد
في العرف أن يقول الملك لحامه : اقتل الملك الفلاني ، ولا تواجهه

(١) في - إل معلوم وإلى مظهرين .

(٢) في - إل خفي وجلي .

(٣) من - ، وفي الأصل مسالك .

(٤) من - . وفي الأصل متفاوتة .

(٥) في - قال .

(٦) في - ليس بقياس لا لما ذكره .

بكلمة سيئة ، فليس فهم ذلك من اللفظ من صورته ، ولكن لسياق الكلام ، وقرينة الحال ، فهم على القطع ، إذ الغرض منه الاحترام ، فلا يعد قياساً ، والخلاف آبل إلى عبارة .

وأما منصوب الشارع نصاً في حق شخص معين هل يعد قياساً ؟ .

قال قائلون : لا يعد قياساً ، لأنه مفهوم من النص ، فهو الحكم ، وتأيدوا بأمور أحدها : أن خطاب رسول الله ﷺ [بعمهم^(١)] على جميع الأعصار ولا يعد ذلك قياساً ، ومنها أن الشارع لو قال لشخص لا تأكل اللبن^(٢) ، فإنه مضمّن ، فهم على القطع منه^(٣) أن سبب تحريمه كونه قاذلاً في حق جميع الناس من نفس النص .

ومنها : أن هذا القياس ، إن لم يفهم من النص ؛ فهو محال ، وإن فهم فأي حاجة إلى القياس .

/ والمختار : أن هذا قياس ، لا تنقطع^(٤) مواد النظر عنه وعلينا^(٥) ١٣٠ - ب نظران فيه .

أحدهما : بيان محله .

والثاني : بيان أنه لا يتخصص ، وعال الشارع يجوز تخصيصها .

ويتبين هذا بضرب مثال ، وهو أن يقول الرجل لو كيله^(٦) : بع

(١) من ح . والأصل بعم .

(٢) في ح لا تأكل اللبن .

(٣) ماقطة من ح .

(٤) في ح أن هذا قياس ، إذ لا تنقطع .

(٥) في ح فعلينا .

(٦) في ح لو كيل .

هذا الغلام فإنه مبيع الأدب ، أو ذميمة الوجه ، فوجد في غلمانه من هو
فرقه في ذلك المعنى ، لم يبعه .

وكذلك الشارع قد^(١) يطلق الرجم ، ويعمله بالزنا ، ولا يتعرض
للاحصان ، ثم نحن نستنبطه .

ويستند^(٢) هذا إلى أمر ، وهو أن القياس ليس موجبا لذاته ،
ولكنه أمانة الحكم^(٣) شرعا ، وهذه أمانة نصها الشارع .

وأما ما ذكروه من إلحاق أحد العاصرين بالآخر فيقلب عليهم ، فإنه
لا يفهم أيضاً من اللفظ فما مستنده ؟

فسيقولون : هو الاجماع .

فنقول : الاجماع أغنانا عن القياس فيه .

وأما ما ذكروه من أمر المسم ؛ فذاك مفهوم من القرينة ، لا من
اللفظ ، إذ بان على القطع شفقة الشارع على جميع الخلق .

وأما إلحاق الشيء بما في معناه ، قال قائلون : إنه قياس .

أ- ١٣ / والمختار : أن ليس بقياس ، ولا منصوص أيضاً ، ولكنه مفهوم
من النص على الاضطرار من غير افتقار فيه إلى [افكار^(٤)] .

ثم قالوا : فائده إن كان قياساً قدم على الخبر ، وإلا فلا .

وقال الاستاذ أبو اسحق : هو قياس ، ولكن لا يقدم على الخبر .

وهذا ما نعتقده في منع التقديم ، والخلاف بعده يرجع إلى إطلاق عبارة .

ولا بد من ذكر ضابط لهذا القسم ، وقد قال الاستاذ أبو اسحق :

(١) في الأصل وقد يطلق والمثبت من ح .

(٢) ما قلناه من ح .

(٣) في ح للحكم .

(٤) من ح . والأصل افكار .

هو منقسم الى : ما يستند الى ما منه اشتقاق النص ، كالأمة مع العبد
إذا قال : عبد ، وعبد ، إذ العبودية تشملها .

وما لا يستند اليه . فهو دونه .

والضابط عندنا لهذا الاسم ، ما يهجم^(١) الفقيه على فهمه من غير تدبر
ونظر ، فقسيم معلوماً على الضرورة ، فلو صار نظرياً ؛ خرج عن
كونه معلوماً .

والعجب أن العلوم العقلية تنقسم إلى النظرية والضرورية ، وهذا
لا انقسام فيه .

نعم ؛ يدرك المرء تفاوتاً بين علمه بنفسه ، وعلمه بغيره^(٢) ، فنسل
هذا التفاوت لا ينكر وقرعه مهنا ، وهو^(٣) في الرتبة ، دون فهم الفحوى
كما ذكرناه / في تحريم التأنيف ، لأن ذلك يشترك في دركه العوام
والخواص ، وكون الأمة في معنى العبد ؛ لا يدركه إلا الفقيه المثبت ،
وذلك لا يخرج به عن كونه معلوماً . كما أن التواتر المورث للعلم ؛ يعتبر
في كل فن في حق أهل الخبرة به ، في القراءة بالقراء ، وفي الحديث
بالمحدثين ، [وبأنه للتوفيق^(٤)] .

١٣١ - ب

(١) في هـ يهجم .

(٢) في هـ وبين علمه بغيره .

(٣) في هـ وهي .

(٤) زيادة من هـ .

الباب الثالث

فيما ثبت به علل الوصول

إذا حرر المعلن قياساً ، فردّه الى أصل ، فإذا طوّل بإثبات علة الأصل فحصل ما يستند اليه عند المطالبة ؛ ثلاثة أقسام .

[القسم^(١) الاول :

أن يسلك مسلك الجدال ، فيقول : السائل " مطالب " بالاعتراض عليه ، وليس عليّ إثباته .

وهذا مما صار بعض الناس الى الاكتفاء به .

وهو باطل .

فإن ادعى علة الأصل مذهباً ، كأهل الفتوى ، فلا يجزئ فيه والتحكم ، ويطل ذلك بمسلكين .

أمرهما :

أن يقول : إن كنت طارداً ؛ فسنذكر وجه بطلان الطرد ، وإن لم نلتنع^(٢) بالطرد ؛ فلم ادعيت كونه علة .

(١) زيادة من - .

(٢) في - نلتنع .

[والأخر^(١)] :

أن يقول : / ثبت لعليل الأصول بما ذكرته على التشبي ، أم لك ١٣٢ - أ
فيه مستند ؟

فإن استغلت^(٢) بإثباته تشبياً . فالكفر خير من هذا المقام .
وإن زعمت أنه منصوب للشارع ؛ فبم عرفته ذلك ؟ ولم تحكمته
به ابتداءً من غير مستند ؟

فإن أبان الإخالة دليلاً عليه كفاء ذلك ، وعلى السائل الاعتراض بعده ،
وليس عليه أن يُعِيدَ جميع الاعتراضات ويدفعها . [فإن^(٣)] المناظرة^(٤) ،
معاونة على النظر ، وقد أسس كلاماً عند إبداء الإخالة ، وقبله لا
يطالب السائل ببيان أنه ليس بمخيل ، لأن المسئول بعد لم يدل ،
ولم يؤسس ، حتى يستوجب الاعتراض .

فإن قال المسئول : دليلي على ثبوته ؛ عجزك عن الاعتراض عليه .
معتصماً بأن المعجزة صارت دليلاً بالعجز^(٥) عن المعارضة .
قلنا : غرات المعجزات لا مطمع في الخوض فيها الآن ، فلا ثبت^(٦)
العلة بأمثاله .

ثم المعجزة إذا لم تقم بين يدي السحرة ، أو أهل الخبرة ؛ لا^(٧)

(١) من ح . وفي الأصل والآخر .

(٢) في ح استغلت .

(٣) في الأصل وح فإنه . والصواب ما أثبتته .

(٤) في ح المناظرة .

(٥) في ح للمعجز .

(٦) في ح ثبت .

(٧) في ح فلا تكون .

١٣٢ - ب تكون حجة / ، فالتحدي بالفصاحة لِيَكُنْ مع الفصحاء ، وقلب العصا حبة لِيَكُنْ مع السحرة .

فالسائل المقل ، إذ عجز ، كيف يدل ذلك على صحة الدليل ؟
فان قال : الدليل عليه اطراده ؛ فهذا أوان ذكر مسألة الطرد .

مسألة الطرد^(١) المحض

لا حجة فيه عندنا^(٢) .

وقال قائلون : هر حجة^(٣) على الاطلاق ، يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمُقْتِي .

وخصمه مخصصون بالمناظر المجادل ، دون المقتي^(٤) .

وقال قائلون : من ردوا الطرد : يُكْتَفَى - باخالة أحد وصفي

العلة والثاني محتمل وإن لم [يخل^(٥)] - الاحتراز عن النقض .

وهذا أيضاً باطل ، فان وصف العلة ينبغي أن يكون مناط حكم

الشرع ، والعبارة المجردة حركات اللسان ، واصطلاح أهل اللغة ، فلا

(١) في حـ مسألة : والطرد المحض لا حجة الخ ... قال الإمام الرازي في المحصول :
والمراد منه الوصف الذي لم يكن مناسباً ولا مستلزماً للمناسب إذا كان الحكم حاصلًا مع
الوصف في جميع الصور المخيرة لحل النزاع . وهذا المراد من الاطراد والجريان ، وهو
قول كثير من فقهاءنا . (إرشاد الفحول ص ٢٢٠) وقال ابن السبكي : هو مقارنة
الحكم للوصف . قال المحلي : من غير مناسبة اهـ . جمع الجوامع ٢٩١/٢ حاشية البناني .

(٢) وهو مذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين كما نقله القاضي عنهم ، قال القاضي حسين :
لا يجوز أن يدان الله به . قال ابن السمعاني : وسمى أبو زيد الذين يجعلون الطرد حجة
والاطراد دليلاً على صحة العلية - حشوية أهل القياس ، قال ولا بعد هؤلاء من جملة الفقهاء .

(٣) واختاره الرازي ، والبيضاوي ، وحكاه الشيرازي في التبصرة عن الصيرفي
ونسبه الاستوي للغزالي في شفاء الغليل .

(٤) هو اختيار الكرخي .

(٥) من حـ . والأصل لم يجد .

يكون مناطاً للحكم ، فلا يضمن وصف التعليل من غير مستند من إخاله أو غيرها .

فالآن نرد على القائلين بالطرد بأربع^(١) مسالك ، بعد الإحاطة بأن الطرد المحض : هو الذي لا يناسب الحكم ، أو يناسب حسب مناسبته لنقيضه .

المسلك الأول :

أن نقول إذا فاسب / حسب مناسبته لنقيضه ؛ فليس إثبات الحكم ١٣٣ - ب به ؛ أولى من نفيه ، فيؤدي ذلك إلى تكاثر الأدلة وتساقطها .

الثاني :

أن الشارع لم يؤهل لمنصب الفتوى إلا متبحراً في العلم ، موصوفاً بصفات ، فلا مستند^(٢) له إلا أن يكون من أهل النظر في مصالح الشريعة ، ولو اكتفى بالطرد لعلق الحكم بكل ما يسنح لكل أحد^(٣) ، من غير افتقار إلى منصب مخصوص .

الثالث :

ما ذكره القاضي : وهو أن الخيل لا يبدل لعينه ، ولكن المستند

(١) كذا في جميع النسخ وهو غريب من النسخ . والا فالقياس أربعة مسالك .

(٢) في ح يستند .

(٣) وعند ذلك تصبح الشريعة من رحي الاهواء ، وتبعاً للنزوات والعصبيات ، قال الشوكاني : قال القاضي أبو الطيب الطبري : ذهب بعض متأخري أصحابنا إلى أنه يدل على صحة العلية ، والفتدى به قوم من أصحاب أبي حنيفة في العراق ، فصاروا يطردون الأوصاف على مذاهبهم ، ويقولون إنها قد صححت ، كفولهم في من الذكر ؛ آلة الحدث ، فلا ينفق الضوء بلمسه ، لأنه طوبل مشقوق ، فأشبه البوق ، وفي السعي بين الصلما والمررة ؛ إنه سعي بين جبلين ، فلا يكون ركناً كالسعي بين جبلين بديسابور ، ولا يشك عاقل أن هذا سخط اه (ارشاد الفحول ٢٢١) .

فيه مصالح^(١) الصحابة رضي الله عنهم ، فهم الأسوة والقدوة^(٢) وقد كانوا يعتبرون مصالح الشرع ، ولا يتمسكون بالطردبات .

الرابع :

وهو المختار ، أن باب التحكم مسدود في الشرع ، وإنما أمر ببناء الأمر على معلوم أو مظهر ، والعلم^(٣) لا مطمع فيه في هذا المقام^(٤) ، وغلبة الظن لها في مطرد العادة ملك لا يحصل دونه ، فالظن لا يغلب ١٣٢ - ب من غير سبب ، كما لا يشيع الجائع في العادة دون / الأكل ، والاطراد لا يغلب على الظن قطعا .

نعم ، للشارع أن يتحكم بنصب ما ليس بخيل أمانة ، كما يتحكم^(٥) باثبات الحكم ابتداء .

ومثال الطود قول القائل في مسألة إزالة النجاسة بالحل : مائع لا تبنى القناطر^(٦) على جنبه ، فلا تزال النجاسة به كالدمن ، فهذا طود^(٧) لا نقض عليه ، ولا يستجيز التمسك به من آمن بالله واليوم الآخر .

الفهم الثاني^(٨) :

ما يتمسك المعلن به في إثبات علة الأصول ، وهي ثلاثة أنواع .

(١) في - مصالح .

(٢) في - القدوة والأسوة .

(٣) وهو الإدراك الجازم المطابق للواقع عن موجب .

(٤) ساقطة من - .

(٥) في الأصل كما لا يتحكم ، والمثبت من - .

(٦) في - القنطرة .

(٧) في - مطرد .

(٨) أي من الباب الثالث .

أولها :

النمك بنص الشارع على وصف فنجعله^(١) آلة .

ومثاله : قوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم^(٢))
وقوله تعالى : (ذلك بأنهم شاققوا الله [ورسوله^(٣)])^(٤) ، وما يضاهيه
من الفاظ التعليل .

النوع الثاني :

أماؤه اليه من غير تنصيص ، كقوله [عليه السلام^(٥)] في بيع
الرطب بالنمر : (فلا إذن^(٦)) لما أن سأل عن الجفاف .

وكقوله تعالى : (والسارق والسارقة [فاقطعوا^(٧)])^(٨) ، فإن
السرقه نجسة ، فإنها جوعية / يليق بها العقوبة الزاجرة ، وقوله تعالى :
(جزاء بما كنتم^(٩)) . إياه ، لأننا نعلم أنه لا يجازى^(١٠) للإسلامه ، وحين
عبادته ، وقوله : (نكالا^(١١)) ، كذلك إياه اليه .

(١) في ح على وصف تعليله علة .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) الآية ١٣ من سورة الأنفال .

(٥) زيادة من ح .

(٦) الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، واللساني ، وابن ماجه ،
وابن خزيمة ، وابن حبان ، والطحاكم وصححه ، وصححه ابن المديني ، وأخرجه أيضا
الدارقطني والبيهقي . عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسأل
عن اشتراء النمر بالرطب فقال لمن حوله : أينقص الرطب إذا بيع ؟ قالوا : نعم ، فنهى
عن ذلك .

(٧) ساقطة من ح .

(٨) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٩) في ح لم يجاز .

وكذلك في قوله : (الزانية والزاني فاجلدوا^(١)) الآية ، وإذا حصل الإيذاء كفى ذلك من الإخالة .

[ولذلك^(٢)] قلنا : توقع الجفاف في الرطب ؛ سبب بطلان العقد ، وإن كان لا يجيل .

فإن قيل : قال رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش لما سأله عن الاستحاضة : (نوضي فانها دمٌ عِرْق^(٣)) . فهلا طردتموه في الفصد ، وأوجبتم به الطهارة^(٤) ، لأن دم عرق ؟

قلنا : أجاب أصحابنا بأن ذلك تخصيص على العلة ، ولم يذكر المحل ، ونحن جعلنا أحد السبلين محلاً للعلة لدليل^(٥) آخر . وهذا مزيف .

فإن حق علة رسول الله ﷺ أن تطرد إذ^(٦) ثبتت ، ولا تخصيص بغلبات الظنون^(٧) ، إذ طردها أغلب على الظن ، وقد نص عليه فيمنع من تخصيصه .

ولكن الجواب أنها سأله عن الغسل ، فقال : / (بل نوضي فانه دم عِرْق^(٣)) ، علل به في إسقاط الغسل ، وهو المفهوم منه قطعاً .

١٣٤ ب

(١) الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من ح . والأصل وبذلك .

(٣) حديث فاطمة رواء البخاري ، واللساني ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وأحمد .

(٤) في ح الطهارة به .

(٥) في ح بدليل آخر .

(٦) في ح إذا .

(٧) في ح فلا تخصيص لغلبات الظنون .

فإن قيل : قال رسول الله ﷺ لبريرة لما أن اعتقت تحت عبد :
(ملكت نفسك ، فاختاري)^(١) ، وهذا إيماء ظاهر إلى التعليل
بالاستقلال ، فهلا طردتموه في إعتاقها تحت حر ؟ .

قلنا : أجمع أهل الحديث على رده ، فلا تقبله .

ثم قال القاضي : نعلم أن النبي عليه السلام ما عني بقوله : ملكت
نفسك ، ملك مورد النكاح ، إذ لو حصل ذلك ؛ لانفسخ العقد ، ولا
ملك غير مورد النكاح ، فإنه لا يشعر بالتخيير في مورد النكاح ، فإن
معناه : ملكت الاختيار فاختاري ، وهو تكرير عبارة ، ومثل ذلك
جار في اللسان .

وقال قائلون : هو تنصيب على العلة ، فيخصص بحل ، وهو إذا
كانت تحت عبد .

والجواب : أن الحديث إن صح ؛ فهو ظاهر في الإيماء إلى التعليل ،
لا يمكن جمعه وإنكاره .

النوع الثالث :

أن يثبت علته بكونه منبهاً على المعنى الذي منه اشتقاق اللفظ الذي
ربط الحكم به في الشرع ، كقوله تعالى : (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ)^(٢)

(١) حديث بريرة وتخييرها مشهور أخرجه كل أئمة الحديث في الصحيح والسنن
والمصنفات إلا أن لفظ ملكت نفسك فاختاري قد أخرجه ابن سعد في الطبقات بلفظ
« ملكت بضعك فاختاري » عن عبد الوهاب بن عطاء ، عن داود بن أبي هند ، عن حارم
الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت .

(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

وكقوله عليه السلام ، (التَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا ^(١)) ، وكقوله عليه السلام : (لا تبيعوا الطعام بالطعام ^(٢)) .

فنقول : إذا ربط الشارع الحكم باسم مشتق ، فما منه الاشتقاق ينمض علة فيه .

١٣٥ - أ - واليه صار الشافعي رضي الله عنه في مسألة علة / الربا .

وأول القاضي رحمه الله مذهب الشافعي رضي الله عنه فقال : لعلة تحمك بالحديث في إثبات حكم الربا ، لا في علة .

وليس الأمر كما ظنه القاضي ، فإنه أثبت ^(٣) علة الطعم به .

والمختار : أن مامنه الاشتقاق ؛ إن كان محيلاً كالسرقة ، والربا ، والسوم في قوله : (في سائمة الغنم زكاة ^(٤)) كانت [علة ^(٥)] .

وإن لم يكن محيلاً ؛ فهو كالتعليق باللفظ ، فنقول : من أين قلتم إنه أو ما ^(٦) إلى العلة ؟ وما مستنده ؟ وما الفرق بين الوصف الذي [لا ^(٧)] بخيل والطرء الذي لا بخيل ، وربط الحكم بهما لا يختلف ، وتصرف الاسم في موضع اللسان لا يؤم إخاله ، فهو كاللفظ الموضوع .

نعم ، إن كان محيلاً ابتدر إلى الأفهام من قوله أنه معلل به ،

(١) الحديث رواه مسلم ، وأحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه .

(٢) راجع تخريج الحديث من ١٨٥ .

(٣) في ح ثبت .

(٤) راجع تخريج الحديث من ٢١٥ .

(٥) من ح . وفي الأصل علة .

(٦) في الأصل و ح أو م .

(٧) زيادة من ح .

والفهم لا مطابقة فيه ، ولا يحصل هذا من الوصف الذي لا ينجيل .
ولا^(١) إياه إذن حتى يبنى عليه أن طرد الشارع كخيله ، لأنه لا بد
من إثبات نص^(٢) من جهة أولاً .

نعم ، لو قال قائل : تبين^(٣) بقوله : (لا تتبعوا الطعام
بالطعام^(٤)) ثبوت الحكم / عند ثبوته ، وانتفاءه عند انتفائه ، فيغلب
على الظن كونه علة . فإنه انتقض أمارته له ، ولا معنى لعلل الفقه
سواء^(٥) .

قلنا : هذه^(٦) تمسك بالمفهوم ، وقد بينا أن الصفة التي لا تخيل ليس
لتخصيص الحكم بها مفهوماً ، وقد ذكرناه في كتاب المفهوم^(٧)
[والله أعلم^(٨)] .

انقسم الثالث^(٩) : في إثبات علل الوصول بمسالك الفقه .

وهي أربعة .

الشبه والإخالة : ولهما باب سيأتي .

(١) في ح فلا .

(٢) في ح إثبات نصبه .

(٣) في ح ثبتناه .

(٤) راجع تخريج الحديث في ص ١٨٥ .

(٥) راجع تحقيق مسألة العلة عند الغزالي في المقدمة .

(٦) في ح هذا .

(٧) راجع ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٨) زيادة من ح .

(٩) أي من الباب الثالث .

والطرد والعكس ، والسبر والتقسيم^(١) .

أما الطرد والعكس ، فلا يتمسك به في إثبات العلة عند القاضي ،
وامتدل عليه بأربعة ممالك .

أمرها :

ان الطرد بمجرد لا حجة فيه ، والعكس لا يقبل الطرد مخيلاً ،
ولا حاصل للعكس إلا انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، وانتفاء الحكم
مسألة أخرى يطلب لها علة ، فلا يثبت حكم هذه المسألة بعلّة - بسبب
الحكم في مسألة أخرى ، لعلّة^(٢) أخرى .

[وصورته^(٣)] أن نقول : الشدة في الحرمة التحريم ، لأن
الحكم يتبعه ، فإنه يلغى بجل الحل عند زوالها [ونحرّم الحرمة^(٤)] ،
١٣٦ - أ . وحل الحل مسألة أخرى لا بد من / طلب علة لها .

مختلف : أن الطرد عكس العكس ، كما أن العكس عكس الطرد .

ولو فرض النزاع في الحل لكان يقول^(٥) : العلة في تحليه ؛ عدم
الشدة ، بدليل ثبوت التحريم عند وجود الشدة .
وهذا محال تخيله .

(١) في - التقسيم والسبر .

(٢) في - بعلّة أخرى .

(٣) في الأصل فصورته . والمثبت من - .

(٤) هذه الجملة ساقطة من - .

(٥) في - لكننا نقول .

المسلك الثاني :

أن باب التحكم مسدود ، والخيل ليس دليلاً لعينه ، والرجوع إلى سيرة الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يصح عنهم التمسك بالطرد^(١) والعكس .

والثالث :

أن العكس وجوده كعدمه في الخيل ، ولا أثر له ، فيستحيل أن نقلب الطرد الذي ليس بحجة ؛ حجة .

الرابع :

أن يقال له : إن ادعيت الطرد والعكس في جميع أحكام الشريعة؛ فمحال ، إذ لو كان [كذلك^(٢)] ؛ لما فرض نزاع .

وإن قلت : جرى في الحر مطرداً منعكساً ، فليجر في غيره ؛ فهو تحكم لا حاصل له ، فلم قلت ذلك ؟ .

ولا يلزم هذا في الخيل ، فإن طبع الخيل الجريان والسيالات ، وليست الشدة مخيلة .

والختار : أن المسألة في مظنة الاجتهاد فإننا لا نقطع^(٣) / بقبولها ، ١٣٦-ب ولا ردماً^(٤) ، من جهة الصحابة رضي الله عنهم ، وعدم القاطع في قبوله

(١) في حـ أو العكس .

(٢) في الأصل لذلك . والمنبت من حـ .

(٣) في حـ قلنا نقطع .

(٤) في حـ بردماً ولا قبولها .

عندنا ؛ لا يكون قاطعاً في رده كما ذكرناه من قبل ، ولا يعد إفضاؤه إلى غلبة الظن في بعض الصور ^(١) ، فهو مفروض إلى رأي المجتهد فليُنظر فيه .

والنوع الآخر مما يثبت هلال الأصول بسبر والتقسيم :

وقال القاضي : لا بد منه في العلل الشرعية ، كما في العقلية .

ولا يظن به أنه أراد به سري إبطال علة الخصم ، فإن ذلك لا يدل على إثبات علتك ، ولكن يحتمل أنه أراد به إبطال سائر العلل بعد أن كانت علة المستبقة مخيلة ، لتبين أن الحكم معال به ، [فإنه لا يجوز ^(٢)] ازدحام العلل على حكم واحد ^(٣) ، وإذا لم يتبين ^(٤) بطلان الأقسام على هذا المذهب ؛ لم يستقد بالإخالة [شيئاً مع توقع ^(٥)] غيل آخر [أظهر ^(٦)] منه ، يعلل به دون ما ذكره .

(١) قال في المستصفى ٧١/٢ أما إذا انضم إليه سبر وتقسيم ؛ كان ذلك حجة ، كما لو قال هذا الحكم لا بد له من علة ، لأنه حدث بحدوث حادث ، ولا حادث يمكن أن يعلل به إلا كذا وكذا ، وقد بطل الكل إلا هذا فهو العلة له ، وهذا الذي ذهب إليه الغزالي من أنه لا يلبد بمجره هو مذهب ابن السمعاني والآمدي وابن الحاجب ، وذهب قوم إلى قبوله مطلقاً وقالوا : يفيد القطع ، وذهب الأكثرون منهم الرازي وأتباعه إلى قبوله ولكنهم قالوا يفيد الظن في العلية .

(٢) في الأصل ولو أنه لا يجوز . والمثبت من ح .

(٣) وهذا رأي إمام الحرمين وغيره على ما سنذكر تفصيله عند الكلام عن التركيب .

(٤) في ح يبين .

(٥) من ح . والأصل بالإخالة تسمع توافع غيل .

(٦) في الأصل و ح ظهر . والصواب ما أثبتته .

إلا أن الذي نراه جواز تعليل الحكم بعلمين على ما سيأتي^(١) [بيان^(٢)].
ويحتمل أنه أراد بالسبر والتقسيم في مسألة يتفق^(٣) على كونها معللة
بعلة واحدة ، كمسألة الربا ، فيستفيد بإبطال الأقسام تعين محل الإجماع ،
إلا أن هذه صورة لا يفرض وقوعها لدورها / ، ومسألة الربا بما أجمعوا
على تعليلها .

١٣٧ - أ

فإذن الوجه أن يقال : السبر في المقولات إن دارت بين النفي
والإثبات ، كقولك [واجب أم لا^(٤)] ، [جائز أم لا^(٥)] ،
وقد بطل أحدها ، فتعين^(٦) الثاني لا محالة ، فيورث العلم .

فإن^(٧) كثرت الأقسام ، ولم تدر بين النفي والإثبات ؛ لم يحصل
العلم ، كالتقسيم المعتاد في مدح معصية الرزية وتعليله بالوجود .

فأما^(٨) الشرعيات فالتقسيم فيها يورث غلبة الظن بعد كون الحكم
معللاً ، ولا يشترط ارتقاع^(٩) مواد الاحتمال بعد حصول غلبة الظن .

وقد اختلفوا في مسأله جدلية ، وهو أن المثل لو قال : سبرت ،
هل يلزمه ابداء كيفية السبر ؟ .

(١) أي في الكلام على التركيب .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح متفق .

(٤) في ح واجب أو جائز .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) في ح فيتعين .

(٧) في ح وإن .

(٨) في ح وأما .

(٩) في ح انقطاع .

منهم من قال : لا ، لأنه لا يستفيد دراً قوله : بمحتمل أن يكون وراثة
تقسيم . فإنه متوجه ، ذكره أو لم يذكره .

وهو محتاج في رسم الجدال^(١) إلى إبداء قسم آخر .

١٣٧-ب والختار : أنه لا بد من إبداء كيفية البر ، ليكون مؤسراً /
دليلاً ، غير مقتصر على مجرد الحكاية والدعوى للتشوف إلى استيعاب
الأقسام .

كما نقول : الخمر هو مائع ، أحمر ، يذوق الزبد ، ويسكر ،
ولا^(٢) يعطى بهذه الأقسام لبطلانها ، لم يبق إلا الإسكار .

(١) في ح الجدال .

(٢) في ح فلا يعطى .

الباب الرابع

في

الاستدلال المرسل وقياس المعنى

وفيه ثلاثة فصول .

الفصل الأول

في

بيان مفقده ، وذكر الدليل فيه

فليعلم أولاً أن هذا عمدة كتاب القياس .

ووجه إعواضه : أن الصحابة رضي الله عنهم ؛ هم قدرة الأمة في القياس ، ولم قطعاً اعتمادهم على المصالح ، مع أنهم لم ينهضوا عليها في بعض المسائل ، ولم يتوصلوا أيضاً استرسالاً عاماً .

إذ المصالح كانت تنقسم لديهم إلى متروك ، وإلى معمول به .

ولم يضبطوا لنا ما تملك به ، ولا يظن بهم أنهم ضنوا بإبدائها بعد أن عرفوها ، والمصالح شتى ، وقد عسرت المآخذ ، وقصرت عن

الدلالة على ضبطها ، فمنه^(١) ثار الثوار وردوا أصل القياس .

والتائلون به [انقسموا^(٢)] :

فاسترسل مالك رضي الله عنه على المصالح حتي رأى قتل تلك الأمة
لاستصلاح نعيم^(٣) .

وقتل في التعزير^(٤) .

وقطع اللسان في المنذر^(٥) .

وللشافعي رضي الله عنه مسلكان ، يجرى في أحدهما التمسك في
الشبه ، أو الخيل الذي يشهد له أصل معين ، ويرد كل استدلال مرسل .
وفي المملك الثاني يصحح الاستدلال المرسل ، ويقرب فيه من مالك ،
وإن خالفه في مسائل .

فإن قال قائل : وبم يتميز المرسل ، عن المردود الى الأصل ، ولا
يشترط كون العلة في الأصل منصوصاً عليها ، ولا أن يشهد لها أصل
آخر ، فإن ذلك يتسلسل ، وسيكون الاعتماد فيه على المصلحة المرسل .

قلنا : نص الشارع على الحكم ؛ أمانة لانتصاب تلك المصلحة علماً ،
فإن نفهم تلك المصلحة من تنصيصه على مجرد الحكم .

(١) في حقه .

(٢) في الأصل تنقسموا . والمثبت من ح .

(٣) هذا الذي ذكره القزالي عن مالك ، ليس له أصل فيما ينسب إلى مالك ، وليس
إلا عما تناقله الناس دون أي مستند لهم فيما يدسبون به .

(٤) وهذا أيضاً مما يخالف ما عليه المذهب المالكي . فقد قال الشيخ الدردير في
الشرح الكبير « ولا يجوز لإمام أو غيره لعن ، ولا قذف ، ولا سب فاحش ، ولا سب
الآباء والأمهات ، ولا تعمد كسر عظم ، أو إنلاف عضو ، أو تمثيل ، أو ضرب وجه »
(حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٤/٤ وانظر هناك أنواع التعزير وما يترتب
عليها) . وراجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للشيخ الدكتور سعيد رمضان البوطي .

ونحن نجعل المصلحة قارة علماً للحكم ، ونجعل الحكم أخرى علماً لها .
وأما الموسل : فهو الذي لا يشهد له في الشريعة حكم ينطبق عليه .
/ والآن^(١) إذ لاح حقيقة الاستدلال ، ووجه الإشكال ، نذكر ١٣٨ - ب
مالك به التفات ، وأهل الإثبات .

والقاضي رحمه الله من تفاته الاستدلال ، وقد تمك بثلاث مسالك
بعد أن فرق بين الشافعي^(٢) ومالك رضي الله عنها .

وقال للشافعي : إذا قلت بالاستدلال ؛ فلا فرق بين أن تقول في
المعاملات والأموال ، وبين أن تقضي به في العقوبات - كما فعله مالك -
وكل^(٣) حقير .

فأبانه^(٤) في الشرع تحكما ؛ خطر^(٥) عظيم .
وما أثبتته بالنسبة إلى ما أجمله الشارع في المعاملات ، كما أثبتته
مالك بالنسبة إلى العقوبات التي [أجملها^(٦)] الشارع .

المسلك الأول من المسالك الثموية :

أن الاستدلال لو قبل به ؛ لصارت الشريعة فوضى بين العقلاء ،
يتجاوزون بظنونهم أطرافها ، من غير التفات إلى الشريعة .

(١) في هـ فالآن .

(٢) في ح وبين مالك .

(٣) في ح فكل حقير .

(٤) في ح وإثباته .

(٥) في ح خطير .

(٦) في الأصل احتملتها ، والمثبت من هـ .

والنبي إنما بعث ليدعو الناس الى اتباعه في قوله ، والمفهوم من قوله من المصالح .

فأما ما يعين ابتداء ، ولم يفهم منه ، فما بعث الشارع للدعاء اليه .

الثاني :

١٣٩ - أن المستدل / إن لاحظ مصالح الشريعة ؛ فهو صحيح ، وإن أضرب عنها ، فهو شارع تحقيقاً ، فيطالب بالملحوظة ، فانه افتتح أمراً لا مستند له في الشرع .

مع أن رسول الله ﷺ كان خاتم النبيين ، فكيف يفتتح بعده شرع .

الثالث :

أن قال : إذا أوجب اتباع المصالح ، لزم تغيير الأحكام عند تبدل الأشخاص ، وتغيير الأوقات ، واختلاف البقاع ، عند تبدل المصالح . وهذه تفضي الى تغيير الشرع بأسره ، وافتتاح شرع آخر لم يثبت من الشارع .

وهذا محال .

إلا أنهم يقولون : نحن مع المصالح بشرط أن لا نهجم على نص الرسول ﷺ بالرفع (١) .

(١) لى رسول صلى الله عليه وسلم .

(٢) لى رسول الله .

(٣) هذا الذي ذكره القاضي عنهم ، من أنهم يقولون بالمصالح بشرط عدم مصادمة النص هو أبلغ رد على مسالكه الثلاثة في رد الاستدلال المرسل .

فهو يرد الاستدلال الذي تتبع فيه الشهوات ، وتعطل التصوص ، وتغير به الشريعة ، ويصبح المستدل فيه مشرعاً .

=

وتمسك الشافعي رضي الله عنه بثلاث مسالك .

أمرها :

الاستدراج الى سيرة الصحابة رضي الله عنهم ، وفي التعبير عنه ثلاث صيغ .

أحدها : أنهم استعملوا على الفترى ، وكانوا لا يروث الحصر ، والنصرص ومعانها لا تقي بجملة المسائل ، فلا بد من المصير الى المصالح في كل فترى / .

١٣٩ - ب

الثانية : أن الأصول إن كانت محصورة ؛ فلا تليد إلا وقائع محصورة ، فإن المحصور لا يستوفي ما لا يتناهى .

وإن لم تكن محصورة ؛ فقد انسل الأمر عن الضبط ، وصار الأمر فوضى بين العقلاء لا مرد له ، فلا فرق بين خروجه عن الضبط به ، أو بانتشار المصالح .

الثالثة : أنهم أعني الصحابة رضي الله عنهم على طول زمانهم ؛ كانوا يديسون ولا يعرفون رد الفروع الى الأصول ، ولو كانوا يعتقدون ذلك ؛ لاعتدوا به ، ثم كانوا يرسلون الأفيصة من غير تكلف جمع واعتبار . قال القاضي في الجواب : لعلمهم كانوا يعتمدون معاني يعلمون أن أصول الشريعة تشهد لها ، وإن كان لا يعينونها^(١) ، كالفقيه يتمسك في مسألة المقتل بقاعدة الزجر ، فلا يحتاج الى تعيين أصل .

== وأما الفائقون بالاستدلال المرسل فلا يقولون به إلا إذا انعدم النص ، لأن المصلحة المرسل فرغ انعدامه ، وإذا وجد فالمصير اليه أولاً وأخيراً . فلا يمكن أن يتصور التعارض بين النص والمصلحة المرسل ، علاوة من العمل بها في مصادمت وإبطاله .

(١) في ح يعينوه .

فأجيب عنه : بأن لو كان كذلك ؛ لأوضحك أن يصنفوا الأصول ،
ويعيزوا ما يعقل عما لا يعقل ، مع شدة اعتنائهم بتمهيد قواعد الشرع .
والذي نراه ، أن هذا في مظنة الاحتمال ، والاحتكام عليهم بعد
١٤٠- أ. ملادي / الزمان^(١) ؛ لا معنى له .

المسلك الثاني :

أن معاذ بن جبل قال : أجتهد رأيي حيث قال له رسول الله
ﷺ : (فإن عدمت النص^(٢)) ؟ فأنى عليه رسول الله ﷺ . وإعدام
النص يشعر بإعوازه ، وإعوازه^(٣) المفهوم عنه ، واجتهاد الرأي مشعر
باتباع قضية النظر في المصلحة ، ولم يكلفه الشارع ملاحظة النصوص معه .

المسلك الثالث :

أن الأصل المستشهد به ؛ ليس بمعان بالمعنى المستشار قطعاً ، بالعقل ،
ولا بالنص . وإنما هو مظنون لكونه مناسباً ، منطبقاً على المصالح ،
فليستند إليه في الفرع ابتداءً .

هذه نهاية ما تمسك^(٤) به الفريقان .

(١) في ح الزمان .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٣٣١ .

(٣) في ح وإعواز .

(٤) في ح ما يتمسك .

الفصل الثاني

في

بيان المنار عندنا

والصحيح أن الاستدلال المرسل في الشرع لا يتصور حتى نتكلم فيه بنفي أو إثبات .

إذ الوقائع لا حصر لها .

وكذا المصالح .

وما من مسألة تفرض ؛ إلا وفي الشرع دليل عليها^(١) ، إما بالقبول ، أو بالرد .

فإننا نعتقد استحالة خلو واقعة عن حكم الله تعالى .

مخلاً / لما قاله القاضي ، كما سندكره في باب^(٢) الفتوى .
فإن الدين قد كمل .

١٤٠ - ب

وقد استأثر الله برسوله ، وانقطع الوحي ، ولم يكن ذلك إلا بعد
كمال الدين ، قال الله تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم^(٣)) .

(١) في ح عليه .

(٢) في ح . في كتاب الفتوى .

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة .

والذي يدل على عدم تصوره ، أن أحكام الشرع تنقسم الى مواقع التعبدات ، والمتبع فيها النصوص ، وما في معناها^(١) .

وما^(٢) لم ترشد النصوص اليه ؛ فلا تعبد به .

والى ما ليس من التعبدات ، وهو منقسم الى ما يتعلق بالألفاظ ، كالإيمان ، والمعاملات ، والطلاق ، والعتاق . وقد^(٣) [أحالنا^(٤)] الشرع في موجباتها على قضايا العرف ، ولا تنفك [لفظة^(٥)] عن قضايا العرف فيما بنفي أو إثبات ، إلا ما استثناء الشارع

كالاكتفاء بالشكال الذي عليه مائة شمراخ ، إذا حلف أن يضرب مائة خشبة ، لما ورد في قصة أيوب ، ولم ينسخ في ممرعنا .

والى ما يتعلق بغير الألفاظ ، وهو منقسم الى ما ينضبط في نفسه كالنجاسات ، والمحظورات ، وطرق تلقي الملك ، فهذه الاقسام منضبطة ، ومستنداتها معلومة .

١٤١- أ وإلى ما لا ينضبط / إلا بالضبط في مقابله ، كالأشياء الطاهرة ، والأفعال المباحة ، تنضبط بضبط النجاسة والحظر ، وكذلك الاملاك منتشرة [تنضبط بضبط^(٦)] طرق النقل ، والإيداء^(٧) محرم على الاسترسال من غير ضبط ، وينضبط بضبط ما استثنى الشرع في مقابله ،

(١) في حـ ومعانيها . يدل قوله وما في معناها .

(٢) في حـ لا .

(٣) في حـ فقد .

(٤) الأصل أحلنا . والمثبت من حـ .

(٥) الأصل لفظ . والمثبت من حـ .

(٦) في الأصل بضبط يضبط والمثبت من حـ .

(٧) في حـ الإيداء .

فالوقائع إن وقعت في جانب الضبط الحق به ، وإن وقعت في الجانب الآخر الحق به ، وإن ترددت بينها ، وتجاوزته الطرفان الحق بأقربهما ، ولا بد وأن يلوح الترجيح لا محالة .

فخرج به أن كل مصاحبة تتخيل في كل واقعة ، محتوشة بالأصول المتعارضة لا بد أن تشهد الأصول لردّها أو قبولها .

فأما تقدير جريانها مهملاً غفلاً ، لا يلاحظ أصلاً ، [محال (١)] تخيله . ونحن نضرب في ذلك مثالين .

أحدهما :

ما قاله الشافعي رضي الله عنه في مسألة الأمة الكتابية ، حيث قال : « اعتورها نقصان » - بعد أن ثبت لكل واحد أثر ، وأنت ازدحام الأسباب مؤثرة / في تغليظ الأحكام - لا يحتاج فيه إلى أصل معين ، ١٤١ - ب فإن أصول الشريعة شاهدة له على الأجمال ، وإن لم تتعين قطعاً ، ولا حاجة إلى القياس على المجوسية ، وهذا المثال ذكرناه لضرب المثال ، وإن كنا لا نعتمد هذه الطريقة في تلك المسألة .

المثال الثاني :

قول الشافعي رضي الله عنه في المعتدة الرجعية : إن العدة لبراءة الرحم ، والوطء للشغل ، فهو مناقض للمقصود من العدة .

فهذا معنى مرسل ، لا حاجة فيه إلى الاستشهاد بأصل معين ، لأن أصول الشرع على إجمالها تشهد له .

(١) في الأصل محال ، والمثبت من .

وقد قاس أصحابنا على المعتدة البائنة .

قال القاضي : وهو باطل .

فإن الحكم في الأصل محل بالبينة ؛ لا بالعدة ، ويستحيل التعليل
بها عنده ، فإنه يقدم أجلى [العلتين ^(١)] على الأخفى ، كما سذكره
في باب التركيب .

ونحن نبطل هذا القياس ، مع اعتقاد جواز الجمع بين العلتين بطريق آخر
نذكره في باب التركيب .

والذي نذكره الآن أن العدة في البائنة لا تخيل التحريم على الزوج
فإنها / حرمت عليه بالبينونة ، والعدة أريدت لصيانة ماله ، والاعتزال
عن سائر الرجال .

أ- ١١

ولهذا حرم نكاح غيره ، ولم يحرم نكاحه .

والعلة في الأصل شرطها أن تكون مخفية ، وليس كذلك في الفرع .
فإن العلية بمجرد ما تخيل تحريم الوطء على الزوج ، فإث الغرض منه
الاعتزال عنه ، مع استمرار النكاح ، وبرادة الرحم هو المقصود ، والوطء
مناقض له .

ويعتضد ذلك بأمرين :

أحدهما : أن العدة لا يعتد بها في صلب النكاح ، ولذلك لو قال :
إن استبرأت رحمك فانت طالق ، لزمها استئناف العدة بعد الطلاق .

وكأن يلقى بأبي حنيفة رحمه الله المصير إلى وجوب استئناف ^(٢)

(١) من ح . وفي الأصل العدين .

(٢) في الأصل و ح استئناف وجوب والصواب ما أثبتته .

العدة ههنا ، كما قال في المرأة تسلم في دار الحرب ، فتتوقف ثلاثة أقراء ، فإن أصر الزوج على الكفر ؛ بانت واستأنفت العدة .

والآخر : أن الرجعة ثابتة ، والغرض منه تدارك فائت ، وإذا قدر استمرار النكاح على حالة ؛ فلا معنى للرجعة .

فإن قيل / لو^(١) حرمت العدة الوطء ؛ لما [استقل^(٢)] ١٤٢ - ب الزوج بقطعها .

قلنا : لو قطعها بالوطء الشاغل لكان متناقضاً ، ولكنه يقطع بالرجعة ، ثم يستبيح الوطء بعد انقطاعها .

فإن قيل : نعارضكم فنقول : زوجة منكوحة فعل^(٣) وطؤها ، وهذا أقوى .

قلنا : هذه معارضة لو ضمنناها إلى وصف تعليلنا لم يضرنا .

فنقول : زوجة^(٤) ، منكوحة ، معتدة ، وكان للعدة أبطلت الحل الاستفادة من الزوجية مع استمراره .

فكل معارضة أمكن المعلن إدراجها^(٥) في وصف التعليل ؛ فلا أثر لها .

فقد تبين أن كل مصلحة مرسلة فلا بد أن^(٦) تشهد أصول الشريعة لردّها ، أو قبولها .

(١) في ح ولو .

(٢) من ح . وفي الأصل اشتغل .

(٣) في ح فيحل .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) في ح إدراجها .

(٦) في ح وأن .

الفصل الثالث

في ذكر ضابط الاستدلال الصحيح

ونتقعه بتوجيه الاشكالات والانفصال عنها فنقول :

كل معنى مناسب للحكم ، مطرد في أحكام الشرع ، لا يردده أصل مقطوع به ، مقدم^(١) عليه ، من كتاب أو سنة أو إجماع^(٢) ؛ فهو مقول به ، وإن لم يشهد له أصل معين .

أ- ١ : ثم أقسامه / لا ضبط لها^(٣) ، فإنها^(٤) لا يحويها^(٥) عدد ، ولا يضبطها^(٥) حد ، فقد يتفق معنى مرسل يفيد أمراً كلياً على إجمال .

وقد يفيد حكماً جزئياً في صورة خاصة .

وقد يستثار من عكس آلة ، إذ العلل يفيد عكسها عندنا نفي الحكم ، كما يجيل طردها على ما سيأتي .

وقد يفهم من قصد الشارع كقوله عليه السلام : (لا نكاح إلا بولي

(١) في ح تقدم .

(٢) في ح ولا سنة ولا إجماع .

(٣) في ح له .

(٤) في ح ولا ضبط لها فلا يحويها .

(٥) في الأصل و ح يحويه ، ويضبطه ، والصواب ما أثبتته لتناسب الكلام .

وَشَهْرَد^(١)) ، يفهم العدالة ، لأن مقصوده الإثبات .

إلى غير ذلك من أقسامه .

فإن قيل : ما الفرق بين مذهبكم ومذهب مالك رضي الله عنه حيث انتهى الأمر به في اتباع المصالح إلى القتل في التعزير^(٢) ، والضرب مجرد^(٣) النجدة^(٤) ، وقتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثها^(٥) ، ومصادرة الأغنياء عند المصلحة^(٦) ؟ وما الذي منعكم من اتباعها والحاجة قد تمس

(١) الحديث رواه أحمد في رواية ابنه عبد الله ، والدارقطني ، والبيهقي في العلل والفظه (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) .

(٢) راجع ص ٣٥٤ تعليق (٤) .

(٣) في هـ بمجرد .

(٤) وأيضاً هذا مما ينسب إلى مالك رضي الله عنه وهو منه براء . بل المنقول منه عكس ذلك قال في المدونة ١٦/٩٣ (قلت : أرأيت إذا أقر بشيء من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو الضرب أو السجن ، أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك ؟

قال : قال مالك : من أقر بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو السجن والضرب تهديد عندي كله ، وأرى أن يقال (إلى أن قال : (قلت : فإن ضرب وهدد فأقر فأخرج القتل ، أو أخرج المتاع الذي سرق ، أيلزم عليه الحد فيما أقر به أم لا وقد أخرج ذلك ؟ قال : لا أليم عليه الحد إلا أن يقر بذلك آمناً لا يخاف شيئاً) اهـ .

وراجع تفصيل ذلك في ضوابط المصلحة للشيخ الدكتور سعيد رمضان البوطي .

(٥) راجع ص ٣٥٤ .

(٦) وأيضاً هذا مما ينسب إلى مالك ولم يقل به على هذه الكيفية من التعميم . بل للعلوبات المالية عنده ضوابط وقيود . والواقع أنهم يقسمون الجناية إلى جناية في المال وجناية في غيره ، وهذه الثانية لم يقل أحد من المالكية أنه يجوز معاقبة صاحبها بالمال . وأما الأولى فهي ثابتة عنده (راجع تفصيل ذلك أيضاً في ضوابط المصلحة) .

إلى التعزير بالتهمة^(١) ؟ فإن الاموال محقونة ، والسارق لا يقر ، وإثباته بالبنية عسر ، ولا^(٢) وجه لإظهارها إلا بالضرب ، وهذه مصلحة ظاهرة . إلى غير ذلك مما عداها .

١ - ب قلنا : الفرق بيننا أننا^(٣) / تنهنا لأصل عظيم لم يكثر مالك به ، وهو أنا قدمنا إجماع الصحابة على قضية المصلحة .

وكل مصلحة يعلم على القطع وقوعها في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، وامتناعهم عن القضاء بوجوبها ، فهي^(٤) متروكة .

ونعلم على القطع أن الأعصار لا تنفك عن السرقة ، وكان ذلك يكثر في زمن^(٥) الصحابة ، ولم يعزروا بالتهمة ، ولم يقطعوا قط لساناً في الهذر ، مع كثرة الهذيان ، ولا صادروا غنياً ، مع كثرة الاغنياء ، ومسبب الحاجات .

وكل ما امتنعوا عنه ، تمتنع عنه .

ومالك لم يتنبه لهذا الأصل .

فإن قيل : روي أن عمر رضي الله عنه صادر خالداً ، وعمرو بن العاص ، على نصف المال .

وقال لمن مد يده إلى حليته ليأخذ القذى منها : ابن ما أبنت وإلا أبنت يدك ، [وقطع^(٦)] اليد لا توجبونه في مثله ، ولا المصادرة ، وقد فعله .

(١) راجع تعليق ، في الصفحة السابقة .

(٢) في ح لا وجه .

(٣) في ح الفرق بيننا أنا .

(٤) في ح فهو متروك .

(٥) في ح زمان .

(٦) من ح . والأصل فقطع .

قلنا : نعلم أنه لو لم يكن ما أبان لما قطع يده ، ولكن ذكره
تهويلاً وتخويفاً ، وتعظيماً لأبهة الإمامة ، كيلا يياسط فتضعف حشمته
في الدور .

وأما مصادرة / خالد ؛ فلا ندل على جواز المصادرة مطلقاً ، ١٤٤-أ
لأن عمر كان أعلم بأحوالها^(١) ، وكان يتجسس بالنهار ، ويتعسس بالليل ،
وكان قد نصب خالداً أميراً في بعض البلاد . فجمع عليه أموالاً عظيمة ،
فلعل عمر اطلع على أمر خفي اقتضى ذلك ، وذلك مسلم لأنه ، وهو
الذي كانت يقول : « لو تركت جرباء على ضفة واد^(٢) لم تطل
بالهناه^(٣) » ، وأنا المجيب عنها يوم القيامة .

فلا ينبغي أن يتخذ ذلك ذريعة إلى مصادرة الأغنياء^(٤) على الإطلاق .

كيف ؟ وقد كثر الأغنياء في زمن الصحابة رضي الله عنهم فلم يتفق
ذلك مع [غيرهم^(٥)] قط .

والتمسك^(٦) بهذا القطع أولى .

فان قيل : حد السرقة شرع الزجر ، وقد يسرق المرء ما دونه
الربع بحبة ، فيحتاج الى الزجر ، فهلا زجرته ؟

(١) في حـ بأحوالهم .

(٢) في حـ وادي .

(٣) يقال : هنأت البعير ، أهنؤه إذا طلبت بهلناه ، وهو القطران (النهاية ٢٧٧) .

(٤) في حـ مصادرة أصحاب الغنائم .

(٥) من حـ . والأصل مع فقرهم وهو تحريف .

(٦) في حـ فالتمسك .

قلنا : تقديرات الشرع متبعة لا تتغير ، ويجب ذيل الحسم على تفاصيل الصور ، وهذا من أعظم المصالح .

فإن تنبع تفاصيل الأحوال غير ممكن ، فاتبعنا التقدير فيه ، ولم نقس .

١ - ب : فإن قيل : ما بال عليّ قاس في حد الشرب وهو مقدر / فقال : (من شرب سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افتري ، فأرى أن أقم عليه حد المفتوي^(١) ورفى الحد الى ثمانين للمصالح ؟

قلنا : حد الشرب لم يكن مقدراً من جهة الشارع ، ولكنه (كان عليه السلام يأمر بالضرب بالنعال وأطراف الأكام^(٢)) .
وقد روى أبو بكر رضي الله عنه بالأربعين^(٣) .

وكان ذلك في مظنة الاجتهاد .

وعن هذا قال علي رضي الله عنه : ما أمت الحد على رجل ، فمات ، فوجدت في نفسي أن الحق قبله ، إلا حد الشرب ، فانه شيء أحدثناه بعد رسول الله ﷺ ، .

فإن قيل : أليس قد روي أن علياً رضي الله عنه كان يشق بطون أصابع الصبيان لأجل المصلحة ؟ وأنتم تركتم هذه المصلحة .

قلنا : هذه المسألة في مظنة الاجتهاد ، لأن الشق اليسير قريب من الضرب في التخريف ، والصبيان يضربون على السرقة .

فنحن رأينا معنى أظهر منه ، فلذلك تركناه .

(١) رواه الدارقطني ، ومالك .

(٢) في أطراف الثياب والحديث رواه بهذا المعنى البخاري ، وأحمد ، وأبو داود .

(٣) تقدير أن بكر أخرجه البخاري ، ومسلم .

(٤) حديث علي أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه بهذا المعنى .

فإن قيل : لو حدثت واقعة لم يعد مثلها في عصر الأولين ،
وسنحت مصالحة لا يردّها أصل ، ولكنها حديثة^(١) ، فهل تتبعونها ؟

/ قلنا : نعم ، ولذلك نقول : لو فرضنا انقلاب أحوال العالمين
بجملتها محرمة لكثرة المعاملات الفاسدة ، واستباه [المنصوب^(٢)] بغيره ،
وعسر الوصول إلى الحلال المحض [وقد رفع ، فما بالنا بيقدر^(٣)] نبيع
لكل محتاج أن يأخذ مقدار كفايته من كل مال ، لأنّ تحريم التناول
يفضي إلى القتل ، وتجريز [الترفه تنعم^(٤)] في محرم ، وتخصيصه بمقدار
سد الرمق ؛ يكف الناس عن معاملاتهم الدينية والدينية ، ويتداعى
ذلك إلى فساد^(٥) الدنيا ، وخراب العالم وأهله^(٦) ، فلا يتفرغون وهم
على حالهم مشرفون على الموت - إلى صناعاتهم وأشغالهم - والشرع
لا يرضى بذلك قطعا ، [فيبيع^(٧)] لكل غني من ماله مقدار كفايته من
غير ترفه ولا اقتصار على سد الرمق ، ويباح لكل [مقتر^(٨)] في^(٩)
مال - من^(١٠) فضل من هذا القدر - مثله .

(١) لـ ح جديدة .

(٢) من ح . والأصل المنصوب .

(٣) هذه الجملة في الأصل وقد وقع فما بالنا نقدر ، ولا معنى لها ، وما أثبت أقرب
إلى الصواب وإن لم يكن كمال الصواب .

(٤) من ح . والأصل وتجريز السرقه يتنعم .

(٥) في ح إفساد .

(٦) في الأصل و ح وأهلها ، والصواب ما أثبت . أر تقديم أهلها على خراب العالم .

(٧) في الأصل فقدر . والمثبت من ح .

(٨) زيادة من ح .

(٩) في ح لكل مقتر من مال نضل .

(١٠) من ح . والأصل وهو .

ويشهد لهذا قاعدة ، [وهي ^(١)] أن الشخص الواحد إذا اضطر الى طعام غيره ، أو الى مينة ؛ يباح له مقدار الاستقلال ، محافظة على ١٤ - ب الروح ، فالمحافظة ^(٢) على الأرواح أولى / وأحق .

[وكذلك ^(٣)] نقول في المستظهر بشوكته ، المتولي على الناس ، المطاع فيما بينهم ، وقد شغل الزمان عن مستجمع لشرائط الإمامة ، ينفذ أمره ، لأن ذلك يجر فساداً عظيماً لو لم نقل به .

(١) في ح والمحافظة .

(٢) من ح . والأصل فكذلك .

(٣) كذا في جميع النسخ ، والتصواب فيها ما فضل .

تذييل على مسألة الاستدلال المرسل عند الغزالي :

اعلم أن مسألة الاستدلال المرسل قد وقع فيها خبط كثير ، فتضاربت فيها الأقول ، وتشعبت الآراء ، لا سيما في نقل رأي الغزالي فيها ، للاضطراب الذي وقع في كتبه عند الكلام عنها ، ولا أريد أن اتكلم على الاستدلال المرسل عند الأئمة ، ومدى أخذ كل واحد منهم به ، فقد صنعت في ذلك المصنفات فليرجع اليها ، ولكن أريد ذكر موطن الوفاق والخلاف فيه ، حسب تقنيات الأصوليين ، وبغض النظر عن صحة هذه التقنيات وعدم صحتها ، ثم اذكر رأي الغزالي .

فالمناصب المرسل :

إما أن يكون مردوداً من قبل الشارع . فهو مردود باتفاق الأئمة ، وهذا هو القسم الاول .

وإما أن يكون ملأئ ، فينقسم بدوره إلى :

ما هو ضروري قطعي كافي ، وهو مقبول باتفاق الأئمة ، ولذلك أخرج ابن السبكي من موطن النزاع ، تبعاً لإخراج الغزالي له ، وشرط الضرورة والقطع والكفاية للقول بالقول به لا لترجيحه . ومن عزي إلى الغزالي أنه يشترط هذه الثلاثة للقول به فقد أخطأ . ولكن الإمام الرازي ، وأتباعه ، كالبيضاوي اشترطوا هذه الشروط الثلاثة للقول به ، فإن لم تتوفر ثلاثها أو أحدها ، لا يقولون به .

إذن لا خلاف في قبوله في هذه الحالة . ولكن الخلاف في كونه من الاستدلال

=

المرسل أم لا .

فالفزالي يرى أنه منه ، والرازي يقصره عليه ، بينما يذهب البعض إلى أنه في هذه الحالة لا يكون من الاستدلال المرسل في شيء وللوقوف على مزيد تفصيل راجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص ٣٣١ - ٣٣٢ . وهذا هو القسم الأول من الملام .

وإما أن يكون جارياً على مقاصد الشارع أو مندرجاً تحت أصل من أصوله غير معين للدلالة عليه ، فهذا الذي قبله الفزالي ، وإمام الحرمين ، والشافعي رضي الله عنهم كما يفهم ذلك من كلام الفزالي قبل قليل حيث قال : كل معنى مناسب للحكم ، يضطرر في أحكام الشارع ، لا يردده أصل مقطوع به ، يقدم عليه من صكتاب ولا سنة ولا إجماع . فهو مقول به ، وإن لم يشهد له أصل معين ، وهو القسم الثاني . وهذا القسم أيضاً لا أظن أن أحداً من الأئمة ينكره ، وكيف يمكن لأي إمام أن ينكر ما كان جارياً على مقاصد الشريعة ، أو مندرجاً تحت أصل من أصولها ، وإن لم يكن هذا الأصل من الأصول المعينة لها . وإن أشعرت عبارة ابن الحاجب والآمدي وغيرهما برده ؛ فهي عبارة تحتاج لتحرير يتضح من خلالها أنها لا يردان مثل هذا النوع .

وإما أن لا يشهد له الشرع لا باعتبار ، ولا إلقاء ، وهذا هو القسم الثالث من أقسام الملام ، وهو الذي وقع فيه الخلاف ، وهذا بناء على تصور خلو الزمان عن حكم لحادثة ما . فذهب الإمام مالك - على ما نسب إليه - إلى القول به ، ما لم يخالف نصاً من نصوص الشريعة .

ورده الأكثر كالشافعي ، والباقلاني ، وإمام الحرمين ، والفزالي ، وغيرهم . وأما نسبة القول إلى مالك بهذا النوع من الاستدلال المرسل ، فهي نسبة غير متفق عليها ، بينما يذهب جمهور الأصوليين كالباقلاني ، وإمام الحرمين ، والفزالي ، وابن الحاجب ، إلى نسبة هذا القول لمالك مطلقاً . ذهب بعض المالكية إلى نفيه عن مالك بهذه الكيفية ، وقالوا إن الإمام مالك لا يقول به إلا إذا شهد له الشارع بشاهد من القبول ، وبهذا يكون النوع الثالث كالثاني ويكون متفقاً عليه بين الأئمة والله أعلم .

أما الفزالي فإنه وإن أشعرت عبارته في المستصحب أنه يقصر الاستدلال المرسل على القسم الثالث فقط إلا أنه يدرج تحته ما كان ضرورياً قطعياً كلياً كما قال ابن السبكي والحلي . ويدرج ما شهد له الشارع بضم غير معين ، وبذلك يشمل الاستدلال المرسل عنده الأنواع الثلاثة فيقبل اثنين ويرد الثالث . إذن فالفزالي يقبل الاستدلال المرسل أولاً إن كان قطعياً كلياً ضرورياً ويقطع القول به في هذه الحالة ، وثانياً إن جرى على مقاصد الشرع =

الباب الخامس

في الاستصحاب

ليس من الاستصحاب المقول به استدالة الحكم مع تبدل الصورة ، كما استصعب ابو حنيفة رضي الله عنه وجوب الحقتين في المائة والعشرين فيه إذ زادت واحدة ، لأن الصورة قد تبدلت ، فلا بد من دليل على النفي .

وكذلك لو سئل عن النكاح بلا ولي مثلاً فقال : الأبطاع أصلها على التحريم ، فهو مستصعب الى أن يلوح دليل في الإباحة ، لأنه مطالب

ويشهد له شاهد وإن كان غير معين ، وهذا بناء على أصله أنه لا تخلوا واقعة عن حكم في شرع الله . ويرده إن لم يشهد له الشرع باعتبار ولا إلغاء . على تصور وجوده . كما قال في المستصفي أما هنا فإنه يحيل تصور الاستدلال بهذه الكيفية ، لأنه يحيل خلو واقعة عن حكم كما قال عند الكلام على المختار عنده : والذين ردوا الاستدلال المرسل ، لا أظن أنهم ردوا شيئاً من القسمين الأولين الذين قال بها الغزالي ، وإنما ردوا القسم الثالث كالغزالي نفسه والله أعلم .

والوقوف على مزيد تفصيل في هذا البحث راجع ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي . فإنه خير ما كتب في هذا الموضوع .

(١) راجع الكلام على أنواع الاستصحاب والمقبول منها والمردود بتفصيل أوسع من هذا في المستصفي ١/١٢٧ في بحث الاستصحاب ودليل العقل . واعلم أن أكثر الحنفية على رده .

بإقامة الدليل على فساد العقد المعقود بشرائطه ، وأن الولي شرط فيه ،
فلا استصحاب^(١) لا يغني .

وإنما الاستصحاب الصحيح [ما نذكره في منع^(٢)] وجوب الوتر
والأضحية^(٣) بعد - بر مدارك الوجوب ، وإبطال [كل^(٤)] قياس
بذكرونه ، فبعد^(٥) ذلك نقول [الحال^(٦)] لم تتبدل ، ولا مأخذ
للووجب ، [وبرائة^(٧)] / الذمة يشهد لها العقل والسمع ، فيستصحب ١٤٦- أ
هذا الأصل المستقر^(٨) ، فلا بد من دليل وقد بطل مأخذ الوجوب
[رباه التوفيق^(٩)] .

-
- (١) في الأصل والاستصحاب ، والمثبت من ح .
 - (٢) في الأصل « ما ذكرناه من مبلغ » ، والمثبت من ح .
 - (٣) في ح الضحية .
 - (٤) من ح . والأصل لكل .
 - (٥) في ح بعد .
 - (٦) في ح الفائل .
 - (٧) من ح . والأصل لبراءة .
 - (٨) في ح المستيقن .
 - (٩) زيادة من ح .

الباب السادس

في الاستحسان

قال الشافعي رضي الله عنه : « من استحسّن فقد شرع^(١) » .

(١) راجع باب الاستحسان في الرسالة للشافعي ص ٣٠ هـ غريب أحمد شاكر .
وراجع كتاب إبطال الاستحسان ، وباب إبطال الاستحسان في كتاب الإمام الشافعي ج ٧/٢٦٧ ط . بولاق ٢٩٤/٧ ط . مؤسسة الحلبي . فإن فيه بحثاً دقيقاً مع من قال بالاستحسان على سبيل النسي . وإلا فقد قال ابن الحاجب : « ولا يتحقق استحسان يختلف فيه » وقال ابن السبكي في جمع الجوامع : « فإن تحقق استحسان يختلف فيه ، فن قال به فقد شرع » ٣٥٣/٢ حاشية البناي . وقد استحسّن الشافعي أشياء خرجها أصحابه على ما أخذ فقهية . وليس من الاستحسان المختلف فيه . قال ابن السبكي في رفع الحاجب ٢/٣٧٤ أ بعد الكلام على الاستحسان : فائدة : عرفت أن الخلاف للذهبي راجع إلى نفس التسمية ، وأن المنكر عندنا هو جعل الاستحسان أصلاً من أصول الشريعة ، مغايراً لسائر الأدلة ، وأما استعمال لفظ الاستحسان فلسنا ننكره . فقد قال الشافعي رضي الله عنه : مراسيل ابن المسيب حسنة ، وقال استحسّن في المتعة أن تكون ثلاثين درهماً ، واستحسّن أن تثبت الشفعة للشيعة إلى ثلاثة أيام ، واستحسّن أن يترك للمكاتب شيء من نجوم الكتابة ، وقال الغزالي : استحسّن الشافعي التحليف على المصحف ، وقال الرافعي في التغليظ على المعطل في اللعان استحسّن أن يخلف ويقال : قل بالله الذي خلقك ورزقك ، وقال القاضي الروياني فيما إذا امتنع المدعي من اليمين المردودة ، وقال : أمهلوني لأسأل الفقهاء ، استحسّن قضاء بلدنا إمهاله يوماً اهـ . وذكر صوراً كثيرة للقول بالاستحسان الغير مختلف فيه .

والقائل بالاستحسان م الأحناف . وقد نسب ابن الحاجب إلى الحنابلة أيضاً ، إلا أن ابن السبكي خالف في هذه النسبة في جمع الجوامع وقصر القول به على الأحناف .

ولا بد أولاً من بيان حقيقة الاستحسان .
وقد قال قائلون من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه : الاستحسان
مذهب لا دليل عليه .
وهذا كفر عن قوله ، ومن^(١) يجوز التمسك به ، ولا حاجة فيه
إلى دليل .

وقال قائلون : هو معنى خفي تضيق العبارة عنه .
وهذا أيضاً هوس .
فإن معاني الشارع^(٢) إذا لاحت في العقول ؛ انطلقت الألسن بالتعبير
عنها ، فما لا عبارة عنه لا يعقل .
والصحيح في ضبط الاستحسان ما ذكره الكرخي^(٣) ، وقد قسمه
أربعة أقسام .

منها : اتباع الحديث وترك القياس ، كما فعلوا في مسألة القهقهة ،
ونبيذ التمر .
ومنها : اتباع قول الصحابي على خلاف القياس ، كما قاله في تقدير
أجرة رد / العبد الآبق بأربعين ، اتباعاً لابن عباس رضي الله عنهما ، ١٤٦ - ب
وتقدير ما يحيط عن قيمة العبد إذا ساءى دبة الحر أو زاد بعشر^(٤) اتباعاً
لابن مسعود .

(١) في ح كفر من قائله ومن يجوز .

(٢) في ح الشرع .

(٣) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي من كرخ ، انتهت إليه رئاسة الحنفية
بعد أبي حازم ، وأبو سعيد البردعي ، تفقه عليه الرازي ، والدامغاني ، والثنوخي ، كان
كثير الصوم والصلاة ، صابراً ، صنفاً مختصراً ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ،
أودعها ألفه والحديث والآثار . ولد سنة ستين ومائتين وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة .

(تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ١١٤)

(٤) في ح بعشرة .

ومنها : اتباع عادات الناس وما يطرد به عرفهم [كمصيرهم^(١)] الى أن المعاطاة صحيحة ، لأن الاعصار لا تنك عنه ، ويغلب على الظن جريانه في عصر الرسول^(٢) .

ومنها : اتباع معنى خفي ، هو أخص بالمقصود ، وأمس له من المعنى الجلي .

فتقول : أما اتباع الخبر تقديماً له على القياس ؛ فواجب عندنا ، وأبو حنيفة لم يف به في مسألة المصرة^(٣) ، والعرايا ، وخيار المتبايعين ، ولم يستحسن اتباع هذه الاحاديث ، مع اتفاق أئمة الحديث على صحتها ، وضعف حديث القهقهة .

وأما قول الصحابي إذا خالف القياس ؛ فهو متبع عندنا .
وخالفه أبو حنيفة في مسألة تغليظ الدية ، مع ما نقل فيه عن^(٤) الصحابة .

وتقدير ابن عباس أجرة رد الآبق بأربعين يحتمل أن يكون بحكم
١- أ. مصلحة أو مصلحة / اقتضاها نزاع في تلك الحالة .

وقول ابن مسعود في قيمة العبد ؛ يلتفت على قياس الذمبة ومراعاتها وتقدير الخط ملاحظة لنصاب السرقعة ، فانه عظيم في الشرع ، يظهر التفاوت فيه^(٥) ، فلذلك لم تتبعه^(٥) .

(١) من ح . والأصل لمصيرهم .

(٢) اعلم أن مذهب الشافعي على رد بيع المعاطاة . إلا أن الإمام النووي رضي الله عنه قال الدليل الراجح صحة القول .

(٣) في ح من .

(٤) في ح به .

(٥) في الأصل يتبعه . والمثبت من ح .

وأما دعواه بأن عمل الناس متبع في المعاطاة ، لأن الاعصار فيه لا تنفاوت^(١) ؛ تحكم^(٢) فإننا نعلم ان العقود الفاسدة ، والربويات في عصرنا أكثر منه في ابتداء الاسلام وصفوته ، وعموم الناس لا مبالاة بإجماعهم حتى ينمك بعملهم .

وأما اتباع المعنى الخفي إذا كان أخص ؛ فهو متبع ، لأن الجلي الذي لا يس المقصود ؛ باطل معه ، أو مقدم عليه .

ولكن أبا حنيفة لم يف بوجبه حتى أتى بالعجائب والآيات ، وسماه استحسانا فقال :

يجب الحد على من شهد عليه أربعة بالزنا في أربع زوايا ، كل واحد منهم^(٣) بشهد عليه في زاوية .

وقال : لعله كان يزحف^(٤) في زنية واحدة في الزوايا .

وأي استحسان في سفك دم مسلم بمثل هذا الخيال ، مع أنه^(٥) لو خصص كل شهادة بزمان ، وتقاربت / الأزمنة ، واحتمل استدامة الزنا في مثلها ؛ لاحد ، وذلك أغلب في العرف من تخيل سحبه^(٥) في زوايا البيت بزنا واحد .

فهذا ونحوه من الاستحسانات الباطلة .

وما استند الى مأخذ ما ذكرناه صحيح ؛ فهو مقول به [والله أعلم بالصواب^(٦)] .

(١) في - الاعصار فيه تتقارب .

(٢) ساقطة من - .

(٣) في - يتزحف .

(٤) في - أنهم .

(٥) في - تخيل سحبه زوايا .

(٦) زيادة من - .

الباب السابع

في

ذكر قياس الشبه

وفيه فصلان .

الفصل الأول

في

ذكر المذاهب ، وبيان ماهيته

وقد صار الشافعي رضي الله عنه ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأشياءهم في جملة الفقهاء ، إلا أبا إسحق المروزي^(١) - إلى قبول قياس الشبه .

ودفع القاضي في جمع من الأصوليين إلى رده ، مع الاتفاق على قبول ما في معنى الأصل ، كإلحاق الأمة بالعبد .

(١) هو إبراهيم بن أحمد المروزي أبو إسحق ، صاحب المزني ، أحد أئمة الشافعية ، له من الكتب كتاب شرح مختصر المارني ، كتاب الأصول في معرفة الأصول ، كتاب الشروط والوفاق وغيرها . ذكر عنه غيره واحد أنه كان يأخذ علم الكلام عن الأشعري وكان الأشعري يأخذ عنه الفقه روى عنه ابن أبي القاسي ، والصعلوكي ، وأبو بكر الحمودي ، وابن أبي هريرة ، وأخذ عن الإصطخري . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
(طبقات الشافعية - فهرست ص ٣١٣ - تذكرة الحفاظ ص ٨٥٥)

وزعم القاضي أن الذرة في باب الربا - في معنى البر المنصوص ،
كأمة في معنى العبد .
وهذا فيه نظر .

فإن الجنس مختلف ، ولهذا يجوز التفاضل بين الذرة والبر ، وليس
ذلك مما يتدر إلى الفهم ابتدار الأمة مع العبد .

والقائلون بالشبه في الأحكام ، اختلفوا في التشابه الخليلي / ١٤٨-أ
كإلحاق الولد بالقيافة - بالوالد ، والنظر في الحلقة في جزاء الصيد ،
وإلحاق المني بالبيض ، في تولد الحيوان الطاهر منه ، في إثبات طهارته .
ومثال قياس الشبه : تردد العبد بين الحر والبيعة ، فـ (١) البيعة
في كونه ملوكا ، فلا يُملِكُ ، وبشبه الحر في كونه متصرفا ، نافذ
العبادة ، ومالكا للبضع بالنكاح .

إذ شرط هذا الفن أن لا يبالغ في تقريره ، فيلحق (٢) بقياس الخيل
عند المبالغة فيه .

وربما يضعف مقرره ، فيضاهي الطرد .

فلا بد من الاقتصاد (٣) فيه .

وعقد (٤) الباب تمييز الشبه عن الطرد ، [ولا (٥)] خفاء بتمييزه عن
الخيال ، فإن الشبه لا يناسب الحكم .

وبتمييزهما في معنى الأصل ، فإن ذلك يعلم بالبدية .

(١) في - يشبه .

(٢) في - يلتحق .

(٣) في - الاقتصاد .

(٤) في - وغرة . وفي نسخة أشار إليها في هامش الأصل « وعمدة » .

(٥) من - . والأصل فلا .

فنقول :

التشابه المعتبر هو الذي يورم الاجتماع في تخيل يناسب الحكم المطلوب ،
وذلك التخيّل مجهول لا سبيل الى إبدائه .

فاذا قلنا^(١) : العبد يتصرف وتنفذ عيـارته كالحر ، يشعر ذلك
باجتماعها في التخيّل الذي هو مناط الملك ، فكانه يقضي الى الحكم بواسطة .
والطرد : هو الذي لا يشعر بالحكم ، لا بنفسه ، ولا بواسطة .

١ - ب : والتخيّل : هو الذي يشعر بنفسه / فيس المقصود على وجه المناسبة .
وإن شئت قلت : التشبه : ما يغلب على الظن كونه في معنى
الاصل ، وهو مشابه^(٢) لإلحاق الشيء بما في معناه .

إلا أن ذلك مقترح به .

وهذا غالب على الظن .

ويظهر قبول الطرد والعكس في إثبات العلة . إذا قبل قياس التشبه
فإنه يغلب على الظن كونه مناط الحكم .

ولذلك ردد القاضي فيه كلامه ، مع قطعه برد التشبه .

والتشبه جار فيما لا يعقل معناه ، على معنى أنه لا يتقدح فيه
معنى تخيل .

فإن قيل : ما ذكره الشافعي رضي الله عنه من قياس تعيين لفظ
التكبير على تعيين السجود والركوع ، هل هو من فن التشبيه ؟

قلنا : قال الشافعي رضي الله عنه : ليس ذلك من التشبه ، ولكنه

(١) في - فإذا قلت .

(٢) في - متاخم .

ضرب مثلاً ، لين أن المحل محل الاتباع ، ولا جريان للقياس ، كما في السجود والركوع في أن مذهب الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة . قريب من القطع . وليس للشبه هذه القوة .

فإن قيل : قول الشافعي رضي الله عنه : «الشهيد / إذا لم يغسل ١٤٩- أ لم يصل عليه ؛ شبهة أم لا ؟

قلنا : قال القاضي : يكاد أن يكون شبهاً من حيث إن الصلاة متروكة على الغسل ، فإذا سقط الغسل أوشك سقوط الصلاة ، وأبدي فيه تردداً ، فلم يقطع بكونه شبهاً . وهو شبه ضعيف في الجملة .

الفصل الثاني

في

ذكر أدلة الفريقين

قال القاضي : أقول لمتسك بالشبه : أعلمت أنه مناط [الحكم^(١)] أو ظنته ؟

فإن علمته ، فبالضرورة أم بالنظر ؟
لا وجه لا دعاء واحد منها .

وإن ظنت ؛ فما مستند ظنك ، والظن في هذا المقام كالعلم .
إن أبان مستنداً لظنه ، بإبداء الإخالة ، فذاك .

وإن لم يبد إخالة ؛ عجز عن إثبات مستند ، فلا يزال نطالبه
حتى نتبين [تحكم^(٢)] .

وعضد هذا ، بأن المنقول عن الصحابة ، النظر الى المصالح ، فأما
الشبه فلم ينقل عنهم .

وقولك : إن العبد إذا نفذت عبارته ملكك ؛ تحكم^(٣) ، فإن
نفوذ العبارة ، إشارة الى انتظامها وصحتها ، وهذا لا يناسب الملك .

(١) من . والأصل للحكم .

(٢) من . والأصل بحكم .

وإن قلت : يوم الاجتماع / في غيل .

١٤٩ - ب

قلنا : أبد ذلك الخيل ، وإلا فلا يتمك بالمجهول .

فإن قلت : تملك البضع ، فلك الأعيان .

كان ذلك تحكما ، إذ لا مناسبة بينهما ، على أنه ينقدح في النكاح مصلحة واضحة ، [وهي ^(١)] محاذرة الإضرار بالعييد في سد باب النكاح ولا ضرار فيما دونه من الأملاك .

والختار عندنا : أن الشبه مقبول ، وهو ما غلب على الظن كونه في معناه .

فتقول للقاضي : قال الشافعي رضي الله عنه : « طهارة فكيك تفترقان ؟ » .

وعني به الرضوء والتيمم في حكم النية ، أبغلب على ظنك كون الرضوء في معنى التيمم في حكم النية ، وكل واحد منها طهارة عن حدث لا يعقل معناه ، [ويغلب عليه التعبد ^(٢)] ، وقد عسر درك الفرق بينهما ؟ .

فإن أنكر غلبة الظن ؛ فقد عاند .

وإن اعترف به فيطالب ^(٣) بمقتده ، وينعكس عليه الأمر ، ولا خفاء بظهور الظن .

ويعلم أن الصحابة رضي الله عنهم ، لو [عدموا ^(٤)] قياس المعنى / لتمسكوا بمثل هذه الظنون قطعاً .

١٥٠ - أ

(١) في الأصل وح وهو . والمثبت هو الصواب .

(٢) المثبت من ح . والأصل : ويغلب على الظن التعبد .

(٣) في ح بطالب .

(٤) من ح . والأصل لوعدوا .

فإن جملة المسائل لا يتقدح فيها معنى غيل .

[والصحابه (١)] استعملوا على الفتاوى .

فيعلم أنهم اعتمدوا الشبه .

نعم يشترط أن لا يتقدح في الأصل معنى غيل ، فلو انجبه بطل التشبيه ، إذ الحكم منوط به ، ولم يجز (٢) ذلك في الفرع ، فلا يورم الاجتماع في غيل موهوم ، وقد رأينا التحيل المعلوم فيه لم يطرد ، كما ذكره القاضي في قياس ملك العين على ملك النكاح .

ثم المعلن المتمسك بالشبه ، لو قال : هذا يشبه ذاك ، ولم يبين وجه التشبيه .

قال قائلون : يكتفى به ، وعلى السائل قطع التشبيه (٣) .
والجواب : أنه لا بد من الإيحاء إلى جهة المشابهة ، وبيان أن الفرق عسر ، فلعسر الفرق ، وتحقق المشابهة - غلب على الظن الحكم حتى يكون مناسباً (٤) .

كما إذا ألحق الذرة بالبر ، فيقربه منه في مقصود الطعم وغيره ، مما يتشابهان فيه .

(١) من ح . والأصل فالصحابه .

(٢) في ح لم يجز .

(٣) في ح التشبه .

(٤) في ح مناسباً .

الباب الثامن

فبوا لا يعطل من الوعظ

لا يطمع^(١) في تعليل كل حكم / في الشرع ، ولكنها منقمة . ١٥٠ - ب
والضابط : أن كل ما انتدح فيه معنى تخيل ، مناسب ، مطرد ،
لا يصدده أصل من أصول الشرع ؛ فهو معطل .

وما لم يتجه ذلك فيه ، كالعبادات ، والمقدرات ؛ فيجري فيه قياس
ما في معنى الأصل ، وقياس الشبه إن أمكن تشبيه بورث غلبة الظن .
وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجري القياس في الحدود ،
والكفارات ، والمقدرات ، والرحض .

ثم^(٢) أفحش القياس في دونه الحدود في السرقة ، والنصاص ، حتى
أبطل قاعدة الشرع ، [و^(٣)] في إثباتها حتى أوجب^(٤) في شهود الزوايا .
وأوجب قطع السرقة بشهادة شاهدين شهدا ، أحدهما على أنه مرق
بقرة بيضاء ، وشهد الآخر على بقرة سوداء - لاحتمال أن البقرة
كانت ملعة .

(١) في لا مطمع .

(٢) صافطة من .

(٣) زيادة من .

(٤) أي الحد . هذا وقد ذكر الشافعي مناقضات الاحناف في هذا الباب فقال :
قد كثرت أقبيسهم فيها حتى عدوها إلى الاستحسان فأوجبوا الرجم بشهود الزوايا =

وقاسوا غير الجماع على الجماع في الصوم في إيجاب الكفارة ، والخطأ في قتل الصيد على العمد في إيجاب الجزاء ، مع اختصاص النص بالعمد . وقدّر نزح ماء البئر عند نجاسته بثلاثين دلواً قياساً .

١٥١- أ ولا ينفعهم قولهم : إنا قلنا الأوزاعي (١) . فإنهم / أبوا عن تقليد الصحابة في مسائل ، فكيف قلده ؟ .

وقدروا العفر عن النجاسة برقع الثوب ، والمسح على الرأس بربعه . وقاسوا في [الرخص (٢)] في سائر النجاسات على مقدار ما غشي عنه ، على محل النجوة رخصة .

فقد [خبطوا (٣)] هذه الأصول .

== بالاستحصان مع مخالفة العقل ، وأما الكفارات فقاسوا الإفطار بالكل عمداً على الإفطار بالوقاح ، وقتل الصيد ناسياً ، على قتله عامداً . وأما المقدرات فقد قاسوا فيها أيضاً كما في تقديراتهم في الدلو والبئر . حيث قالوا إذا مانت الدجاجة في البئر تنزح كذا ، وفي الفارة كذا ، وليس هذا التقدير عن نص ولا إجماع ولا أثر ، فيكون عن قياس ، ولو صح في البعض أثر كما يزعمه القوم ؛ فلا شك أن ذلك لم يصح في جميع مسائلها فيكون القول بذلك في البعض الآخر قياساً . وأما الرخص فبائعوا في القياس . فإن الاختصار على الأحجار في الاستنجاء من أظهر الرخص ، ثم حكموا بذلك في كل النجاسات ، وانتروا فيها إلى إيجاب استعمال الأحجار ، وقاسوا العاصي بسفره على المطيع مع أن القياس ينهي ترخيصه ، إذ الرخصة إعانة والمعصية غير مناسبة لها . (٤)

(الإيهاج بشرح المنهاج ٢٢/٣ الاسنوي على المنهاج ٢٣/٣)

(١) هو الإمام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي . إمام أهل الشام ، لم يكن بالشام أعلم منه ، كان يسكن بيروت ، قال عنه مالك : إنه يصلح للإمامة ، لما كان يتحلى به من عدل عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « عدل ساعة خير من عبادة ألف شهر » . سمع الزهري وعطاء ، وروى عنه الثوري وابن المبارك ولد سنة ثمان وثمانين وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة . (وفيات الأعيان - البداية والنهاية - تاريخ دول الإسلام - مرآة الجنان ، مروج الذهب ، العبر ، تهذيب التهذيب وغيرها) .

(٢) في الترخيص .

(٣) من ح . والأصل أميطوا .

مسألة

إذا وردت قاعدة خارجة عن قياس القواعد ، كالكتابة ، والإجارة .

قال قائلون : لا يجري القياس لا في أصلها ، ولا في فرعها .

وقال آخرون : يجري في فروعها ، ولا يقاس عليه أصل آخر .

والخيار : أن إطلاق الأمرين سليم ، فإن القواعد وإن تباينت في خواصها ؛ فقد تتلاقى في أمور جملة ، كملاحظة النكاح [و^(١)] البيع والإجارة في كونه معاوضة ، وإن بابينها في مقصوده ، فيمتنع الاعتبار في المقصود الذي فيه التباين ، لا فيما فيه التلاخظ [والتناسب ^(٢)] .

ومثاله من الكتابة : أن أبا حنيفة رحمه الله يقيس الشراء الفاسد

على الكتابة الفاسدة .

ولو استخدام له استنباط معنى يجعل الفاسد في مقصود الكتابة

[كصحيحه]^(٣) ، فيبني عليه / أن فاسد البيع بالنسبة إلى صحيحه في ١٥١ - ب مقصوده الخاص كفاسد الكتابة ، فيستقيم هذا القياس .

إلا أنه لم يتمكن منه ، فرد عليه قياسه ، لنحكمه في قياس فاسد

البيع على فاسد الكتابة ، مع تباين [مقصوديهما]^(٤) .

وأما فروع الكتابة يجري فيها القياس ، ولولاها لما السعت

فروعها .

(١) زيادة لا يد منها ليستقيم الكلام . وليست في الأصل ولا .

(٢) في الأصل والتباين ، والمثبت من .

(٣) في الأصل كصحيحها ، والمثبت من .

(٤) في الأصل مقصودهما ، والمثبت من .

فصل

قال القاضي : من الأحكام ما يعمل جملة بعة لا تطرد في التفاصيل وذكر ثلاثة أمثلة .

أمرها :

أنه قال : لا يستقيم قول أبي حنيفة : إن رفع الحدث لا يعمل معناه ، فلا يقاس عليه إزالة النجاسة ، لأن الغرض منه ^(١) معقول ، وهو الوضوء ، فلهذا ^(٢) اختص بالأعضاء البادية غالباً ، واكتفى في الناصية ^(٣) بالمسح ، لأن الغالب عليه السر .

ويشهد لهذا إيماء الشارع من قوله « ولكن يُريدُ لِيُطَهَّرَ كَم » ^(٤) ، وبديل عليه أن الإنسان في حالته ، في ترددات لا تخلوا من ^(٥) غبرات تلحقه ، والشرع يستحب مكارم الأخلاق ، والتتقي عن الدنس والدون من أحبا ^(٦) .

١٥٢ - أ نعم ؛ اختص / بحالة خروج الحدث ، فرقت وجوبه غير معقول ، كاختصاص وجوب إزالة النجاسة بوقت الصلاة ، لا يعمل معناه ، ولكن أصله معقول .

(١) أي رفع الحدث .

(٢) في حولهذا .

(٣) في حقه المناسبة .

(٤) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٥) في حقه عن غبرات .

(٦) في حقه من أحسنها .

والمثال الثاني :

أن الشرع قدر الحدث مانعاً من الصلاة ، وهو غير معقول ، ولكن بعد اعتقاده ، يعقل كون الوضوء رافعاً له ، وإذا ارتفع فلا مانع من الصلاة إلى أن يعود .

ولم يفهم ذلك في النيم ، فإنه لا يرفعه ، وإنما هو استباحة مع حدث ، فيجب أن يتيمم لكل صلاة ، إذ قال رسول الله ﷺ :
(أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت)^(١) .

وقياسه يقتضي أن لا يتنقل به ، لعدم الضرورة ، فلعل ذلك من وقفات معاني الشرع .

أو يقال : النوافل جبرأت الفرائض ، وقد خفف الشرع ، حتى جوز القعود فيه للقادر على القيام هنا عليه .
فلا يليق به تغليب أمره ، فان ذلك إضرار بالمسافر .

المثال الثالث :

أن الحد شرع الزجر ، وعقل على قياسه أصل تفرقة الشارع بين مادون / النصاب ، وبين النصاب ، لأن النفوس لا تتحمل الأضرار^(٢) ١٥٢ـ ب لأجل مال تزر .

ولكن لا يطرد في التفاصيل ، لأنه^(٣) قد يتشوق الشخص إلى ربع [دينار]^(٤) دون حبة .

(١) الحديث أصله في الصحيحين ورواه أحمد بلفظ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت .

(٢) لي - لا تتحمل الأضرار .

(٣) لي - إذ قد يتشوق .

(٤) زيادة من - .

ولكن لا نظر اليه ، وذلك لا يجرم أصل المعنى المعقول .

والربع وإن كان قليلا في الهمم العالية ، فالغالب أنه ^(١) لا يحسم على السرقة إلا الأردال من الناس وخسامهم ، فيكثر ^(٢) ذلك عندهم .

ووجه الإشكال ، أنا نرى الروح تدفك في مقابلة الصيال على حبة ، ولكن ذلك بما لا رادع منه في [الطبع] ^(٣) بحيث يعظم وقعه ، فما دام المرء مواطياً على هتك الحرمه ، كان مدفوعاً عن هتكه لا كوزن المال ، وههنا يجب [بسرقة] ^(٤) المال عند اقتحام الغرر .

وقال ^(٥) القاضي : فكان ^(٦) يليق به الفرق بين قليل الخمر وكثيره [لثغرة] ^(٧) الطبع عن قليله .

فلعل هذا من وقفات علة الشرع ^(٨) .

والعلل الكلية قد يرضى وقوفها بأصل مقطوع به ، وإن كان لا يرد بغلبات الظنون .

ولعل المعنى فيه أن قليل الخمر يدعو إلى كثيره ، والقدر المكر لا ينضبط مع تفاوت الطباع ؛ فحسم الباب حسماً .

(١) في ح أن .

(٢) في ح فيكبر .

(٣) في الأصل الطمع . والمثبت من ح .

(٤) في الأصل سرقة . والمثبت من ح .

(٥) في ح لال بدون وار .

(٦) في ح وكان .

(٧) في الأصل كندرة . والمثبت من ح .

(٨) في ح الشارع .

/ قال القاضي : وإن علقنا الفرق بين القليل والكثير ، فلا يقاس ١٥٣ - ب
به في هذا التقدير غيره ، ردأ على مالك ، حيث قال بغلظ اليمين في
عظيم من المال ، وقدره بنصاب السرقة ، لأنه لا ينقذح معنى محيل
في التقدير به .

وَمَسْلُكٌ يَشْبَهُ الْإِيمَانَ بِالسرقة ؛ غير منقذح .

الباب التاسع

في

التركيب [والتعريف] ^(١)

وفيه أربعة فصول .

الفصل الأول

بيان الجمع بين علمين متقابلين على حكم وأمر

وقد منعه القاضي .

تمسكاً بأن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقل عنهم ذلك .

واعتماداً بإجماع القياسيين على إتحاد هة الربا ، مع إمكان الجمع .

وقال : إذا صادفنا هة منصوحاً عليها من جهة الشارع ، فيغلب على الظن أنه المناط على الخصوص ، وإن ^(٢) تعلق بغيره معه لذكره الشارع وقو تولى بيانه .

(١) زيادة من .

(٢) لعل الصواب فيها « لو » بدل « إن » .

وكذا لو أجمعت الأمة على التعليل به ، واقتصروا عليه ، إذ يبعد
أن يذهل أهل الاجماع عن علة صحيحة ، مع شدة بحثهم ،

وإن هجمنا عليه / واستنبطناها فما هو أجل تقدم على الآخر لاحالة . ١٥٣ - ب
والختار^(١) أن العلة قد تزدهم على حكم واحد

ويعلم أن الصحابة رضي الله عنهم في اشتوارهم كانت تشعب أراؤهم
إلى مصالح متظاهرة ، ولا يشتغلون بالترجيح .

ومسألة الربا ، ليست معللة عندنا ، ولا هي مجمع عليها ، ولكن كل
اعتقد أن علة خصمه باطلة لا تستقل ، ولذلك لم يجمعوا ، ومسالك
الترجيح فيها باطلة عندنا .

وما ذكره من نص الشارع ، أو الاجماع ، لا ينكر أن ذلك
ينتج خيالا ، ولكن لا بعد في وكول الشارع الباقي إلى استنباط
[الآية^(٢)] ، واستغنى أهل الاجماع بأحدى العلتين عن الأخرى .

وقوله : إذا لاح أحدهما ينبغي أن يقدم .

(١) وهذا هو رأي الجمهور في جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، وجوزة ابن
فورك والإمام الرازي في العلة المنصوصة دون المستنبطة ، ومنعه إمام الحرمين شرعاً
مطلقاً مع تجويزه عقلاً ، وقيل يجوز في التعاقب دون المعية . واختار ابن السبكي القطع
بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم الحال من وقوعه كجمع النقيضين ودافع عن هذا الرأي بما
يزيد عن المثبتة صدحة . في كتابه رفع الحاجب عن ابن الحاجب فليرجع إليه من شاء
٢/ق ٣١٤ مخطوط . وأطلق الفزالي في المستقصى في مقدمة المسألة الجواز ٩٦/٢ وهذا
الذي ذكره الفزالي عن القاضي قد نقل ابن السبكي عنه خلافاً لما في رفع الحاجب: في
المسألة مذاهب أحدها الجواز مطلقاً والوقوع وهو رأي الجماهير منهم القاضي كما نص عليه
في التفریب وفي مختصره أيضاً ثم نقل عن البرهان لإمام الحرمين أن للقاضي صدراً إلى
جوازه في المنصوصة دون المستنبطة . ثم قال: فحصلنا على ثلاثة آراء منقولة عن القاضي.
(٢) من ح . والأصل الأمة .

قلنا : لا نرى بعداً في اعتقاد ثبوت المسألة بحديث وقياس ، وإن
تفاوتت مراتبها .

وإذا تعارضت المصالح من غير ترجيح فلا وجه للقضاء بتساوهم -
والحاق الحكم بالفقد لا بإعمال ، وليس بعضها / أولى من بعض ، ولا بعد
في أن يحكم الشارع بحكم واحد لأجل مصلحتين .

١٥- أ

ولا يلزم على هذا أن يصحح^(١) قول القائل : مس ، فصار كما لو
مس وبال^(٢) ، أو معتدة ، فصارت كالمعتدة البائنة ، أو انتى فصارت^(٣)
كالانتى الصغيرة ، فهذا باطل قطعاً ، لأن المعال يحتاج إلى أن يصرح
بضم علة أخرى إلى علة ، لو ألغاهما ؛ لكان قياساً على نفس المسألة ،
فلتكن العلة الجامعة بحيث لو وقع الذموم عن الثانية لصح الجمع .

قال القاضي : وقول الشافعي رضي الله عنه في جزاء الأسد :
حيوان لا يجزى بقيمة ، ولا مثل ؛ فلا يجزى^(٤) كالفواقي الخمس -
باطل ، لأن معناه : أن مالا يجزى لا يجزى .

وهذا^(٥) امتدلال بنفس الحكم ، وهو مطالب بنصب الدليل
على نفي الضمان على الوجه الذي ذكروه ، وليس فيه ما يدل عليه .

(١) في ح يصح .

(٢) في ح أو بال .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في الأصل و ح لا يجزى بقيمة ، ولا مثل ، فلا يجزى .

(٥) في ح . فهو .

الفصل الثاني

في

بيان مراتب التركيب

وهو منقسم إلى التركيب في الأصل / وإلى التركيب في الوصف . ١٥٤ - ب
فأما التركيب في الأصل فن أبعد أبوابه قول أصحابنا : أنتى فلا تزوج
نفسها ، كبرت خمس عشرة سنة .
وهو باطل .

إذ للسائل أن يقول ^(١) : إن كانت هي في علم الله كبيرة ؛ فقد
قست على نفس المسألة ، وإن كانت صغيرة ؛ صرت كمن قال : مس ،
فصار كما لو مس وبال .

وأقرب منه قليلا قولهم في البكر البالغ ^(٢) : لم تمارس الرجال ،
فتجبر ^(٣) كبرت خمس عشرة سنة .
فإن جهة الفساد تتعد فيه .

إذ لو قدرت صغيرة ، فالصغر ليس مستقلا عند الشافعي رضي الله
عنه بأفادة الإجمار ، بدليل الثيب الصغيرة ، فإنها لا تجبر .

(١) في حذو السائل يقول .

(٢) في حذو البالغة .

(٣) في حذو فلا تجبر .

والتركيب في الوصف أبعد .

كقولنا في قتل المسلم بالذمي : لو قتل (١) بالثقل لم (٢) يقتل ،
فكذا بالسيف .

أ - / ووجه بعده : أن النظر في الآلة لا يدل على معنى المكافأة ، وهو
المقصود في المسألة (٣) .

وأقربه قولنا في اندراج الثمار غير المؤبرة تحت مطلق العقد : ما يندرج
تحت استحقاق الشفيع ؛ يندرج تحت مطلق العقد .

ووجه قربه : أنه يشير إلى الجزية المؤثرة في الاندراج . إلا
أنهم يقولون : تخليصنا الضرر سبباً لإثبات الشفعة في الثمار لثلاث تنفي
الداخلة ، لذلك طردنا في المؤبرة (٤) .

فإن صح علة الضرر ؛ بطل التعليل .

وإن بطل للضرر ؛ لم نقض باندراجه تحت الشفعة .

(١) في - قتله .

(٢) في - لا يقتل .

(٣) في - بالمسألة .

(٤) في - المؤبر .

الفصل الثالث

في

ذكر ضابط^(١) العودة فيه

قال الأستاذ أبو اسحق في جماعة : إن التركيب صحيح ، وغلا حتى
قدمه على غير المركب ، لأنه أبعد عن الاعتراضات .
ومنهم رجع غيره .

ومنهم من سَوَّى .

قال^(٢) القاضي أبو بكر : التركيب باطل .

واستدل الاستاذ : بأن للغرض في المناظرة التضييق على الخصم ،
وتنقيح الحاطر في المشكلات ، والتركيب أقوى في تحصيل الغرض .
نعم ؛ لا يعمل عليه في الاجتهاد ، كناقضة الخصم بتمسك بها في
المناظرة دون الفتوى .

ولا خلل في التركيب إلا كون علة الاصل مختلفاً فيها / فهو مطالب ١٥٥ - ب
بإثباته ، وإن عجز فهو باطل ، لا لأجل التركيب .

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ح وقال القاضي .

والتهنار : أن التركيب باطل ، لأنه فن من القياس لم ينقل من^(١)
الصحابة رضي الله عنهم ، ولا كانوا يفهمونه^(٢) ، وأحدث منذ خمسين
سنة ، ولو كان قياساً صحيحاً لتنبه له الأولون ، وهو في رسم الجدل
خروج عن مقصود المسألة ، فإن سين البلوغ وسببه لا يُشترُ نظراً في
صلب عبارة المرأة ، وليس من فروع هذه المسألة .

وتتبعته ، فهو تمسك بأمر ظاهر ، لا في محل السؤال .

والمناقضة قد لا يرى التمسك بها فيما قاله القاضي أبو بكر ، وإن
رأيناها ، فهي مورطة للخصم في فقه المسألة ، والتركيب مخرج للماء^(٣) .
وما ذكره من أن علة الأصل أبدأ هو مختلف فيما^(٤) ، وهو متمكن
من إثباته ، فلم نردّه لكن العلة مختلفاً فيما ، ولكنه خروج عن
المسألة .

ولو تمكن من إثبات علة الأصل باخاله ؛ فقد استغنى عن الأصل
وصار مستدلاً ، وبطل تركيب .

وقوله إن الغرض تنقيح^(٥) الحاطر .

١- أ قلنا : نعم ، في المسألة ، لا في / هوسات لاتعلق لها بالمسألة .

(١) في ح من .

(٢) في ح وكانوا لا يفهمونها .

(٣) في ح عنه .

(٤) في ح فيه .

(٥) في ح تنقيح منه الحاطر .

الفصل الرابع

في

الزعمية

والقائلون بالتركيب اعتقدوا التعدية - وؤالا صحيحاً على المركب .
وصودته : أن يقول السائل - عن قول الشافعي ^(١) رضي الله
عنه : أنتى فلا تزوج نفسها كبرت خمس عشرة سنة - : إني استنبطت
من الأصل للصغر ، فعديته ^(٢) إلى منع سائر التصرفات ، فيعارض
ما استنبطه من الأنوثة ، ويستوي فيه الأقدام .
وكذلك إذا قال : أنتى لم يمارس الرجال فتجبر كبرت خمس
عشرة سنة ، في مسألة إجبار البكر ، فيقول : أنا استنبطت الصغر
وطردته في الثيب الصغيرة .
وزعموا أن هذه التعدية أقوى ، لأن الصغر عند الشافعي قط لا يكون
علة الإجبار ، بدليل الثيب الصغيرة ، فلا يمكن القول به .
والختار : أن -ؤال التعدية باطل بعد قبول المركب ، لأن المعال
يقول : إن لم تسلم لي كون الأنوثة علة ؛ فأثبتته عليك لإبطاله ، وإن
سلمت ؛ فلا نعيد ^(٣) كما استنباط المجبرة .

(١) في ح على قول القفوي رضي الله عنه .

(٢) في ح وعديته .

(٣) من ح ، والأصل نعيده .

١٥- ب /أو يسلم المستول له وجود الصغر جدلا في مسألة نكاح بلا ولي ،
وكونه علة ، ويقول : ليجمع بين العلتين ، ويسلم وجوده في مسألة
إجبار البكر وإن لم يعمل به ، فلا يغنيه التعليل به .

وأما المركب [الوصف ^(١)] زعموا أن التعدية علة في القبول ،
والرد مبني على قبول الفرق بين الوصف والحكم ورده ، كفرق السائل
بين الطلاق والظهار ، إذا قال المعلن من صريح طلاقه صريح ظهاره ،
كالمسلم .

والختار : أن التعدية لا تروى على تركيب ^(٢) الوصف ، إذ من
ضروره أن يقع التركيب من حكم .
فيقول : من لا يقتل إذا قتل بالمثل ؛ فكذا بالسيف ، فلا يمكنه
إبراز معنى من القتل بالمثل في معارضته .

والمستول لم يتعرض للمعنى ، ولا يمكنه المعارضة بحكم آخر .
نعم ، لو قال ذلك لحل في الآلة ؛ فهذا بيان منه لخروج المستول
عن مقصود المسألة ، وهو واقع ، وليس ذلك من التعدية في شيء
والله أعلم .

(١) من ح . والأصل للوصف .

(٢) في ح تركيب .

الباب العاشر

في

الاعتراضات

وهي تنقسم إلى صحيح وفاسد .
الصحيح منه ثمانية أنواع .

النوع الاول في المنع :

١٥٧ - أ

وذلك إذا توجه على وصف / التعليل ، لزم المعلن إثباتها .
ويتوجه على الاصل من أربعة أرجح .
أن يمنع كونه معللاً .

أو يمنع كون ما ذكره علة ، بعد ما سلم أصل التعليل .
أو يمنع وجود مانع علة .
أو يمنع الحكم .

وبكفي للمعلن بيان معنى تخيل الحكم في الاصل ، فيندفع به جميعها ،
ويثبت كونه معللاً بهذه العلة ، وعليه يتوَّب الحكم إذا ثبت إخلاله .
وله النقل إلى الأصل إذا منع ، أو إقتراح الكلام فيه ابتداءً إذا
توقع المنع .

وليس له نصب الدليل على نقض يورده إذا منع .

والفرق ، أن ذلك خروج من المسألة ، إذ قد يورد مسألة من النكاح نقضاً على مسألة في الكتابة .

وإذا إثبات الأصل إذا منع انتهاض الإثبات في الفرع تحقيقاً .
وليس للسائل أن يدل على المنع ، بخلاف المسئول ، للأمر الجدلي ،
وهو أن المسئول لم يتطوَّق أن يعترض عليه .
فإن دل فلا يصحى إليه ، لأنه لم يسأل .

وقال الأستاذ : المنع ليس باعتراض ، لأن إثباته ممكن للمسئول .
وقال القاضي : هو اعتراض / ، ولولا رسم الجدل لحكم بانقطاعه ،
فإنه إذا قاس على أصل ممنوع ، فكانه ما دلّ بتعذر في المسألة .
ولكن الرجوع إلى الرسم ، ولولا لسان السائل ابتداءً لإبطال^(١)
فتوى المستدل .

ولكن لا بد من اتباع الرسم لينضبط الكلام ، ويتميز السائل
عن المسئول .

التنريح الثاني القول بالمرجوب^(١) :

من الاعتراضات التي ينقطع المسئول فيها ، ويبتل به مقصوده ، وقد
قيل : لا يسمى اعتراضاً ، لأنه مطابقة للعادة ، والخلاف عائد إلى عبارة .
ولا يتأني القول بالمرجوب مع النصريح بالحكم الذي فيه النزاع ،
فإن فيه رفعا للخلاف ، وإذا يتوجه إذا أجل الحكم ، وقال : كان كذا

(١) وهو تسليم الدليل الذي اتخذ المستدل على وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع
فيه ، وقد وقع في الكتاب العزيز . في قوله تعالى « لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ »
وَالْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ « أي صحيح ما يقولون من أن الأعز يخرج الأذل ،
والنزاع باق ، فإن العزة لله ورسوله ، فله ورسوله يخرجانكم .

فجاز أن يكون كذا^(١) ، فيقول بوجبه في بعض الصور ، أو يتعرض لنفي [علة^(٢)] الخصم .

فتقول : ماء طاهر ، خالطه طاهر ، فالمخالطة لا تمنع جواز التوضيء ، كما لو خالطه التراب .

فيقول : أقول بوجبه ، إذ المخالطة لا تمنع ، فينقطع المسئل .

فلو قال : مع التغير ، فكذا نقول بالموجب .

فلو قال : منع مع التغير والاستغناء ، ينبغي أن لا يمنع ، لا يقال بوجبه ، ولكن لا نجد / أصلاً نقبس عليه ، وهذا من الزم أنواعه .

١٥٨-١

والذي دونه ، بما يختص عنه بتغيير عبارة ، كقولنا : الجنون في أحد المواطنين^(٣) لا يدرأ الحد ، كالجنون فيها .

فيقول : الجنون لا يدرؤه ، إذ الدافع خروجها عن كونها ممكنة من الزنا .

فلو قال : ينبغي أن لا يكون صيباً .

قال قائلون : يكفي أن يبعدا إلى لفظ السبب [فيقول^(٤)] : لا يكون الجنون سبباً فيه ، فإن ما ذكره أيضاً مثارة الجنون .

وزعم آخرون : أن السبب بمعنى العلة ، فلا غنية فيه ، والخلاف فيه قريب المدرك .

(١) كما لو قال الشافعي في المتنجس إلى الحرم : وجد سبب جواز استيفاء القصاص ، فكان استيفاءؤه جائزاً ، فقال الخصم : أقول بوجوب هذا الدليل ، فإن استيفاء القصاص عندي جائز ، وإنما النزاع في جواز هناك حومة الحرم (الأمدي ٩٨/٤) .

(٢) من ح . والأصل لنفي علمه .

(٣) من ح ، والأصل المرطئين .

(٤) من ح . والأصل فيتنزل .

والما يظهر العدول الى لفظ السبب إذا تمكن المثل من بيان
انحصار الحكم في هذا السبب على الخصوص ، حتى لو قدر اقتصار أبي
حنيفة في ذلك على الجنون دون قنزل الصبي والحرس^(١) منزله^(٢) ؛ لكان
لفظ السبب أقوى في درء هذا السؤال .

فهذه مراتب ثلاثة في القول بالموجب .

النوع الثالث : النقص .

ومعناه : ابداء العلة مع تخلف الحكم
ولا يورد على العلة الجملة ، فانها باطلة لإجمالها ، لا يعترض عليها ،
[بل يستفسر عنها^(٣)] ، ومعنى الاستفسار [طلب^(٤)] كشف عما استبهم
١٥٧ - ب على السائل / لتصور فهمه .

وقد انقسم الناس في النقص على ثلاثة مذاهب .
فقال قائلون : ليس ذلك باعترض ، فان العلة قابلة للتخصيص
بجعل اطراده .

ومنع آخرون التخصيص إطلاقاً .
وسوغ آخرون تخصيص علة نصها الشارع ، دون ما نستنبطه .
وتمسك المانعون من التخصيص بثلاثة أمور .

-
- (١) أي في غير مسألة الزنا ، وإلا فلا مناسبة بين الحد والحرس في الزنا .
 - (٢) في ح منزله .
 - (٣) هذه زيادة لا بد منها من أجل أن يستقيم الكلام . لأنه لا معنى لكلامه بدونها ،
فقد ذكر معنى الاستفسار دون أية مناسبة ، فكان لا بد من هذه الزيادة ليتناسب الكلام ،
والاستفسار : هو من أحد الاعتراضات التي ترد على القياس ذكره الأمدى وابن الحاجب
فقالا الاعتراض الاول الاستفسار .
 - (٤) هذه أيضاً زيادة من قبلي ليست في الاصل ولا ح .

احدها : أن قالوا : الأدلة العقلية تطرد ، فكذا الشرعية .
وهذا فاسد .

فإنها^(١) توجب مدلولاتها لذواتها وأعيانها ، وهذه^(٢) أمانة ، لا يُعَدُّ في تخصيصها قصور ، لا مانع من طردها .

ثانيها : أن ذلك إلى تكافؤ الأدلة ، فيقول أحد الخصمين : مانع ، فتزال به النبذة ، كالماء ، ويقول الآخر : مانع ، فلا تزال به النبذة ، كالخمر والابن ، وكل لا يقبل النقص تخصيصاً لعلته .
وهذا عندنا فاسد .

لكونها طردية ، ولا يقع التعارض قط في محيلين على هذا الوجه ، وإن اتفق ؛ فالترجيح ممكن ، ولا يؤدي إلى التكافؤ أصلاً .

ثالثها : قال الاستاذ : يقال للمعال : إن زعمت أنك أثبتت بعلة عامة ؛ فقد كذبت ، وإن / أثبتت بعلة خاصة ؛ فلا حاجة إلى ١٥٩-١ .
التخصيص .

وهذا تلفيق عبارة ، لا خير فيه .

إذ نه أن يدون كنت أظن سموه ، والآن إذ منع مانع ؛ فالتزم طرده حيث لا مانع .
والخصصة تمسكوا أيضاً^(٣) بثلاثة أمور .

أمرها :

أنه لو خصص العلة بالاتفاق بالزمان ؛ جاز ، فكذا بالمسائل ، فإن

(١) أي العلة العقلية .

(٢) أي العلة الشرعية وراجع ص ٧٤ ٣ لثري تحقيق العلة عند الغزالي .

(٣) في ح أيضاً تمسكوا .

من قال : مشد مسكر ، تنتقض علة بالمر في ابتداء الاسلام ، ثم
يخصه هذا الزمان .

وهذا فاسد .

فإن استيعاب الأزمنة ؛ لا يشترط في العلة الشرعية ، وهي لا
تدل لذاتها ، وإنما تدل لظننا أنها منصوبة ، ولم ينصها الشارع في ابتداء
الاسلام ، فإذا نصها اقتضى وضعه العموم .

ثانيها :

أن عموم رسول الله ﷺ يخص ، فكذا عموم علة المعلن .
وهذا فاسد .

فإن العام عندنا لا يخص ، بل نعين خصوصه في وضعه ، وإنما لم
نفهمه حتى نعينه لقرينة^(١) ، كيف ؟ وقد قيل : إن الباقي من عموم
الشارع يبقى مجملاً .

وقال / القاضي : يبقى مجازاً ، وهذا لا يجتمل من المعلن . ١٥٩ - ب

ثالثها :

ما قال القاضي : من أن المعلن ، وإن لم يصرح بتخصيص علة ؛
فيلهم من قرينة قوله أنه لا ينبغي طرد العلة إلا إذا اطرده ولم يمنع منه
مانع ، كالذي يقول : المتروك من سطح مسقطه الأرض ، يفهم منه عند
الإطلاق ، إذا لم يختطفه مختطف .

(١) في حقه بينا القرينة .

والختار^(١) :

أن مسألة النقض ، إن انقذ فيه فرق محيل ؛ فهو مبطل ، فإنه مشعر
بإقتصار المعلن على نصف العلة ، وحقه أن يأتي بتمامها إذا طوب
بإبداء العلة .

ولو كان مستثنى عن القياس ، وكان من مناقضات الخصم ، فالعلة تبطل
أيضاً ، إذ حقه أن يطارد [ولا^(٢)] مانع .

وإن كان مستثنى بنص ، أو إجماع ، فالذي رآه القاضي : أن هذا
مجتهد فيه ، إذ يمكن أن يقال : غلبة الظن متبع ، إلا إذا منع نص
يقدم عليه ، ويمكن أن يقال : طبع العلة العموم ، فإذا لم يعم ؛ دل
ذلك على بطلانه .

وهذا الفن من القياس عنده باطل ، لا لانتقاضه ، ولكنه يقول :
ما لا قاطع في قبوله ؛ فهو محكوم ببطلانه قطعاً .

وعندنا : أن هذا القياس باطل في جوهره ، وإن كنا لا نرى جعل
عدم القاطع على القبول / قاطعاً في البطلان .

١٦٠ - أ

ولكن هذه العلة إنما ينصبها^(٣) المعلن ظاناً أنها^(٤) منصوب الشارع مقتصر
على غلبة الظن فيها .

وإذا رأينا الشرع ينفي الحكم مع وجودها ، كيف يغلب على ظننا
كونها علة ؟!

وكيف يظن برسول الله أن يأتي بالمتناقض المتداير في نفسه ؟

(١) راجع تفصيل القول في النقض والختار فيها عند الجمهور في قواعد العلة في
جمع الجوامع ، والاحكام ، وابن الحاجب وغيرها من كتب الأصول .

(٢) في الاصل رحمه فلا . والصواب ما أثبتته .

(٣) في الاصل رحمه ينصبه ظاناً أنه ، والصواب ما أثبتته .

وإذا بطل غلبة الظن ؛ فلا مستند^(١) .

فإن زعم المجتهد : أن ظني ورائه باقي في هذه المسألة .

فيقال له : إن تدبرت استثنيت انتفاء الظن عند الانتقاض .

والفاصلون بين علتنا وبين علة الشارع ؛ يفرقون ، بأن له أن يجتكم وليس لنا ذلك ، فلا بعد في تطرق التخصيص الى علة .

والجواب : أن التخصيص لا يتطرق الى جوهر علة ، فإنه من أعم الصيغ ، أعني صيغة^(٢) التعليل ، ولا يظن برسول الله ﷺ أن ينصب الشيء علماً ثم ينفي الحكم مع وجوده من غير سبب .

(١) هذا الذي ذهب اليه الفزالي هنا . غير الذي ذهب اليه في المستصفي ، فقد فصل القول في النقص فيه فقال : وسبيل كثرة انطواء عن الحق أن نقول : تخلف الحكم عن العلة يعرض على ثلاثة وجوه الاول : أن يعرض في صوب جريان العلة ما يمنع من اطرادها وهو الذي يسمى نقضا ، وهو ينقسم الى ما يعلم أنه ورد مستثنى عن القياس وإلى ما لا يظهر ذلك منه .

فأظهر أن ورد مستثنى عن القياس مع استبقاء القياس ، فلا يرد نقضا على القياس ، ولا يفسد العلة ، بل يخصها بما وراء المستثنى ، فتكون علة في غير محل الاستثناء . ولا فرق بين أن يرد ذلك على علة مقطوعة أو مظنونة له . ثم ذكر لذلك أمثلة (المستصفي ٩٣/٢) .

ثم قال بعد قليل : فإن قيل : فقد ذكرتم أن النقص إذا ورد على صوب جريان العلة ، وكان مستثنى عن القياس ، لم يقبل ، فبم يعرف الاستثناء وما من محل يرد عليه نقص ، الا وهو يدعي ذلك . قلنا الخ ... (المستصفي ٩٥/٢) .

وقال في مكان آخر : وعلى الجملة يجوز أن يصرح الشرع بتخصيص العلة واستثناء صورة حكم منها ، ولكن إذا لم يصرح واحتمل نفي الحكم مع وجود العلة احتمل أن يكون لفساد العلة ، واحتمل أن يكون لتخصيص العلة (المستصفي ٩٤/٢) .

فراجع المستصفي من ص ٩٣ - ٩٦ ج ٢ لنقد فيه على الوجوه الثلاثة التي ذكرها الفزالي في تخلف الحكم عن العلة وتفصيلها .

(٢) في ٣ صفة .

نعم يتطرق إلى محله كلام ، فيخصص ببعض المحال ، بدليل قوله تعالى : (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ^(١)) ، وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ والزَّانِي^(٢)) ، فيذكر المحل دون العلة .

/ وفائدة الخلاف : أن من منع التخصيص ؛ لا يجوز أصلاً تطرقه ١٦٠-أ إلى ما نص الشارع على التعليل به ، وإن أوما إليه يتبين أن ذلك لم يكن إياه على تعليل [بورود^(٣)] التخصيص .
والجوز للتخصيص يقول : يبقى ذلك في محله .

فصل

في دفع النقض

إذا قال المعلن : باع الطعام بالطعام متفاضلاً ؛ فلا يجوز ، قياساً للمرجل على البر .

ف قيل : ينتقض ببيع البر بالشعير .

قال الجدليون : يكفيه أن يقول : صيغة الطعام تشمل الجنس والجنسين ، وأنا إنما عنيت الجنس الواحد ، واللفظ صالح له .

وهذا ليس بدافع ، فإنه أخل بأحد وجهي العلة ، أو [بمحل^(٤)] العلة ، فلا بد من ذكره .

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢ من سورة النور .

(٣) في الأصل و ح على تعليل بورود ، ولا معنى له . فالصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل أو بمخيل ، والمثبت من ح .

ولا يغني التفسير ما لم يصرح به .
نعم ؛ لو قل : متولد من مال الزكاة وغيره ، فلا زكاة فيه .
فقليل : يبطل بالتولد من المعلوفة والسائمة .
فهذا ليس بنقض ، فإنه فهم من قرينة حاله قطعاً ؛ قصد التعريض
للجنس ، لا للنوع .

فصل

قال الجدليون : إن الكسر^(١) سؤال لازم ، ويفارق النقض ،
فإنه يرد على إخلالة العلة ، لا على عبارتها^(٢) ، والنقض يرد على العبارة .

١٦١ - أ / وعندنا ، لا معنى للكسر - فإن كل عبارة لا إخلالة [فيها^(٣)]
فهي [طرد^(٤)] محذوف ، والوارد على الإخلالة نقض ، والوارد على
أحد الوصفين ؛ منع كونها مخيلين - فهو باطل لا يقبل .

نعم ؛ تردد القاضي في أن المعلل هل يرغ له الاحتراز عن المسألة
المستتناة عن القياس بطرد ، أم لا ؟ .

(١) الكسر : هو تخلف الحكم المعلن عن معنى العلة ، وهو الحكمة المقصودة من
الحكم . هذا هو تعريف الآمدي وابن الحاجب للكسر ، وهو موافق لما قاله الفزائي هنا ،
إلا أن الرازي والبعضاوي قد عرفا الكسر بأنه عدم تأخير أحد جزأي العلة ، ونقض
الآخر . وهذا الذي سماه الرازي كسر أسماء الآمدي وابن الحاجب النقض المكسور .
وجرى ابن السبكي في جمع الجوامع على طريقة الرازي .

(٢) في الأصل و ح لا على عبارته . والمثبت هو الصواب .

(٣) في الأصل و ح فيه . والمثبت هو الصواب .

(٤) من ح . والأصل مطرد .

وقال : بمقتضى أن يقال : لا يحتاج إليه أصلاً ، فإنه ليس بنقض ،
ولو فعله ؛ استبان به قبحه له ، وكان أحسن .
وقد بينا أن العلة منتقضة به ، فلا يغني الاحتراز بالطرد .

النوع الرابع :

إبائه عدم التأثير في وصف العلة إما في الفرع ، أو في الوصول .

وحاصله : بيان ثبوت الحكم مع انتفاء العلة ، على نقيض ما
ذكرناه^(١) في النقض .

ومثار هذا السؤال اشتراط العكس^(٢) في التعايل ، وقد اختلفوا فيه .

فقال قائلون : لا يعتبر ، كما في الأدلة العقلية ، إذ الأحكام تدل
على الحكم ووجوده ، وعدمه^(٣) لا يدل على جهله [وعدمه^(٤)] ، ولأن
العكس فيما قاله القاضي ، لا معنى له إلا انتفاء حكم في مسألة أخرى /
عند عدم الدل ، ولم يلزم من جعل الشيء أمانة ؛ أن [يجعل^(٥)] عدمه
أمانة لنقيضه ، فإن نفي العلة مسألة يطلب لها علة كما لهذه المسألة ، فلا
تكون العلة مشروطة بها .

وقال آخرون : إن العكس معتبر كما في العلة العقلية ، أعني العلم

(١) في ذكرنا .

(٢) العكس هو : انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، قال الأمدى : اختلفوا في اشتراط
العكس في العمل الشرعية ، فأثبت قوم ونفاه أصحابنا له . والعكس يستعمل في عدة
اصطلاحات راجع (الأحكام ٢١٦/٣ - المستصفى ٩٧/٢) لتضطلع على التفصيل .

(٣) في الأصل و عدمه والمثبت هو الصواب .

(٤) من . والأصل وعده .

(٥) من . والأصل يجعلوا .

والعالمية ، ولأن العلة التي هي مناط الحكم ؛ ينبغي أن يزيد وجوده على عدمه ، فإذا عم الحكم وجوده وعدمه ؛ فلا أثر له .

والاحتياط عندنا : أن العلة إن تعددت ؛ فلا يطالب بالعكس ، فإنما يجوز ازدحام العلل على حكم واحد ، فلا مطمع في العكس معه .

وكذا إذا استند الحكم الى حديث عام [و^(١)] قياس ، فقد لا يطرد القياس ويطرد الحديث ، فلا يطلب العكس .

وإذا اتحدت العلة ؛ فلا بد من عكسها ، فانه مناط الحكم ، ولا مطمع في اعتقاد ثبوت الحكم دون مستنده .

بجلاف وجود الحكم ، فان اعتقاده مع عدم الفعل غير مستجبل ، فلذلك لم ينعكس .

فكأننا نقول شرط العلة الانعكاس ، إلا إذا منع مانع ، وليكن كل معلل ملتزماً له لو تمكن ؛ فإن العكس من طباع العلة ، فان كل علة ١٠- أ أخالت حكماً ؛ أخال / عدمها عدم الحكم .

ولهذا قال الاستاذ : يكفي الانعكاس في مسألة واحدة .

وشنع القاضي عليه فقال : المسألة الواحدة كسائر المسائل ، فلا يشترط العكس فيها .

ونحن نقول : الردة ، والعدة ، والحيض ، والإحرام ، إذا ازدحمت في امرأة ؛ فالحكم معلل بالكل .

ولكن كل واحدة في حكم المنعكس ، وإن لم يبين أثرها .

فإذا زالت الردة ، زال تحريمها .

وكذا العدة .

فكان التحريم متعدد بتعدد العلة .

(١) من ح ، والأصل أو قياس .

مسألة

إذا زاد المعلن وصفا يستقل الحكم في الأصل دونه ، ولكن وام به
 درء النقص ، فهو مطرح إذا لم بين كونه علة في الأصل .
 وكذلك لو ركب من وصفين كان أحدهما في الأصل مستقلاً ، ولا
 يستقل في الفرع [إلا مع (١)] غيره .
 كقوله : أمة كافرة ، فصارت (٢) كالمجوسية .
 فهذا قاسد .

لأن الرق ساقط في المجوسية بالاتفاق ، ليس يستقل علة بالاجماع
 حتى يُخَرَّج على الجمع بين الحال ، فيكون كقوله : مس ، فصار كما لو
 مس وبأن .

فالمُحَرَّم في الأصل هو التمجيس ، وهو معدوم في الفرع .
 / قال القاضي : لعل طريق إثباته أن يقال : خصوص التمجيس
 على انفراده علة ، وعموم الكفر مع الرق علة أخرى ، فهو حكم
 معلل بعلمتين .

وهذا أيضاً لا يكفي ، وإن عموم الكفر لا يزيد على نفس التمجيس
 وخصوصه . فيستحيل أن يكون الشيء علة على استقلاله ، ثم ينتصب علة
 مع غيره .

وليس من عدم التأثير ما إذا قال المعلن : مشد مسكر ،
 فيحرم كالخمر .

ف قيل له : الميتة تحرم وليس بمشد مسكر .
 فان هذا طلب العكس في قاعدة أخرى .

وليس يلزم المعلن اتفاقاً أن يضبط مدارك التحريم في جملة المحرمات .

النوع الخامس : القلب^(١) :

وهو ينقسم إلى مصرح ، وإلى مبهم .

أما المصرح به فمثال قولهم : عضو من أعضاء الطهارة ، فلا يكتفى في وظيفته بما ينطلق عليه الاسم ، كسائر الأعضاء .

[فيقال^(٢)] في معارضة قولنا : عضو من أعضاء الطهارة ، فلا يتقدر بالربع .

وقد اختلفوا في قبوله .

فقال المحققون : هو مردود ، فإن لم [القلب^(٣)] عليه العلة في [عين^(٤)] الحكم المنسوب له ، وعدل إلى حكم آخر ، ولا ينصرف القلب إلا كذلك .

وليس يعارضه ، فإن شرط المعارضة التعارض في نفس الحكم ،

(١) قال ابن السبكي في جمع الجوامع ٣١١/٢ القلب : وهو دعوى أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه ، عليه ، لاله ، إن صح ، ومن ثم أمكن معه تسليم صحته . ثم قال : وعلى المختار فهو مقبول . ثم قال : وهو قسيمان الأول لتصحيح مذهب المعارض في المسألة إما مع إبطال مذهب المستدل صريحاً ، أو لا ، والثاني لإبطال مذهب المستدل بالصراحة اهـ .

(٢) هذه الزيادة من هامش الأصل ، وليست في الأصل ولا هـ . إلا أنها ضرورية ولا يستقيم الكلام بدونها ولعلها سقطت من النسخ . قال في هامش الأصل « لعل هنا سقطا وتقديره فيقال مثلاً » تأمل اهـ .

(٣) في الأصل ينقلب والمثبت من هـ .

(٤) الموجود في الأصل و هـ . غير الحكم ، وهو تحريف ، لأنه سيقول في السطر الثاني فإن شرط المعارضة التعارض في نفس الحكم . وقد نبه في هامش الأصل على هذا .

/ وليس من ضرورة [عدم^(١)] الاكتفاء بما ينطابق عليه الاعم ثبت ١٦٣ - أ
التقدير بالربيع .
والختار :

أن هذا باطل ، لأنها طردان ، فلا يجري هذا إلا في طردين ، أو
في تخيل وطرده ، إذ الشيء الواحد لا يخيل الإثبات والنفي ، وكذا الشبه
الواحد مع أصل واحد ، لا يخيلها جميعاً على الضرورة .

وأما المبهم ، فناله : قلنا عليهم قولهم في مسألة المكره على الطلاق ،
مكاف فينع طلاقه ، بأنه مكاف فيستوي إقراره وإنشاؤه كالختار .
وقيل : هذا القلب أيضاً فاسد .

فإن يتأق من الأصل الاستواء في النفي ، والاستواء في الأصل
في الإثبات .

وهذا غير سديد ، لأن الاستواء قضية معقولة تتبادر الى فهم الفقيه
قبل البحث عن طرفي النفي والإثبات .

ولكنه باطل من حيث إن الاستواء ليس من نتيجة كونه مكافاً ،
فلا يناسب التكليف الاستواء ، وإن كان يناسب وقوع أصل الطلاق .
نعم ؛ لو أورد فصل الإقرار ابتداء لكان^(٢) - زوالاً متبهماً ، ولم يكن
من القلب في شيء .

النوع / السادس : فساد الوضع^(٣) .

١٦٣ - ب

وهو أن تخالف العلة أصلاً تتقدم عليه ، من نص كتاب ، أو سنة

(١) هذه زيادة لابد منها ليستقيم الكلام ، وليست في الأصل ولا ح . ولعلها من
سقطات النسخ .

(٢) في - كان .

(٣) قد جعل الشيرازي فساد الوضع وفساد الاعتبار شيئاً واحداً والجمهور على
التفرقة بينهما . وجعلوا بينها عمومًا وخصوصاً مطلقاً .

أو إجماع ، أو قاعدة كلية ، أو كالت لا يخيل ، بأن تلقى تغليظاً من تخفيف .

وهذا باطل لكونه طرداً .

ولست أرى لفساد الوضع طريقاً مضبوطاً سوى إبانة الإخلال بشرط من شرائط العلة ، أي شرط كان ، فيما يعود الى الإخلال وتقديم المرتبة . وقياس المهر على الحد في السقوط ؛ ليس فاسد الوضع ، إن انتقام معنى جامع مخيل ، وإن كان الحد مبني على الدرء ، بخلاف المهر . فإن للحد مع ذلك سقوطاً في بعض الأحوال ، وللمهر أيضاً سقوط فيلتقيان في الإثبات والنفي جميعاً .

النوع السابع في المعارضة :

وهي اعتراض مقبول ، لا يجري إلا في الأدلة المظنونة ، إذ اللطعيات لا تعارض .

ثم شرط المعل أن يبطل المعارضة كما يبطل العلل ، أو يرجع دليده على دليده .

وإنما تورد المعارضة على علة لو سلمت عنها ؛ لأفادت الحكم . وأما الفاسد ؛ فلا يعارض .

أ- وقال قائلون : لا تقبل المعارضة من السائل ، فانه سيطالب / بإثبات علة الأصل ، وينتدب له ، وهو تعدي لمنصب السائلين . وهذا فاسد .

فان السائل يمنع الدليل إذا افتتحه ابتداءً ، فأما ما يستفيد به إبطال كلام المسترسل ؛ فيمكن منه .

وباستعمال أن ينقطع السائل مع انقذاح المعارضة .

وأما احتياجه إلى الإثبات لا يضر ، كما إذا تمكك المستدل بظاهر
فيؤوله ، ويعضده بقياس بالإجماع ، ولا منع منه .

النوع الثامن : الفرق .

وقد قيل : إنه لا يقبل ، من حيث تضمن الجمع بين أسئلة متفرقة ،
إذ فيه منع معنى الأصل ، وإبداء معنى آخر ، ومعارضته في الفرع
بعكس ما أبداء في الأصل ، فليات الفارق بواحد منها .

والختار :

أن مقبول ، وعليه الجمهور .

ثم اختلفوا في أنه سؤال واحد ، أم أسئلة ؟

فقال قائلون : هو أسئلة - فرع الجمع بينهما لتجمع شتات الكلام
وتوضع فقه المسألة .

والختار :

أنه سؤال واحد ، والنظر الى مقصود الفرق .

والغرض منه قطع الجمع ، إذ المسئول يزعم أن الفرع في معنى
الأصل ، بدليل اجتماعها في وصف العلة ، فيبين / السائل افتراقها في ١٦٤ - ب
في أمر خاص ليقطع جمعه .

ولذلك قلنا : الفرق ينبغي أن يكون أخص من الجمع أو مثله .

فلو أبان الفرق في معنى عام لم يكفه .

مثاله ، إذا قلنا : من لا يثبت بشهادته النكاح ؛ لا ينعقد بحضوره ،

كالصبي .

فقالوا : تقبل شهادته المعادة ، بخلاف الفاسق .
 [وكذلك^(١)] إذا قلنا : أخطأ في اجتهاده في شرط من شرائط
 الصلاة ، فيجب القضاء ، قياساً للقبلة على الوقت .
 فقالوا : أمر الوقت أضيق من أمر القبلة .
 فهذا وأمثاله لا يقدح ، ما لم يبين فرقاً قادحاً في الجمع .
 ثم ينبغي أن يتمكن من عكس المعنى في الفرع ، من غير زيادة ،
 فلو افتقر إليها كان معارضاً ، ولم يكن فارقاً .
 واختلفوا في أن طرفي الفرق هل يحتاج إلى أصل .
 والمختار :
 أنه لا يحتاج ، لأن الاستدلال المارسل عندنا مقبول .

القسم الثاني^(١) في الاعتراضات الفاسدة

ولا مطمع في استيعابها ، ولا ضبط لها .
 ولكن مجموع ما يقصد ذكره ، بما تداوله الألسنة ، سبعة أنواع .
 أهمها :

ادعاء قصور العلة على محل النص .

(١) في الأصل ولذلك . والمثبت من هـ .

(١) أي من الباب العاشر .

والغرض ذكر أن العلة القاصرة صحيحة^(١) ، وعليه ديلان .

أمرها :

ما ذكره القاضي : من أن "من أبعد تصور مصلحة في محل نص" الشارع - وإن كان مستوعبا - استتعت / الشارع على إثبات الحكم ؛ ١٦٥ - أ
فقد عاند .

ومن جوز ، ثم أنكر جواز ورود التكليف بالبحث عنه ؛ فقد هذى .
فانا مصروفون ، بكلفنا ربنا بكل ممكن كما يشاء ، وهذا ممكن ،
وإذا ساغ ذلك ؛ فالباحث لا بدري قصور العلة إلا بعد استنباطها .
وإذا عثر عليها ؛ فلا متعاب عليه أن اعتقده منصوب للشارع في
محل النص .

فمذا أمر لا يعرض فيه خلاف .

نعم ، إن قيل : لا فائدة له ، فلا جرم ، لم تربط به فائدة
حتى يتناقض .

الثاني :

ما ذكره الاستاذ أبو اسحاق ، وعبر عنه بثلاث صيغ .
أحدها : أن قال : القاصرة مستجمعة لكل الشرائط ، كالتعدية ،
ولم تفارقه إلا في اعتضاده بالنص ، ولذلك نريده تأكيدا ، لا ضعفا .
ثانيها : أن من استنبط علة متعدية ، وحكم بصحته ، ثم ورد من

(١) وهو مذهب انشاعى وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، والقاضي أبو بكر ،
والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري ، وأكثر الفقهاء والتكلميين ، وذهب أبو
حنيفة وأصحابه ، وأبو عبد الله البصري ، والكرخي إلى إبطالها (الأحكام ٣ / ٢٠٠٠
المستقصى ٢ / ٩٨) .

الشارع نص مهم جميع مجاري العلة ، يبعد الحكم بطلانه ، بسبب
شهادة رسول الله ﷺ على وفق علة .

قالتها : أن كل خائض في الاستبطاء من نص ، إذا استبط ،
١٦ - ب فحده أن يعتقد عموم حكم النص / ، وإن خص المظه ، لأنه يظن^(١)
أن العلة منصوب في الشارع في جميع الصور .

وإذا لم يكن من ظن العموم بد ، فاستيقان العموم كيف يبطل
العلة ؟

وقد تمسك النفاة بأمرين :

أحدهما :

أن الصحابة كانوا لا يستنبطون إلا العلل المتعدية .

والثاني :

أنها علة لا فائدة لها ، فإن الحكم مستقل بالنص ، وفائدة العلة
اثبات حكم بها ، وهذا لا يثبت قط .

قلنا : فيما ذكرناه جواب عن هذا ، فإننا لم نربط به فائدة ، والمعلل
لا يتبين القصور إلا بعد العثور .

ثم قيل ما فائدته سد ملك التخصيص : ^(٢) والتعليل نص في
التعميم ، واللفظ معرض للخصوص ، وهذه فائدة ظاهرة ، وإذا استنبطنا

(١) في الأصل لا يظن . والمثبت من . وهو الصواب .

(٢) الواو ساكنة من .

التعديّة في الربا ، استفدنا به منع التخصيص بالكثير الموزون ، والالفاظ معرض له .

والفائدة الثانية : نفي الحكم شرعاً عند انتفاؤها ، تلقياً من العكس وقد ذكرنا أن العكس واجب عندنا في العلة إذا اتحدت ، وان عدمها ينفي كما ثبت وجودها .

فان قيل : يكفي في عدم الحكم عدم تناول النص له . قلنا : ولكن ذلك ليس بحكم شرعي ، فهو كالتحريم المنفي لأجل أن الشرع لم يردّ به قبل ورود / الشرع ، وإذا علل فهو منفي بعبئة شرعية ، وهي عكس العلة القاصرة .

وفي هذا جواب عن تحكمهم على الصعابة بأنهم لم يستنبطوا القاصرة ، وليس الأمر كما قالوه ، وقد ظهرت فائدته .

وقال قائلون : لا فائدة له ، ولكنها صحيحة .

وبنى عليها أنه لا يجب استنباطها .

وإذا عثر الفقيه عليها [تبين (١)] أنه لم يجب عليه استنباط ذلك .

وقال آخرون : يجب استنباطها لما فيه من الفائدة .

والخلاف يعود إلى عبارة في الوجوب ونفيه .

نائبها :

منع المعلل من الاستدلال بفساد الفرع على فساد الأصل ، كما دلهم : إذا قلنا نكاح لا يفيد الحل ، أو عدم إحاطة بمنع إلزام العقد صريحاً ،

(١). من ح ١ والأصل تبين .

إذا الإلزام والحل ثاني الانعقاد ، فلا تنكح فيه إلا بعد الفراغ عن الأصل .

وغلا غالون فقالوا : انقطع المشول ، لأنه اعترف بأصل العقد . وهذا هوس .

فإن المذاهب يتعن مساقها (١) ، فإذا تخطت فروعها ، انعكس الفساد على أصولها ، وغاية المعلن تغليب ظن ، وما لا يفيد مقصوده يغلب على الظن فساد .

١٦٧ - ب نعم ؛ اختلفوا في أنه من فن الشبه / أو من فن الخيل ، واختار الإمام كونه نخبلاً ، لأن العقد لا يراد إلا لمقصوده ، فإذا تخلف مقصوده ؛ لم يبق للعقد معنى .

وقال القاضي : هو شبه قوي ، ولعل ما ذكره القاضي أقرب ، فإن منتهى المعلن تمسك بحكم من الأحكام ، وليس متمسكاً بصلحة مناسبة للحكم مناسبة مجوم ، وآيته أنه لو طوب بعة امتناع الإلزام والحل ؛ لاقتدر إلى إبداء علة فيه ، أو (٢) يقول : اجتماعها فيه يوم الاجتماع في نخبيل ، لم يبق إلا أنه يورث غلبة الظن ، وحق الشبه أن يكون كذلك .

وكذلك قولنا : من صح طلاقه صح ظهاره ، نخبيل ظاهر في إفادة غلبة الظن ؛ ولكنه من الشبه القوي ، والخلاف فيه قريب المأخذ .

(١) في - سيانها .

(٢) في - أن يقول .

ناترها :

مطالبة المعلل بطرد علة في قاعدة تباعد ما فيه بطرد الكلام .
كما إذا علقنا وجوب العشر بالاقتيات ، فطولبنا بتعليق الربا به
[موافقة (١)] لمالك .
وهذا فاسد .

وليس عند المعلل إبداء فرق ، وقد تبين المأخذان ، ولم يرد ذلك
نقضا ، ولا استقام للسائل جمع .

نعم ؛ على المفتي أن يتنبه لتباين المأخذين ، وأن / وجوب العشر ١٦٧ - أ
يتلقى من ميس الحاجات ، وهو يختص بالأقوات .
وتعليل الربا فيه متفق من قوله عليه السلام : (لا تبيعوا الطعام
بالطعام (٢)) .

راجعها :

كل فرق مستند للاتفاق في الأصل ، والاختلال (٣) في الفرع ،
كقولهم : يكفر جاحد الحكم في الأصل ، وينقض قضاء القاضي فيه ،
بخلاف الفرع ، فإننا لا نلتزم إخراج المسألة من حيز المجتهدات ، وهذا
من نتيجته .

فامسرها :

قلب العلة معلولا ، كقولهم : ليس الطلاق بأن يجعل علة للظهار بأولى
من نقيضه .

(١) في الأصل و - من الذي لمالك . ولا معنى له . ولعلها تحريف من النسخ .
والصواب ما أثبت .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٢١٥ .

(٣) كذا في الأصل و - باللام .

وهذا فاسد .

فإنه لا بعد في تلام [شيهين^(١)] يدل كل واحد منها على صاحبه ،
فليكن كذلك ، ولا يطرد هذا في الاشباه .
فأما الخيل فلا يتقلب معلولاً للحكم أصلاً .

سادسوا :

إدعاء تراخي الدليل عن المدلول في مسألة النية ، إذ قسنا على التيمم .
وهو فاسد فيما قيل من ثلاثة أوجه .
أحدها : أن الأدلة الشرعية لا تزيد على الأدلة العقلية ، والأحكام
دليل على [القديم^(٢)] وهو متراخي عنه .
وهذا الجواب فاسد .

١٦ - ب فإن الحكم الشرعي لا يثبت دون / مستنده ، والعلم لا يستحيل لتقدير
ثبوته دون الفعل .

الجواب الثاني : أنا نتكلم في إثبات شرط النية الآن في زماننا ،
وهو مضبوط بنية التيمم .

الجواب الثالث وهو المختار : أن النية تثبت في هذه المسألة بأدلة
سوى التيمم ، وهذا أحد أدلته ، فقد كانت النية ثابتة قبل التيمم بدليل
آخر ، ثم ورد التيمم عاضداً له ، حتى لو قدر عدم ثبوت النية في الرضوء
نفي الشروع ؛ لما كان التيمم دليلاً على ثبوته ابتداءً ، فإنه نسخ^(٣) ، والنسخ
لا يثبت بالقياس .

(١) في الاصل شيهتين . والمثبت من ح .

(٢) في الاصل القدم . والمثبت من ح .

(٣) أي بناء على رأيي أن الزيادة على النص نسخ على ما فصلناه في مكانه فراجع
في النسخ .

ساجراً :

أن تقول : اقتصر على صورة المسألة ، فإن المسألة إن كانت هي العلة ؟

وإن العلة إن كانت هي المسألة ؟

وهذا فاسد .

فإن صورة المسألة إن أخالت حكمها ؛ فذاك ، وإلا فهو طرد .
كيف ؟ ولو اقتصر على صورة المسألة لا يجد أصلاً يقيس عليه ؛ فلا بد من زيادة أو نقصان .

مثاله : إذا سئل عن استدعاء العتق بغير عوض فيقول : استدعاء عتق ، كما إذا كان بعوض ، فقد غير العبارة ، فإنه لو استدعى عتقاً بغير عوض كما في صورة / المسألة ؛ لما وجد أصلاً يقيس عليه .

أ- ١٦٨

وختم هذا الباب ؛ بذكر ضابط في الاعتراض الصحيح ، وهو أن كل اعتراض يبين الإخلال [بشرط (١)] من شرائط العلة .

وشروط للعلة : أن تكون محيلاً ، ملتفتاً على قواعد الشرع ، مطرداً ، سليماً عن معارضة ما يقاوم ، أو يتقدم عليه في المربة ، مقيداً لمقصود المعلن ، أثلاً يقول السائل بوجهه .

هذا تمام الكتاب في القياس ، والله أعلم .

(١) في الأصل و - الإخلال شرط . ولعل الباء سقطت من النسخ . والصواب المنبث .

كتاب الترجيح

والكلام فيه بعد بيان حقيقته ، وإثبات أصله ، وبيات ما يجري فيه الترجيح ، يحصره بابان .

ومقتضاه :

ترجيح أمانة على أمانة في مظان الظنون .

ونهايته :

إبداء مزيد وضوح في مأخذ الدليل .

وهذا في اللسان مشتق من رجحان الميزان .

وعزى القاضي إلى أبي الحسين البصري ^(١) بالرمز - إلى أنه أنكر

الترجيح .

وبدل عليه أمرا .

أمرهما :

ب / علمنا بأن الصحابة كانوا يرجحون الأدلة ، ويقدمون بعض المصالح

(١) هو محمد بن علي الطيب ، القاضي ، أبو الحسين البصري ، شيخ المعتزلة ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، وله تصانيف ، وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته ، من مصنفاته المعتمد شرح العمدة ، وشرح الأصول الخمسة ، وغرر الأدلة ، وكتاب في الإمامة توفي في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمئة (وفيات الاعيان - ميزان الاعتدال) .

على بعض ، ويقدمون رواية أبي بكر الصديق على رواية معقل بن يسار وغيره ، ولا معنى للترجيح سواء .

الثاني :

أن منكر الترجيع ؛ إن لم يقل بالقياس فيثبت عليه ، وإن قال به ، فكيف ينكر القياس والمسائل المظنونة بتعارض الظن فيها .
فلا معنى للقياس فيها سوى تغليب أحد الظنين على الآخر ، ولا معنى للترجيح إلا قول المرجع ظني أغلب ، ورأي أثبت ، ولا انفكاك للقياس عنه إلا إذا دل قاطع على بطلان ظن الخصم ، وذلك مما يندر .
ولا مجال للترجيح في القطعيات ، لأنها واضحة ، والواضح لا لا يستوضح .

ونفس المذهب لا يرجع ، فإن الترجيع بيان مزيد وضوح في مأخذ الدليل ، فلا بد من دليل .

نعم ؛ يقدم مذهب مجتهد على مجتهد بسالك نذكرها في كتاب الفتوى وأما العفائر :

قال الأستاذ : لا يرجع بعضها على بعض / وهذا إشارة منه إلى أنها معارف ، ولا ترجيح في المعارف .
والختار :

أن العقائد يرجع البعض ببعض ، فإنها ليست علوما ، والثقة بها تختلف .

وسبيله : أن يقول المعتقد : انطبق اعتقادي على اعتقاد الصحابة والسلف الصالحين فإنهم لم يتعرضوا لكذا ، ولم ينفروا كذا ، وهم أجدر بتسديد الاعتقاد في قواعد الدين منا .

الباب الأول

من البابين الموعودين في ربيع اللفاظ

إذ مأخذ الشرع تنقسم إلى ألفاظ ومعاني .
والألفاظ تنقسم إلى ألفاظ الكتاب والسنة ، وهي تنقسم إلى
نصوص وظواهر .

ورب ترجيح يطرد في ظاهر ، ولا يطرد في نص .
وكل ما يطرد في النص فيطرد في الظاهر .
وبمجموع ما لذكره عليها يحصره ستة عشر نوعاً .

أمرهما :

أن يظن على أحدهما تخاليل التأخير ، فيقدم على المتقدم ، إذا لم
يقطع بكون أحدهما ناسخاً ، والآخر منسوخاً .

وذلك بين بالزمان تارة ، كما روي أن قيس بن طلق ^(١) روى في

(١) هو قيس بن طلق بن علي الحنفي البامي يروي عن أبيه ، ضعفه أحد ، ويحيى
في إحدى الروايتين عنه ، ووثقه المعجلي ، وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن
فلانا ، ليس ممن نقوم به حجة ، قال ابن القطان يقتضي خبره أن يكون حسناً لا ضعيحاً ،
(ميزان الاعتدال ٣٩٧/٣ تهذيب التهذيب) .

مَسَّ الذِّكْرَ عَنْ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (هَلْ هُوَ إِلَّا بَضِيعَةٌ مِنْكَ) ^(١)
وَكَانَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ ذَاكَ عَلَى عَرِيشٍ .

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مِنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) ^(٢)
وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ فِي الْإِسْلَامِ ، أَسْلَمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسِتِ سِنِينَ .
فَالْغَالِبُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُتَأَخِّرٌ .

وَقَدْ يَظْهَرُ بِالْمَسْكَانِ ، فَالْمَنْقُولُ بِمَكَّةَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَأْخِرُهُ ^(٣) ،
وَإِنْ انْفَلَتَ لَهُ عَوْدَاتٌ إِلَى الْمَدِينَةِ .

وَقَدْ يَبِينُ بِالْحَالِ ، كَمَا رَوَى (أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى النَّاسُ فِي
مَرَضٍ مَوْلَهُ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَامٌ) ^(٤) ، فَهُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى حَدِيثٍ مُطْلَقٍ ،

(١) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ بِلَفْظٍ مَا هُوَ إِلَّا بَضِيعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ . وَتَابِعَهُ أَحَدُ بَنِي
يُوسُفَ وَرَوَى الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ
أَبْنُ حِبَّانَ ، وَالتَّطَبَّرَاتِيُّ ، وَابْنُ حَزْمٍ (رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيهِ وَلِيَّ كَوْنِهِ مَلْسُوخًا ،
الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٢٧) .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحَدُ بَنِي حِبَّانَ ، وَالبَيْهَقِيُّ ، وَالتَّطَبَّرَاتِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّغِيرِ ، وَصَحَّحَهُ
الْحَاكِمُ ، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ خِلْفِ طَرِيقٍ أَنَّ
هُرَيْرَةَ عَنْ بَسْرَةَ بِلَتْ صَفْوَانَ رَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالحَاكِمُ ،
وَابْنُ الْجَارُودِ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ
الدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ ، وَالحَازِمِيُّ . (رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِي كَوْنِهِ نَاسِخًا لِحَدِيثٍ طَلَّقَ
الْمُتَقَدِّمُ ، كِتَابُ الْعَتَبَارِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَثَارِ ص ٢٧ - ٣١) .

(٣) يَوْجَدُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قَوْلُهُ : فَالْمَنْقُولُ بِمَكَّةَ إِلَى قَوْلِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ . كَيْذَا فِي
النَّاسِخِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا ، وَقَامِلُهُ . فَلَعَلَّ الْأَوَّلَ عَكْسُهُ أَيْ .

قُلْتُ : الْأَوَّلُ عَكْسُهُ . فَالْخَبَرُ الْمَنْقُولُ بِالْمَدِينَةِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَأْخِرُهُ ، وَإِنْ انْفَلَتَ
لَهُ عَوْدَاتٌ إِلَى مَكَّةَ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ السَّبْكِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ . وَيَعْبُرُ عَنْهُ بِالْمَدِينَةِ ، وَهُوَ
الْمَقُولُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ ، وَالْمَكِّيُّ قَبْلَهَا . وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْقَزَالِيُّ لِهَذَا فِي الْمُسْتَصْلَى .

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالنَّسَائِيُّ .

رواه أحمد بن حنبل ^(١) حيث قال : (وإذا قعد الامام فصلوا
قعوداً أجمعين) ^(٢) .

والختار:

أن هذا الترجيح إما يجري إذا عجزنا في هذه المسألة ^(٣) عن مستند
آخر ، فأما إذا وجدنا مستنداً آخر ، وتعارضت النصوص ، تساقطت .
فإننا نرد الحديث بأدنى خيال .

فالحديث الآخر إن لم يقاومه ، يعارضه ويوهي التمسك به لا محالة .

ثانيتها :

أ. أن يكون راوي أحدهما أوثق ، وهو / ترجيح من مأخذ الدليل
فإن الثقة مستند الأحاديث .

ثالثتها :

أن يكون في رواية أحدهما كثرة ، وسببه ظاهر .

رابعها :

أن يعارض الثقة العدد ، فالثقة مقدمة .
وقدم آخرون العدد ، لأنه أقرب ^(٤) من التواتر .

(١) أحمد بن حنبل هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني . يلتقي بسببه مع
النبي صلى الله عليه وسلم في نزار ابن معد بن عدنان . وهو أعرف من أن يعرف .
(٢) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه ، وغالب الروايات فصلوا قعوداً أجمعين بالرفع تأكيداً لضمير الجمع ، ورواية
البخاري كالغزالي أجمعين بالنصب على الحال .

(٣) في المسائل .

(٤) في يقرب .

ونحن نعلم أن الصحابة كانوا يقدمون قول أبي بكر رضي الله عنه ،
على قول معقل بن يسار ، ومعقل بن سنان ، وأمثالهم .

فأمسرها :

أن يعتضد أحدهما بعمل بعض الصحابة ، وإن كنا نرى أن عمل
الصحابة لا يقدم على الحديث ، خلافاً للمالك ، لأن المخالف مجروح به ،
والعمل في مظنة التردد .

والختار :

أنا إن قطعنا بأن الحديث بلغهم فتوكوه ؛ نترك الحديث ولا نسيء
الظن بهم .

وإن ترددنا عما بنا بالحديث .

وإن غلب على الظن أنه بلغهم توقفنا .

والغالب أن حديث المتابعين لم يخف على أهل المدينة مع مضموم
البلوى به .

وحديث لا يقدم على الحديث ، يرجع به أمانة .

سأمرها :

أن يعتضد أحدهما بعمل التابعي ، فهو كالصحابي عندنا ، لأن إساءة
الظن به محال .

وخصص آخرون / الترجيح بالصحابة ، ولا شك أن العمل ببعض ١٧٠ - ب
مضمون الحديث ، كالعمل بكلمة ، حتى يرجع جملة الحديث به .

سأمرها :

أن يعتضد أحدهما بظاهر الكتاب ، كقوله عليه السلام : (الحج

والعُمرة مفروضتان ، ولا يضر ك بأها بدأت (١١) .
يعتضد بقوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ) (١٢) .
[ولا شك أن] (١٣) ما جمع الله ، يقدم على حديثهم ، حيث روي
أنه قال عليه السلام : (الحج جهادٌ ، والعُمرة تطوعٌ) (١٤) .
وأنكر القاضي هذا الترجيح .
وقال : هو مستند لا من مأخذ الدليل ، فالحديثان يتعارضان ،
ويبقى الظاهر متمسكا مستقلا .
وهو المختار .

لأن الحديث ، لا أقل من أن يبي بالمعارضة ، فيتمسك بالظاهر .
وهو قريب من النص من حيث إنه أمرٌ بها ، والأمر للإيجاب .
ولا معنى لقرئهم : المعنى بالانتماء : الماضي فيه بعد [الحوض] (١٥) .
وعند بطلان هذا التفسير ، ينتمض الأمر نصا ، وعلى الجملة العمل
بالظاهر ، أو بما يطابق الظاهر .

ثامنها :

أن يعتضد أحدهما بقياس الأصول ، كما قدم الشافعي رواية خباب .

(١) الحديث رواه البيهقي موقوفا على زيد بن ثابت ، وأخرجه الدارقطني وبيه
انقطاع .

(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٣) هذه العبارة من هامش الأصل . وهي الصواب . والذي في الأصل وحولا
فرق بين ما جمع . ولا معنى لها . قال في هامش الأصل « قوله ولا فرق الخ كذا في الأصل
المنقول منه ولعل صوابه « ولا شك أن ما جمع الله » الخ اه .

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني ، وابن حزم ، والبيهقي ، عن أبي هريرة .

(٥) في الأصل وحال الخصوص . وهو تحريف . والصواب المثبت والمراد بعد
النسوخ .

ابن الأثرث في صلاة الحرف ، لما أن قلت فيه الأفعال ، على رواية / ١٧١ - أ
ابن عمر .

قال القاضي للشافعي : إن كنت تكذب ابن عمر لحبده عن القياس ،
أو تنهه ؛ فمحال .

وليس القياس مناسبا لما أخذ الدليل حتى يقدح فيه .

وإن قلت : الغالب من الرسول الجري على قياس الأصول ؛
فيعارضه أن الغالب ، أن الناقل عن القياس يكون أثبت في الرواية
من المستمر عليه .

ولهذا تقدم شهادة الأبراء على شهادة أصل الدين .

ثم قال القاضي : كل دليل مستقل يرجع به حديث "نظير" ، إن كان
دونه ؛ فهو باطل لا ترجيح فيه ، فيرد ، لأنه لا يوهي أحد الحديثين .
وإن كان فوقه ، فهو متمسك به ، لا بطريق الترجيح ،
كنص الكتاب .

وإن كان مثله ؛ فهو كحديث آخر يعضد به أحد الحديثين ، فيؤل
الأمر إلى الترجيح بالعدد .

فإن قيل : فما قولكم في مسألة صلاة الحرف .

قلنا : إذا صحت الروايتان . حملناهما على صلاتي الظهر والمغرب
لكيلا تتناقض وهو ممكن .

ثم نقول : الأولى ، ما ترك فيه الفعل المستغنى عنه ، وإن فرض
ازدحام على صلاة واحدة ، فمقدار / التواتر مقبول ، والباقي مطرح ١٧١ - ب
لا يتمسك به .

تاسعها :

أن يتأكد أحدهما بالاحتياط .

وانكرو الفاضي هذا الترجيح ، من حيث إن التكذيب غير ممكن بسببه ، ولا يورث ذلك تهمة ، ولعل الناقل عن الاحتياط أثبت ، كالمشهور بالخاوة ، إذا نقلت عنه حالة مخالفة لها ، لانكذب الناقل فيه . ثم قال : استجاب الاحتياط لا ينكر ، وإيجابه نحكم لا مستدله .

هاسرها :

فيما قيل : أن يتضمن أحدهما إثباتا ، والآخر نفيا ، فهو مقدم على النفي .

كقوله : لا شفعة للجار ، يؤخر عن قوله : للجار الشفعة ، لو نقل . وهذا مذهبان .

فإن كل واحد من الروايتين مثبت .

وإذا ينقذح هنا ، فيما إذا نقل أحدهما فعلا والآخر نفاه ، وأمكن حمله على ذهوله ، فيفعل ذلك ، لأنه معرض للغفلات ، والمثبت أبعد عنه . حتى لو تكاذبا ، وقال الثاني : كنت أنحفظ ، وانتهى ، فلم يفعل ، ولا ترجيح أصلا .

هذا ما يجري في النصوص .

وما يجري في الظواهر أنواع .

أمرها :

أن يتعارض هومان بتطرق إلى كل واحد تأويل يعتضد بقياس ،

وقياس أحد / التأويلين أوضح . فهذا التأويل مقدم ، والمعمل بالحديث الآخر ١٧٢ - أ
واختلفوا في أن هذا هل يكون ترجيحاً بالقياس ؟
قال القاضي : يجوز الشافعي ترجيح النص والظاهر بالقياس ، وأنا
أجوز ترجيح الظاهر دون النص .
والختار :

أن هذا تقديمٌ غير مؤول على حديث مؤول ، ولكن تبين التأويل
بالقياس .

ثانيها :

أن يظهر في أحدهما قصد العموم بامارة من الأمارات ، كما ذكرنا
في كتاب التأويل .

ثالثها :

أن يرد أحدهما ابتداء ، دون الآخر [على سبب ^(١)] ، فالأطلق
مقدم ، لأن ما تحيد الصائرون إلى أن الوارد على سبب يخص به -
يصالح للترجيح ، وفيه خلاف .

رابعها :

أن يتطرق إلى أحد العمومين تخصيص بالاتفاق ، فما حمل [الصائرين] ^(٢)
إلى أن الباقي يحمل أو مجاز - يصالح للترجيح . وفيه خلاف .

خامسها :

أن يكون في أحدهما إيماء إلى التعليل ، فهو مقدم ، لأنه يبعد عن

(١) زيادة من ح .

(٢) في الأصل وح الصائرون . وهو لحن من اللسان .

التخصيص ، وهو أخرى ما تثبت به العلل ، إذ صيغة التعليل من أعم الصيغ .

سار سراً :

فما قاله الشافعي : أن يتمك المتمك بأحد الحديثين - من جعل لفظه علة حكم المسألة ، دون الخصم الآخر .

كما روي أن بريدة اعتقت تحت عبد^(١) ، يمكن أن يجعل علة عندنا ، ونقل أنها اعتقت تحت حر ، ولا يمكن أن يجعل ذلك علة ، فإن الحيار لا يختص بالحر بالإجماع .
وهذا ترجيح فاسد .

فإن مثاره أفراد الخصم بذهب ، ولا يرجح الحديث بالمذاهب .
وختم الباب ، بما ذكره بعض الناس ، من أن العموم قد يتساقط كل واحد على تخصيص الآخر من غير دليل .

وهذا كقوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(٢) ، فإنه يخص قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ)^(٣) - بأهل الكتاب .
وقوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ)^(٤) لقوله تعالى : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)^(٥) بأهل الحرب ، من غير افتقار الى دليل آخر .

(١) راجع ترجيح حديث بريدة في ص ٣٤٥ .

(٢) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٢٩ من سورة التوبة .

(٤) في الأصل و ح . بقوله تعالى وهو محريف ، والصواب ما أثبتته .

وكذا قوله عليه السلام : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) (١) يخصه [بغير] (٢) أهل الذمة قوله عليه السلام : (خذ من كل عالم ديناراً) (٣) .

وبتخصص هذا الحديث بأهل الكتاب بالحديث الأول .
وهذا فاسد .

فإن التخصيص / بأهل الكتاب إن ظهر فيه دليل فهو مستند التخصيص ،
والأمر فهو تحكم ، وليس لأحد الخصمين أن يكتفي بعمره الذي يملك
به دليلاً على تخصيص عمره صاحبه إذا أنكره أصل التخصيص ، لأنه
لا يسلم عن المعارضة بمثله .

١٧٣ - أ

(١) الحديث أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

(٢) هذه زيادة زدتها ليستقيم الكلام . وبدونها لا يستقيم . فالأصل ر ه ، يخصه بأهل الذمة قوله الخ . وهذا غير صحيح لأن قوله خذ من كل عالم يخرج أهل الذمة .

(٣) الحديث رواه الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز ، وقد ذكر أيضاً في حديث صدقة المواشي وفيه « ومن كل عالم ديناراً ، أو عدله » راجع تخريجها لـ ص ١٨٥ .

الباب الثاني

في

ترجيح بعض الأقيدة المتعارضة على بعض

وبما لا بد من تقديمه على الخوض في ترجيح المقاييس ؛ فصل
ذكره القاضي في ترتيب النظر في قواعد الأقيسة .

فقال : النظر فيما ينقسم الى ما لا يتفاوت في نفسه ، والمتفاوت .
وعني بالمتفاوت : ما يتفاوت فيه نظر النظار ، وتتعارض فيه الحواطر .
قال : والنظر الذي لا يتفاوت ، ينقسم إلى ما يقع في مرتبة
البدني ، كعلمنا أن الخنق ، والقاتل بالمثل - عامد للقتل ، ومن اضمح
خلاف نفسه في عقله .

والى ما يقع في مرتبة النظري ، كعلمنا بوجوب القصاص عليه ، فإن
من علم مقصود الشارع من القصاص ، في الحقن ، والعصمة ، استبان
١٠ - ب بآدني نظر ، على القطع ، / إيجاب القصاص ، ولا ينبغي أن
يتبادر^(١) فيه .

وكذلك علمنا بأن العقوبة الرادعة عن الفواحش شرعت زجراً عنها ،

(١) في الأصل يتبادر والنسبت من - .

وإذا تجمعت أسبابها ، من ارتكاب الفاحشة مع بعض التحريم وميسر الحاجة الى الزجر ؛ فلا بد منه ، كعلمنا بأن الشهود اذا شهدوا على الزنا ؛ فلا يسقط الحد بقول المشهود عليه : صدقوا ، كما قاله ابو حنيفة .

و علمنا بأن الحد لا يتعلق إلا بفاحشة ، ولكن الشارع تولى بيانه ، فإننا لا ندركه بأنفسنا ، وقد خصصها بتفصيل الحشمة واستثنى مقدماتها - من معانقة وتقبيل وممازحة^(١) - منها .

وعلمنا بأن أقل مراتب موجب العقوبة أن يتمحض تحريمه ، فالوطء بالشبه ؛ لا يوجب الحد ، وإشارته الى الذي صادف امرأة على فراشه ظننا حليته القدية .

قال : فهذه جهة لا يتفاوت فيها نظر العقلاء ، ولا اكثريات بمخالفة أبي حنيفة فيها ، فإني أقطع بخطئه في تسعة أعشار مذهبه الذي خالف فيه خصومه فانه أتى فيها من الزلل في قواعد أصولية ، يترقى القول فيها عن مظان الظنون ، كتقديم القياس على الخبر .

/ ورجوعه الى الاستحسان^(٢) الذي لا مستند له .

١٧٤ - أ

وزعم ان الزيادة على النص نسخ في مسائل ذكرناها .

وتسكه بمسائل شاذة في خوم القواعد ، فليس الكلام معه فيها ، في مظنة النظر في المظنونات .

والعشر الباقي ، يستوي فيه قدمه وقدم خصومه ، ولعلمهم يرجعون عليه فيه .

فأما ما يتفاوت النظر فيه ، كالحاق الأيدي بالأنف في الاستبراء

(١) في حرماسة .

(٢) راجع ما ذكرناه عن الاستحسان عند كتاب الاستحسان ص ٣٧٤ .

بحكم القصاص ، من حيث إن قطع الأطراف يتوقع منها السراية ، فبه زاجر ، وذلك لا يتحقق في النفس^(١) .

إلا أن هذا يعارضه ما ذكره الشافعي رضي الله عنه ، من أن الغرض من القصاص الزجر ، والأطراف معصومة عصمة النفوس ، فقضية المصلحة فيه تنزيلها منزلته .

نعم ؛ لم يطر الشافعي رضي الله عنه هذه المصلحة فيها إذا قطع أحدهما من جانب ، والآخر من جانب ، من حيث لم ير استفتاح المصالح ابتداء ، ورأى هذه المصلحة ثابتة عند الاشتراك في النفس ، فالحق الطرف به عند تحقق الاشتراك^(٢) .

١٧ - ب / وما بظاهر التفاوت ، ايجاب الشافعي القصاص على الشهود ، ولم يصدر منهم إلا كلمة ، ولو قال : ذلك بما يتسبب به الى القتل ، كالإكراه ، فيعارضه أن التزوير من العدول بما لا يغلب ، والقصاص مبناه على الدره .

وأبعد منه قوله : يجب الحد على المرأة بلعان الزوج ، مع أن اللعان حجة ضرورية ، وليست بينة يثبت بها الزنا على الإطلاق ، ولو قال : زنا المخدرات لا يطلع عليه إلا الأزواج ، فلا بد من تهديد طريق إثباته .

يعاوضه : أن الزوج قد يريه من أمر المرأة شيء ، فيقتاظ عليها ، فيسمى في دمها ، والعقوبات على الدره مبناها .

(١) انظر بداية المجتهد ١/٢٤٤ - ٢٤٥ لتقف على التفاصيل .

(٢) انظر مغني المحتاج ١/٢٦ لتقف على التفصيل هناك .

قال : وأبعد منه ، إسقاطه الحد عن الزوج في حق المقدوف به ،
وقد صرح به في قذفه ، ولا خفاء بعده .

ثم قال : وقد شاع في الألسنة أن العقوبات مبنها على السقوط ،
فلا بد من درك معناها ، فليعلم أن العقوبة ثابتة^(١) وجوبها ودرؤها .
والغرض من كل واحد منها الحقن .

والغرض من استيفاء القصاص حقن الدماء ، كي يكون ذلك
وازعاً للفاسق .

والغرض من الدرع حقن دم الجاني ، فإنه معصوم ، وحقن / دمه ١٧٥ - أ
ناجز ، والعصمة المبتغاة من الاستيفاء متوقعة^(٢) ، فإذا لا تُرد المقتول الى
الأحياء ، ولكن يتوفى وقوع مثله .

فإذا تعارضت أسباب الحقن والدرع ، غلب السقوط ، والمقصود منه
الحقن أيضاً ، إلا أن [المستفاد^(٣)] حقن ناجز ، فإذا اعتضد بتركه ،
كان مراعاة أولى من عصمة متوقعة .

فهذه مقدمة لم نجد بداً من ذكرها ، ليستمد الناظر منها في مسالك
الترجيح في القياس .

وليعلم أن القياس على مراتب .

وأقواها ، إن مميها قياساً ، الحاق الشيء بها في معناه ، ولا ترجيح
فيه ، فإنه مقطوع به ، وأثر الترجيح يعود الى النص المقطوع به .

ودونه ، التحيل ، ويقل فيه التعارض ، وإن ائلق ؛ فالغالب وقوع
الكلام في القديم مرتبة على مرتبة .

(١) في - ثابتة .

(٢) في الأصل و - متوقع . والمثبت الصواب .

(٣) من - . والأصل المبتغاة .

وبكثر التعارض في الأشباه ، وعندها يحتاج الى الترجيح .
ومعظم المسائل مع ابي حنيفة قطعي فيما يتعلق بالأصول .
ب - وما فيها يعود الى تمسكنا بقاعدة ، وتمسكهم بقاعدة / شاذة ، وذلك
أيضاً محكوم بطلان .

وحاصل ما يذكر من فنون الترجيح ؛ أنواع .

أولها :

أن يعارض قياس مستنبط من نص كتاب ما في معنى لحديث آحاد ،
قال قائلون : [إن^(١)] مميناء قياساً رجحنا^(٢) عليه ، فإن مستند
هذا مقطوع .

والختار :

أنه لا يرجح ، لأن تسميته قياساً يرجع الى لقب ، وهو مقطوع به
كالنصوص ، وانخبار الآحاد تقدم على قياس مستنبط من القرآن .

ثانيها :

أن يعارض قياس عام تشهد له القواعد ؛ قياساً هو أخص منه
بالمسألة ، فالأخص مقدم فيما قاله القاضي ، لأننا دُفِعْنَا الى البحث عن هذه
المسألة ، فالنظر الى القواعد اضراب عن مقصوده ، فالنظر اليه .

ومثاله : توجيه قولنا : لا تتعمل العاقلة قيمة عبد ، لأن الجاني أولى
بجنايته ، ويعتقد بسائر الغرامات .

(١) هذه الزيادة من هامش نسخة الأصل ولا بد منها قال في الهامش « لعله إن
ميمناء » اه .

(٢) لعل الصواب في هذه العبارة رجحناه عليه . أي ما استند إلى نص الكتاب ،
وإلا احتجنا إلى تقديرات أخرى .

وبعارضة قياس أخص منه ، وهو أن الغالب على العبد الذمية ،
بدليل الكفارة ، والقصاص .

وضرب العقل به ميسر حاجة الفن إلى معاطاة الأسلحة ، واتفاق
هفوات ، وثقل الأروش على الجناة .

/ وهذا فاسد .

١٧٦ - أ

فإن ضرب العقل مستثنى من ^(١) القياس ، وهذه الحكمة لا تعويل
عليها ، والأصل أنه لا يضرب عليها إلا في محل ^(٢) القطع ، أو فيما هو
مقطوع به .

ولما المثل القريب قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يضرب القليل على
العاقلة ، واعتضاده بهذا الأصل ، ونحن نلحق القليل بالكثير ، وهو
أخص ، إذ ثبت أن العقل يجري في الأجزاء والأروش ، وثبت بطلان
معنى الإجحاف إذ المتوسط بعقل الغني ويتحمل عنه ، [فصار] ^(٣)
القليل في معنى الكثير .

وباعتضد بما روى أنه عليه السلام (ضرب العقل على العاقلة) ^(٤)
وهو اسم جنس يتناول الكل كما يتناول [اسم الحمام الفروخ] ^(٥)
وإن كانت الحمامة لا نتاوله .

فهذا مقدم على قياس أبي حنيفة .

(١) في ح من .

(٢) في ح في محل القطع . وهو المثبت والذي في الأصل محلين القطع أر الخ ..

(٣) من ح . والأصل لصار .

(٤) أحاديث العاقلة كثيرة وبألفاظ مختلفة أخرجهما أحمد ، ومسلم والنسائي ، وغيرهم ،
راجع أبواب العاقلة من كتب الحديث لنقد على تفصيلها .

(٥) في الأصل « أيضاً الحمام والفروخ » والمثبت من ح .

ولكن شرط جريان الترجيع أن يسلم المستدل بالقياس الخاص ؛
لخصه قياساً عاماً ، فإن نُسبَ إلى الاضراب عن القاعدة الثابتة في الشريعة
فهو باطل .

١ - ب . وكذلك إن لم يسلم المستدل بالقياس / العام ؛ خصوص هذا القياس .

ثم قال القاضي : هذا شبه قوي مقدم على الخيل ، فكأننا نسب
القليل بالكثير ، وهذا كما نقول جراح العبد من قيمته ، كجراح الحر
من ديته ، تشبيهاً لإحدى النسبين بالأخرى ، وإن كان القياس الخيل في
المالية يقتضي إتباع النقصان ، ولهذا وجبت قيمته بالغة ما بلغت .

وكما تشبه الزبيب بالتمر ، والأرز بالبر ، ويتشبه للمقصود الأخص
في المنصوص ، وهو الطعام ، ليشبه به غيره فيعمل عمل العلة ، وإن لم
يكن مخيلاً ، فيقدم على خيل يعارضه .

فإن قيل : القوت أخص .

قلنا : قال القاضي : الجمع بينها ممكن ، فيفعل ذلك إذ لا مانع .

ثالثاً :

أن يكون للقياس العام التفات على خصوص الحكم ، وهو معتضد
بالقواعد ، فهو مقدم .

كقياسهم المرض على الإحصار في جواز التحلل ، ولكن منعه أولى
إن كان تمسكاً بعموم حكم الحج في اللزوم ، لأنه يجد أصلاً من الضلال
والنسيان وغيره ، فليس إعراضاً عن خصوص حكمه ، كما ذكرناه في
إلحاق القليل بسائر الغرامات ، فإنه إضراب عن خصوص هذه القاعدة .

إذا انعكست إحدى علتين فهو مقدم ، لأن ما حمل بعض الناس على المصير الى كونه شرطاً ؛ يصلح للترجيح .
وقد بينا أن العكس من طباع العلة ، فانعكاسه يزيد وضوحها في جوهره .

ومنع القاضي الترجيح به ، وزعم أن العكس نفي حكم في مسألة أخرى (١) ، فترقف فيه إلى ورود الدليل ، ولا أثر للعكس .
ثم مزيد إلا خالة ؛ مقدم على العكس بالإجماع .

خامساً :

تقديم التعدية على القاصرة بزعم الأستاذ أبي منصور (٢) ، والقاضي ، لأنه أغزر فائدة ، ولأن الصعابة كانوا يتسكون بالتعدية دون القاصرة إذ لا فائدة فيها .

وقال الأستاذ أبو اسحق : القاصرة مقدمة ، لأنها معتزلة بالنص .
فيقال له : الحكم هو المعتضد ، دون العلة .
والختار :

أنها إن تواردا على حكم واحد يجمع بينهما ، ولا ترجيح .
وان تناقضا ؛ فلا يلتقيان .

(١) راجع رأي القاضي في العكس عند الكلام على اشتراط العكس في العلة .
(٢) هو محمد بن الحسين بن أبي أيوب الأستاذ أبو منصور المتكلم ، تلميذ ابن فورك ، صاحب كتاب تلخيص الدلائل . توفي في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة .
(طبقات الشافعية ١/٤٧ - الوافي بالوفيات ٣/١٠) .

نعم ؛ يكفي طرد التعدية . عكس القاصرة ، ولا يقاوم "العكس"
الطرد أصلا .

وإن فرض ازدحام على حكم مع تقدير الاتفاق على اتحاد العدة ،
فالتعدية أولى ، لما ذكره القاضي .

سابعها :

أ- ب أن يكون فروع أحدهما أكثر من الآخر / فيرجع به ، كما قال
الاستاذ أبو منصور .
وهو مزيف .

لأن تقديم التعدية على القاصرة تلقيناه من ملك الصحابة ، ولم يظهر
ذلك عند كثرة الفروع .

سابعها :

أن يتعد وصف إحدى العلتين ويتعدد وصف الآخر ، فالمتحد وصفه ؛
قالوا : يرجع ، لأن فروعه أكثر ، والاجتهاد فيه أقصر ، فيبعد
عن الخطأ .

وهذا فاسد .

لأن كثرة الفروع لا تتلقى من الاتحاد ، فإن التعدية متحدة
وقد قصرت .

وقصر الاجتهاد وطوله ؛ خوف ترجيح .

ولا يؤخذ الترجيح من هذا المأخذ .

ثامنها :

أن ما كان فروعه أكثر ؛ يقدم عليه ما كان شواهد أكثر ، فيما
قاله الاستاذ أبو منصور .

(١) في - بلام .

كقولنا في تعليل وجوب الكفارة بالوطء في رمضان : إيلاج فرج في فرج ، وبشهاد له اختصاص الوطاء بمن أتى في الحج وغيره [به]^(١) وهم يقولون : هناك حرمة الصوم بتصود الجنس ، وقد كثر فروعه . وهذا فاسد .

فإن قولنا : إيلاج فرج في فرج طرد لا تخيل ، ومعتمد الشافعي تشبيه الصوم بالحج ، في أن ما اشتمل / على مخطورات ، الوطاء^(٢) من ١٢١ من جملتها ، كان الوطاء مزيد تغليظ ، كالحج . وما ذكروه منقوض عليهم بناقضات لهم في تلك المسألة .

نأسرها :

أن ما كثر أصوله ، قالوا يرجع ، وشرطه أن لا تتعد الرابطة ، فإن انحلت كقولنا : كل ما جاز بيعه جاز رهنه ، وقسنا على الدار ، والفرس ، والعبد ، فليس هذا من كثرة الأصول .

نعم ؛ إن شهدت أصول متباينة بمسالك متغايرة ، فيرجع ، ولا خفاء بسببه .

فإنه علتان في معارضة علة واحدة .

عأسرها :

كثرة الشواهد عند عدم الجامع الفقهي ، مثاله ، قول أحمد ، يسح على العمامة ، كالحف .

(١) هذه الزيادة ليست في الأصل ولا هـ . ولا بد منها .

(٢) في الأصل مخطورات الوطاء من جملتها الخ . وهو لا معنى له . والمثبت هو الصواب .

فنقول لا يسع هلى سائرة ، كسائر الاعضاء .
وكثرة الشواهد مع اليأس عن المعنى (١) ؛ يرجع به .

الحارثى هـ :

تقدم ما يقتضى الاحتياط ، فيما وضعه على الاحتياط ، كالأبضاع ،
والدماء .

فأما حيل الصيد ؛ فلا .

فإن الأصل فيها الإباحة ، وإن كان الورع فيها الاحتياط .

الثاني هـ :

ب . تقديم العلة الناقلة (٢) على العلة المستصعبة ، كما يقدم الراوي / الناقل
على المستصعب .

وهذا فاسد

فإننا نظن أن الناقل أثبت فى الراوية من المستصعب ، ولا نتمه فى
العله ، فلنقدم المستصعبة .

ثم يحتمل أن يقتضى بالتعارض ، ويتمك بالاستصحاب استقلالاً .

ويحتمل أن يقال : هو ماقط فى معارضته القياس فلا يصلح
الا للترجيع .

(١) فى الأصل وهو الملفق . وهو تصحيف .

(٢) أى عن حكم العقل ، وقد رجحها فى المستصعب . لأنها أثبتت حكماً شرعياً ،

والمستصعبة لم تثبت شيئاً . راجع المستصعب ١٣٢/٢ .

الثالث عشر :

اعتضاد أحدهما بظاهر يترجح ^(١) به ، أو يعمل به استقلالاً ، وفيه احتمال ، كما في الاستصحاب .

الرابع عشر :

النافية والمثبتة ، وقد اختلف الناس فيها على التناقض .
وعندنا : أن لا ترجيح لهما ، وإنما ينقدح الترجيح بالإنبات في الروايات .

الخامس عشر :

أن تنطبق صيغة التعليل على ظاهر القرآن .
كقولنا : لا تقبل شهادة الكافر ، لأنه فاسق ، ويشهد له قوله تعالى : (أولئك هم الفاسقون) ^(٢) .

وقوله تعالى : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ^(٣)) .
وهذا الترجيح فاسد .

لأنه يسمى فاسقاً لخروجه من الدين ، يقال فسقت الرطبة ^(٤) ،
ولكن خصص بالكافر كما يخص الملاحد بالكافر ، والحنيف بالمسلم ، وكل واحد منها بمعنى الميل .

(١) في ح فيرجح .

(٢) الآية ٨٢ من آل عمران .

(٣) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٤) أي خرجت من قشرتها .

السادس عشر :

١٧٩- أ أن يعتضد أحدهما بذهب واحد / من الصحابة ؛ فيرجع ، لان مذهبه إن لم يجعل حجة على الاستقلال ؛ فيرجع به ،

والمعتضد بذهب زيد في الفرائض ؛ يرجع على ما يعتضد بقول معاذ ابن جبل ، وإن قال عليه السلام (أعرضكم بالحلال والحرام معاذ)^(١) ، لأن شهادته عليه السلام لزيد في الفرائض على الخصوص ، حيث قال عليه السلام : (أفرضكم زيد)^(٢) .

ويقدم أيضاً على مذهب أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، وإن قال فيهما : (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)^(٣) ، لان ذلك يمكن حمله على الخلقة ، والسيرة المرضية .

وهذا في الشهادة أخص منه والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . ضمن حديث طويل فيه فضائل أبي بكر وعمر . وكذلك أخرجه الإمام أحمد .

(٢) الحديث أخرجه الحاكم بلفظ أفرض أمي زيد بن ثابت ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

(٣) أخرجه الترمذي ، وابن هدي ، وابن حبان ، وابن ماجه ، وأحمد بن حنبل .

كتاب الاجتهاد

والكلام فيه في أربعة فصول :

الفصل الأول

في

ان كل مجتهد في الأصول لا يصيب^(١)

راجع العقلاء عليه ، سوى ابي الحسين الغنبري ، حيث صوب كل مجتهد في العقليات .

ولا يظن به طرد ذلك في قدم العالم ، ونفي النبوات ، ولعله اراده في خالق الافعال ، وخالق القرآن ، وأمثالها .

اذ المسلم لا يكلف / الخوض فيه ، لعلنا بان العقول لا تحتل كل ١٧٩ - ب غامض عاقل

والصحابه كانوا لا يأمرؤن الناس به .

فاذا خاض متبرعا ؛ فلا يأنم بما يعتقد ، لان عقله لا يحتمل - رواه .
وهذا مع هذا القرب فاسد .

(١) في - لا يصوب .

فإن اعتقاد الإصابة المحلقة على التناقض ؛ محال ، إذ من ضرورة أحدهما أن يكون جهلاً ، وهو كاعتقاد اللون الواحد سواداً وبياضاً . وإن عني به نقى التائيم ، معللاً بقصر عقله ، فليطرد في النصارى واليهود . كيف ؟ والصحابه كانوا يشددون القول على كل مبتدع غير مكترث بقصور عقله .

ثم العقول إذا نقصت عن العقليات ، والفن التقليديات تناربت وأدركت المعقولات (١) .

نعم ، لا [يجب] (٢) الخوض في دركها ، وبكفي التقليد عندنا ، ولكن إذا خاض فيه ؛ فهو مأمور بالإصابة .

(١) قال ابن السبكي في رفع الحجب رقة ٢/٣٧٩ ب « ثم قيل إنه عم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الديانات ، وأن اليهود والنصارى والمجوس على صواب ، وهذا ما ذكره القاضي في التقريب أنه المشهور عنه .

وقيل إنما أراد أصول الديانات التي يختلف فيها أهل النبوة ، ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وآثار محتملة للتأويل كالرؤية وخلق الأفعال ، فأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والمجوس فإن في هذه المراضع تقطع أن الحق فيها بقوله أهل الاسلام ، قال ابن السمعاني : ويدعي أن يكون التناويل لمذهب العنبري على هذا الوجه ، لأن لا يجد أحداً من هذه الأمة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى والمجوس .

قلت : ولذلك حكى أن العنبري كان يقول في مثبتي القدر : هؤلاء عظموا الله ، ربي ثاني : هؤلاء تزهوا الله . ولم ينقل عنه مثل ذلك في حق اليهود والنصارى وأمثالهم « اه . وأقول تعليقا على كلام ابن السمعاني أنه لم يجد أحداً من هذه الأمة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى ، أقول : قد ظهر في هذه الأيام من لا يقطع بهذا بل ولا يظنه ، بل ويدعي أن النصارى إخوة للمسلمين وأنهم من أهل الجنان ، لسأل الله العصمة عن الزلل ، والتوفيق في القول والعمل ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ، فقد تشعبت الطرق ، واتبعوا الأهواء ، وأصبح الدين مطية إلى الدنيا ، وإن لم يغفر لنا ربنا ويرحمنا لنكونن من الخاسرين ، فليتنظر المسلمون عن يأخذون دينهم ، فإن الباطل له زخرف يستميل كثيراً من النفوس . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٢) في الأصل يجيد . والمثبت من ح .

الفصل الثاني

في

المجتهدين في المأذونات

وقد ذهب الشافعي ، والأستاذ أبو اسحق ، وجماعة من الفقهاء ، الى أن المصيب واحد ، وله أجران ، [والمخطئ^(١)] أجر واحد .
وغلا غلّون وألّوا المخطئ .

وصار القاضي / ، والشيخ أبو الحسن في طبقة المتكلمين - الى أن ١٨٠ - أكل واحد منها مصيب .

والفلاة منهم ، أثبتوا التخيير ، ونفوا مطلوباً معيناً ، وقالوا : لا فائدة في اجتهاد ، ولا في تقليد معين لتقدمه في المرتبة ، ولكنه يتخير ، إذ ما من حكم إلا ويجوز أن يغلب على الظن .

والمقتصدون ، أوجبوا الاجتهاد والعمل بما يغلب على الظن .

وعزى القاضي مذهبه الى الشافعي رضي الله عنه ، وقال : لولاء لكنت لا أعدّه من أحزاب الأصوليين^(٢) .

(١) من ح الأصل . والمخطئ .

(٢) أقول : نقل كل من التصويب والتخطئة عن الأئمة الأربعة ، والصحيح عنهم التخطئة ، وهذا الذي عزاه القاضي للشافعي ، ليس في كلام الشافعي ما يدل عليه ، وقد هزى الرجباني في كتابه تخريج الفروع على الأصول مثله للشافعي وتكلف في تخريج بعض الفروع عليه . ولو حرر النقل لكان في حل من ذلك التكلف .

تمسك من صار إلى أن المصيب واحد بمسلكين .

أمرهما :

أن الحل يناقض الحرمة ، والسفك يضاد الحقن ، فيستحيل جمعها .
وعو سفسطة من هذا الوجه .

ولكنهم يقولون ذلك لا يتناقض في حق شخصين ، كالمية نحل للضطر ،
وتحرم على غيره ، وكل مجتهد مصيب في حق نفسه .

وإن فرض في حق مقلد ؛ فيستفي الأفضل ، وإن تساورا انعكس
الإشكال [عليهم^(١)] أيضا .

المسلك الثاني :

أ- ب أن التحريم لا بد له من مسلك في الظن ، ويستحيل / تعارض
المسلكين على التناقض ، يفضي أحدهما إلى التحريم ، والآخر إلى التحليل
على التناقض .

وهذا فاسد .

فإنهم ينفون مطلوباً معيناً ، فضلاً من إثبات مسلك يدل عليه .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب ورقة ٣٨٠ - أ ج ٢ وزعم القاضي في التفرير
أن كلام الشافعي في الرسالة وفي كتاب الاستحسان ، وفي رسالة المصريين يعتمل ، وأن
الأظهر من كلامه ، والأشبه بمذهبه ومذهب أمثاله من العلماء القول بأن كل مجتهد مصيب .
قلت : وهذا غير مسلم للقاضي ، بل الثابت عن الشافعي ، الذي حرره أصحابه ما قدمناه
- أي القول بالتخاطة - قال ابن السمعاني ، ومن قال عنه غيره فقد أخطأ عليه ، قلت :
ثم من أصحابنا من ينكر أن يكون للشافعي مقالة تخالف هذا ، وهو رأي أبي إسحق
والقاضي أبي الطيب ، ومنهم من يقول له قول بالتصويب ولكنه مرجوع عنه اهـ .
(١) من ح . والأصل عليهم .

ولو فرضت مفتية تحت مفتٍ ، قالوا : على المرأة الامتناع إذا
رأت التحريم ، وعلى الزوج مد اليد ، وكل يأخذ باجتهاده ، ولا يستبعد
هذا التناقض ، فإنه ينعكس على من يقول المصيب واحد ، فإنه لا يعينه ،
ولو وجب على كل واحد أن يعمل باجتهاده .

تمسك القاضي بأن قال :

يجب قطعاً على كل مجتهد العمل باجتهاده شرعاً ، والوجوب بأمر الله ،
وما وجب بإيجاب الله ؛ فهو حق ، فهو المعنى بكون كل واحد مصيباً
للحق في حق نفسه .

وإن قيل : لم يته الاجتهاد نهايته .

قلنا : إذا غلب على ظنه ، ولم يبق له مضطرب في اعتقاده ،
فتكليفه أمراً وراءه ؛ تكليف مالا يطاق ، فإنه أدى ما كلف ، ولم
يكلف الا استفادة غلبة الظن ، وقد استفاده .

والختار عندنا :

أن كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً ، فإنه وجب بإيجاب الله .

ولا معنى [للفضاء] ^(١) بإصابة كل واحد / على معنى نفى مطلوب
معين في علم الله من تحريم أو تحليل .

١٨١-٢

إذ لو قيل به لما تصور الطلب في حق كل مجتهد يقدم على اجتهاد ،
إذ يعتقد في علم الله حكمها هو مطلوبه ، من كتاب أو سنة أو إجماع ،
فإن لم يجد فما هو الا شبه بأصول الشريعة ، وإذا لم يتخيل ذلك لم
يتصور طلبه ، وهو كالذي يطلب زيدا في الدار ، ولا يتعين في خياله

(١) من ح . والأصل ولا معنى للفظ .

أحد التقديرين على البدل (١) .

ويتبين هذا بمثال ، وهو أن المجتهد في القبة ينبغي أن يعتقد تعيين القبة في إحدى الجهات ، وكونه مأموراً بطليها بغلبة الظن ، ولو لم يتخيل ذلك ؛ كان كمن يطلب جهة من أربع جهات ، ولا يميز لبعضها على بعض ، فلا يكرن له مطلوب معين ، ولا يتصور له طلب .

فعلى هذا نقول : إذ فرضنا واقعة ، لو انتهى الاجتهاد فيها نهاية ، انتهى إلى التحريم المحقق ، فأنهى المجتهد إلى الكراهية مثلاً ، وجب العمل به ، وله أجر واحد .

ولو افق عذور على منتهى التحريم ؛ لكانت مصيباً ما هو شرف الطالين ، وهو غابة التحريم .

١٧ - ب فقد تبين / أنها مصيبان في العمل ، وأحدهما - مخطئ في [الوصول] (٢) إلى ما هو شرف الطالين - لا بعينه .

(١) الذين ذهبوا إلى أن كل مجتهد مصيب اختلدوا لي أنه هل في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين لله تعالى هو مطلوب المجتهد ؟

فذهب الغزالي في المستصلى إلى أنه ليس فيها حكم معين فقال : فالذي ذهب إليه علقوا المصوبة أنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين بطلب بالظن . بل الحكم يلعب الظن وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه ، وهو المختار ، وإليه ذهب القاضي اه (المستصلى ١٠٩/٢) .

واختار هنا في المنحول أن فيها حكماً معيناً يتوجه إليه الطلب إذا لا بد للطلب من مطلوب ، وعليه أبو يوسف ، ومحمد ، وابن سريج في إحدى الروايتين عنه ، وأبو زيد الدبوسي ، ونقله عن علمائهم جميعاً ، والقاضي أبو حامد ، والداركي ، وأكثر العراقيين . فذهب الغزالي في المستصلى إذن غيره هنا من حيث وجود الحكم المعين وعدمه . وإلا ففي الكنايين بذهب إلى التصويب .

(٢) في الأصل وح في الأصول ، وهو خطأ من السامع ، والصواب ما أثبتته .

وقد يقول القاضي : ليس ن تعالى في الوقائع المظنونة حكم معين عام على جميع الحلائق .

إذ الحكم توجيه الخطاب ، ويستحيل توجيه الخطاب على النعيين ، مع انشعاب مسالك الظنون .

ولو كان معنيا ؛ لدلت عليه أمانة ، ولو دلت الأمانة ؛ لعلمت وانقلب مقطوعا به .

وهذا غير سديد .

فإن لله تعالى في كل واقعة حكما ، حق المجتهد أن يتشوف إليه ، وعليه أمارات نودت غلبة الظن .

وللظنون في العقول مسالك كما للعلوم .

فهو كطالِب القبة بظنة .

إن أصاب جهة القبة ؛ فله أجران .

وإن بنى على غلبة الظن ، ولم يصب ، فله أجر واحد .

الفصل الثالث

فبما

هو مطلوب المجتهد إذا عينا مطلوباً

قالوا : والمطلوب هو الأشبه ، وعبر معبرون عن الأشبه بأنه ما يظهر لآفته في مجاري ظنه .

وهذا لا ضبط له ، فإن ذلك قد يتعارض .

وقال آخرون : هو ما لو ورد به نص لطائفة (١) .

وهذا حكم / على الغيب ، وإن ذكره ابن مريج من أصحابنا .

أ - ١ وقال آخرون : هو الأشبه بالأصلين الذين تردد الواقعة بينهما من نفي أو إثبات ، وهو شرف الطالب .

من ظفر به فقد أصاب .

ومن لا ؛ فقد أخطأ ، وإن أصاب في العمل .

(١) كذا في الأصل و ح ، والكلام فيه سقط لم أستطع معرفته ، ولعله أراد أن المطلوب هو الأشبه عند الله ل نفس الامر ، بحيث لو نزل نص ؛ لكان نصاً عليه كما ذكره الأمدى في الأحكام ١ / ١٥٩ وابن السبكي ل جمع الجوامع ٢ / ٣٨٩ حاشية البتاني .

الفصل الرابع

فيما

إذا أخطأ المجتهد نصا

والمصوبة اضطربوا ، فمنهم من طرد التصويب تعويلا على وجوب العمل عليه . وفي إصابة الحق .

ومنهم من خطأ .

وغلا غالون حتى أمرو .

وقال القاضي : لا يؤزم ، لأنه لم يعتمد ، ولكنه يحتمل أن يقال : أخطأ من حيث إن المطلوب قد تعين .

ومنشأ التصويب نفي المطلوب ، والنص هو المطلوب هنا .

ثم قال : يمكن أن يقال : هو مصيب ، لأنه وجب عليه العمل ، وقد أدى ما كلف ، وحكم النص متعين في حق من عثر عليه ، والاحكام تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، كما في تحريم الميتة ، لم يبق إلا أن يقال : أخطأ النص .

فأقول : نعم ، ولكن هذا للفظ / لا خير فيه ، فإنه لم يجب عليه ١٨٢ - ب الوصول إليه ، إذ فيه تكليف وشطط بعد أن استفرغ كنهه بجهود .

وهو كالنسيم ، يقال لم تتروضا ، فيقال : نعم ، ولكن لم يجب عليه ذلك .

والختار :

أن المجتهد مصيب في علمه ، مخطئ في التشرف المطلوب ^(١) .
وكذا نقول إذا لم يكن نص ، فلا فرق ^(٢) عندنا .
ولكن إذا عثر على النص فقد نقول يجب تدارك الفائت ، لأن الخطأ
صار متيقنا .

[أما] ^(٣) إذا لم يكن في المسألة نص فلا يتعين ^(٤) الخطأ .
وهي مسألة فقهية ، إذ القضاء يجب بأمر مجدد عندنا .
نعم ؛ المجتهد في القبة ، إذا تبين الخطأ ، والوقت باق ، هل نجب
عليه [الإعادة] ^(٥) ؟

للشافعي رضي الله عنه فيه تردد .
ومثاره : أن المقصود من المكلف استقبال عين القبلة ، مقصوداً
أم لا ؟
فإن قلنا : أنه مقصود فيمكن أن يقال يجب ، لأن المقصود قد
فات ، والاجتهاد وسيلة لم يقض إلى المقصود ، فلا يغني .

(١) راجع تفصيل رأيه في هذه المسألة في المستقصى ١١٦/٢ . فقد فصل تفصيلاً
غير هذا .

(٢) في الأصل و ه فلا فرقان . وهو تحريف . والمثبت هو الصواب .

(٣) هذه زيادة على الأصل و ه . وبدونها لا يستقيم الكلام . فلا بد منها . ولعلها
سقطت من النسخ .

(٤) في ه يستد .

(٥) في الأصل و ه . التضياء بدل الإعادة ، والصواب ما أثبت ، لأنه ما دام
الوقت باقياً لا يقال للعبادة قضاء ، ولكن يقال لها إذا فعلت ثانية إعادة ، ويشهد له قوله
ولهذا قضى بسقوط الإعادة .

ولعل الظاهر أن القبة ليست مقصودة في عينها ، فإن تكليف المصلي ذلك في جهالاته وعماياته ؛ محال .

ولهذا قضى بسقوط الإعادة في الأظهر .

وأما العثور على النص فمقصود الشارع قطعاً .

وإنما فرضنا / الكلام في الوقت لثلا يتورط في انتقال القضاء الى ١٨٣ - أ
أمر بجدد .

وعلى الجملة ، الفرق بين القبة والنص عسير .

وختم الكتاب بالرد على أبي حنيفة رحمه الله ، حيث قال : كل مجتهد
مصيب في اجتهاده ، فإن قيد بالاجتهاد ، وأراد به أنه مخطئ في علمه
فهذا زال لما ذكرناه، وإن أراد به أنه أصاب ما هو شوف الطالب فكذلك .

وإن عني به أنه أدى ما كلف ؛ فهو مساعد عليه ، والله أعلم
بالصواب .

كتاب الفتوى

وفيه بابان :

أحدهما في الاجتهاد وأحكامه ، والثاني في أحكام المقلد .

الباب الأول

في

الاجتهاد

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول

في

صفات المجتهدين

فليعلم أولا أن الفتوى ركن عظيم في الشريعة؛ لا ينكره منكر ،
وعليه عول الصحابة بعد أن استأثر الله برسوله ، وتابعهم عليه التابعون
إلى زماننا هذا .

ولا يستقل به كل أحد .
ولكن لا بد من أوصاف وشرائط ، ولنا في ضبطها مسالك .

المسلك الأول :

على الإجمال ، أن نقول : / المقتي : هو المستقل بأحكام الشرع ١٨٣ - ب
نصاً واستنباطاً .

وأشرنا بالنص إلى الكتاب ، والسنة ، وبالاستنباط إلى الأقيسة ،
والمعاني .

المسلك الثاني :

ان نفصل الشرائط فنقول :

لا بد من العقل والبلوغ ، إذ الصبي لا يقبل قوله ، وروايته .
والرق لا يقدح ، وكذا الأنوثة .

ولا بد من الورع ، فلا يصدق الفاسق ، ولا يجوز التعويل على قوله .
ولا بد من علم اللغة ، فإن مأخذ الشرع الفاظ عربية ^(١) ، وينبغي
أن يستقل بفهم كلام العرب ، ولا يكفيه الرجوع الى الكتب ، فإنها لا تدل
إلا على معاني الألفاظ ، فأما المعاني المفهومة من سياقها وترتيبها لا تفهم
إلا [بِسْتَقْلَل] بها .

والنعقق في غرائب اللغة لا يشترط .

ولا بد من علم النحو فإنه يثور معظم اشكالات القرآن .

(١) في - غريبة .

(١) في الأصل و - مستقل وهو مخرب والمثبت الصواب .

- ولا بد من علم الأحاديث المتعلقة بالأحكام .
ومعرفة النسخ والمنسوخ .
وعلم التواريخ ليتبين المتقدم عن التأخر .
والعلم بالسقيم والصحيح من الأحاديث .
وسير الصحابة ، ومذاهب الأئمة ، لكيلا يخرق إجماعاً .
ولا بد من أصول الفقه ، فلا استقلال للنظر دونه .
أ- وفقه النفس لا بد منه ، وهو غريزة لاتعلق / بالاكتاب .
ولا بد من معرفة أحكام الشرع (١) .

(١) ويحسن بنا هنا أن نذكر كلام الشافعي في الرسالة على شروط الاجتهاد فإنه درر خالية ، وحكم بالغة ، قال رضي الله عنه :
ولا يقيس' إلا من جمع الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله ، فريضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وعامه ، وخاصه ، وإرشاده .
ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد سنة في إجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع . فبالقياس .
ولا يكون لأحد أن يقيس حق يكون عالمياً بما مضى قبله من السنن ، وأقوال السلف ، وإجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب .
ولا يكون له أن يقيس حق يكون صحيح العقل ، وحق يفوق بين المشبه ، ولا يعجل بالقول به ، دون التثبيت .
ولا يمنع من الاستماع من خالفه ، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك القلة ، ويزاد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب .
وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده ، والإلصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك . (الرسالة ص ٥٠٩ غفرلوق اءء شاكرك) ولء ذكرك نءوا من هءا في (كءاب اءطال الاسءءسان) في الءزم السابع من الأم ص ٢٧٤ ط بولاق .

المسلك الثالث :

وهو المختار ، وهو الحاوي لمحة هذه التفاصيل .

أن يكون على صفة يسهل عليه [درك]^(١) أحكام الشريعة ، بعد الورع ، والبلوغ ؛ ليقبل قوله ، ولا يتمكن منه إلا بحجة ما فصلناه ، نعم ، لا نؤاخذ به بحفظ الأحكام .

فإن أئمة الاحاديث بوبوا أحاديث الاحكام ، وميزوا الصحيح من الفاسد ، والتعويل فيه على الكتب جاز ، كما ذكرناه في كتاب الأخبار فليراجع إذا مست الحاجة إليه^(٢) .

(١) من - والأصل درك .

(٢) راجع ورقة ٩٢ - أ وما بعدها .

الفصل الثاني

في

كيفية سرد الأدب منها ومراعاة ترتيبه

قال الشافعي رضي الله عنه : إذا رفعت إليه واقعة ، فليعرضها^(١) على نصوص الكتاب .

فإن أعوزه ، فعلى الأخبار المتواترة .

فإن أعوزه ، فعلى الآحاد .

فإن أعوزه ، لم ينحصر في القياس ، بل يلتفت إلى ظاهر القرآن .

فإن وجد ظاهراً نظراً في التخصصات من قياس وخبر ، فإن لم يجد

مخصصاً حكم به .

وإن لم يعثر على لفظ من كتاب ، ولا سنة ، نظر إلى المذاهب ،

فإن وجدها مجعاً عليها ، اتبع الإجماع .

١٨٤ - ب / وإن لم يجد إجماعاً ، خاض في القياس .

وبلاحظ القواعد الكلية أولاً ، ويقدمها على الجزئيات ، كما في القتل

[بالمثل]^(٢) ، يقدم قاعدة الردع ، على مراعاة الآله .

(١) في الأصل روحه فليعرضه .

(٢) في الأصل روحه القتل المثل . بدون الباء . فأثبتها جرياً على حادثه في إثباته

في مواضع .

فإن عدم قاعدة كلية ، نظر في النصوص ، ومواقع الاجماع ، فإن
وجدتها في معنى واحد الحق به ، وإلا انحدر إلى قياس مخيل .

فإن أعوزه عمك بالشبه .

ولا يعول على طرد إن كان يزمن بالله العزيز ، ويعرف مأخذ الشرع .

هذا تدريج للنظر على ما قاله الشافعي رضي الله عنه .

ولقد أخر الاجماع عن الأخبار .

وذاك تأخير مرتبة ، لا تأخير عمل ، إذ العمل به مقدم ، ولكن

الحبر يتقدم في المرتبة عليه ، فإن مستنده قبول الاجماع .

الفصل الثالث

في

أن رسول الله ﷺ كان يجتهد

قال فائلون : كان لا يجتهد ، لقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى)^(١) .
وقال آخرون : كان عليه السلام يجتهد ، إذ لم يكن ينتظر الوحي
في كل واقعة ترفع إلى مجلسه .
والجواب :

أنا لا نظن به استبداداً بالاجتهاد .

ولا يبعد أن يوحى إليه ، ويسرع له الاجتهاد .
فهذا حكم العقل جوازاً .

أما وقوعاً ، فالغالب على الظن أنه كان لا يجتهد في القواعد / وكان
يجتهد في الفروع ، كما روي أنه عليه السلام قال : (أرايت لو تئتمضت)^(٢) .
فإن قيل : وهل اجتهد الصعابة في حال حياته قط ؟ .
قلنا : انقسم الناس فيه على تناقض .

وأهل الظاهر أنهم كانوا لا يجتهدون بحضرة والقرب من منزله ، ومن
كان يبعد منه بفروخ وفراخ ؛ كان يجتهد ، وحديث معاذ^(٣) نص
في الباب .

(١) الآية ٣ من سورة النجم .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص ٣٢٩ .

(٣) راجع تخريجه في ص ٣٣١ .

الفصل الرابع

في

التصبيص على مشاهير المجنهرين
من الصمائية والتابعين وغيرهم

ولاخفاء بأمر الخلفاء الراشدين ، إذ لا يصلح للإمامة إلا مفتي ،
وكذا كل من أفتى في زمانهم ، كالعبادة ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية ،
قلده الشافعي في مسألة .

وأصحاب الشورى ، قيل : إنهم كانوا مفتين ، لأن عمر رضي الله عنه
أجل الأمر فيما بينهم ، فدل على صلاح كل واحد له .

قال القاضي : وهذا فيه نظر .

إذ ما من واحد إلا وشبب عمر فيه بشيء لما أن عرض عليه .

فقال في طلحة : صاحب خثروانة^(١) واستكبار .

وفي الزبير : صاحب المد والصاع .

= هذا وعلى القول بمواز الاجتهاد بالنسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفقوه .
فالصحيح أن اجتهاده لا يخطئ . وقيل يخطئ . ولكن لا يفر عليه كما قال ابن الحاجب
بل يلبه عليه .

(١) التَخَثُّرُ : هو التفر والامترخاء (تهذيب اللغة ٧/٢٩٤) ونحو الرجل في
مشيته إذا مشى مشية الكسلان (معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٤) .

وفي سعد : إنه صاحب ميقتب ^(١) .

وفي علي / : إنه صاحب دعاية .

وفي عثمان : إنه كاف بأقاربه .

فلا يتلقي حكم اجتماعهم من هذه المآخذ ^(٢) .

وأبو هريرة : لم يكن منتبها فيما قاله القاضي ، وكان من الرواة .

والضابط عندنا فيه ، أن كل من علمنا قطعا أنه تصدى للفتوى في

أعصارهم ، ولم يمنع عنه ؛ فهو من المجتهدين .

ومن لم يتصد له قطعا ؛ فلا .

ومن ترددنا في ذلك في حقه ؛ ترددنا في صفته .

وقد انقسمت الصحابة إلى متسكين لا يعتنون بالعلم ، وإلى معتنين

به ، فأصحاب العمل منهم لم يكن لهم مرتبة الفتوى .

والذين علموا ^(٣) وأفتوا ؛ فهم المفترون ، ولا مطمع في عد أحادهم

بعد ذكر الضابط ، وهو الضابط أيضا في التابعين .

وللشافعي في الحسن البصري كلام ^(٤) .

(١) الميقتب ؛ صاحب الخيل والفرسان . يريد عمر أنه صاحب حرب وجيوش ،

وليس بصاحب هذا الأمر (النهاية ١/١١١) .

(٢) في « من هذا المآخذ » .

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد البصري ، يقال مولى زيد بن ثابت

ويقال مولى جميل بن قطبة ، كان جامعا ، عالما ، رفيعا ، ثقة ، هابدا ، إلا أنه كان بدلس

قال الذهبي في التذكرة ٧٠/١ قلت : هو مدلس فلا يخرج بقوله « من » في من لم يدركه ،

وقد بدلس عن لقبه ويسقط من بينه وبينه والله أعلم وقال في الميزان ١/١٨٣ . هو ثقة

لكنه بدلس عن أبي هريرة وغيره ، فإذا قال حدثنا فهو ثقة بلا نزاع مات سنا عشر ومائة

(العبر - تذيب التهذيب ، المعارف - مشاهير علماء الأمصار - الميزان - التذكرة) .

وأما مالك فكان من المجتهدين .

نعم ؛ له زلل في الاسترسال على المصالح ، وتقديم عمل علماء المدينة ،
وله وجه كما ذكرناه من قبل .

وأما أبو حنيفة : فلم يكن مجتهداً ^(١) ، لأنه كات لا يعرف
اللغة ، وعليه يدل قوله : « ولو رماه بأبو قبيس » ^(٢) .

وكان لا يعرف الأحاديث ، ولهذا خري بقبول الأحاديث الضعيفة
ورد الصحيح منها .

ولم يكن فقيه النفس ^(٣) ، بل كان يتكاس / لا في محله على ١٨٦-أ
مناقضة ، آخذ الأصول .

وبتين ذلك باستثمار مذاهبه فيما سنعتقد فيه بابا في آخر الكتاب .
واث أعلم .

(١) هذه عصبية ، فإذا لم يكن أبو حنيفة مجتهداً ، فمن ذا الذي يكون ، وقد قيل
فيه : الناس عيال على أبي حنيفة في اللغة . وما كتب عن هذه المسألة قبل الباب الذي سيعطيه
الغزالي لترجيح مذهب الشافعية فليرجع إليه .

(٢) هذه العبارة قد وردت عن أبي حنيفة واشتهرت ولكن بلفظ « ولو رماه بابا
لقبيس » وقد خرجها العلماء على لغة من يلتزم الألف في الأسماء الخمسة مطلقاً وذلك
كقول الشاعر :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في الجحد غايتهما

وأما هذه التي ذكرها الغزالي فيمكن أن تخرج أيضاً على الحكاية ، وليس في هذا
ماخذ على أبي حنيفة .

(٣) قلت قد بلغ أبو حنيفة من فقه النفس في اللغة ما لم يحتج معه إلى دفاع عنه
فيه . فهو سراج وهاج سناؤه . وبحر عميق قراره . وقد رجع الغزالي في آخر حياته
عنه ، وانظر للوقوف على مزيد تفصيل ما ذكره في مقدمة الكتاب وما سنذكره بعد
قليل في الفصل المعهود للكلام على ترجيح مذهب الشافعي رضي الله عنه .

الباب الثاني

في

اعظام التقلير

وهو ثمانية فصول

الفصل الأول

في

مفيدة التقلير

قال قائلون : إنه قبول قول بلا حجة .

فعلى هذا ، قبول قول رسول الله ﷺ ، ليس بتقليد ، فإنه حجة ،
وكذا قول الصحابي إن رأينا حجة .

وقال آخرون : هو قبول قول من لا يدري من أين يقول ، فعلى
هذا قبول قول الكل لتقليد ، سوى قول رسول الله ﷺ ، على قولنا
إنه لا يجتهد .

وقال القاضي : لا معنى للتقليد ، ويجب على العامي قبول قول

المقني ، وعلينا قبول قول رسول الله ﷺ ، وقرل الصعابي إن رأينا
حجة في حق من يجب قبوله .

والختار عندنا :

أن جملة أصحاب الملل لم يتحصلوا من أعمالهم وعقائدهم الا على تقليد ،
خلاف ما قاله القاضي .

فمن صدق رسول الله ﷺ ، فهو مقلد ، إذ لا يدرك / صدقه ضرورة ، ١٨٦ - ب
وكيف يعلم صدقه ، ولا يعلم بقوله وجود مرسله .

نعم ، لو ترتب الناظر ، وافتتح أولا نظره في حدوث العالم ،
وإثبات الصانع ، وانحدر الى إثبات النبوات ، وتصديق النبي ، فهو
عارف وليس بمقلد ، ويتدر من يوفق له ، ومعظم الناس [تلتزم]^(١)
الشرع من نفس الشرع ، فهي^(٢) مقلدة الشرع ، ولكن يراعى^(٣)
أدب الشرع في الاطلاق فيسمى قوله عليه السلام حجة .
ويسمى اتباع المجتهد تقليدا .

وان كنا تعلم حقيقة الحال على ما ذكرناه .

(١) في الأصل و - تلتو . ولا معنى لها . والصواب ما أثبت .

(٢) في - فهو .

(٣) في - يرمى .

الفصل الثاني

في

أن الصحابي هل يجب تقليده

وقد اختلفوا فيه .

فقال قائلون : لا يجب لأنهم لا يعصمون .

وهذا يطل بالرازي .

ومسكوا أيضاً بأنهم كانوا يختلفون ، ولم يوجب بعضهم على البعض الاتباع والتوافق .

وهذا ينقض قول المفتي منا ، فإنه حجة في حق العامي ، وإن لم يكن حجة في حق المفتي ، فلا يبعد تبعض الأمر أيضاً في حقهم .
ومسكوا بأنهم سوغوا الخلاف ، فإيجاب الاتباع رفع لما توافقوا عليه من جواز الخلاف .

١٠١ . ومسك الموجبون للتقليد بقوله / عليه السلام : (أصحابي كأنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)^(١)

وبقوله عليه السلام : (خيرُ القرون قرتني)^(٢) .

وهو ظاهر ، محمول على السيرة ، بدليل قوله عليه السلام : (إقتدوا

(١) رواه ابن منده في أماليه ، وأحمد بن حماد الحزاعي ، والدارمي ، وابن عدي .

(٢) الحديث رواه الترمذي ، والنسائي ، والبخاري ، ومسلم ، وأحمد .

بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر (١١) ولا يتعين اتباعها من بين
سائر الصحابة .

وقد قال بتعيينها قائلون .

والختار :

ما خالف القياس من مذاهبهم متبع ، لأنا لا نظن بهم [التعم] (١٢)
فنعلم أنهم استندوا إلى نص .

وإن وافق القياس ؛ فلا (١٣) .

ويطرد ذلك في التابعي إذا لم يعرف له مستند باطل .

ولا يتبع مذهب مالك في خيار المتابعين ، لعلمنا بفساد مستنده .

ولا مذهب أبي حنيفة في شهود الزوايا ، وإن خالف القياس ، لعلمنا
بأنه بناء على الاستقصان الفاسد .

ولم تتبع ابن مسعود في حظه قيمة العبد من الحر .

ولا ابن عباس في تقدير أجره الآتي بأربعين ، لما ذكرناه في باب
الاستقصان ، والله أعلم .

(١) راجع تخريجه في ص ٤٥٠ .

(٢) في الأصل و - الحكم ، وهو تحريف من اللساخ ، والصواب المثبت .

(٣) قال ابن الحاجب بأن ذلك لو صح لكان يلزم الصحابي أيضاً ، فيجب عليه

تقليد صحابي آخر ، واللازم باطل ، فبطل الملزوم . اهـ بتصرف .

والصحيح أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً عند الشافعي في الجديد كما قال ابن
السبكي وعليه الأكثر . قال الشافعي رضي الله عنه « كيف أخذ بقول من لو حاججته
لمججته » .

قال ابن السبكي في رفع الحاجب : قال الإمام الوالد رحمه الله : إن الشافعي يستثنى =

الفصل الثالث

في

أن المجتهد هل يغفل / المجتهد في القبلة وغيرها

أ - ١

وهو ممنوع عند الاستاذ ، والقاضي والشافعي .

تمسكان من القاضي بأن قول الرسول عليه السلام حجة لدلالة المعجزة على صدقه ، وقول العالم حجة على المقلد لدليل قاطع ، ولا قاطع (١) على جواز قبول العالم قول العالم .

وما لا قاطع في قبوله ؛ فهو مقطوع ببطلانه .

وهذا أصل للقاضي ، ذكرناه في كتاب الأخبار والقياس .

ونحن لا نرى ذلك .

في الجديد من قوله: إن مذهب الصحاح ليس بحجة؛ الأمر التعبدية الذي لا مجال للقياس فيه . قال : لأن الشافعي قال في اختلاف الحديث روي عن علي رضي الله عنه أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجادات - لو ثبت ذلك عن علي لقلت به . قال : لأنه لا مجال فيه للقياس . فالظاهر أنه فعله توقفاً .

وذكر الأصوليون هذا من تداريع القديم ، قال الشيخ الإمام وفيه نظر لأن اختلاف الحديث من الجديد ، قال ويلقي أن يكون هذا حجة قديماً وجديداً اهـ .

(١) لي - ولا القاطع .

والاستاذ تمسك بأن المجتهد يجب عليه مراعاة ترتيب الأدلة ، فلا يقدم قياساً على نص .

والتقليد بالنسبة إلى الاجتهاد فرعه .

فيقال له : هذا نمحك في ترتيب مالا دليل عليه .

والجواب :

أن المسألة في مظنة الاجتهاد ، ولا قاطع ^(١) على قبوله ورده ^(٢) ، وقد انفكروا على جواز التقليد عند ضيق الوقت ، وعسر الوصول إلى الحكم بالاجتهاد والنظر .

(١) في ح ولا قطع .

(٢) قال الفزالي في المستصنى ١٢٢/٢ واختار القاضي منع تقليد العالم للصحابة ولمن بعدهم ، وهو الأظهر عندنا ، والمسألة ظنية إجتهادية .

والذي يدل عليه أن تقليد من لا ثبت عصمته ، ولا تعلم بالحقيقة إصابته ، بل يجوز خطؤه وتلبسه - حكم شرعي ، لا يثبت إلا بنص أو قياس على منجهوم ؛ ولا نص ، ولا منصوص اه .

الفصل الرابع

فما يجب على المقندان برهانه يستبين كون المفتي مجتهداً

والختار :

يكفيه أن يتعرف عدالته بقول عدلين .

ويسمع عنه قوله : إني مفتي . ١٨٨-أ

لأن اعتبار تلقفه المشكلات من كل فن ، وامتحانه به ؛ تكليف شطط ،
ويعلم أن أصحاب البوادي من عصر الصحابة ؛ كانوا لا يفعلون ذلك ،
وإن ذكره القاضي في التقدير ^(١) .

واشتراط تواتر الخبر بكونه مجتهداً ، كما قاله الاستاذ ، غير سديد ،
لأن التواتر يفيد في المحسوسات ، وهذا ليس من فته .

وقال القاضي مرة : يكفيه أن يخبره عدلان بأنه مفتي والله أعلم .

(١) كذا في الأصل .

الفصل الخامس

في

وجوب تغليب الأفضل

وقد أوجب جماعة ، لأنه أعلم .
وعلى آخرون ، بوجوب تقديم الأفضل في الإمامة .
وذلك مسلم في الإمامة .
لأن مبناه على المصلحة ، وهو الأصلح ، حتى لو عارضته ^(١) شوكة ،
واتفق عقده للمفضول ، وكان في منازعته خصام دائم - يقضي بانعقاده ،
ولا يجب تقديم الأفضل في الفتوى ، لعلنا بأن العبادة الأربعة ، كانوا
يراجعون في زمن الخلفاء الراشدين .

(١) في ح عارضته .

الفصل السادس

في

ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد موت مقلده

- وقد قال الفقهاء : يقلده وإن مات ، لأن مذهب لم يرتفع بمرته .
١- ب / وأجمع علماء الأصول على أنه لا يفعل ذلك .
ولو اتبع الآن عامي مذهب أبي بكر معرضاً عن سائر المذاهب .
لا يجوز له ذلك .
فإن الصحابة كانوا لا يعتنون بنقل المسائل ولهذيتها ، وإنما اعتنى به
المتأخرون .
وكان أعظم شغل الأولين تقعيد القواعد .
فلا ينبغي مذهبهم بجملة الوقائع .
فإن وجد مجتهد عاصره ؛ وجب عليه أن يقلده .
وإن لم يجد .
قال قائلون : يتبع آخر مجتهد مات .
وهذا فاسد .
فيتبع أعظمهم نخلاً لجميع المسائل ، وأسلم طريقاً .
ثم يستعين مذهب بقول ناقل ويرجع ، فيقيس النفس ، متهماً إلى
نصوص صاحب .

وليس يشترط أن يكون متعمقا في الاصول ، فإنه لو كان كذلك
لكان مجتهدا ، ولكنه كالمجتهد في نصوص صاحبه ، كما أن صاحبه مجتهد
في نصوص الشارع .

قال القاضي : يجوز له أن يقيس على نصوص غيره فينقل من مذهبه ،
كما يقاس على نص الشارع .

الفصل السابع

في

أنه هل يجب تكرير مراجعة المفتي

وقد أوجبه قوم ، لاحتمال تغير الاجتهاد .
١٨- أ ومنعه الآخرون لأن احتمال النسخ / كاحتمال النسخ في زمان رسول الله ﷺ
وكانوا لا يكررون المراجعة .

والختار :

أن المسافة بينها ؛ إن كانت شائعة ، والواقعة كانت لتكرر في كل
يوم ، كالصلاة ، والكفارة ، فلا يراجع قطعا ، لعلمه بأن المقلدة في
زمان رسول الله ﷺ كانوا لا يفعلون ذلك .
وإن كانت الواقعة لا يكثر تكررها ، فالظاهر أيضاً أنه لا يراجع ،
لأننا نستدل بعدم مراجعتهم في تلك الصور مثله في هذه الصورة .
ثم يخرج على هذا الاختلاف - وجوب الإخبار على المفتي إذا
تغير اجتهاده .

الفصل الثامن

في المسألة إذا ترددت بين مفتيين على التناقض ، ولم يكن الجمع بين قوليهما ، مثل : الأصغر في حق العاصي بسطره ، واجب عند أبي حنيفة ، والإتيان واجب عند الشافعي .

فيجب على [المستفتي] ^(١) مراعاة الأفضل والبراءة .

وإنما لم نوجب عليه اتباع الأفضل حيث لم يظهر الخلاف ؛ لما عهد من الصحابة من مراجعة الكل .

ونعلم أنهم كانوا يقدمون قول أبي بكر رضي الله عنه على قول غيره عند التناقض .

ثم الأفقه [مقدم] ^(٢) على الأورع .

وإن تبارها / من كل وجه .

١٨٩ - ب

قال قائلون : بتخير .

وقال الآخرون : يأخذ بالأشد ^(٣) .

وقال آخرون : يأخذ بالأنفل عليه ، ويراجع نفسه فيه .

والجواب :

لا يتبين إلا بتقديم مقدمتين .

(١) في الأصل الملقى وهو تحريف والصواب المستفتي .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح - الأسد .

أمرهما :

أن الشريعة هل يجوز فتورها ؟
وقد أجمعوا على تجويز ذلك في شريعة من قبلنا ، سوى الكعبي ^(١) ،
بناء على وجوب مراعاة الأصل على الله .
وهو ينازع في هذه القاعدة .
ثم لا يتسلم عن دهرى الصلاح في نقيض ما قاله .
والخيار :

أن شرعنا كشرع من قبلنا في هذا المعنى .
وفرق فاروق بأن هذه الشريعة خاتمة الشرائع ، ولو فترت لبقيت
إلى يوم القيامة .
وهذا فاسد .

إذ ليس في العقل ما يحيله .
والذين فترت عليهم الشرائع وقد ماتوا ، فقد قامت ^(٢) قيامتهم ،
إذا لم يلحقهم تدارك نبي آخر .

وقال رسول الله ﷺ : (سيأتي عليكم زمان يختلف رجالات في
فريضة فلا يجدان من يقسمها بينهما) ^(٣) .
وقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٤) ،

(١) راجع ترجمته في ص ١٠٤ .

(٢) في الأصل ر - وقد قامت قيامتهم ، بالواو ، ولعلها زيادة من الناسخ ،
والصواب حذفها لتكون الجملة هي الخبر ، وإلا فأين الخبر ، وعلى كل فالجملة مضطربة .

(٣) راجع تخريج الحديث في ص ٣٠٣ .

(٤) الآية ١٠ من سورة الحجر .

ظاهر ، معرض للتأويل ، ويمكن تخصيصه بالقرآن ، دون سائر أحكام الشرع .

وهذا كلام في الجواز العقلي .

وأما الوقوع ، فالغالب على الظن / أن القيامة إن قامت عن قرب ، ١٩٠- أ فلا تفتقر الشريعة ، وإن امتدت الى خمس مائة سنة مثلاً ، لأن الدواعي متوفرة على نقلها في الحال ، فلا تضعف الا على تدريب .

ولو تطاول الزمن فالغالب فتورده ، إذ الهمم الى التراجع مصيرة . ثم إذا فترت ارتفع التكليف .

وهي كالأحكام قبل ورود الشرائع .

وزعم الاستاذ أبو اسحق أنهم يكافون الرجوع إلى محاسن العقول . وهذا لا يليق بذهننا ، فإننا لا نقول بتحسين العقل وتطهيره .

المقدمة الثانية :

في تقدير خلو واقعة عن حكم الله مع بقاء الشريعة على نظامها . وقد جوزوه القاضي حتى كان يوجبها ، وقال : المأخذ محصورة ، والوقائع لانهاية لها ، فلا تستوفى مسائل محصورة ، وهذا قد فكلمتنا عليه في الاستدلال من كتاب القياس .

والمختار عندنا : إحالة ذلك وقوعاً في الشرع ، لا جوازاً في العقل ، لعلمنا بأن الصحابة على طول الأعصار ما انجزوا^(١) عن واقعة ، وما اعتقدوا خلوها عن حكم الله ، بل كانوا يجمعون عليها هجوم من لا يرى لها حصراً .

(١) في الأصل وما انجزوا . فأسقطت الواو . ولعلها من زيادات النسخ .

وجعنا الى المقصود :

١٩٠ - ب فلا مبالاة بذهب المخيرة / ، لأن حاصله إباحة وتردد بين الحل والحرمة ، والإباحة لا بد لها من مستند ، ولا دليل في الشرع على هذه الإباحة .

نعم ؛ إن كان يتلقاه من تصويب المجتهدين ، فهذا يلزمه في بده الأمر ، ولهذا ارتكبه المصيبة .

وأما للتخيير بينهما فهو إباحة .

وتكليف الرجوع إلى الأغاظ ، أو تحكيم العقل في الأثقل - تحكم أيضاً لا مستند له .

وربما ينقل^(١) عليه ما لا يأمر الشرع به ، ويأمر بنقيضه ، إذ الصلاة على الحائض أثقل من تركها ، وكذا الصوم .

والهتار عندنا :

أن يتخذ هذه واقعة جديدة ، فيراجعها^(٢) ، فيقول^(٣) بإيها أخذ .

وربما يرمئان به إلى أحدها .

ويفرض لهم في ذلك مستندات ، فإن كان في نجاسة فيستندون إلى أصل الطهارة ، أو إلى أصل الحلق ، وإلى نكاح مستمر في الأبضاع .

ولسنا نضبط مستندهم ، ولكن فائدة ذلك لا تخفى .

(١) من هـ . والأصل وربما لا يثقل عليه . وهـ هو الصواب .

(٢) في الأصل وهـ . فيراجعها ، ولم أجد لها أي معنى . والصواب ما أثبت لأنه سيذكر نظيراً له بعد قليل .

(٣) في الأصل وهـ فنقول . والمثبت الصواب .

وإن أمره [كل]^(١) واحد باتباع عقده ، استغنى ثالثاً إن
وجدته أفضل منهما ، وإن كان مثلها ، وفيه تصوير المسألة ، وطابق أحدهما ،
فهل يقدم قول اثنين على قول واحد ؟ .

هذا ما يبناء أصحابنا على أن مذهب أكثر الصحابة ، هل يقدم على
مذهب أقلهم إذا رأيتاه حجة ؟

والجواب :

أنه لا يبالي بالكثرة ، ولكنه يراجعهم / فيقول : هل أقدم قول ١٩١ - ١
اثنين منكم على قول واحد ؟
وإن رأوه فذاك .

وإن تعارضت أقاويلهم فيه أيضاً ؛ فهذا شخص خلفي عليه حكم
الشريعة ، كمن هو في جزيرة ، ولم يبلغه خبر الدعوة ، فلا شيء
عليه فيه .

فإن قيل : هلا تلتزموا من خلو واقعة من حكم الله .

قلنا : لانا لا تجوز وقوع ذلك في الشرع كما بيناه .

فإن قيل : فما قولكم في الساقط من سطح على مصروع ، إن تحول
عنه إلى غيره قتله ، وإن مكث عليه قتله ، فإذا يفعل وقد قضيت بأن
لا حكم لله فيه ؟

قلنا : حكم الله أن لا حكم فيه .

لهذا أيضاً حكم ، وهو نفي الحكم .

(١) من ح . وفي الأصل كل .

هذا ما قاله الامام (١) رحمه الله فيه .

ولم أفهمه بعد .

وقد كبرته عليه موارد .

ولو جاز أن يقال : نفي الحكم حكم ؛ لجاز ذلك قبل ورود
الشرائع ، وبعد فتورها .

وعلى الجملة ، جعل نفي الحكم حكماً تناقض .

فإنه جمع بين النفي والإثبات إن كان لا يعني به تحييد المكاف بين
الفعل وتركه .

وإن عناه ؛ فهو إباحة محققة ، لا مستند له في الشرع .

هذا تمام ما أردناه من ذكر كتاب الفتوى .

١٠ - ب وختمه بباب في بيان سبب تقديم مذهب الشافعي / رضي الله عنه
على سائر المذاهب .

ولنا في إثبات الغرض منه بعد التنبيه على مقدمتين - ثلاث مسائل .

المقدمة الأولى : (٢)

أن العوام ، والفقهاء ، وكل من لم يبلغ منصب المجتهدين لا غنى

(١) هو إمام الحرمين ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، نسبة
إلى جوين ناحية من نواحي نيسابور ، وهو شيخ الغزالي ، راجع تفصيل حياته في مقدمة
الكتاب . ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨ هـ .

(٢) قبل أن يكتب الفصل الذي عقده الغزالي لترجيح مذهب الإمام الشافعي
- رضي الله عنه - على غيره من المذاهب ، ثم إبطال ما سواه ، وعلى الخصوص مذهب
الإمام أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنه - بما أورده من مسائل فقهية خلافية ، ضمنية
المؤدرك ، يحذر بنا أن نقدم عليه ما يلي درأ لسوء الظن ، وإيضاحاً للنصيحة ، فإن حجة
الاسلام الغزالي أسمى من أن يرمى بغير العدالة والإنصاف :
=

== إن الذي دفع الغزالي إلى كتابة هذا الفصل هو استمرار الخصومة التي نشأت يوماً ما بين فقهاء الحجاز وفقهاء العراق ، أو بين أهل الحديث وأهل الرأي ، ولا أريد أن أتعرض لتفصيل أسباب الخصومة ، فإنها طويلة وكثيرة لا يسعها هذا الموجز ، ولكنني أريد أن أشير إلى أنها هي التي دفعت أصحاب الرأي للحط على أصحاب الحديث ، وأصحاب الحديث للحط على أهل الرأي ، وأخذ كل فريق منهم يلتصق بآرائه بكل ما لديه من وسائل ، حتى ولو كانت هذه الوسائل بجانب الحقيقة ، وبعبارة عن الصواب .

ولقد كان أصحاب الرأي على جانب من قوة البحث والنظر ، وكانوا أصحاب حجاج ولسن ، وأهل شغاب وجدل ، فأسرفوا في الطعن على أهل الحديث وأئمتهم ، والحط من قدرهم وقيمتهم ، مما دفع أهل الحديث لأن ينفروا في ردهم ، ويردوا على شبههم ، ويفتسروا المبدتهم .

فاحتدم الخلاف ، واستمر النزاع ، وظهرت العصبية ، وكما أن أهل الرأي كانوا فيهم المذهب المتغالي ، والجدلي المعاند ، كذلك كان يوجد بين أهل الحديث من يتصف بهذه الصفات ، وإن لم يصل في غلوه إلى ما وصل إليه الفريق الأول .

وهذه الحدة وإن كانت قد فثرت بعد أن صنف الشافعي رضي الله عنه رسالته إلا أن آثارها ما زالت باقية ، والعصبية بين المذاهب لا زالت قائمة .

ولو ذهبت أذكر أفراد المتغالين - ومذاهبهم - وأسرار شبههم ومنهجهم - من كلا الفريقين . لأطنبت . ففي الوشل اجتزاء عن البحر ، وفي اليسير ما يفني عن الجمل الغدير .

فإن كل من أنصف لو سمع قول الكرخي « إن كل حديث يخالف قول أبي حنيفة فهو إما أن يكون مذبذباً أو مؤولاً » .

أو قول حافظ الدين البزدوي (م ٧١٠) في كتابه كشف الأسرار (شرح المنار) ٧/١ - معللاً لقول محمد بن الحسن الشيباني « لا يستقيم الحديث إلا بالرأي » - فإن المحدث غير اللقبه يغلط كثيراً ، فقد روي عن محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح أنه استلقى في صبيين شرباً لبن شاة ، فأفنى بثبوت الحرمة بينها ، وأخرج من بخاري ، إذ الأخنية تلعب الأمية واليهيمية لا تصلح أما للأدعي - لما وسعه إلا أن يصفهم بالعصبية والإجحاف ، والغلو والانحراف .

وفيه در أستاذي فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق إذ قال في مقدمته لصحيح =

== البخاري معقباً على هذه الفرية التي نسبت للبخاري بقوله : فتلك فريضة على البخاري حقيرة ؛
 ما أنزل الله بها من سلطان ، ولم يقم على صحتها أدنى شبه أو برهان ، وهي - فضلاً عن
 كونها أضعف من الضعف ، وأسخف من السخف - لا تلك سماعها المصحف ، وفارؤها
 المحلل ، إلا أن يقطع بكذبها ، ويسخر من رآوها ومدونها ، ويتوهم على الطائي إذ يقول :
 على أبا الأيام قد صرن كلها عجائب ، حتى ليس فيها عجائب
 ويتمثل قول المتنبي :

وهبني قلت : هذا الصبح ليل ؛ أيعمى العالمون عن الضياء ؟ !

أهـ ص ٧٥ .

وكذلك يقال بالنسبة للطاعنين على أهل الرأي من أهل الحديث كالحطيب البغدادي
 حين أسرف في الطعن على أبي حنيفة في كتابه « تاريخ بغداد » والنسائي حين ضعف أبا
 حنيفة في كتابه « الضعفاء والمتروكين » وأسرف في الكلام على أصحابه ، وغيره ، من
 وصف بالعصبية والإفراط ، دون حاجة للتفصيل في ذكر اسمائهم ، ومواطن طعنهم ، لأننا
 لسنا في مجال الاستقصاء ، وإنما نصرب الأمثال فقط ليعضج المفاصل ، وإن كل إنسان يؤخذ
 منه ويرد عليه إلا صاحب العصمة عليه أفضل الصلاة والسلام .

فلم يكن الغزالي إذن أول من تكلم في هذا الباب ، وإنما كان واحداً من أفراد مدرسة
 كثير أئمة ، وتعددت ، تأخذها .

٢ - إن الغزالي - رضي الله عنه - عندما صنف « المنحول » إنما كان يصنف آراء
 استأذه إمام الحرمين ويدونها ، ويجمع تعليقاته ويرتبها ، دون أن يزيد فيها ، أو ينقص
 منها ، كما ذكر ذلك في آخر الكتاب .

ولقد كان إمام الحرمين من المتمسكين بمذهب الشافعي رضي الله عنه ، المعتقدين
 - ككل مذهبي غلاة - أن مذهب هو المذهب الذي يجب أن يتبع دون سائر المذاهب ،
 وأن على كل مسلم أن يقلده دون غيره من الأئمة ، ولذلك صنف كتابه مقيث الخلق في
 ترجيح القول الحق (ط المطبعة المصرية بالقاهرة ١٩٣٤) - رجح فيه مذهب الشافعي
 رضي الله عنه ، وذكر فيه بعض المسائل الخلافية التي يظهر فيها مذهب أبي حنيفة غير مقبول
 عند الخاصة والعامة ، بالنسبة لمذهب الشافعي فيها .

فكان الغزالي في كتابه المنحول . متأثراً بآراء استأذه إمام الحرمين متأثراً تماماً ، بحيث
 لم يجد أي حرج من ذكر معظم فقرات مقيث الخلق في هذا الفصل الذي ذكره لترجيح
 مذهب الشافعي وتقديمه .

ولقد صنف الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله كتاباً سماه « إحقاق الحق وإبطال الباطل في مغيث الخلق » بلغ فيه من التعصب ما لم يبلغه إمام الحرمين والغزالي فأسرف في الطعن عليهما بل وصل به التعصب إلى أن طعن في نسب الشافعي نفسه ، علماً بأن نسب الشافعي أوضح من أن يقام عليه دأيل ، وأبعد من أن يشفى لحافده منه غليل ، ولئن صدق قول البديع الغزالي .

تريد على مكارمنا دليلاً ؟ في احتاج النهار إلى دليل ؟
- على شيء - لصدق على لسب الشافعي .

ولقد كان الشيخ الكوثري يقول عن نفسه « متعصب رمي بمتعصب » عندما يُكلم في شأن إحقاق الحق .

والإمام بالنسبة لهذا الكتاب أن الرد الذي فيه بالنسبة للمسائل الفرعية ، يصلح أن يكون رداً على المسائل الفرعية التي ذكرها الغزالي في هذا الفصل ، فليرجع إليه من أراد .
٣ - وعلى فرض أن ما ذكره الغزالي هنا كان معتقداً له ككل مذهبي كما قلت آنفاً ، فإن كتاب المنحول يمثل طوراً من أطوار الغزالي التي تنقل فيها ، ولقد حسنته في بداية حياته العلمية ، وقبل أن تنضج أفكاره ، وتستقر آراؤه ، ولذلك نجده في المستقصى يعرض عن كثير مما اختاره هنا في المنحول - كما ذكرنا في مقدمة التحقيق - فبأي أخريات حياته العلمية ، وبعد أن اتضحت أمامه الحقائق ، واستقرت به الآراء ، ونضجت الأفكار ، وجدناه يلف موقف العدل بالنسبة إلى جميع المذاهب ، يحترمها ، ويحترم آراءها وأهْلِها ، دون الطعن عليهم أو الخط من رتبهم ، وإن كتابه المستقصى هو أكبر شاهد على ذلك . وقد صنفه بعد المنحول بأمد غير يسير .

وإن كتابه إحياء علوم الدين هو الدليل الثاني الذي يؤكد هذه الحقيقة ويدعمها (١) . وكل هذا يدلنا على أن الغزالي قد أعرض عما ذكره هنا في المنحول كما شهد بذلك الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله إذ قال في إحقاق الحق « ولقد رجع الغزالي عن رأيه في أن حنبلة في آخر حياته » .

وإني لأسأل الله تعالى أن يلهم المنصفين من سيقروُن هذا الفصل أن لا يتأثروا بما =

(١) إقرأ ما نقلناه من لصوص من الإحياء في المقدمة ، والتي تدل على مكانة أبي حنيفة عنده .

• • • • •
= ذكره الغزالي في النسبة لأن حنيفه ومذهبه ، وأن يتعلموا منه الإخلاص ، حيث يرون رجوعه عنه في آخر حياته ، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة لا يدركها إلا المنصفون .

رحم الله أبا حنيفة ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والكوثري ، فإنهم ما أرادوا قبا كتبوه إلا إحقاق الحق وإظهاره ، وإبطال الباطل وإنكاره . وهذا دأب كل عاقل ، يعمل بما يعتقد ابتغاء مرضاة الله تعالى ورضوانه .

هذا ولقد قامت في هذه الأيام فئة اتخذت من مثل هذه الأمور ذريعة للنشر بإطلها وزيفها ، وإفشاء صفاتها وحقدما ، فحملت أعباء الدعوة إلى اللامذهبية ، زاعمة أنها تريد الخروج من مثل هذه الأمور .

فأخذت تلتصق بالأئمة الاعلام وتلاميذهم ، وتسخر من المذاهب العقلية المعتبرة وتردري أتباعها ومحرم . تاركة وراء ظهرها مجتمعا يتخبط في متاهات الجاهلية الطافية ، وبين من وطأة المخططات الإلحادية الباغية ، وكأنها لم تكلف في هذه الحياة إلا الطعن في الأئمة ، والسخرية منهم ، جزاء لما قدموه من بذل وتضحيات بواسطتها عرفت هذه الفئة أن هذا الكون رباً يجب عليها أن تعبد ، وأن لهذه الحياة دستوراً قوياً يجب عليها أن تلتزمه ، إذ لولا أولئك الأئمة الاعلام وتضحياتهم ، لاندست من الرسالة معالمها ، وخبت في هذه الظلمات مشاعلها .

تباً لها ، وخاب سعيها ، فإنها لو عانت ثمرة دعوتها وحقيقة أمرها ، لعلمت أنها تريد القضاء على المذاهب الأربعة . لنشوء خمس مائة مليون مذهب في الإسلام ولنجعل الناس إلى الإلحاد أقرب منهم إلى الإتيان .

وما أصدق كلمة الكوثري في مقالاته « اللامذهبية قنطرة اللادينية » .

فليحذر المسلمون من مثل هذه الدقة ، التي ضلت بجهلها ، وقادت عن رشدها .

وليعلموا أننا لا نهام عن الاجتهاد الا إذا لم يلبثوا رتبته ، أما إذا بلغوها ، وخاضوا غمارها ، فلا عليهم ، إذا كان الحق بجانبهم ، أن يدعوا الشافعي نفسه لتقليدهم ، فإنه هو القائل : « ما جادلت أحداً إلا وأحببت أن يظهر الله الحق على لسانه » .

ولم يكن هو وأسلانه كأبي حنيفة ، ومالك ، ممن يشهون تقليد الناس لهم .

ولقد قال المزي في مقدمة مختصره : « اختصرت هذا من كلام الشافعي من معنى قوله ،

مع إعلامه نبيه عن تقليده وتقليد غيره » .

• • • • •
= إلا أننا - وقد بطلت بنا هممتنا ، وفصرت عن إدراك كثير من الحقائق عقولنا - لم نجد
بدأ من التقليد لأحد أو أئمة الأئمة المخلصين ، لتلقى الله دون أن نفتري على شريعته بجهلنا ،
فنجعل حرامها حلالاً ، وحلالها حراماً ، ونكون كمن قال الله فيهم « ولا تقولوا لما تصف
ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله
الكذب لا يفلحون » .

وغن لنا نعيم من رجل يدعي الاجتهاد ويبحث عليه ، إذ هي دعوى : مفتوحة
أبوابها ، ومعروفة سبلها ، وما من رجل إلا وينمى الوصول إليها ، لا سيما وأن الأئمة
أنفسهم أمروا بها ، وحثوا عليها ، إن كان الإنسان على مقدرة من ولوج مضايقتها ،
والتقاط دررها .

ولكن المعجب من وراق ، لا يجبد من العلوم إلا النظر في فهارس الحديث ، دون
أن يعرف معانيها ، أو يدرك مراميها ، مع جهل مطبق بأصول الفقه وقواعده ، وعماية
قائمة عن آثاره وحقائقه ، دون تمييز بين قطع وظن ، وتعميم وإطلاق ، وتخصيص وتقييد ،
ودون معرفة بأبسط قواعد اللغة ؛ ومع ذلك ينسب نفسه للاجتهاد المطلق ، ويأمر الناس
باتباع باطله ، والإعراض عن تقليد أمثال أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهم أجمعين ،
إذ هم على زعمه الباطل لا يصلحون للتقليد . ويأتي مع ذلك بمضحكات - دونها ما أنى به
مسيلة حين حاول معارضة القرآن - من تحليل حرام وتحريم حلال ، مدترياً على دين الله ،
وهادماً لأسسه وقاعدته .

ولكن ليعلم أولئك المبطلون وأضرابهم ، أن للدين أناساً يدافعون عن حوزته ،
ويستميئون في سبيل نصرته . وأن الباطل إن يلتصر وإن رجحت كفته - على أنها ليست
راجحة - وكثر أتباعه ؛ على أنهم قلة .

فإن للحق ضياء يهر الأبصار ، ويهتك الظلمات ، ويكشف الأباطيل منها تبرقت
واستتوت .

وما أصدق قول الله تعالى : (قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً) .
وفلنا الله لخدمة دينه ، ونصرة رسالته ، وعصمنا عن الزلل ، وهدانا إلى الصواب
في القول والعمل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
=

بهم عن تقليد إمام ، واتباع قدوة ، إذ نحكيم العقول الفاضلة الذائعة
عن مأخذ للشرع بحال .

وتخير أطيب المذاهب ، وأسهل المطالب بالتقاط ^(١) الأخف والاهون
من مذهب كل ذي مذهب - بحال لأمرين .

أمرهما :

أن ذلك قريب من التمني والتشهي ، وسيتشعُ الحرقُ على الراقع
فينسل عن معظم مضائق الشرع بآحاد التوسعات التي انفلت الأئمة في
آحاد القواعد [عليها] ^(٢) .

والأخر :

أن اتباع الأفضل متعتم ، وإذا اعتقد تقدم واحد ؛ تعين عليه
اتباعه ، وترك ما عداه .

وتخير المذاهب يجر لا محالة إلى إلباع الفاضل تارة والمفضول أخرى
ولا مبالاة بقول من أثبت الخيرة في الأحكام ، تلقيا من تصويب
المجتهدين ، على ما ذكرنا فإداه .

المقدمة الثانية :

أن من وجب عليه تقليد إمام ؛ لم يتعين عليه تقليد واحد من
الصعابة ، كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، بل لا يسوغ له ذلك .

(١) في الأصل و - بالتقاط . ولعلها تحريف من النسخ . والمثبت هو الصواب .

(٢) زيادة زدتها من هامش الأصل وليست في الأصل ولا ح . قال في الهامش

« الظاهر سقط لفظ عليها من النسخ » اه .

إذ الوقائع / شئ ، وهي لكثرتها لا ضبط لها .

والمنقول عن هذه الأئمة مذهباً ، وقائع محصورة لا تفي بجميع الوقائع ، وذلك بحجج المقلد إلى اتباع إمام آخر ، فيقلد مجتهداً باحثاً ، ناهلاً^(١) لأصول الشريعة ، منها على فروعها .

وأما الصحابة لم يكثر مجتهدهم ، ولم يطل في الفروع نظرهم ، وليس هذا منا طعننا فيهم ، ولا تشبهاً بالطعن .

فإنهم اشتغلوا بتقعيد القواعد ، وضبط أركان الشريعة ، ولأبسط كلياتها .

ولم يصرروا المسائل تقديرأ ، ولم يبوبوا الأبواب تطويلاً وتكثيرأ ، ولكنهم كانوا يجيبون عن الوقائع مكنتين بها .

ثم انقلبت الأمور إذ تكررت العصور ، وتفاصرت الهمم ، وتبدلت السير والشيم ، فافتقر الأئمة إلى تقدير المسائل ، وتصوير الوقائع قبل وقوعها ، ليسهل على الطالبين أخذها عن قرب ، من غير معاناة لعب .

هذه مقدمة الباب .

المسالك الأولى من المسالك الموهودة :

في تقديم مذهب الشافعي رضي الله عنه على مذهب سائر الناحليين من الأئمة ، كأبي حنيفة ، ومالك ، ومن عداهم .

إن الشافعي رضي الله عنه تأخر عنهم ، وأصرف / في مذاهيم بعد ١٩٢ - ب أن نظمها ، وربوا صورها وعذبوها .

(١) في حاشأ .

وأبو حنيفة نَزَفَ جَمامَ ذهنه في تصوير المسائل ، وتقعيد المذاهب ،
فكثر خطئه لذلك .

وكذلك يقع ابتداء الأمور .

ولذلك استكثف أبو يوسف (١) ، ومحمد (٢) من ألباءه ، في ثلثي
مذهبه ، لما رأوا فيه من كثرة الخط ، والتخليط ، والتورط في
المنافضات .

وصرف الشافعي رضي الله عنه ذهنه إلى انتخاب المذاهب ، وتقديم
الأظهر فالأظهر ، وأقدم عليه بقرينة رقادة ، وفطنة منقادة ، وعقل
ثابت ، ورأي صائب ، بعد الاستظهار بعلم الأصول ، والاستمداد من
جمة أركان النظر في المعقول والمنقول .

فاستبان على القطع أنه أبعد عن الزلل والخطأ من اشتغل بالتمهيد ،
وتشوش الأمر عليه في روم التأسيس والتقعيد .

وعلى الجملة إذا قدم مذهب أبي حنيفة على مذهب أبي بكر رضي الله
عنه ، لتأخره وشدة اعتناؤه بالنخل ، فاعتبار التأخير في نسبة الشافعي
رضي الله عنه إلى أبي حنيفة رحمه الله ، ومن قبله - أبين وأوضح .
فإن قيل : فلو تبين بعده فاحل ، فعينوا ألباءه ، إذ جعلتم
للتأخير أثراً ظاهراً .

(١) هو الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد
ابن بجير بن معاوية الأنصاري ، صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي
والهادي والرشيد ، مات ببغداد سنة الثنتين وثمانين ومائة . (نأج التراجم ص ٨١ - مناقب
الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص ٣٧) .

(٢) راجع ترجمته في ص ٢١٠ .

قلنا : هذا ما نعتقد ، ولا مداجاة في علم الأصول / عند استئثار ١٩٣ - أ
مسالك العقول ، إلا أنه بعد لم يتفق من يساويه في منصب الاجتهاد
أو (١) بقرب منه .

فان قيل : فما قولكم في ابن سريج (٢) ، ومن بعده كالقفال (٣) ،
وغیره من الأئمة ؟

قلنا : هؤلاء ، كثرت تصرفاتهم في مذهب الشافعي رضي الله عنه
استنباطاً ونخريجاً ، وقلت اختياراتهم ، ثم لم يستمدوا من علم الأصول
وكان الشافعي رضي الله عنه أعرف الخليفة به ، فلا يقدم مذهبهم على
مذهبه .

المالك الثاني :

ان نقول : إنما يؤلى الناظر إذا فسد نظره لأحد أمرين .
إما اختلال أصل من الأصول .

أو لاساءة نظر في التفريع .

ولا خلل في أصول مذهب الشافعي ، وقد كان أعرف الناس بعلم
الأصول ، وهو أول من صنف في هذا العلم ، وقد حافظ على أصول
الشريعة كلها ، فقبل الإجماع ، ولم يفعل كالنظام (٤) إذا أنكره .

(١) في ح أم .

(٢) راجع ترجمته في ص ٢٢٥ .

(٣) هو الامام محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير ، الشافعي ، أحد أئمة الدهر ،
ذو الباع الواسع في العلوم ، كان إماماً في التفسير ، والحديث ، والكلام ، والأصول ،
والفروع ، واللغة ، والشعر ، كان إمام عصره بما وراء النهر للشافعيين ، ت سنة خمس
وسنين وثلاثمائة بالشاش (طبقات الشافعية ٣/٢٠٠ - شذرات الذهب ٣/٥١ - طبقات
العبادي ص ٩٢ - العبر ٢/٣٢٨ - النجوم الزاهرة ٢/١١١ - رليات الاعيان ٣/٣٣٨) .

(٤) راجع ترجمته في ص ٢٣٩ .

وقبل الأخبار الآحاد ، ولم يفعل كالروافض^(١) إذ ردوها^(٢) .

وقبل القياس وخالف أصحاب الظواهر .

وهذه أصول مأخذ الشريعة .

ثم أحسن نظره في ترتيب الأدلة .

١٩٣ - ب . فقدم النصوص على المفائيس ، وأخبار الآحاد على / ، وقدم معظم

الظواهر التي ظهر فيها مقصد العموم وسلك فيها نهجاً مستقيماً ، ومساكاً قوياً ، اعترف له كل أصولي بالسبق والفضل .

ثم أحسن نظره في الفرع ، وتنبه لأمرين عظيمين .

أحدهما : تقديم القواعد الكلية ، على الأقيسة الجزئية - وذلك

أوجب القتل بالثقل ، خيفة انتهازه ذريعة إلى إمداد الدماء - في^(٣)

نفيه إبطال قاعدة القصاص .

والثاني : أن انحجز عن القياس في مظان التعبدات .

وأثبت فناً من القياس ، وهو الحاق ما في معناه له ، كالحاق

الأمة بالعبد في حكم السرابة ، وعليه بني تعيين لفظة التكبير ، والمنع من

العدول الى ترجمة الفاتحة عند العجز ، لبطلان خاصية الإعجاز ، ولم يفعل

ذلك في التكبير عند العجز ، إذ لا إعجاز فيه .

وقسّن لفظ التزويج ، والإنكاح ، في النكاح ، لكثرة التعبدات ،

والحق بهما ترجمتهما لكل لسان ، لأنها كانت في معنهما .

وانضم إلى حسن نظره ، ذكاه فهمه ، ونقاء قريحته ، وما خص به

(١) راجع الروافض ص ٢٤٢ .

(٢) في الأصل ورددوه .

(٣) في الأصل و . وفي نفيه ، ولا معنى للوار ، ولعلماء من زيادات النسخ .

من فطنته التي لا تجحد ، ولا يتبارى^(١) فيها^(٢) ، حتى كان يحفظ القرآن في أسبوع ، والمرطاً في ثلاث ليال ، ومرد جامع محمد بن الحسن بين يدي هارون الرشيد^(٣) ، ولنا / الإطناب في نظريته ، ولا للتنبيه على حسن مذهبه في آحاد المسائل ، ولكننا أومأنا الى الكليات ، ليستبان به بعده عن الزلل .

فإن قيل : إدعين أنه أجرى القياس في مظانه ، فما باله حسم القياس في إزالة النجاسة ، وإخراج القيم في الزكوات ، وهي من مظان المعقولات ؟ قلنا : التفت في إزالة النجاسة على سير الصحابة ، علماً منه بأنهم قط على تفنن أحوالهم - ما استعملوا مانعاً في الإزالة سوى الماء ، واستناداً منه إلى أن الماء القليل ، إذا لاقى النجاسة ، تنجس ، فهو خارج عن القياس من هذا الوجه .

ومسلكه في مسألة الأبدال ذكرناه في كتاب التأويل ، وهو ما يرضيه كل محصل .

ولنا للخرض في آحاد المسائل ، فذاك من اللام .
ولنا ندعي عصمة الشافعي ، ولكننا نرجع مذهبه ، لأنه أبعد عن الزلل من غيره .

المسلك الثالث :

أن نستثمر مذاهب الأئمة ، لتبين تقدم الشافعي على القطع .

(١) من ح . والأصل لا يتبارى بالدال .

(٢) في الأصل و ح فيه .

(٣) لفظة الرشيد ساقطة من ح .

فأما مالك رحمه الله ، فقد استوسل على المصالح استرسالاً جبره إلى قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثها^(١) .

والى القتل في التعزير^(٢) .

والضرب بمجرد التهم^(٣) .

إلى غيره / مما أومأنا إليه في أثناء الكتاب .

١٩٤ - ب

ورأى أيضاً تقديم عمل أهل المدينة على أحاديث الرسول عليه السلام ، وقد نهىنا عليه .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن ، وشوش مسلكتها ، وغير نظامها .

فإننا نعلم أن جملة ما ينطوي عليه الشرع ينقسم إلى :

استعثات على مكارم الأخلاق .

وزجر عن الفواحش والكبائر .

وإباحة نغني عن الجرائز ، وتعين على امتثال الأوامر .

وهي بمجموعها تنقسم إلى :

تعبدات ، ومعاملات ، وعقوبات .

فلينظر العاقل المنصف في مسلكتها فيها .

فأما العبادات فأركانها : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

ولا يخفى فساد مذهب في تفاصيل الصلاة ، والقول في تفاصيله يطول ،

ومرة خطبه "بين" فيما عاد إليه أقل الصلاة عنده .

(١) راجع ص ٣٥٤ لتقف على حقيقة هذه المسألة عند مالك .

(٢) راجع ص ٣٥٤ تعليق ؛ أيضاً .

(٣) راجع ص ٣٦٥ تعليق ٩ .

وإذا عرض أقل صلاته على كل عامي جلف ؛ كاع^(١) وامتنع عن
اتباعه ، فإن من انغمس في مستنقع نبذ ، فخرج في جلد كلب مدبورغ ،
ولم ينر ، ويجرم بالصلاة مبدلاً صيغة التكبير بترجمته تركياً أو هندياً ،
ويقتصر من قراءة القرآن على ترجمة قوله تعالى : (مدهامتان)^(٢) ، ثم
يترك الركوع ، وينقر فقرتين ولا قعود بينهما ، ولا يقرأ / التشهد ، ثم
يحدث عمداً في آخر صلاته بدل التسليم ، ولو انفلت منه ، بأن سبقه
الحادث ، بعيد الوضوء في أثناء صلاته ، ويحدث بهذه عمداً ؛ فإنه
لم يكن قاصداً في حدثه الأول - تحلل عن صلاته على الصحة .
والذي ينبغي أن يقطع به كل ذي دين ، أن مثل هذه الصلاة
لا يبعث الله لها نبياً ، وما بعث محمد بن عبد الله ﷺ لدعاء الناس إليها^(٣) ،
وهي^(٤) قطب الإسلام وعماد الدين .
وقد زعم أن هذا القدر أقل الواجب ، فهي الصلاة التي بعث لها
النبي ، وما عداها آداب ومسنن .
وأما الصرم ، فقد استأصل ركنه ، حيث رده الى نصفه ولم يشترط
تقدم النية عليه .
وأما الزكاة فقد قضى فيها بأنها على التراخي ، فيجوز التأخير ، وإن
كانت الحاجة ماسة ، وأعين المساكين ممتدة .
ثم قال : لو مات قبل أداها تسقط بموته . وكان قد جازله التأخير .
وهل هذا إلا إبطال غرض للشرع من مراعاة غرض المساكين ؟
ثم عكس هذا في الحج الذي لا تربط به حاجة مسلم ، وزعم أنه
على الفور .

(١) كاع : رجع .

(٢) الآية ٦٤ من سورة الرحمن .

(٣) في الأصل و - إليه وهو . والمثبت من مفيث الخلق ص ٥٧ .

فهذا صنيعه في العبادات .

١٩٥ - ب فاما / العقوبات ، فقد أبطل مقاصدها ، وخرم أصولها وقواعدها .

فإن ما رام الشرع عصمته ، الدماء ، والفروج ، والأموال . وقد هدم قاعدة القصاص بالقتل بالمثل ، فهدم التخنيق ، والتخريق ، والقتل بأنواع المثقات - ذريعة إلى درء القصاص .

ثم زاد عليه حتى ناكز الحس والبدعة وقال : لم يقصد قتله ، وهو شبه عمد .

وليت شعري كيف يجد العاقل من نفسه أن يعتقد مثل ذلك تقليداً . لولا فرط الغباوة ، وشدة الخذلان .

وأما الفروج ، فإنه مهد ذرائع إسقاط الحد بها ، مثل الإجارة ، ونكاح الأمهات ، وزعم أنها دائرة للحد .

ومن يبغى البغاء برمسة كيف يعجز عن استئجارها ؟ ومن أعذروا من يفعل ذلك ؟

ثم يدقق نظره فيوجب الحد في مسألة شهود الزوايا زاعماً أني تفتنت لدقيقة ، وهي التزاحم في زينة واحدة على الزوايا ، ثم قال : لو شهد أربعة عدول عليه بالزنا وأقر مرة واحدة سقط الحد عنه .

وأوجب الحد في الوطء بالشبهة ، إذا صادف أجنبية على فراشه ظناً حليته القديمة / وأقل مراتب موجبات العقوبات ، ما يمنع تحريمها ، والذاهل الخطيء لا يوصف فعله بالتحريم .

١٩٦ - أ

وأما الأموال ، فإنه زعم أن الغصب فيها مع أدنى تغيير مملك . فليغصب الخنطة ، وليطعننا فيملكها .

وأخذ يتكاسى فرقاً بين غاصب المندبل بشقه طولاً أو عرضاً .

ودراً حد السرقة في الأموال الرطبة ، وفيما ينضم اليها وإن لم تكن رطبة ، حتى قال : لو مرق إناء من ذهب ، وفيه رطوبة نقطة من الماء . فلا حد عليه .

ومن لم يشهد عليه حسه على الضرورة أن الصعابة رضي الله عنهم ، لو رفعت اليهم هذه الواقعة ؛ لكانوا لا يدرأون الحد بسبب قطرة من الماء تفرض في الإناء -- فليأيس من حسه وعقله . هذا صنيعه في العقوبات .

ثم دقق نظره منعكساً على الاحتياط ، زاعماً أنه لو شهد على السارق بأنه مرق بقرة بيضاء ، رشده آخر بأنه مرق بقرة سوداء ، قال : أقطع به ، لاحتمال أن البقرة كانت مبرقشة اللون / من مراد وبياض ١٩٦ . ب في [نصفها (١)] فالناظر في (٢) محل البياض ظننا بيضاء بحملتها .

ثم أردف جميع قواعد الشريعة بأصل هدم به شرع محمد ﷺ قطعاً ، حيث قال شهود الزور إذا شهدوا كاذبين على نكاح على زوجة الغير ، وقضى به القاضي مخطئاً ، حلت الزوجة للشهر له ، وإن كانت عالماً بالتزوير ، وحرمت على الأول بينه وبين الله .

هذا ترتيب مذهبه ، وإنما ذكرنا هذا المسلك ، لأن ما قبله من المسالك يعسر على العوام دركها ، وهذا مما يفهم كل فرغبي ، وكل بالغ وصبي .

فلولا شدة الغباوة ، وقلة الدراية ، وتدرب القلوب على اتباع التقليد والمألوف ؛ لما اتبع مثل هذا المتصرف في الشرع من سليم حسه فضلاً من أن يستند نظره وعقله .

(١) في الأصل و - تحلية ، وهو تحريف . والمنبئت هو الصواب .

(٢) في حال .

ومن هذا اشتد المظن والمغمز من ملف الأئمة [فيه ^(١)] ، إذ اتهموه بروحه خرم الشرع ، وهو الذي ألحق به القاضي قوله في مسألة المتقل ، وقال : من زعم أن القاتل لم يعتمد القتل به وإن لم يعلم / نقيضه ؛ فليس من العقلاء ، وإن علمه فقد رام خرم الدين .

وأما الشافعي [رضي الله عنه ^(٢)] فقد رد عليه في هذه القواعد ، وأحسن ترتيب النظر في الأصول على وجه لا ينكره إلا معاند .

ولعل الناظر في هذا الفصل يظننا نتعصب للشافعي ، منفيطين على أبي حنيفة ، لنطوبلنا النفس في تقرير هذا الفصل .

وهيات ، فلمنا فيه إلا منصفين ومقتصدين ، مقتصرين على البسير من الكثير ، وحق كل متار فيه أث بنصف ويراجع عقله ، وينقض شوائب الإلف والتقليد عن قلبه ، ويستوفى الله تعالى في نظره ، وبشامل هذه القواعد تأمل من يجوز الخطأ على أبي حنيفة ، نازلاً عن غلوانه في التعصب له ، ليتضح له على قرب ما ادعيناه ، إن ^(٣) استد نظره ، ووفر الدين في صدره ، وعرف مذاق الشرع وصدره ، وما اعتنى الشارع به في تفاصيل أحواله .

هذا تمام القول في الكتاب ، وهو تمام / المنحول من تعليق الأصول ، بعد حذف الفضول ، وتحقيق كل مسألة بأهمية القول ، مع الإقلاع عن التطويل ، واللتزام بما فيه شفاء القليل ، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه ، من غير تبديل وتزويد في المعنى وتعليل ، سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول ، وتبويب أبواب ، روماً لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة ، والله أعلم بالصواب .

(١) زيادة من ح .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في الأصل و ح وإن ، والصواب حذف الواو ، وإلا فليس لإن جواب .

الفهارس

- ١ - الأحاديث
- ٢ - الأعلام
- ٣ - الفرق
- ٤ - الأبحاث
- ٥ - الخطأ والصواب

١ - الدرُ حارِيتُ

أنا أزيد على السبعين ٢١١	أ
إنا معشر الانبياء لا نورث ١٧٥	إبغ لي ناك ٢٨١
إنا الاعمال بالنيات ١٥١	أتيت رسول الله ﷺ بحجر وروثة ٢٨١
أهل النار كل جبار حظ ٢٨٦	أرأيت لو تفضت ٤٦٨، ٣٢٩
أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها	أرأيت لو كان على أهلك دين ٣٢٩
٢١٩، ٢٠٦، ١٨٠	إذا قعد الإمام فافعدوا ٤٣٠
أيما إهاب دبغ فقد طهر ١٥١	الاستئذان ثلاثة ، فإن اجبت ٢٥٦
أبتص الرطب إذا جف ٣١٣، ٩٦، ٩٥	أصحابي كالنجوم ٤٧٤
أيما أدر كني الصلاة تيمت ٣٨٩	أعرفكم بالحلل والحرام معاذ ٤٥٠
ب	أغد يا أنيس على امرأة هذا فإن
بال قائما ٢٨٤	اعترفت فارجمها ١٦٥، ١٦٦
بماذا تحكم يا معاذ (حديث معاذ)	أفرضكم زيد ٤٥٠
٤٦٨، ٣٥٨، ٣٢١	إقتدوا بالذين من بعدي ٤٥٠، ١٧٥
بدأ الإسلام غريباً ٣١٣	أمرت أن أقاتل الناس ٤٣٧
ج	أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نتزع
تجزى عنك ولا تجزي عن أحد سواك	خفافنا ٢٧٩
١٦٦، ١٦٥	أمسك إحداها ١٨٦
نحرهما التكبير ٢٢٠	أمسك أربعا وفارق سائرهن ١٨٦

توضيها فإنها دم عرق ٣٤٤

ث

التيب أحق بنفسها ٣٤٦

التيب بالتيب جلد مائة والرجم ٢٨١

ح

الحج جهاد ٤٣٢

الحج والعمرة مقروضتان ٤٣٢

ح

خذ من كل عالم ديناراً ٤٣٧

خاق آدم على صورته ٢٨٧

خير القرون قرني ٤٧١

ص

سياتي عليكم زمان يختلف فيه

رجلان ٣١٣ ، ٤٨٤

سأزيد على السبعين ٢١١

ش

الشيخ والشيخة إذا زينا ٢٩٧

الشهر هكذا هكذا هكذا ٦٧

ص

صلى بالناس في مرض موته قاعدا ٤٢٩

صلوا كما رأيتهم في أصلي ٢٢٥

صبوا عليه ذنوباً من ماء ٢٢١

ض

ضرب العقل على العاقلة ٤٤٣

ط

الطعام بالطعام ٢١٥ ، ٣٤٦ ، ٤٢٣

ف

فلا إذن (حديث الرطب) ٩٥ ،

٩٦ ، ٣٤٣

في سائة الغنم زكاة ١٨٥ ، ٢٠٨ ،

٢١٦ ، ٣٤٦

في عوامل الابل زكاة ٢٢٢

في اربعين ساعة ساعة ١٩٨

فما سكت السماء للمشر ٢٠٤

ق

قلب المؤمن بين اصبعين ٢٨٧

ك

كان يأمر بالضرب بالنعال ٣٦٨

كان إذا وجد فجوة نص ١٦٦

كل ما يليك ١٣٢

ل

لعلنا أعجلناك إذا أقعطت ٢١٣

لأن يتلى بطن أحدكم قبحاً يريه

٢١٠

م

ما أمت الحد على رجل فمات (قول

علي) ٣٦٨

ما بالناس ناصروا وقد أقمنا ٢١١

ملكك نفسي فاختراري ٤٣٦، ٣٤٥

من أحياء أرضاً ميتة فهي له

١٤٦

من شرب سكر (قول علي) ٣٦٨

من فسر القرآن برأيه ٣٢٨

من مس ذكره فليتوضأ ٤٢٩

من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ١٨٦

الماء من الماء ٢١١ ، ٢١٢

ن

نحن معاشر الأنبياء لا نورث ١٧٥ ،

٢٥٥

نصر الله امرأ ٢٧٩

هـ

هل هو إلا بضعة منك ٤٢٩

لا

لا تبيعوا الطعام بالطعام ٢١٥ ،

٤٢٣ ، ٣٤٦

لا تتوضئي بالماء المشمس ١٣٤

لا تجتمع أمتي على ضلالة ٣٠٥ ،

٣٠٨ ، ٣١٧

لا صلاة لجار المسجد إلا بالمسجد ١٨٥

لا صيام لمن لم يبيت ١٨٤

لا نكاح إلا بولي ٣٦١

و

الولد للفراش وللعاهر الحجر ١٥٢

ي

يضع الجبار قدمه في النار ٢٨٦

٢ - ابراهيم الواردة في صلب الكتاب

أ

إمام الحرمین = الجويني

امروز القيس ٨٧

الاوزاعي ٣٨٦

أبو هريرة ٤٢٩ ، ٤٧٠

ب

الباقلاني = القاضي أبو بكر

بريد ٣١٥

البصري = أبو الحسين

أبو بكر الدقاق = محمد بن جعفر

أبو بكر الصديق ٢٥٥ ، ٢٦١ ،

٢٧٧ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ،

٣٣٢ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ،

٤٥٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،

٤٩٦

أبو بكر الصيرفي ٦٣

بلال ٤٢٩

ج

الجبائي = أبو علي

إبراهيم عليه السلام ٢٩٨

إبراهيم بن السري الزجاج ١٧١

أحمد بن حنبل ٤٣٠

أحمد بن عمر بن صريج ٢٢٥ ، ٤٩٧

الأخطل ٢١٠

الإسفراييني = الأستاذ

الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني ٢١ ،

٧٢ ، ٧٥ ت ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٤ ، ١١٥ ، ١٦٧ ، ٢٤٤ ،

٢٩٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٩٧ ،

٤٠٢ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٥٣ ،

٤٧٥ ، ٤٧٦

أبو اسحق المروزي ٣٧٨

الإسكافي = أبو القاسم

أبو الأسود الدؤلي ٨٦

الاشعري = أبو الحسن

الأشعري = أبو موسى

حرف الناء إشارة إلى ترجمة العلم في الصفحة التي تكتب بجانبها والا فدي أول صفحة غير فيها

ابن جريج ٢٧٧

أبو جمل ٢٧

الجويني إمام الحرمين ٤٨٨ ، ٥٠٤

ح

حاتم الأصم ١٧٠

الحارث المحاسبي ٤٥

الحسن البصري ١٩٠ ، ٢٧٥ ، ٤٧٠ ت

الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ٢٢٥

أبو الحسن الأشعري ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٦

٩٨ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥٣

أبو الحسن الكرخي = الكرخي

الحسن بن عماره ١٨٧

أبو الحسن البصري ٤٢٦

أبو الحسن العنبري ٤٥١

حضر بن عامر ١٥٥

الحليمي ٢٤٨

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

خ

خالد بن الوليد ٣٦٦ ، ٣٦٧

خباب بن الأثرث ٤٣٣

الخنعية ٣٢٩

د

الدؤلي = أبو الأسود

داود بن علي ٣٢٥

الدقاق = محمد بن جعفر

ز

الزبير ٢٦٦ ، ٤٦٩

الزجاج = إبراهيم بن السري

الزهري ٢٧٧

زيد بن ثابت ٤٦٩

س

ابن سريج = أحمد بن عمر

سعد بن أبي وقاص ٤٧٠

سعيد بن المسيب ٢٧٢ ، ٢٧٣

سفيان بن عيينة ١٧٢

سليمان بن موسى ٢٧٧

سيويه ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٤٢

ابن سيرين ٩١

ش

الشافعي = محمد بن إدريس

الأشعري = أبو الحسن

ص

الصديق = أبو بكر

صفوان بن عسال ٢٧٩

الصيرفي = أبو بكر

ط

الطبري = محمد بن جرير

طلحة ٢٢٦ ، ٤٦٩

ع

عائشة ٢٦٦

عبد بن زمعة ١٥٢

عبد الله بن الزبير ٢٠٣

عبد الله بن سعيد ١٢٥

عبد الله بن ممر ٤٣٣

عبد الله بن عباس ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢١١

٢١٢ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥

أبو عبد الله المغربي ٩٠ ، ٩٢

عبد الملك بن الماجشون ٢١٧

عبد الله بن الحسين = الكرخي

أبو عبيدة = العمر بن المنى

عثمان بن عفان ١٤٨ ، ٤٧٠

عقبة بن هير ٢٠٤

علي بن أبي طالب ٢٥٦ ، ٣٦٨ ، ٤٧٠

أبو علي الجبائي ١٠٤ ، ١٢٩ ، ٢٥٥

ممر بن الخطاب ٢١١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٧٧ ، ٣٦٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥

مرو بن العاص ٣٦٦

مرو بن عبد النعمي ١٧٠

العنبري = أبو الحسين

أبو عوانة ٢٢٧

ف

فاطمة بنت أبي حبيش ٣٤٤

الفراء ١٤٤

ابن فورك ٣٧ ، ٢٠٩

ق

القاسم بن سلام أبو عبيد ١٧٢

أبو القاسم الإسكافي ٣٦

القاضي أبو بكر الباقلاني ٢١ ، ٣٣

٣٨ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣

١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٤

١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠

١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٨

١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧

١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦

٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨

٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨

٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤

٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠

٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٢١

٣٢٤ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٥

٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٥

١٧٢ ، ١٧٥ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢ ،
 ٣١٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ،
 ٣٦٦ ، ٣٧٨ ، ٤٧١ ، ٤٩٥ ،
 ٤٩٦ ، ٥٠٥

بجزز المدلجي ٢٢٨

ابن بجاهد = محمد بن أحمد

محمد بن أحمد بن بجاهد ٢١٦

محمد بن إدريس الشافعي ٣١ ، ٦٥ ،
 ١٠٨ ت ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٣٩ ،
 ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
 ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
 ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ،
 ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
 ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ،
 ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ،
 ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،
 ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ،
 ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ،
 ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ،
 ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٦ ،

٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٧٨ ،
 ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ،
 ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ،
 ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ،
 ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ،
 ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ،
 ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ،
 ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤

القاساني ٣٢٦

القفال ٤٩٧

القلاسي ٤٨ ، ٥٠

قيس بن طلق ٤٢٨

ك

الكرخي ٣٧٥

كعب الاحبار ٢٣٤

الكعبي ١٠ ، ١٠٤ ت ، ١١٤ ،

١١٦ ، ١٣٦ ، ٢٣٧ ، ٤٣٨

الكميت بن زيد ١٥٦

م

ماعرز

مالك بن أنس الاصبحي ١١٨ ، ١٥٠

١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،
 ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٣ ،
 ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ،
 ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٩ ، ٤٤٣ ،
 ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،

٥٠٤

ابن نيار الانصاري ١٦٥

أبو نواس ٨٧

النهراني ٣٢٦

هـ

هارون الرشيد ٤٩٩

أبو هاشم الجبائي ٣٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ ،

١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ،

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٣٢٥

■

وائل بن الاسقع ٣٣٠

واصل بن عطاء ١٣٠

ي

يعلى بن أمية ١١ ، ٢١٢

أبو يوسف ٤٩٦

٤٧٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ،

٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤

محمد بن الحسن ٢١٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩

محمد بن الحسين = أبو منصور

محمد بن جرير الطبري ٣١١

محمد بن جعفر الدقاق ٢٠٩ ، ٢١٤

محمد بن الطيب = القاضي أبو بكر

أروزي = أبو اسحق

ابن مسعود ١٤٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٢٨

معاوية ٤٦٩

معاقل بن يسار ٢٥٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣١

معاذ بن جبل ٣٣١ ، ٣٥٨ ، ٤٥٠

المعمر بن المتى ٢١٠

المعري = أبو عبد الله

ابن ملجم ٣١٩

أبو منصور محمد بن الحسين ٤٤٥

أبو موسى الأشعري ٢٥٥

ن

النظام ٢٣٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٤٩٧

النعمان بن ثابت أبو حنيفة ٣١ ، ٧٦ ،

١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ،

١٥١ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ،

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،

٣ - الفرق

الظاهرية = الداوودية	الإباضية ١٢٥
الفلاسة ٤٥	الأزارقة ١٢٥
الكرامية ٨	البراهمة ١٣
المعتزلة ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٩ ت ،	الجهمية ١٢٧
٥٨ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٨ ،	الحشوية ٤٩ ، ٧٦ ، ٣٢٤
٩٩ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ،	الحنبلية ٣٢٤
١٥٣ ، ١٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٦٦ ،	الحوارج ٣٩ ، ٣٢٥
٢٩٧ ، ٢٩٠	الداوودية ٣٢٥ ، ٤٩٨
المرجئة ١٣٨	الذمية ١٣٧
النجدات ٣٢٥	الروافض ٨ ، ٢٤٢ ت ، ٣٢٥ ، ٤٩٨
النصارى ٣٠٤ ، ٥٢	الزيدية ٣٢٥
الوعيدية ١٣٨	الحنية ٥٠ ، ٢٣٥ ت
اليهود ٢٥٠ ، ٢٨٨ ، ٩١ ، ٥٢	السوفطانية ٣٤
	الشيعة ٢٠٢

٤ - المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المؤلف وتقسيمه لعلوم الشرع .
٣	الكلام على علم الكلام ، مادته ، ومقصوده .
٤	الكلام على علم الأصول ، مادته ، ووجه استمداده منها ، ومقصوده .
٥	الكلام على الفقه ، مادته ، ومقصوده .
٥	مواطن الاجماع والروفاق في الكلام ، والأصول والفقه .
٧	باب القول في الاحكام الشرعية ، وهل هي صفات ذاتية للأفعال ؟
٨	مسألة : لا يستدرك حسن الافعال وقبحها بالعقل . بل بالشرع .
٨	مخالفة المعتزلة ، والكرامية والروافض في الحسن والقبح .
٩	ابطال مذهبهم .
١١	المسلك الثاني في إثبات المذهب .
١٢	شبهتهم الأولى من شبه الأربع .
١٣	الشبهة الثانية وردھا .
١٣	الشبهة الثالثة وردھا .
١٣	الشبهة الرابعة وردھا .
١٤	فساد مستندهم في اعتبار الغائب بالشاهد .
١٤	مسألة : لا يستدرك وجوب شكر المنعم عقلا ، وخلاف المعتزلة .
١٤	تذييل على مسألة التنزيل ، ورأي ابن السبكي فيها .

الصفحة	الموضوع
١٦	شبه المعتزلة في وجوب شكر المنعم .
١٩	مسألة : لا حكم قبل ورود الشرع .
٢١	القول في الاحكام التكليفية .
٢٢	الكلام على تكليف ما لا يطاق جوازاً ومنعاً .
٢٢	ذهب شيخنا ابو الحسن رحمه الله الى جواز تكليف ما لا يطاق .
٢٤	اختيار الغزالي استحالة التكليف بما لا يطاق .
٢٤	تذيل على التكليف بما لا يطاق .
٢٨	مسألة ٢ : تكليف السكران .
٣٠	حكم تكليف الناسي والذاهل .
٣١	مسألة ٣ : الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .
٣٢	مسألة ٤ : المضطر الى الشيء ، المكروه عليه ، يجوز أن يكون مخاطباً به .
٣٤	باب الكلام في حقائق العلوم .
٣٤	الفصل الاول من الباب الاول في إثبات العلم على منكره .
٣٦	الفصل الثاني في حقيقة العلم وحده .
٤٢	الفصل الثالث في تقاسيم العلوم .
٤٢	العلم القديم ، والعلم الحادث المجسم والنظري .
٤٤	الفصل الرابع في مائة العقل .
٤٦	الفصل الخامس في مراتب العلوم ، وهي عشرة مراتب .
٤٨	العلوم لا تفاوت فيما بعد حصولها
٤٨	الحواس على مرتبة واحدة ، وقيل غير ذلك .
٤٩	الباب الثاني : في مأخذ العلوم ومصادرها ، وهي خمسة فصول .
٤٩	الفصل الاول في نقل المذاهب .

المفحة	الموضوع
٥٢	الفصل الثاني في مراسم المتكلمين .
٥٣	مأخذ مسالك النظريات .
٥٨	الكلام على رؤية الله عند المعتزلة
٥٩	الفصل الثالث : في مواقف العلوم ومجاريها .
٦١	الفصل الرابع : أدلة العقول .
٦٢	الفصل الخامس : فيما يستدرك بعض العقل دون السمع .
٦٢	مراتب السمعية .
٦٣	كتاب البيان
٦٣	الفصل الاول في حده .
٦٤	الختار في حده .
٦٥	الفصل الثاني : في مراتب البيان .
٦٥	ترتيب الشافعي له ، وهو المقالة الأولى .
٦٦	المقالة الثانية في تربيته .
٦٦	المقالة الثالثة .
٦٨	الفصل الثالث : في تأخير البيان عن وقت الحاجة .
٧٠	القول في اللغات ، هل هي اصطلاحية أم توقيفية .
٧١	مسألة : هل تثبت اللغة قياساً .
٧٢	مسألة : قسم المعتزلة الاسامي الى لغوية ، ودينية ، وشرعية .
٧٤	مسألة : اللغة تشتدل على المجاز والحقيقة .
٧٦	مسألة : القرآن يشتمل على المجاز .
٧٦	مسألة : الفرق بين الفرض والواجب عند أبي حنيفة ، ورأي الجمهور .

٧٧	مسألة : صيغة الذم بلا ، إذا اتصلت بالجنس لم تقتض الاجمال .
٧٩	باب : في مقدار من النحو ومعاني الحروف .
٧٩	الكلم ينقسم الى امم ، وفعل وحرف .
٨١	الكلام على حرف الباء . وهل يفيد التبعية أم لا .
٨٣	الكلام على حرف الواو .
٨٤	مسألة المحدث في القذف .
٨٥	تحقيق مذهب الشافعي في الواو . « هامش » .
٨٦	الكلام على الفاء .
٨٧	الكلام على « ثم » .
٨٨	الكلام على حروف المعاني .
٨٩	الكلام على « ما » .
٩٠	فصل : « أو » للتريد .
٩٠	الفرق بين « أو » و « أم » .
٩١	فصل : الكلام على « هل » .
٩٢	فصل : الكلام على « لو » ، و « لولا » .
٩٢	فصل : في الكلام على « من » .
٩٣	الكلام على « عن » ، وأنها قد ترد اسما .
٩٣	فصل : الكلام على « إلى » .
٩٤	فصل : في الكلام على « على » .
٩٤	فصل : في الكلام على « بلى » .
٩٥	فصل : في الكلام على « من » .

الصفحة	الموضوع
٩٥	فصل : في الكلام على «إذا» .
٩٥	فصل : في الكلام على «إذن» .
٩٦	فصل : في الكلام على «حتى» .
٩٧	فصل : في الكلام على «مذ» .
٩٨	كتاب الادراس
٩٨	إنكار المعتزلة لأصل الكلام وإثباته عليهم في الفصل الأول .
١٠٠	الفرق بين الأمر والإرادة .
١٠٠	مثال السيد المبرور لضرب عبده .
١٠١	الفصل الثاني : في حد الكلام .
١٠٢	الفصل الثالث : في أقسام الكلام .
١٠٤	المسألة الاولى من مسائل الأمر : اختلفوا في مفهوم صيغته ومقتضاه .
١٠٧	اختار أن مقتضى صيغة الأمر طلب جازم ، والوجوب ينلقى من قرينة أخرى .
١٠٨	المسألة الثانية : مطلق النهي محمول على التكرار ، واختلفوا في مطلق الأمر .
١٠٩	منع اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده .
١١١	اختار أن الفعلة الواحدة مقهومة قطعاً ، وما عداها متردد فيه .
١١١	المسألة الثالثة : وجوب البدار الى المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر .
١١٣	اختار أنه لو بادر وقع الموقع ، ولو أخر توقفنا .
١١٤	المسألة الرابعة : الأمر بالشيء لا يكون نهياً عن ضده ، وكذا العكس .
١١٦	المسألة الخامسة : الشريعة تشتمل على المباح .
١١٧	المسألة السادسة : الأمر بالشيء أمر لا يتم الواجب إلا به .

الصفحة	الموضوع
١١٧	المسألة السابعة : الأمر بالشيء يشعر بوقوع المأمور به عند الامتثال بجزئاً عن جهة الأمر .
١١٨	المسألة الثامنة : الجزئ خلاف الواجب ، وكذا الواجب خلاف الجزئ .
١١٩	المسألة التاسعة : يجوز الأمر بمخصة من ثلاث خصال ، مع تفويض التعيين إلى خيرة المكلف ، خلافاً لأبي هاشم .
١٢٠	المسألة العاشرة : الأمر المطلق بأداء الصلاة لا يتلقى منه وجوب القضاء عند فوات الوقت .
١٢١	مسألة « ١١ » : الصلاة تجب بأول الوقت على التوسع ، ولا يعصى بالتأخير .
١٢٢	مسألة « ١٢ » : المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن .
١٢٢	مسألة « ١٣ » : عند المأثرة ، المأمور يخرج عن كونه مأموراً حال الامتثال .
١٢٤	مسألة « ١٤ » : المعدوم مأمور على تقدير الوجود .
١٢٦	القول في التواهي :
١٢٦	مسألة « ١ » : النهي محمول على فساد المنهي عنه .
١٢٩	مسألة « ٢ » : إذا دخل عرصة مقصورة وتوسطها . وجب عليه الخروج وانتداء أقرب الطرق ، والكلام على مسألة نفى الحكم حكم وراجع ص ٤٨٨ .
١٣٠	مسألة « ٣ » : السجود بين يدي الصنم على قصد الخشوع يحرم .
١٣٠	مسألة « ٤ » : الأمر بعد الحظر ، وعكسه .
١٣١	مسألة « ٥ » : إذا قال : « لا تلبس ثوباً من هذه الثياب الثلاثة وأنت بالخيار ، صح .

الصفحة	الموضوع
١٣٢	فصل : فيما تستعمل فيه صيغة الأمر من وجوب ، وندب ، وإرشاد وغيرها
١٣٤	ويرد النهي لسبعة معان .
١٣٦	باب بيان الواجب ، والمندوب ، والمكروه ، والمحذور .
١٣٧	حد المكروه والخلاف فيه .
١٣٨	كتاب العموم والخصوص
١٣٨	مسألة « ١ » : المترققون في صيغة الأمر توقفوا في صيغة العموم .
١٤١	مخالفة الغزالي للجمهور في جمع صفراء وصفراء وسكرى جمع مؤنث سالم .
١٤٢	الكلام على جمع التكثير .
١٤٢	سيريه : كل اسم لا تسمح العرب فيه بصيغة التكثير . فصيغة التقليل يحول على التكثير .
١٤٣	مسألة « ٢ » : لفظ المسلمين صالح لاندراج الملمات تحته . العبيد بندرجون تحت لفظ المؤمنين .
١٤٣	مسألة « ٣ » : قال قائلون : لا يندرج المخاطب تحت مطلق الخطاب .
١٤٤	مسألة « ٤ » : اسم الفرد إذا اتصل به الالف واللام اقتضى الاستفراق .
١٤٦	مسألة « ٥ » : نكرة الوجدان في النفي تشعر بالاستفراق .
١٤٧	مسألة « ٦ » : قال الشافعي : الاسم المشترك إذا ورد مطلقاً كالعين والقرء عم في جميع معانيه .
١٤٧	خلاف الغزالي للشافعي في ذلك .
١٤٨	مسألة « ٧ » : أقل الجمع عند الشافعي ثلاثة .
١٥٠	مسألة « ٨ » : إذا قيل لرسول الله ﷺ : أفطر فلان بالجماع ، فقال : ليعتق رقبة ، فيختص ذلك بالجماع .

الصفحة	الموضوع
١٥٠	مسألة ٩٠ : إذا قيل لرسول الله ﷺ : أفطر فلان ، فقال : ليعتق ، يتعاق العتق بكل إفطار .
	قاعدة : حكاية الاحوال ، إذا تطرق اليها الاحتمال النع ...
١٥١	مسألة ١٠٠ : اللفظ الذي لا يستقل ، إذا ورد في سبب خاص . فهو مختص به .
١٥١	مسألة ١١٠ : عزي الى أبي حنيفة تجويز إخراج السبب عن عموم اللفظ .
١٥٣	مسألة ١٢٠ : العام إذا دخله التخصيص كان عاماً في الباقي .
١٥٤	القول في الاستثناء .
١٥٤	الفصل الأول في حروفه ، وأم الباب إلا ، والكلام على أحكامه .
١٥٧	الفصل الثاني : في شرائطه .
١٥٩	جوز الشافعي الاستثناء من غير الجنس بتقدير الرجوع الى الجنس .
١٦٠	الفصل الثالث : في الجمل المستقلة المعطوفة على بعضها بالواو إذا تعقبتها الاستثناء .
١٦٢	الفصل الرابع : في تمييز الخاص عن الاستثناء . أي الفرق بين التخصيص والاستثناء .
١٦٤	كتاب التأويل
١٦٥	الكلام على النص ، وتسمية الشافعي الظاهر نصاً .
١٦٧	الكلام على الظاهر .
١٦٧	مسألة : لا يتمك بالظواهر في العقليات .
١٦٨	الكلام على الجمل .

الصفحة	الموضوع
١٧٠	فصل : في بيان المحكم والمنشابه .
١٧٢	مسألة : في آية الاستواء .
١٧٤	مسألة (١) : قالت المعتزلة : لا يخص عموم القرآن بأخبار الآحاد .
١٧٥	مسألة (٢) : تأويل الراوي الحديث مقدم .
١٧٦	مسألة (٣) : زعم أبو حنيفة أن حمل المطلق على المقيد زيادة على النص ، وهو نسخ .
١٧٨	مناقضات أبي حنيفة في المسألة .
١٨٠	مسألة (٤) : قال عليه السلام : أيما امرأة تكفبت بغير إذن ولها فزكاتها باطل ، حمل أبو حنيفة الحديث على الأمة ، وإبطال هذا التأويل بأربعة مسالك .
١٨٤	مسألة (٥) : حمل أبو حنيفة قوله عليه السلام : لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل على القضاء والنذر ، وهو باطل .
١٨٦	مسألة (٦) : قال عليه السلام : من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ، فحمل هذا على الأب تخصيصاً به . باطل .
١٨٧	مسألة (٧) : قال عليه السلام لغيلان : امسك أربعاً وفارق سائرهن ، حين أسلم على عشر نساء . فحمله أبو حنيفة على ابتداء النكاح ، وإبطاله بأربعة مسالك .
١٩٠	مسألة (٨) : من تأويلاتهم لحديث غيلان أنه نكحهن في ابتداء الاسلام في كفره .
١٩١	الرد على القاضي في قوله بأن الحديث استقل في نفسه حجة لنا .
١٩٢	مسألة (٩) : قال القاضي : كل تأويل تضمن الخط عن المتخصص فهو باطل .

الصفحة	الموضوع
١٩٣.	تحليل أبو حنيفة سد الحاجة من قوله إنما الصدقات فجوز الصرف لصنف واحد ، وهو باطل .
١٩٥	مسألة (١٠٠) : قال تعالى : واعلموا أنما غنمتم الآية . فمقتضاها صرف بعض لذوي القربى وقال أبو حنيفة لا بد من اعتبار الحاجة فهم .
١٩٧	مسألة (١١١) : قوله تعالى : (فإطعام ستين مكينا) يقتضي مراعاة العدد ، وقال أبو حنيفة لا يراعى ، وهذا باطل .
١٩٨	مسألة (١٢٠) : قال عليه السلام : في أربعين شاة شاة . فعين الشافعي الشاة ، ولم يقم بدلها مكانها . والرد على من أبدلها بالقيمة .
٢٠١	مسألة (١٣٠) : حمل كلام الشارع على ما يلحقه بالغت محال ، والكلام على الجر والنصب في أرجاسكم في آية الوضوء .
٢٠٤	مسألة (١٤٠) : كلام رسول الله عليه السلام لا يحمل على الاستعارة ما أمكن .
٢٠٤	مسألة (١٥٠) : قال عليه السلام : فيما سقت السماء العشر الحديث . فلا يتمسك بعمره في وجوب الزكاة في كل مستنبت .
٢٠٥	مسألة (١٦٠) : المناهي بجملتها في العقود محمولة على الفساد .
٢٠٦	مسألة (١٧٠) : في سلب عبارة المرأة في النكاح بدليل أيما امرأة .
٢٠٨	كتاب المفهوم
٢٠٨	أقسام المفهوم ، وإنكار أبي حنيفة له .
٢٠٩	الاحتجاج بالشافعي في اللغة .
٢١٠	الاحتجاج بالنواتر المعنوي على مذهب الشافعي .
٢١٢	الرد على آحاد الصور التي احتجوا بها لشافعي .

الصفحة	الموضوع
٢١٢	إنكاره لحديث أنا أزيد على السبعين مع العلم بأنه صحيح .
٢١٣	دليل الشافعي على حجية مفهوم الصفة .
٢١٤	إبطال مذهب الدقاق في مفهوم اللقب .
٢١٥	اختيار الغزالي ورأيه في مفهوم الصفة .
٢١٧	ربما قيل بمفهوم اللقب إذا احتف بالقرائن .
٢١٨	مسألة : قال الشافعي : خصص الرب الخلع بحالة الشقاق . وهذا مفهوم لا أقول به .
٢١٨	شروط القول بالمفهوم عند القائلين به (عامش) .
٢١٨	اختيار الغزالي القول بالمفهوم في هذه الحالة ، خلافاً للشافعي .
٢١٩	مسألة : تمسك الشافعي في تعيين لفظ التكبير بقوله عليه السلام : تحريمها التكبير .
٢٢١	مسألة : تمسك أصحابنا بقوله عليه السلام : « صبروا عليه ذنباً من ماء » في مسألة إزالة النجاسة .
٢٢٢	مسألة : يجوز ترك المفهوم بنص بضاده .
٢٢٣	القول في أفعال رسول الله ﷺ .
٢٢٣	الكلام على عصمة الأنبياء .
٢٢٥	إذا نقل عن رسول الله عليه السلام فعل . فهل يتلقى منه حكم ؟
٢٢٦	ليس التشبه بكل أفعاله عليه السلام سنة ، خلافاً لبعض المحدثين .
٢٢٧	مسألة (١) : فيما إذا نقل عنه فعلا مختلفان في حادثة واحدة .
٢٢٨	مسألة (٢) : إذا نقل عنه فعل حمل على الوجوب بقربنة . ثم نقل فعل يناقضه .

الموضوع	الصفحة
مسألة (٣) : استبشاره عليه السلام بالفعل يدل على أنه حق .	٢٢٨
مسألة (٤) : تقرير رسول الله عليه السلام مسلماً على فعل ، وتركه النكير عليه ، مع فهمه الواقعة ، يتمك به في جواز التقرير .	٢٢٩
تقريره الكافر لا متمك فيه .	٢٣٠
في تقريره المنافق خلاف .	٢٣٠
القول في شرائع من قبلنا	٢٣١
هل كان عليه السلام على شريعة قبل أن أوحى إليه .	٢٣١
قطع للقاضي بأنه ما كان على شريعة نبي .	٢٣٢
رأي الشافعي في شريعة من قبلنا .	٢٣٢
اختيار الغزالي أن لا رجوع الى دين أحد من الانبياء .	٢٣٣
كتاب الرضا	٢٣٥
الباب الأول : في إثبات أن الخبر المتواتر يفيد العلم ، وانكار السمنية .	٢٣٥
مختار الغزالي في إفادة العلم .	٢٣٧
الباب الثاني : في العدد الذي يفيد التواتر .	٢٣٩
عدم إفادة خبر الواحد للعلم ، خلافاً للنظام .	٢٤٠
اختلف المعتبرون في أقل عدد التواتر .	٢٤٠
ذهبت الروافض إلى أن العلم يحصل بخبر المعصوم عندهم .	٢٤٢
الباب الثالث : في شرائط التواتر .	٢٤٣
تقسيم الاستاذ للخبر .	٢٤٤
الباب الرابع : في تقسيم الآحاد .	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
ينقسم الخبر إلى ما يعلم صدقه ، وما يعلم كذبه .	٢٤٥
مختار الغزالي في التقويم	٢٤٦
يعلم كذب الخبر إذا انفرد به واحد مع توفر الدواعي على نقله .	٢٤٧
الاعتراض بقرآن رسول الله ﷺ ، وانشقاق القمر ، ودخوله مكة صلحاً أم عنوة ، والجواب على ذلك .	٢٤٨
الاعتراض بالإقامة ، والجواب عنه .	٢٤٩
الخبر المتردد فيه ، وهو جملة أخبار الآحاد .	٢٥٠
القسم الثاني في أخبار الآحاد . وفيه خمسة أبواب .	٢٥٢
الباب الأول : في إثبات كون خبر الواحد مفيداً للعمل ، وذهب بعض المحدثين إلى أنه يفيد العلم .	٢٥٢
الأدلة على وجوب العمل به .	٢٥٣
الباب الثاني : في عددهم وصفته .	٢٥٥
ذهب الجبائي إلى أنه لا يعمل إلا بما ينقله رجلاان ، والرد عليه .	٢٥٥
مسألة (١) : الاسلام والعقل شرط بالاجماع الراوي .	٢٥٦
مسألة (٢) : المستور لا تقبل روايته .	٢٥٨
مسألة (٣) : كل صورة من هذه الصور إذا دل عليها دليل قاطع قبلت .	٢٥٩
الباب الثالث في الجرح والتعديل وفيه خمسة فصول .	٢٦٠
الفصل الأول : في العدد .	٢٦٠
الفصل الثاني : في كيفية الجرح والتعديل .	٢٦٢
الفصل الثالث : في التعديل بالفعل .	٢٦٤
الفصل الرابع : في صفة المعدل والجراح .	٢٦٥

الصفحة	الموضوع
٢٦٦	الفصل الخامس : في عدالة الصحابة رضي الله عنهم .
٢٦٧	الباب الرابع : فيما يعتمد الراوي ، وفيه ثلاثة فصول .
٢٦٧	الفصل الاول : في شرط الشيخ والقارئ والمتحمل .
٢٦٩	الفصل الثاني : في الاعتماد على الكتب .
٢٧٠	الفصل الثالث : في الإجازة . وفيه الكلام على المنازلة .
٢٧٢	الباب الخامس فيما يدل من الأحاديث وما يرد .
٢٧٢	مسألة (١) : القول في المراسيل .
٢٧٢	الكلام على مراسيل - عبيد بن المسيب .
٢٧٤	قال القاضي : والمختار عندي : أن الامام العدل إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، أو أخبرني الله . قبل .
٢٧٦	مسألة (٢) : إنكار الأصل رواية الفرع .
٢٧٨	مسألة (٣) : إذا قال الصحابي من السنة كذا . أو أمرنا بكذا .
٢٧٩	مسألة (٤) : أوجب المحدثون نقل ألفاظ رسول الله ﷺ على وجهها .
٢٨٠	مسألة (٥) : إذا نقص الراوي شيئاً من الحديث .
٢٨١	مسألة (٦) : القراءة الشاذة المتضمنة لزيادة في القرآن . مردودة .
٢٨٣	مسألة (٧) : إذا انفرد بعض النقلة بزيادة في أصل الحديث .
٢٨٤	مسألة (٨) : قال أبو حنيفة أخبار الأحاد فيما تعم به البلوى مردودة .
	ورد الغزالي عليه ، والزاهي بأشياء لا يقبل بها .
٢٨٦	مسألة (٩) : كل خبر يشير لا ثبات صفة للباري ، يشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر .
٢٨٧	تأويل حديث خلق آدم على صورته .

الموضوع	الصفحة
كتاب النسخ	٢٨٨
وفيه أربعة أبواب	
الباب الأول : في إثبات النسخ على منكريه ، وبيان حقيقت .	٢٨٨
تعريف النسخ .	٢٨٩
الفرق بين تعريف المعتزلة والغزالي .	٢٩٠
الباب الثاني : النسخ .	٢٩٢
تحقيق مذهب الشافعي في نسخ الكتاب بالسنة والعكس .	٢٩٢
قطع الغزالي بجواز نسخ الكتاب بالسنة	٢٩٥
لا يسلط القياس على الكتاب بالنسخ .	٢٩٦
الباب الثالث : فيما يجوز أن ينسخ .	٢٩٧
مسألة (١) : يجوز نسخ الأمر قبل مضي زمان إمكان الامتثال .	٢٩٧
مسألة (٢) : الزيادة على النص إذا لم ترتبط بالزيادة عليه ، لا تكون نسخا بالاتفاق .	٢٩٩
الباب الرابع : في حكم المنسوخ .	٣٠١
مسألة (٣) : من لم يبلغهم خبر النسخ .	٣٠١
مسألة (٤) : الاستنباط من المنسوخ .	٣٠٢
كتاب الإجماع	٣٠٣
وفيه خمسة أبواب	
الباب الأول : في إثبات كون الإجماع حجة .	٣٠٣
مختار الغزالي في إثبات حجية الإجماع . والاستدلال بالحرف .	٣٠٦

الصفحة	الموضوع
٣٠٨	الصورة الثانية من صور الاجماع ، والثالثة .
٣٠٩	هل يكفر خارق الإجماع .
٣١٠	الباب الثاني : في صفات أهل الاجماع . ولا تعويل على وفاق العوام وخلافهم .
٣١١	اشتراط محمد بن جرير ثلاثة لا نعتاده .
٣١٣	الباب الثالث : في عددهم .
٣١٤	مسألة : في اجماع أهل المدينة ، وتحقيق مذهب مالك .
٣١٦	الباب الرابع : في شرائط الاجماع .
٣١٧	ومن شرائطه انقراض العصر عند البعض .
٣١٨	قبل ومن شروطه أن يوافقا به ، أو يكثروا .
٣١٨	الاجماع السكوني : قال الشافعي في الجديد لا ينسب لساكت قول .
٣١٨	قبول أبي حنيفة للاجماع السكوني .
٣٢٠	الباب الخامس : فيما يكون خرقا للاجماع .
٣٢٠	إذا أجمعت الصحابة على قولين . فإحداث ثالث خرق .
٣٢٠	الاجماع على أحد القولين في العصر الثاني ليس خرقا .
٣٢١	ذكر صورة لإحداث القول الثالث بعد الاجماع على القولين .
٣٢٢	بم يعرف رجوع المفتي عن مذهبه ؟
٣٢٣	كتاب القياس
	وفيه عشرة أبواب
٣٢٣	الباب الاول : في حده ، وإثباته على منكره .
٣٢٤	ذكر المنكرين والمثبتين والمفصلين له .

الصفحة	الموضوع
٣٢٦	مستند المنكرين .
٣٢٩	الاستدلال على حججه .
٣٣١	المعجوم على النظام ، وأن كلامه على القائلين بالقياس من قلة دينه .
٣٣١	الاستدلال بحديث معاذ .
٣٣٣	الباب الثاني : في مراتب القياس ، وضبط أقسامه .
٣٣٥	منصوب الشارع نصاً في حق شخص معين ، هل يعد قياساً .
٣٣٦	الحاق الشيء بما في معناه ، هل هو قياس ؟
٣٣٨	الباب الثالث : فيما ثبت به علل الأصول .
٣٤٠	مسألة الطرد المحض .
٣٤٢	مثال الطرد قول القائل في مسألة إزالة النجاسة بالمثل : مانع لا يبنى القناطر على جنسه .
٣٤٢	قال الغزالي : ولا يستجير التمسك به من آمن بالله واليوم الآخر . وانظر ص ١٦٧ .
٣٤٢	ما يتمسك به المعلن في إثبات علة الأصول - أي ممالك العلة .
٣٤٣	الأول : التمسك بنص الشارع .
٣٤٣	الثاني : الإيماء .
٣٤٥	الثالث : ترتيب الحكم على المشتق مؤذن بعلة ما منه الاشتقاق .
٣٤٦	مختار الغزالي أن ما منه الاشتقاق إن كان محيلاً كان علة ، والا فلا .
٣٤٧	القسم الثالث : في إثبات علل الأصول بممالك الفقه .
٣٤٨	الأول الطرد والعكس . وقد رده القاضي .
٣٤٩	مختار الغزالي في الطرد والعكس .
٣٥٠	الدهر والتقسيم ، وهو النوع الثاني .

الصفحة	الموضوع
٣٥٣	الباب الرابع في الاستدلال المرسل وفيه ثلاثة فصول .
٣٥٣	الفصل الاول : في بيان حقيقته وذكر الدليل فيه .
٣٥٤	استرسال مالك على المصالح ، وتحقيق القول فيما نسب اليه الغزالي من قتل ثلث الامة ، والقتل في التعزير ، وقطع اللسان في الهذر .
٣٥٤	ملك الشافعي في الاستدلال المرسل .
٣٥٤	تمييز المرسل عن المردود الى الأصل .
٣٥٥	المسالك الثلاثة التي يبطل القاضي بها الاستدلال المرسل .
٣٥٧	ملك الشافعي في الاستدلال بثلاثة مسالك . وذكرها .
٣٥٩	الفصل الثاني : في بيان المختار عند الغزالي .
٣٦٤	الفصل الثالث : في ذكر ضابط الاستدلال الصحيح .
٣٦٥	تحقيق القول فيما نسب الى مالك من مصادرة أموال الاغنياء عند المصلحة . والضرب بمجرد النعمة .
٣٦٦	ما روي عن عمر من مصادرة خالد ، وعمر بن العاص .
٣٦٧	لا تجوز مصادرة الاغنياء تذرعا بخالد وعمر .
٣٦٨	قياس علي السجور على الافتراء .
٣٧٢	الباب الخامس في الاستصحاب .
٣٧٤	الباب السادس في الاستحسان .
٣٧٤	تحقيق القول في الاستحسان ، وذكر استحقاقات الشافعي رضي الله عنه .
٣٧٦	ذكر الغزالي لمناقضات أبي حنيفة في هذا الباب .
٣٧٧	عوام الناس لامبالاة باجماعهم .
٣٧٧	استحسان أبي حنيفة الحد في مسألة الزوايا .
٣٧٨	الباب السابع : في ذكر قياس الشبه .

الصفحة	الموضوع
٣٧٨	الفصل الاول : في ذكر المذاهب فيه .
٣٨٠	النشأه المعبر ، والفرق بينه وبين الطرد والحيل .
٣٨٠	الشبه جار فيما لا يعقل معناه .
٣٨٢	الفصل الثاني : في ذكر أدلة المانعين للشبه والمثبتين .
٣٨٣	مختار الغزالي في الشبه .
٣٨٤	هل يجب بيان وجه الشبه .
٣٨٥	الباب الثامن : فيما لا يعقل من الأحكام .
٣٨٧	ضابط الحكم المعال .
٣٧٥	قال أبو حنيفة : لا قياس في الحدود ، والكفارات ، والرخص والتقديرات ، وذكر مناقضاته فيها .
٣٨٧	مسألة : إذا ردت قاعدة خارجة عن قياس القواعد .
٣٨٨	فصل : قال القاضي من الأحكام ما يغال جمة بعة لا تطرد في التفاصيل
٣٩٢	الباب التاسع : في التركيب والتعدي .
٣٩٢	الفصل الاول : في بيان الجمع بين عاتين على حكم واحد .
٣٩٣	مختار الغزالي أن العلل قد تزدهم . والرد على القاضي المانع لها .
٣٩٥	الفصل الثاني : في بيان مراتب التركيب ، وهو منقسم الى التركيب في الأصل والتركيب في الوصف .
٣٩٧	الفصل الثالث : في ذكر ضابط الأدلة فيه .
٣٩٨	مختار الغزالي أن التركيب باطل . وقد احدث منذ خمسين سنة .
٣٩٩	الفصل الرابع : في التعدي .
٤٠١	الباب العاشر : في الاعتراضات ، والصحيح منها ثمانية أنواع .

الصفحة	الموضوع
٤٠١	النوع الأول : المنع .
٤٠٢	النوع الثاني : القول بالموجب .
٤٠٤	النوع الثالث : النقص .
٤٠٧	مختار الغزالي في النقص .
٤٠٩	فصل في دفع النقص .
٤١٠	فصل في العكس .
٤١١	النوع الرابع : إبانة عدم التأثير في وصف العلة ، إما في الفرع أو في الأصل ، وهل يشترط العكس .
٤١٢	مختار الغزالي في العكس .
٤١٣	مسألة : إذا زاد المعال وصفاً يستقل الحكم في الأصل دونه .
٤١٤	النوع الخامس : القلب .
٤١٥	النوع السادس : فساد الوضع .
٤١٦	النوع السابع : في المعارضة .
٤١٧	النوع الثامن : الفرق .
٤١٨	الاعتراضات الفاسدة ، وهي سبعة .
٤١٨	الأول : ادعاء قصور العلة على محل النص .
٤١٩	الثاني : منع المعلل من الاستدلال بفساد الفرع على فساد الأصل .
٤٢٣	الثالث : مطالبة المعلل بطرد علة في قاعدة تباعد ما فيه الكلام .
٤٢٣	الرابع : كل فرق مستندة للاتفاق في الأصل والاختلال في الفرع .
٤٢٣	الخامس : قلب العلة معلولا .
٤٢٤	السادس : إدعاء تراخي الدليل عن المدلول .

الصفحة	الموضوع
٤٢٥	السابع: أن يقول اقتضرت على ضرورة المسألة ، فإن المسألة إن كانت هي العلة ؟
٤٢٥	خاتمة كتاب القياس ببيان ضابط العلة ، والاعتراف الصحيح .
٤٢٦	كتاب الترجيح
٤٢٦	لا ترجيح الا في الظنوث .
٤٢٧	الترجيح في العقائد .
٤٢٨	الباب الاول في ترجيح الالفاظ . ويحصر في ستة عشر نوعاً عشرة . في النصوص وستة في الظواهر .
٤٢٨	أحدهما : أن يظن على أحدهما مخايل التأخير .
٤٣٠	ثانيهما : أن يكون راوي أحدهما أوثق .
٤٣٠	ثالثهما : أن يكون في رواية أحدهما كثرة .
٣٣٠	رابعهما : أن يعارض الثقة والعدد فالثقة مقدمة .
٤٣١	خامسها : أن يعتضد أحدهما بعمل الصحابة .
٤٣١	سادسها : أن يعتضد أحدهما بعمل التابعي .
٤٣١	سابعها : أن يعتضد أحدهما بظاهر الكتاب .
٤٣٢	ثامنهما : أن يعتضد أحدهما بقياس الأصول .
٤٣٤	تاسعها : أن يتأكد أحدهما بالاحتياط .
٤٣٤	عاشرها : فيما قيل : أن يتضمن أحدهما إنباتا والاخر نفيًا ..
٤٣٤	أما ما يجري في الظواهر فهو انواع :
٤٣٤	أحدهما : أن يتعارض عمومان .

الصفحة	الموضوع
١٣٥	ثانيها : أن يظهر في أحدهما قصد العموم .
١٣٥	ثالثها : أن يرد أحدهما ابتداء دون الآخر على سبب .
١٣٥	رابعها : أن يتطرق إلى أحد العمومين تخصيص .
١٣٥	خامسها : أن يكون في أحدهما إيماء إلى التعليل .
١٣٦	سادسها : أن يتمسك التمسك بأحد الحديثين من جعل لفظة علة حكم المسألة .
١٣٦	ختم الباب بتساط دليلين على بعضها ، يخصص كل منها الآخر .
١٣٨	الباب الثاني في ترجيح بعض الأقايم على بعض .
١٣٩	قول القاضي : اني اقطع بتخطئة ابي حنيفة في تسعة أعشار مذهبه الذي خالف فيه خصومه ، والعشر الباقي يستوي فيه قدمه وقدم خصومه .
١٤٢	النوع الاول من أنواع الترجيح ، أن يعارض قياس مستنبط من نص كتاب ، ما في معنى الحديث آحاد .
١٤٢	ثانيها : أن يعارض قياس عام تشهد له القواعد قياساً أخص منه .
١٤٤	ثالثها : أن يكون للقياس العام التلغات على خصوص الحكم .
١٤٥	رابعها : إذا انعكست إحدى علتين . فهو المقدم .
١٤٥	خامسها : تقديم التعدية على القاصرة .
١٤٦	سادسها : أن يكون فروع أحدهما أكثر
١٤٦	سابعها : أن يتعدد وصف إحدى علتين ، ويتعدد وصف الآخر
١٤٦	ثامنها : أن ما كان فروعه أكثر يقدم
١٤٧	تاسعها : أن ما أكثر أصوله يرجع

الصفحة	الموضوع
٤٤٧	عاشرها : كثرة الشواهد
٤٤٨	الحادي عشر : تقدم ما يقتضي الاحتياط
٤٤٨	الثاني عشر : تقديم للعة النافذة على العلة المستصعبة
٤٤٩	الثالث عشر : اعتقاد أحدهما بظاهر
٤٤٩	الرابع عشر : بين النافية والمثبتة
٤٤٩	الخامس عشر : أن قنطبق صيغة التعليل على ظاهر القرآن
٤٥٠	السادس عشر : أن يعتضد أحدهما بذهب واحد من الصحابة

كتاب الاجتهاد

٤٥١	الفصل الاول : في أن كل مجتهد في الاصول لا يصيب
٤٥٣	الفصل الثاني : في المجتهدين في المظنونات
٤٥٣	الكلام على المصوبة والمخطئة
٤٥٤	أدلة الفريقين
٤٥٨	الفصل الثالث : فيما هو مطلوب المجتهد
٤٥٩	الفصل الرابع : فيما إذا أخطأ المجتهد نصا
٤٦٠	القضاء يجب بأمر مجدد

كتاب الفتوى

٤٦٢	الفصل الاول من الباب الاول : في صفات المجتهدين
٤٦٦	الفصل الثاني : في كيفية مرد الاجتهاد ، ومراعاة ترتيبه
٤٦٧	لا يجوز التعويل على الطرد لمن كان يؤمن بالله العزيز
٤٦٨	الفصل الثالث : في أن رسول الله ﷺ كان مجتهدا
٤٦٨	الكلام على اجتهاد الصحابة في عهد

الصفحة	الموضوع
٥٦٩	الفصل الرابع : في التنصيص على مشاهير المجتهدين
٤٧١	الكلام على اجتهاد مالك
٤٧١	كلام الغزالي على اجتهاد أبي حنيفة ، وأنه لم يكن مجتهداً
٤٧٢	الفصل الاول من الباب الثاني : في حقيقة التقليد
٤٧٣	مختار الغزالي أن جملة أصحاب المال لم يتوصلوا من أعمالهم وعقائدهم الا على التقليد وفيه بحث نفيس
٤٧٤	الفصل الثاني : في أن الصحابي هل يجب تقليده
٤٧٦	الفصل الثالث : في أن المجتهد هل يقلد المجتهد في القبة
٤٧٨	الفصل الرابع : فيما يجب على المقلد أن يراعاه ليستين كون المفتي مجتهداً
٤٧٩	الفصل الخامس : في وجوب تقليد الأفضل
٤٨٠	الفصل السادس : في ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد موت مقلده
٤٨٢	الفصل السابع : في أنه هل يجب تكرير مراجعة المفتي
٤٨٣	الفصل الثامن : في المسألة إذا ترددت بين مفتين على التناقض
٤٨٤	هل يجوز فنور الشريعة ؟
٤٨٤	مختار الغزالي أنه يجوز فتورها
٤٨٩	لا عبرة بكثرة القائلين بالحكم
٤٨٥	هل تخلو واقعة عن حكم الله
٤٨٨	كلمة الغزالي لإمام الحرمين في أنه لم يفهم قوله حكم الله أن لاحكم فيها
٤٨٨	المقدمة الاولى في بيان ترجيح مذهب الشافعي
٤٨٨	تعليق موجز على وجه تقديم الغزالي لمذهب الشافعي ، والدافع وانظر ص ٢٩ وفيه بيان أن الغزالي رجع عما دونه هنا في آخر حياته العلمية.
٤٩٤	المقدمة الثانية في ايجاب تقليد مجتهد باحث .

الصفحة	الموضوع
٤٩٥	المسلك الاول من المسالك الثلاثة في تقديم مذهب الشافعي وفي أنه تأخر عن غيره من الأئمة ونخل مسائلهم
٤٩٧	المسلك الثاني في أسباب فساد النظر
٤٩٨	ابتداع الشافعي لفن من القياس وهو الحاق الشيء بما في معناه
٤٩٩	المسلك الثالث في الكلام على مخالفات مالك وأبي حنيفة رحمهما الله
٥٠١	الكلام على أقل الصلاة عند أبي حنيفة
٥٠٢	مناقضاته في العقوبات
٥٠٣	كلامه على شهود الزور إذا شهدوا على نكاح كاذبين .

— تم والحمد لله —

٥ - الخطأ والصواب

س	م	خطأ	صواب	س	م	خطأ	صواب
٩	٩	المتصلي	المتصلي	١٦	١٨٢	التعذير	التعذير
٢٣	١١	اللسفي	اللسفي	١٦	٢٢٨	'بجَزْ'	'بجَزْزْ'
٩	١٢	والتجبير	والتجبير	٥	٢٣١	منبرعا	منبوعا
١٨	١٣	الاطلا	الاطلاع	٧	٢٥٤	بورت	يورت
٢٠	٢٤	أحد	تحد	١٤	٢٥٩	القطع	القطع
١٣	٣٨	خلافه	خلافه	١٧	٢٧٣	وقا	وقال
٢٢	٣٩	الحريين	الحرمين	٣	٢٧٥	الشافعي	والشافعي
٦	١٠	قبحة	قبحة	٦	٢٧٧	التعديل	التعويل
١٠	١٠	لضاهي	لضاهي	١٧	٣٤٦	١٨٥	٢١٥
١٠	١١	الوطى	الوطى	١٩	٣٤٦	٢١٥	١٨٥
٦	٢٠	خطابة	خطابه	١٧	٣٤٧	١٨٥	٢١٥
١٩	٢٦	العدل	العمل	٤	٣٩٤	بالفذل يعلل	بالفذل الذي لا يعلل
١٦	٢٨	الإيهاج	الإيهاج	٦	٣٩٧	ومنهم رجيع	ومنهم من رجيع
٢٨	٢٩	نلبية	يه	٥	٤٢٠	منصوب في الشارع	منصوب الشارع
١١	٣٠	التكاليف	التكاليف	١	٤٣٥	المعمل	المعمل
٢٤	٣٠	يقالي	يقال	٦	٤٤٠	لم يطر	لم يطرده
١٣	٣٩	الصداة	الصفات	١١	٤٥٧	بظنة	بظنه
٤	٦٤	أصحابيا	أصحابنا	٣	٤٦٤	أ تأخر	التأخر
١٣	٧٩	احداث	احداث	٥	٤٦٤	بخرق	بخرق
٢٢	٨٣	التردد	التردد	١٨	٤٦٩	التختر	التختر
١	١١٥	الجرزة	الجرزة	١	٤٧٣	المقني	المقني
١١	١٢١	بشرط	بشرط				

حقوق الطبع محفوظة للمحقق